

السخرة في حفر قناة السويس

د. عبد العزيز الشناوى



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرحان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مديرا التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



السخرة فى حفر قناة السويس

د. عبد العزيز محمد الشاوى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٢

تقديم

بقلم الدكتور
عبد العظيم رمضان

رئيس التحرير

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب المهم عن «السخرة في حفر قناة السويس» الذي كتبه مؤرخ كبير هو المرحوم الدكتور «عبدالعزیز الشناوی». وكان الدكتور الشناوی قد كتب هذا الكتاب كرسالة أعدها للحصول على الماجستير من كلية الآداب جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٨ تحت إشراف أستاذ قدير هو المرحوم الأستاذ شفيق غريال. وقد أصبحت منذ ذلك الحين أشهر عمل علمي أعد عن السخرة في حفر قناة السويس.

والكتاب مقسم إلى خمسة عشر فصلا مهد فيها المؤلف لموضوعه بالحديث عن عهد التسلط القنصلي في مصر، وانتقل إلى حصول فردينان دى ليسبس من الوالي محمد سعيد باشا على عقدى الامتياز الأول والثاني لشركة قناة السويس، ومواجهة الشركة لمشكلة الأيدي العاملة التي تحفر القناة، ودعاية الشركة في مصر لجمع العمال، وفشل

هذه الدعاية. ثم دعاية الشركة فى الشام لجمع العمال وفشلها أيضا، ثم تدخل الحكومة المصرية لإكراه العمال المصريين على الاشتراك فى عمليات الحفر بشكل خفى فى البداية ، نخشية معارضة الحكومتين الإنجليزية والتركية.

كذلك يتحدث الكاتب عن السخرة المقنعة، والسخرة السافرة فى حفر قناة السويس، وتقشئ الأوبئة والأمراض فى العمال فى ساحات الحفر، كما يتحدث عن أجور العمال وتدنيها، وجناية محمد سعيد باشا وشركة قناة السويس على الاقتصاد المصرى.

وقد أرفق المؤلف بالكتاب ثمانية ملاحق مهمة، تعزز من قيمة البحث، كما أرفق عددا من الخرائط المهمة.

والكتاب على هذا النحو يمثل عملا علميا على جانب كبير من الأهمية ، نأمل أن يستمتع به القارئ المثقف والباحث المتخصص.

والله ولى التوفيق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدير

عندما طلب منى الزميل العزيز الأستاذ/ خالد القاضى
رئيس المحكمة عضو المكتب الفنى لمحكمة النقض - تقديم
هذه الطبعة من مؤلف «السخرة فى حفر قناة السويس» ،
انتابتنى حيرة بالغة..بماذا أبدأ؟ هل بالكتاب...أم بمؤلفة
- أبى رحمه الله - على أن حيرتى لم تطل، فإذا كان
الكاتب يتناول تاريخ كفاح الشعب المصرى فى حفر قناة
السويس، ويعرض لأول مرة فى بحث علمى مجرد،
تضحيات الأجداد فى حفر القناة، ويكشف الستر عما
لاقوه حتى تم افتتاحها للملاحة، فلا بد أن يكون هو
الجدير بالبداء.

يتناول الكتاب بين دفتيه تفاصيل لم تنشر من قبل عن إسهام مصر بأعظم نصيب في تكلفة تنفيذ مشروع حفر قناة السويس، وذلك من أرواح ودماء ابنائها التي جرت في مسرى القناة قبل أن تنساب إليه مياه البحرين وكيف استنزفت القناة موارد مصر الإقتصادية، فكان هذا المشروع العامل الرئيسى فى الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد وقتذاك، وأصيب الاقتصاد المصرى بأفدح الأضرار جراء استخدام السخرة فى حفر القناة، فقد كلن يتم شهرياً حشد عشرين ألف عامل من المزارعين يساقون إلى ساحات الحفر زمرا موثقين بالحبال، وهم عمدة الزراعة التى كانت تمثل عصب الحياة الاقتصادية، مخلفين حقولهم خاوية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج المصرى من القطن فى الوقت الذى ارتفعت أسعاره دولياً وأعاق بالتالى التقدم الإقتصادى الذى كانت الظروف الدولية تساعد على تحقيقه، بل أنه تم تخفيض القوات المسلحة المصرية إلى ثمانية آلاف جندى، بعد أن كان عددهم يربو على الستين ألفاً حتى يمكن الاستفادة من الباقين فى حفر القناة.

وتأتى أهمية هذا الكتاب من أن المكتبة العربية لم تكن تهتم منذ ما يزيد على نصف قرن بقناة السويس وتضحيات الشعب المصرى فى حفرها، فى الوقت الذى نالت فيه المؤلفات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية تبحر وتنقب فى كل ما يتصل بالقناة، إلا أن كل هذه المؤلفات حرصت على تناول تاريخ القناة من الزاوية الأوروبية وأغفلت التضحيات الجسام التى قدمها الشعب المصرى لإنشاء القناة حتى غدت بفضل هذه التضحيات حقيقة ماثلة وعصباً بارزاً فى ازدهار الحضارة البشرية.

ويعتبر كتاب «السخرة فى حفر قناة السويس» كما وصفه المؤرخون والنقاد - أهم الكتب التى تناولت بالدراسة المتخصصة موضوع السخرة، فقد اعتمد على الوثائق والمراجع والمراسلات والمضابط سواء المصرية منها أم الأجنبية، وسد فراغاً حقيقياً فى المكتبة كدراسة تاريخية تخضع لمنهج البحث التاريخى العلمى، وليستعيد للذاكرة أصحاب الفضل الأول فى تنفيذ

مشروع قناة السويس، أصحاب القناة، وأصحاب الأرض
التي تمر فيها القناة.

هذا في عجالة عن أمر الكتاب، أما مؤلفه.. - أبي
رحمه الله - فإنني ودون شبهة الإنجرف العاطفي، أعز عن
أن أوفيه بعضاً مما يستحقه، ويكفي ما سطره عنه
المؤرخون والباحثون في الكتب التي تناولت سيرته الداتيه
والأبحاث التي صدرت عن مؤلفاته، فلقد كان يتمتع -
رحمه الله - بثقافة عميقة متعددة الجوانب وقراءات
واسعة تناولت العلوم المساعدة للتاريخ، واستطاع بذهنه
المتوهج أن يغوص إلى أعماقها، وامتازت مؤلفاته بالعمق
والأصالة والشمول، فأثرت الفكر العربي بالوان من
الدراسات التاريخية الجادة، عرضها في أسلوب ناصع
مشرق وعلى نحو علمي دقيق، وظل طيلة حياته عزوفاً
عن تولي المناصب الإدارية لم يهره بريقها، وكان دائماً
يردد في أحاديثه أن المجد العلمي هو قمة الأمجاد، لأنه
مجد لا يبلى، بل يطاول الزمن وجوداً، وقد توافر في

تواضع وإخلاص على البحوث التاريخية وعاش في
 رهبانية علمية مثلاً أعلى شامخاً للأستاذ الجامعي علماً
 وخلقاً، وهو أشبه ما يكون بالشجرة الطيبة المثقلة بالثمار
 تعطى ولا تحس أنها أعطت ويستظل الباحثون والدارسون
 بها دون أن تضيق بهم لأنها شجرة وارفة الظلال أصلها
 ثابت..

وبعد... إذا كان التاريخ السياسي سوف يذكر جمال
 عبد الناصر تأميمه قناة السويس، وللرئيس محمد أنور
 السادات حرصه على إعادة افتتاح القناة للملاحة عقب
 حرب أكتوبر المجيدة، فإن التاريخ سوف يذكر أنه في
 عهد الرئيس حسنى مبارك تمت استعادة الوثائق المتعلقة
 بقناة السويس كافة من الحكومة الفرنسية مما سيكون له
 أثره البالغ فى إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالقناة.

ولا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر للدكتور سمير
 سرحان - رئيس هيئة الكتاب وأحد رموز الفكر والثقافة
 فى مصرنا الغالية - لترحيبه بإعادة طباعة هذا الكتاب

فى إطار حملة التنوير التى تقودها السيدة الفاضلة سوزان
مبارك، وشكرى الخالص للزميل الأستاذ خالد القاضى
لجهده الوافر فى إصدار هذه الطبعة.

والله الموفق

القاهرة ٩ رمضان ١٤٢٢

٢٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١

مستشار

محمد عبد العزيز الشناوى

نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

محتويات الكتاب

مقدمة	الإهداء إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر
٨ - ٥	
٥ - ح	مقدمة المؤلف
١٨ - ١	الفصل الأول : عهد التسلط القنصلي في مصر
٤٣ - ١٩	الفصل الثاني : الصديقان يعالجان مشكلة الأيدي العاملة
٧١ - ٤٤	الفصل الثالث : البدء في تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال
٩١ - ٧٢	الفصل الرابع : دعاية الشركة في مصر لجمع العمال وفشلها
١٠٥ - ٩٢	الفصل الخامس : دعاية الشركة في الشام لجمع العمال وفشلها
١١٩ - ١٠٦	الفصل السادس : السخرة المقنعة
١٥٣ - ١٢٠	الفصل السابع : السخرة السافرة
١٨٢ - ١٥٤	الفصل الثامن : الإسراف في استخدام السخرة
١٩٦ - ١٨٣	الفصل التاسع : النفاق الإنجليزى
٢٢٥ - ١٩٧	الفصل العاشر : الفلاح المصرى في مجلس العموم
٢٥٩ - ٢٢٦	الفصل الحادى عشر : موت العمال عطشا في ساحات الحفر
٢٨٤ - ٢٦٠	الفصل الثانى عشر : تفشى الأوبئة والأمراض بين العمال في ساحات الحفر
٢٩٩ - ٢٨٥	الفصل الثالث عشر : أجور العمال
٣١٦ - ٣٠٠	الفصل الرابع عشر : جناية سعيد والشركة على الاقتصاد المصرى
٣٤٥ - ٣١٧	الفصل الخامس عشر : الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

الملاحق

صفحة

- ملحق رقم ١ : لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس الصادرة في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦
٣٤٩-٣٤٦
- ملحق رقم ٢ : اعلان وزعته الشركة على المصريين للعمل في حفر القناة
٣٥٠
- ملحق رقم ٣ : إحدى عرائض عمال السخرة يشنون فيها على شركة القناة .
٣٥١
- ملحق رقم ٤ : مد موعدا لإلغاء السخرة في حفر القناة شهرين للمرة الثانية
٣٥٢
- ملحق رقم ٥ : الحكومة المصرية تكف عن تقديم عمال السخرة لحفر القناة
٣٥٣
- ملحق رقم ٦ : بيان الوزارة الإنجليزية في مجلس العموم بجلسته ١٦ مايو ١٨٦٢ عن البؤس الذي قضا بين المصريين بسبب تسخيرهم في حفر قناة السويس .
٣٥٥-٣٥٤
- ملحق رقم ٧ : الشركة تتطلع إلى نظام السخرة بعد إلغائه وتعرض الحكومة المصرية على تفصيل الرأي العام
٣٥٦
- ملحق رقم ٨ : نفس موضوع الوثيقة السابقة .
٣٥٧

المصادر

- أولاً : رثائق قصر عابدين ٣٦٥-٣٥٨
- ثانياً : كتب المراجع ٣٦٥
- ثالثاً : المراجع غير العربية مرتبة أبجدياً ٣٧٠-٣٦٦
- رابعا : تقارير ٣٧٢-٣٧١
- خامساً : مذكرات ٣٧٢
- سادساً : وثائق رسمية مطبوعة ٣٧٣-٣٧٢
- سابعاً : ملف عن قناة السويس ٣٧٤-٣٧٣

ثامنا : المحاضر الرسمية لجلسات مجلس العموم البريطاني والتي
أثير فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة } ٣٧٤-٣٧٥

تاسعا : دوريات ٣٧٥

عاشرا : المصادر العربية ٣٧٦

حادى عشر : تقويم ٣٧٦

الخزائن

٣ قناة السويس

١٤٤ طرق المواصلات إلى ساحات الحفر على عهد محمد سعيد

٢٣١ آبار الماء فى ساحات حفر القناة

الإهداء

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد ؛ يتناول هذا الكتاب الصفحة الأولى لتاريخ شركة قناة السويس في مصر. وشركة القناة صورة مزرية للاستعمار الأوربي . فقد قامت منذ تأسيسها على استغلال البلاد ، شعبا وحكومة ، لخدمة مصالحها . وما أحسب أن شعبا بذل من الدم والدمع والعرق في إنشاء قناة كما بذل الشعب المصري في حفر قناة السويس . فمن أجلها توسعت الحكومة في فرض نظام السخرة بشكل لم تشهده له البلاد من قبل مثيلا ، وربط المصريون بعضهم إلى بعض بالخيال في أيديهم ، ليقطعوا الصحراء من الزقازيق إلى القناة سيرا على الأقدام ، وهناك سيقوا إلى ساحات الحفر زمرا ليتلقفهم الموت من العطش أو الإعياء أو الجوع أو الأوبئة . وسخرت الحكومة مواردها المالية والطبيعية في خدمة الشركة . ولكنها لم تنقح بهذا كله . أرادت أن تجعل من نفسها حكومة فوق الحكومة المصرية يجب أن تعنوها الجباه . ألم تطلب من محافظ القناة أن يحتفل رسمياً بعيد ميلاد نابليون الثالث امبراطور فرنسا وأن يقم الرينات ويرفع الأعلام ؟ ألم تصدر طوابع بريد تحمل اسمها ؟ ألم تصدر عملة خاصة بها تتداول في منطقة القناة ؟ ألم تسع جاهدة لتفصيب أمير عربي حاكما على الأراضي الشاسعة التي كانت تمتلكها تمهيدا لسلخها من مصر ؟

حدث كل ذلك وأكثر منه والشركة لا تزال وليدة ، لم تكن قد بدأت بعد في استغلال مرفق القناة ، ثم توالى الصفحات القائمة على مصر ، وتحدث

الشعور القومى فى الأوقات العصيبة التى مرت بالشعب المصرى : هنا دى ليسب الملكة ليكتوريا حين باع الخديو اسماعيل ، فى نوفمبر ١٨٧٥ ، أسهم مصر فى الشركة إلى إنجلترا ، وأبدى ارتياحه العميق حين باع الخديو توفيق ، فى مارس ١٨٨٠ ، نصيب مصر المقر فى أرباح الشركة إلى البنك العقارى الفرنسى ، ولعب دورا غير كريم أثناء العمليات الحربية التى انتهت باحتلال بريطانيا الثالث لمصر فى سنة ١٨٨٢ .

وبعض الأيام لم تصبح الشركة ظلا ظليلة للحكومة الفرنسية فحسب ، بل غدت ركيزة قوية للاستعمار الإنجليزي ، إلى أن قبض الله للبلاد قائدا ، مثلا فى شخصكم ، مصريا عريقا فى مصريته ، حكيما فى سياسته ، بارعا فى خطته ، ففاجأتم العالم فى مساء ٢٦ من يوليو ١٩٥٦ بقراركم الحازم بتأميم شركة القناة ، وهكذا طويتم صفحاتها الأخيرة إلى غير بحث ، وقضيتم على آخر معقل للاستعمار فى مصر .

وسيدكر لكم التاريخ السياسى فى صفحاته المشرقة خبراتكم الثلاث الموقفة : إلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على ، وإجلاء الإنجليز عن أرض الوطن ، وتأميم شركة قناة السويس . وهى الجهات الثلاث التى كانت ترتبط برباط من المصلحة المشتركة وثيق .

سدد الله خطاكم وزادكم توفيقا فى خدمة الوطن .

وإني إذ أهدي إلى سيادتكم هذا الكتاب ، ثمرة مجهود مضمّن طويل صامت ، أرجو أن تقبلوا كل تقدير وإخلاص وإجلال .

دكتور

عبد العزيز محمد السنّاوى

مصر الجديدة) ٢٠ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧
(١٠ من يناير سنة ١٩٥٨

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى سائر رسله وأنبيائه وأصفياه

تجمعت في سنة ١٩٣٨ نذر الحرب العالمية الثانية ، وانقسمت أوروبا إلى معسكرين ، تزعت إنجلترا وفرنسا المعسكر الأول ، وتصدت الآخر ألمانيا وإيطاليا . وقد سبقت تلك النذر وصحبها ثم لحقتها دعاية عريضة من الحائزين للتحفزين . وانطلقت الدعاية الإيطالية تندد بالسياسة الإنجليزية في الشرق ، ومن خلال تلك الدعاية وضحت تماما مقاصد إيطاليا الفاشستية : كانت تروم بعث الإمبراطورية الرومانية العتيدة ، وأن تجعل من البحر المتوسط بحيرة إيطالية ، وتطلعت إلى لون من ألوان السيطرة على قناة السويس ، فطالبت بأن تشترك اشتراكا فعليا وبنصيب موفور في إدارة القناة ، كما طالبت بتخفيض رسوم المرور فيها بعد أن ازداد عدد السفن الإيطالية على إثر استيلائها على الحبشة . ولم تقف إيطاليا عند هذا الحد ، بل طالبت بتولية القناة .

واستعانت الدعاية الإيطالية الفاشستية برجال التاريخ كي يثبتوا أن إيطاليا ليست متجنبة أو مغالية في مطالبتها الخاصة بقناة السويس . فقرروا أن العبقرية الإيطالية قد أسهمت بنصيب موفور في الأبحاث الخاصة بعشروع القناة ، وأن الإيطاليين قد أسدوا معاونة جليلة وفعالة في ميدان التنفيذ العملي : لأن مهندسا إيطاليا يسمى ادوارد جوي Gioi تولى إدارة أعمال حفر القناة في منطقة مرتفعات عتبة الجسر شمال بحيرة التماسح ، وكانت تلك

المرتفعات أكبر عقبة طبيعية تعترض سبيل القناة ، إذ كانت ترتفع ١٩,١٠ مترًا عن سطح البحر ، ولأن أفواجا عديدة من الإيطاليين قد وفدوا إلى مصر منذ سنة ١٨٦٤ للعمل في تنفيذ المشروع بعد إلغاء السخرة في حفر القناة ، وأن أولئك الإيطاليين امتازوا بعضائل عدة منها الصبر وتحمل الشدائد والكفاية التي اشتهروا بها . .

وليس هنا مجال الرد على تلك الدعاية، ولكن حسبنا أن نذكر أن أولئك الإيطاليين كانوا من المتعطلين في بلادهم ، بل ومن ذوى الخلق السيئ . وقد ضج محافظ الإسكندرية بالشكوى من تصرفاتهم ، وقال إنهم لا يجنون المأوى يلجأون إليه ، ولا المأكل يقيم أودهم ، وإنهم قد أصبحوا مصدر خطر داهم على أهالي المدينة ، وإن قنصل إيطاليا أبدى رجاء حاراً في أن يدبر المحافظ لهم مبيتاً بالبحان في أحد المباني الحكومية ، وبما يتم إيجاد عمل لهم لدى مقاولي شركة القناة ، ومن ثم يرحلون عن الاسكندرية . ولكن خشى المحافظ إذا سمح لهم بالمبيت بالبحان أن يعجز عن إخراجهم من المباني الحكومية (١) . أما القول بأن مهندسا إيطاليا قد أدار بمهارة عمليات الحفر في منطقة عتبة الجسر ، فقد تناست الدعاية الفاشستية تضحيات الشعب المصرى في مجال التنفيذ العملى ، وتجاهلت أن ١٧٦٧٨٠ مصرى قد سخرُوا في هذه المنطقة وحدها لإزالة هذه المرتفعات وحفر مجرى للقناة البحرية مكانها .

وقد ردت الدعاية الإنجليزية بدعاية مضادة تسابر السياسة الإنجليزية ، وبين هاتين الدعايتين المتعارضتين كاد الناس ينسون أصحاب الفضل الأول في تنفيذ مشروع قناة السويس ، وأصحاب القناة ، وأصحاب الأرض التي تمر فيها القناة .

• • •

في ذلك الوقت كان اسعى مقبدا بقسم الماجستير في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، إذ كان العزم قد صبح منى على أن أعد رسالة في التاريخ الحديث

عن قناة السويس ، تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ الحديث بالكلية ووكيلها وقتئذ . وكنت أسافر كل أسبوع من السويس إلى القاهرة لحضور المحاضرات التي كان يلقيها الأستاذ شفيق على طلبة الدكتوراه والماستير . ولم يكن موضوع البحث قد حدد تحديداً واضحاً دقيقاً ، فقد سبقني إلى الكتابة في تاريخ القناة إلى سنة ١٩٣٨ جمهرة من المؤرخين والباحثين ، ولكن ما كانت كثرتهم لتحول دون تناول جديد في موضوع القناة .

وطلب مني الأستاذ شفيق أن أقرأ مجموعة حددتها لي من المراجع الفرنسية والإنجليزية والأمريكية التي كتبت في تاريخ القناة . ولما ناقشني فيما قرأت بعد عدة شهور لم ترق أية إجابة من إجاباتي العديدة ، وبعبارة أدق لم تكن من بينها الإجابة التي كان ينتخبها ، ثم أفصح عن رأيه فقال إن المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ القناة قد تناولوه من زاوية واحدة معينة هي الزاوية الأوروبية ، فكتبوا عن تاريخ القناة باعتباره جزءاً من تاريخ أوروبا ، ومظهراً من مظاهر الصراع السياسي بين فرنسا وإنجلترا في القرن التاسع عشر ، وتركوا الناحية المصرية وهي الناحية الأصلية في الموضوع ، فأغفلوا التوضيحات الجسيمة المتعددة الألوان والأشكال ، والتي فرضت على الشعب المصري لإنشاء القناة ، حتى غدت القناة بفضل هذه التوضيحات حقيقة ماثلة وعنصراً بارزاً في ازدهار الحضارة في أوروبا . واقترح أن أتناول في البحث جهود الشعب المصري في تنفيذ مشروع القناة ، فأعرض لمشكلة الأيدي العاملة في حفر القناة ، وجمع العمال المصريين ، وترحيلهم إلى منطقة القناة ، والأخطار التي تعرضوا لها في ساحات الحفر من الموت عطشا ونفسي الأوبئة بينهم . وهكذا بدأت تبين بعض معالم البحث وتبلى فيه آفاق جديدة ، وتحديد موضوع البحث فهدا «السخره في حفر قناة السويس - عصر الوالى محمد سعيد» .

ولا أنكر أني تهيئت أول الأمر الكتابة في هذا الموضوع لسببين :
أولا الشدة العلمية التي تميز بها الأستاذ محمد شفيق غربال بالنسبة لمعظم

أسئلة الكلية، فهو يصر على مستوى رفيع جداً للرسائل التي تعد تحت إشرافه، ولذلك لا يدخل في حسابه أى اعتبار للزمن الذى يستغرقه إنجاز البحث. وإذا كانت لائحة الكلية - وقتئذ - قد حددت سنتين لإعداد رسالة الماجستير، فلا بأس لديه إطلاقاً - بل إن هذا مبدؤه - أن يمتد البحث سنتين عدداً حتى يستكمل مقوماته ويستوفى عناصره وتتوفر جودته. وإلى لأذكر أن سنوات طوالا كانت تمر على كلية الآداب دون أن تناقش فيها رسالة واحدة فى التاريخ الحديث فى قسم الماجستير أو فى قسم الدكتوراه، وذلك فى الوقت الذى كانت تتوالى مناقشة الرسائل الجامعية الأخرى. ولكن سرعان ما أدركت أنه ما كان لى أن أجزع طالما ألقى ارضيت الأستاذ شفيق مشرفاً على الرسالة، وتفضل مشكوراً فقبل هذا الإشراف، وإن شئت فقل: هذا العيب. أما السبب الثانى فكان صعوبة الموضوع من حيث تشتت مادته وبعثرتها فى مصادر متباينة متباعدة من ناحية، وصعوبة الوصول إلى بعضها من ناحية ثانية. وقد لست طرفاً من بعض تلك الصعوبات منذ أن تمحدد موضوع البحث، فعظم المراجع الأجنبية لا تشير إليه إلا لماماً، وفى سياق موضوعات لا تمت إليه بصلة مباشرة. ولم يخف الأستاذ شفيق على صعوبة الموضوع، وكثيراً ما وجه نظرى إلى ذلك.

وبدأت أتردد على محفوظات قصر عابدين منذ سنة ١٩٤٠ ولشد ما دهشت أنه لم يكن فى محفوظات القصر إلى ذلك الوقت ملف واحد خاص ببقاة السويس. وكانت وثائقها وأوراقها منذ أن نقلت من القلعة، مبعثرة مختلطة بغيرها. ولذلك لم يكن العمل أمامى فى محفوظات القصر سهلاً ميسراً. وكان يتعين على أن أبحث فى مجموعات هائلة من «مخافض المعية السنية» وفى دفاترها، الصادرة والواردة، وكان عدد تلك الدفاتر وحدها يزيد على مائة وعشرين دفترًا. وفى دفاتر الأقاليم الصادرة والواردة كذلك، وفى دفاتر البرقيات التى كان يتلقاها قصر عابدين، والبرقيات التى كانت تصدر عنه، وفى مصدر هام آخر يسمى «مخافض عابدين» تضم المكاتبات التى تبودلت بين الحكومة التركية وولاية مصر من أسرة محمد على فى شئون

الحكم والسياسة والإدارة . وكان عدد لا يستهان به من الوثائق والأوراق
مدونا باللغة التركية ، وكان على أن أنتظر ربّما يعربها المترجمون الأتراك
في القصر . وقد اقتضى كل ذلك منى جهدا ووقتا امتدا سنوات طويلا .

وكان النظام المتبع في محفوظات القصر هو أن تكتب نسختان من الوثائق
والأوراق التي يعبر عليها الباحث ، فيأخذ نسخة منها لنفسه وتودع النسخة
الأخرى ملفا يخصص للموضوع الذي يبحثه . وهكذا وعلى مر السنوات
التي قضيتها في البحث في محفوظات القصر ، منذ سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٥٢
في إعداد رسالتى الماجستير والدكتوراه ، كونت في محفوظات قصر عابدين
عدة ملفات ضخمة دسمة خاصة بموضوع القناة كانت مرجعا استقى منه
الباحثون بعد ذلك .

وكان من أهم ما استحدث في محفوظات قصر عابدين - مجموعات
كاملة من صور المكاتبات التي كان يرسلها قناصل الدول في مصر ، تارة
إلى حكوماتهم ، وتارة إلى سفراء دولهم في القسطنطينية . وكانت هذه
الصور قد نسخت على الآلة الكاتبة في وزارات خارجية تلك الدول يأذن
من رؤساء حكوماتها ، ونقلت الصور إلى قصر عابدين تمهيدا لإنشاء دار
للمحفوظات التاريخية في مصر . ولا يخفى أن مصر كانت محرومة في ذلك
الوقت من التمثيل السياسى ، وكان قناصل الدول الأجنبية في مصر يمارسون
سلطات واسعة ، ويوافقون حكوماتهم بتقارير ضافية عن الأوضاع القائمة
وقتل في مصر ، محاولين إعطاء صورة حقيقية عن الحالة السائدة في تلك
الولاية العثمانية المهمة ، إذ لم يكد يبدأ النصف الثانى من القرن التاسع عشر
حتى اشتد اتصال مصر بالسياسة الأوروبية من ناحية ، وشرعت أوروبا
تنشئ لها في مصر مصالح مباشرة من ناحية ثانية . فهذه التقارير تلقى ضوءا
على فترة حافلة بالأحداث الجسام في تاريخ مصر الحديث . وهى في مجموعها
تعبّر عن وجهات النظر المختلفة في شتى المسائل المصرية . ولم يسمح لى
بالاطلاع إلا على المكاتبات التي كان يبعث بها قناصل الولايات المتحدة
إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن وإلا على جزء يسير من تقارير

قتصل فرنسا في مصر . ولم أستطع أن أتبين الحكمة في حجب بقية التقارير عن الباحثين المصريين ، ووضعها بأكملها تحت تصرف باحثين اثنين من الأجانب . وإذا افترضنا أن عمليات نسخ هذه المكاتبات قد تمت تحت إشرافهما في أوروبا ، فإن الأموال المصرية هي التي أنفقت بسخاء على هذا العمل الذي كان من أهدافه تيسير وسائل البحث العلمي أمام المصريين والأجانب على السواء . ولا تريب على موظي المحفوظات التاريخية في هذا المنع ، لأنهم كانوا ينفذون تعليمات كبار موظفي ديوان الملك السابق . ولعل هؤلاء السادة اعتقدوا أن هذين الباحثين هما المؤرخان الرعسيان للقصر ، وأن ما يعطى لهما لا يجوز أن يمتد إلى غيرهما . وقد ظل هذا الحجاب الكثيف مضروباً على تلك المكاتبات حتى قامت ثورة مصر المباركة في سنة ١٩٥٢ ففتحت الأبواب المغلقة على مصاريحها .

كتب هذان المؤرخان في تاريخ مصر الحديث وتعرضا بطبيعة الحال إلى تاريخ القناة . وكان أحدهما هو المؤرخ الإيطالي الفاشستي أنجلو ساماركو Angelo Sammarco ، عهد إليه الملك فؤاد بوضع كتاب باللغة الفرنسية في أربعة أجزاء عن تاريخ مصر الحديث منذ عهد محمد علي إلى بدء الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ لقاء ثلاثة آلاف جنيه (١) . وكان هذا المؤرخ يقحم في مؤلفاته إقحاماً أثر إيطاليا في بناء مصر الحديثة ، وبرز العلاقات الوثيقة التي ربطت بين الأسرتين المالكتين السابقتين في مصر وإيطاليا . وبعد أن قامت الحرب العالمية الثانية أبعد عن مصر فرحل إلى

(١) أتيج ل بعد قيام الثورة في سنة ١٩٥٢ أن أشر في محفوظات القصر على نفس الاتفاقية وقد وقع عليه محمد زكي الأبراشي (باشا) ناظر الخزانة الملكية سابقاً وساماركو . وكان من أغرب ما تنصت هذا الاتفاق أنه أعطى القصر الحق في حذف الفصول أو الصفحات أو الفقرات التي لا تروق له . وهكذا كان يكتب تاريخ مصر . . ولم يظهر من هذا الكتاب إلا الجزء الثالث في سنة ١٩٣٧ باسم Histoire de l'Egypte. Moderne. t. III. La Règne du Khédivé Ismail de 1863 à 1875 وهو في مجمره ترديد لكتابه الذي وضعه في مجموعة : Précis de l'Histoire d'Egypte par divers historiens et archéologues. t. IV. Rome. 1935. أما الأجزاء : الأول والثاني والرابع فلم تظهر لوفاته ساماركو .

إيطاليا وهناك انتقل إلى ربه . ورأى القصر أن الأوراق التي كان يبحثها إنما
هي منطقة محرمة يجب ألا يصل إليها الباحثون المصريون .

أما المؤرخ الآخر فكان فرنسيا وهو جورج دوا George Douin
كان من ضباط البحرية الفرنسية ، ثم اشتغل في شركة القناة مديرا لإدارة
التحركات Service du Transit التي تشرف على تنظيم مرور السفن
في القناة . وكان أكبر موظف في الشركة . جمع بين منصبه فيها وبين
الكتابة في تاريخ مصر الحديث ، ووضع فيه ثلاثة عشر مرجعا هاما بفضل
ما أسبقه عليه القصر من أسباب المتعة وتوفير وسائل البحث وأدواته : أعد له
دارا فخمة في القاهرة يقيم فيها عند حضوره من الإسماعيلية ، ووضع تحت
تصرفه أقدر مترجمي القصر في اللغات الفرنسية والتركية والعربية ، وكانت
تنقل إلى داره الفخمة في القاهرة ، ويدون حساب ، الوثائق التي يطلبها والتي
هي خاصة بتاريخ مصر الحديث ليتمكن من بحثها في أوقات فراغه . وكان
يعطي الأفضلية في البحث وفي تنفيذ رغباته . وقد استغسرت منه في إحدى
المرات عن الصورة الأصلية لخطاب أرسلته الحكومة التركية إلى والي مصر محمد
سعيد خاص بموضوع القناة ، وكان ذلك أمام يوسف جلال (باشا) مدير
الإدارة الأوربية بديوان الملك السابق . وكنت قد علمت أن هذا الخطاب
قد نقل ضمن الأوراق التي طلبها إلى داره . فتخلص بلهافة قائلا : إنه نشر
ملخصا كافيا له في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابه الذي عين لي
اسمه . وما كنت أجهل ذلك بطبيعة الحال ، وما كانت إجابته لتعني ، ولكن
مدير الإدارة الأوربية أو ما برأسه إلى شيء أكتفى بهذه الإجابة عن المطالبة
بالإطلاع على الأصل أو بصورة كاملة منه . وإلى أسوق هذه الحادثة
لأوضح الفكرة التي سيطرت على كبار رجال القصر من التفرقة الصارخة
في المعاملة بين الباحثين المصريين والأجانب . وكان من نتائج هذه المعاملة
أن ظل الباحثون المصريون بمنأى عن الأوراق التي كان يبحثها هذان المؤرخان
الأجنبيان . غير أني لم أحفل بالأوراق التي كانت في حوزتهما ، لأنني
أعلم أنهما تناولا موضوع القناة من ناحية تختلف عن الناحية التي كنت أبحثها .
ولما جاز هذا المؤرخ إلى ربه في ديسمبر ١٩٤٤ انتقلت إلى داره بالقاهرة لبحثه من

موظفى قصر عابدين ، وأعادت إلى القصر مجموعات هائلة من الأوراق التى كان يجمعها ، وقد تكونت من تلك الأوراق مجموعات ضخمة ظلت مودعة لفافها لم يمسا أحد - فيما أعلم - إلى أن تركت فى سبتمبر ١٩٥٥ العمل الذى كنت منتدبا له فى قصر عابدين .

ولا أنكر أن الشدة العلمية التى تميز بها الأستاذ شفيق قد أرهقتني من أمرى عسرا ، فكنت لا أكاد أنهي من البحث فى إحدى الجهات أو لدى إحدى الهيئات - وقد اعتقدت أنى قاربت لإنجاز الرسالة - حتى يوجهني الأستاذ شفيق وجهة أخرى . حدث ذلك فى محفوظات قصر عابدين وفى دراسة المحاضر الرسمية لجلسات مجلس العموم البريطانى التى أثير فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة ، وحدث ذلك عند توجيهه لإبى ثابعا نحو ذخائر المراجع الأجنبية التى عاصرت سنوات حفر القناة وإلى ترزخ بها مكتبات المعهد الفرنسى بالقاهرة والجمعية الجغرافية بها ومكتبة الأمير السابق عمر طوسون بعد أن ضمت إلى مكتبة بلدية الإسكندرية فى سنة ١٩٤٥ ، ومكتبة قصر عابدين والمكتبة العامة لجامعة القاهرة فضلا على دار الكتب المصرية ومكتبة بلدية الاسكندرية التى تعد من أغنى المكتبات المصرية فى الكتب التاريخية الإفرنجية (١) ، وحدث ذلك أيضا فى دراسة الجريدة التى كانت تصدرها شركة القناة ، ولم يطلب الأستاذ شفيق منى أن أدرسها عددا عددا ، أو صفحة صفحة فحسب ، بل سطر سطر أيضا ، ومنذ أن ظهر العدد الأول منها بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٥٦ إلى أن تم حفر القناة سنة ١٨٦٩ ، وكانت السخرة قد ألغيت فى حفرها منذ سنوات . وكان يرى ألا أنف فى دراساق وإطلاعى عند حدود الفترة التى هى موضوع البحث ، بل فرض على أن أتجاوزها إلى السنوات السابقة لإبائها واللاحقة بها . وهكذا كان الأستاذ شفيق لا يعرف للقناعة العلمية حليا ، كما لم تصرفه عن

(١) لعل من أسباب ثرائها فى الكتب التاريخية النادرة أن اللين تولوا الاشراف على القسم الأوروبي فيها كانوا من العلماء الأجانب المتخصصين فى دراسة التاريخ .

متابعة أبحاث طلابه وعن توجيههم المناصب التي تدرج فيها خلال تلك الفترة من وكيل كلية الآداب إلى عميد لما فوكيل مساعد لوزارة التربية والتعليم قسطنطين فوكيل لما ، وقد كان يجتمع بطلابه تارة في مكتبه بالوزارة وتارة أخرى في مكتبه بكلية الآداب حيث ظل أستاذا منتدبا للتاريخ الحديث بها . وأخيراً انتهى في المطاف في فبراير ١٩٤٨ حين أقر الرسالة ونوقشت في يونيو ١٩٤٨ وأجيزت مع امتحان تحريري للدرجة الماجستير بتقدير جيد جداً .

٢ ٠ ٠

ولم يستهدف هذا الكتاب أغراضاً سياسية ، فلم تكن الفكرة التي أوحى باختيار موضوعه في سنة ١٩٣٨ هي الرد على الدعاية الأجنبية المغرضة ، ولكن كان الباعث على اختيار موضوعه هو نشر صفحة مطوية من تاريخ مصر الحديث . فالكتاب بحث علمي ينشد الحقيقة المجردة ، فلا يمكن أن يتهم بالتحامل على شركة القناة التي أمتت ولا بالمحاباة للشعب المصري ، فالبحث يستقي مادته العلمية من مصدرين أساسيين هما : وثائق قصر عابدين ، وهي وثائق لا يرى إليها الشك في قيمتها العلمية ، ومراجع أجنبية وهي في مجموعها تستهدف دعم المصالح الأوروبية في مصر ، أو ما يسمى بلغة المحاكم المختلطة البائدة ، نظرية الصالح المختلط .

ولا يختلف هذا الكتاب في صورته الراهنة عن رسالة الماجستير إلا في بعض النواحي . فقد حذفت الفصل الأول ، وكنت قد تناولت فيه نشأة نظام السخرة في مصر ، وتطور هذا النظام في عهود القراعنة والبطالة والرومان والعرب والأتراك العثمانيين ومصر الحديثة إلى أن بدىء في حفر القناة في سنة ١٨٥٩ . وحذفت أيضاً فصلاً آخر عن طرق المواصلات إلى ساحات الحفر خلال سنوات تنفيذ المشروع ، والنصب الذي كان يلقاه عمال السخرة في سفرهم . كما حذفت فصلاً ثالثاً عن مشكلات تموين عمال السخرة في ساحات الحفر . واختزلت الكلام عن الأزميتين الضيفتين اللتين تعرضت لهما الشركة في يونيو وأكتوبر من عام ١٨٥٩ . وقد دفعني إلى ذلك الحلف وهذا الاختزال الرغبة في ألا يبيء الكتاب على شاكلة

الفصل الأول

عهد التسلط القنصلى فى مصر

صدور عقد الامتياز الأول - موجز لأهم مواده - امبراطور فرنسا يمنح سعيد
وسام الشرف - أسباب معارضة إنجلترا للمشروع - مشكلة الأيدى
العاملة فى تنفيذ المشروع - الجانِب السياسى للمشكلة - عهد التسلط
القنصلى - ضغط القناصل على الحكومة - بعض حوادث
الاحتياط - وباء التعويضات - تدفق الآفاقيين وأرباب
السوابق من أوروبا على مصر - تقريبهم إلى
سعيد - دى لسبس يستغل الوضع القائم
فى مصر وبطمع فى وضع عبء
حفر القناة على المصريين -
صعوبة استخدام العمال
الأجانب فى حفر القناة -
واجب سعيد

نظر فرديناند دى لسبس فى ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ من صديقه محمد سعيد
باشا والى مصر بعقد امتياز لإنشاء قناة السويس ، وقد انطوى هذا العقد -
ويطلق عليه الفرمان الأول - على امتيازات مجعفة بحق مصر ، كان
من بينها ، الترخيص لـدى لسبس فى إنشاء وإدارة شركة تقوم بحفر قناة
السويس ثم استغلالها لمدة تسعة وتسعين عاماً تبدأ من تاريخ افتتاحها
للملاحة : كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع الآلات والمهمات
التي تستوردها من الخارج بقصد استغلال الامتياز الممنوح لها ، وأن يعطى
للشركة الحق فى أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة
والمباني التي ستكون تابعة لها من المناجم والحاجر المملوكة للحكومة ،
وأن تتقاضى الحكومة ١٥٪ سنوياً من صافي أرباح القناة ، أما الشرط الأكبر

من الأرباح - أو نصيب الأسد - فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وأعطى العقد للشركة أيضاً الحق في أن تتحدد ، بالاتفاق مع والى مصر ، قيمة رسوم مرور السفن في القناة وأن يقوم مستخدمو الشركة بتحصيلها على أساس المساواة في المعاملة بين جميع الأمم .

وكان من أخطر الامتيازات التي فُهِت بها الشركة في هذا العقد أن منحها سعيد باشا بدون مقابل مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة القناة بحجة تنفيذ المشروع . ولم يقف سعيد في تغاضيه عن مصلحة البلاد عند هذا الحد ، بل قرر أنه إذا رأت الشركة لمصلحة المشروع حفر ترعة للماء العذب تصل بين النيل وبين قناة السويس فإن الحكومة المصرية تتنازل للشركة عن الأراضي الأميرية الواقعة على طول جانبي الترعة والتي لا تكون مزرعة وقتل وتقوم الشركة بريها وزراعتها واستغلالها مع إعفائها من دفع الضرائب عليها لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ فتح القناة . وأما في التسعة والثمانين عاما الباقية إلى نهاية أجل الامتياز فتدفع عنها العشور للحكومة المصرية . وتستمر الشركة بعد انقضاء مدة الامتياز في استغلال هذه الأراضي بشرط أن تدفع للحكومة ضريبة مساوية للضريبة التي تفرض على الأراضي المماثلة لها . وأعجب من هذا كله ، أن سعيداً أذن للشركة في أن تبيع مياه النيل إلى الفلاحين ، فأوجب على الأفراد الذين يملكون أراضي ويرغبون في ربحها مستقبلاً من ترعة الماء العذب أن يدفعوا للشركة إتاوة نظير استخدامها لماء الترعة . وهكذا دلّ امتياز الأراضي على أن دى لم يسب لم يكن يرمى إلى إنشاء قناة السويس فحسب بل كان يستهدف أغراضا سياسية استعمارية .

وتضمن عقد الامتياز كذلك أنه عند انتهاء أجل الامتياز تحل الحكومة المصرية محل الشركة وتمتع بجميع حقوق الشركة بدون أى تحفظ وتستولى استيلاء تاماً على قناة السويس والمنشآت التابعة لها ، ويحدد باتفاق ودى أو بطريق التحكيم التعويض الذى يمنح للشركة مقابل ترك أدواتها وأموالها

المقولة les objets mobiliers (١). واختتم سعيد باشا العقد بشرط حتمى هو ضرورة موافقة سلطان تركيا على هذا العقد وألا يبدأ بالأعمال الخاصة بحفر قناة السويس إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى (٢).

وقد علق دى روسسى de Rossetti قنصل توسكانا فى مصر على الامتيازات التى وردت فى هذا العقد، فقال فى تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسا بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤، وأرفق به نسخة من عقد الامتياز الأول « لست فى حاجة لأن أظهر لمعاليكم مقدار الامتيازات التى منحها سمو الولى فإنها عظيمة الفائدة للمسيو دى لسبس وللشركة المزمع تأسيسها ، فلم يحدث مطلقاً أن ظفر أى شخص بمثل هذه الميزات العظيمة ومثل هذا السخاء من أية

حكومة كانت . . . » (٣)

أما كرايئس Crabitès المستشار السابق بمحكمة الاستئناف المختلطة السابقة بالإسكندرية فيقول فى شيء « من التهم المريب ومن الغريب أن سعيداً لم يطالب صديقه بأى ثمن مقابل الامتيازات التى منحها لإياه . بل باع إرث الفراغة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة » (٤).

(١) حددت الفقرة الثانية المادة من (١٦) من عقد الامتياز الثانى الصادر فى ٥ يناير ١٨٥٦ المقصود بالأموال المنقولة التى تنفع الحكومة المصرية عنها تمويضاً بأنها « المهمات المخصصة للخدمة البحرية فى هذا المشروع . »

(2) De Testa: Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères, Paris, 1901, 10 vols, t. II, p. 93 et suiv.

Géral Philippe Bey - Répertoire général de la législation et de l'administration égyptiennes, (1840-1910). Alexandrie, 1911, 6 vols, avec une table alphabétique analytique, t. 1 p. 442 et suiv.

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez ; Recueil chronologique et annoté des actes constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez et des conventions conclues avec le Gouvernement égyptien. Le Caire, Imprimerie Nationale, 1930, pp. 2-4

(3) Sammarco Angelo : Précis de l'histoire d'Egypte, t. IV. Les Règnes d'Abbas, de Saïd et d'Ismail (1848-1879) avec un aperçu de l'histoire du Canal de Suez, Rome, 1935, pp. 93-94.

(4) Crabitès Pierre : Ismail. The Malignant Khedive, p. 12 .

ولم تَمُضْ ثلاثة أسابيع على صدور عقد الامتياز حتى أهدى الإمبراطور نابليون الثالث الوشاح الأكبر من وسام الشرف Légion d'honneur إلى سعيد باشا (١) . وأقيم في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤ حفل كبير بالقلمة قدم فيه قنصل فرنسا العام في مصر الوشاح إلى سعيد باشا وألقى القنصل خطابا امتدح فيه الوالى الذى رد عليه بخطبة أخرى (٢) ودل هذا التكريم السريع على تقدير الإمبراطور نابليون الثالث لقرار سعيد باشا بمنح عقد الامتياز لدى ليسبس . ولكن آثار منح هذا الوسام ، من ناحية أخرى ، شكوك إنجلترا حول مشروع القناة (٣) .

وفى الحق عارضت إنجلترا مشروع قناة السويس من أول الأمر ، إذ اعتقدت أنه مشروع سياسى يهدف إلى امتلاك مصر ثم ضرب الممتلكات البريطانية في الهند وغيرها (٤) وكانت إنجلترا تؤثر على مشروع القناة المشروع البرى ، وقوامه إنشاء خط حديدى يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس . وكان قد بدىء فيه في أواخر عام ١٨٥١ . بمعرفة وإشراف المهندس الإنجليزى روبرت استيفنسن Robert Stephenson . فلما صدر عقد الامتياز ورأت إنجلترا أن مشروع القناة وشيك التنفيذ اشتدت معارضتها له ، وهالتها الامتيازات الضخمة التى ظفرت بها لدى ليسبس في عقد الامتياز حتى اعتقدت

(١) محمولات قصر عابدين : مخططة ٥ مية تركى . وثيقة رقم ٢٩٢ في غاية ديبع الأول ١٢٧١ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٥٤)

(٢) تجد وصف الاحتفال بتقليد سعيد باشا الوسام وخطة قنصل فرنسا ورد سعيد عليها في

De Lesseps F. : Origines du Canal de Suez, Paris 1890, pp. 65-84.

(3) Hussoin Husni : Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne. Montpellier, 1923, p. 293.

(4) Ibrahim Nomeir Seif-el-Dean : England's Opposition to the Suez Canal Project, Liverpool, 1934, p. 45.

وكانت البارة الشائعة في فرنسا بعد صدور عقد الامتياز الأول :

en perçant l'Isthme de Suez, nous perçons le point faible de la cuirasse anglaise.

أن هذا العقد سيجعل من دى لسبس الحاكم الحقيقي لمصر (١) . ولم يخرج المشروع في نظر إنجلترا عن كونه فكرة نابليونية عداوية لإنجلترا انحدرت إلى ورثة نابليون ، وزاد من هذا الاعتقاد أن يتولاه دبلوماسي فرنسي يظفر بعطف الإمبراطور نابليون الثالث وتأييد الحكومة الفرنسية (٢) حتى غدا دى لسبس ظلًا لها . وفي الحقيقة كان مطعم نابليون الثالث أن يجعل تنفيذ المشروع في عهده وعلى يد فرنسي من مفاخر حكمه (٣) .

ولذلك سيطرت على عقول رجال الحكم في إنجلترا في ذلك الوقت الفكرة القائلة بأن حفر القناة إنما هي عملية ظاهرها الغرض التجارى ، وباطنها الاستعمار الفرنسي ينشر لواءه على مناطق حساسة بالنسبة للمصالح البريطانية . وما هو جدير بالذكر أن نابليون بونابرت قد ذكر في مذكراته التي وضعها في منفاه بمجزرة سانت هيلانة ما يلى : « إن الانجليز تنخلع قلوبهم هولاً إذا رأوا فرنسا تحتل مصر . ونحن بهذا الاحتلال نوضح لأوروبا الوسيلة الفعالة لحرمان الإنجليز من الهند » . وقد ذهبوا في اعتناق هذا الرأي إلى القول بأنه إذا أيدت إنجلترا المشروع كان هذا بمثابة انتحار لها (٤) . لأن السفن الفرنسية

(١) ذكر هذه العبارة المورد رسل Lord Russel وزير الخارجية البريطانية في حديث له مع الكونت ابونى Apponyi سفير النمسا في لندن . انظر

Hallberg Charles : The Suez Canal, Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931, pp. 180-181.

(٢) صرح سفير إنجلترا في القسطنطينية أن من أبرز مكامن الخطر في مشروع القناة أن يتولاه فرنسي إذ يعد هذا بمثابة احتلال لمصر على يد فرنسا ، انظر

Hussein Husni, ouvr. cit., p. 293.

(3) Charles-Roux F. : L'Egypte de 1801 à 1882. Mohamed Aly et sa Dynastie jusqu'à l'occupation anglaise, t. VI. Paris, 1936. (Histoire de la Nation Egyptienne par Gabriel Hanotaux, sept volumes). t. VI pp. 268-269.

(4) Ibrahim Nomeir Seif-el-Dean, ouvr. cit., p. 48.

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٥٥ إلى المورد Cowley سفير إنجلترا في باريس .

تستطيع اجتياح الهند قبل أن تصل أخبار الغزو إلى إنجلترا (١). ولعل خير ما يوصف به موقف إنجلترا حيال هذا المشروع ما قاله اللورد Ellenborough في مجلس اللوردات بجلسته ٦ مايو ١٨٦١ «إن بوسقورا واحداً كان مبعث متاعب جمّة لنا. وإلى أعتقد أن هذا المشروع الذي نحن بصدده إنما هو محاولة لإنشاء بوسقور آخر ووضعه في أيدي الفرنسيين» (٢).

١٠٠٠

أثارت إنجلترا — من بين ما أثارته — مشكلة العمال الذين كان لابد من استخدامهم في تنفيذ المشروع ، إذ كان يتطلب تنفيذه عدداً هائلاً من العمال مهما كان عدد الآلات الميكانيكية التي تستخدم في القيام به نظراً لضخامته وتعدد نواحيه . (٣) وقد أبدت إنجلترا مخاوفها من أن تستخدم شركة القناة جمعوا هائلة من الفرنسيين يستقرون في منطقة القناة بحجة تنفيذ المشروع ، ثم يصبحون ، وقد تم حفر القناة ، أداة قوية تستفيد منها حكومة باريس

(١) المصدر السابق ص ٨٤ .

(٢) انظر محضر تلك الجلسة في الجزء ١٦٢٠ ص ١٥٥٢-١٥٥٣ في

Hansard's Parliamentary Debates

و كما يذكر أن الحكومة الإنجليزية قدمت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية فسنتها الأسس التي تقوم عليها ملامحها لمشروع القناة . واسم هذه المذكرة :

Insurmountable Objections of Her Majesty's Government
to the Projected Suez Canal

ومشور سخط أجرائها في كل من :

Hussein Husni, ouvr., cit. pp. 259-261.

Hallberg, ouvr., cit. pp. 181-183.

(٣) قبل هذه الفكرة واضحة جلية يحد تقرير إلغاء السخرة في حفر القناة سنة ١٨٦٤ فقد عهدت الشركة إلى عدد من كبار الممارسين في أوروبا وبعض الشركات الكبرى إتمام حفر القناة واستخدموا عدداً كبيراً من مختلف آلات الحفر للضخمة والقوية وحسنت أجزائها خصيصاً لهذه الأغراض وأصبح جل اعتمادهم على القوة الميكانيكية . ومع ذلك فقد بلغ عدد العمال في البرزخ والذين كانوا يؤدون شتى الأعمال الحساسة بمحفر القناة ٢٠,٧٩٣ عاملاً منهم ١٢٨٩٤ مصرياً والباقيون من الهال الأجنبي .

انظر محفظات قصر عابدين : محفظة رقم ٤٥ معيه تقرير رقم ٥٣ من عبد القادر محافظ القناة إلى المعية .

في تنفيذ خطتها القديمة وهي امتلاك مصر وتهديد الممتلكات البريطانية في آسيا (١) برز الجانب السياسي لمشكلة الأيدي العاملة بروزاً واضحاً قوياً من أول الأمر ، فإن تدفق عمال أجنبية في بلد له ظروفه السياسية والاقتصادية الخاصة وموقعه الجغرافي الهام ، ويقوم فيه وقتئذ نظام الامتيازات الأجنبية ، بالإضافة إلى الأراضي المترامية الأطراف التي منحها سعيد باشا للشركة في منطقة القناة ومديرتي الشرقية والقلوبية ؛ كل هذه وتلك تثير مشكلات سياسية خطيرة ، يستطيع العمال الأجانب أن يبعثوا في طلب ذويهم للإقامة معهم بعد أن تنتظم سبل المعيشة في منطقة البرزخ . وهذه المهجرات الإضافية التي تنشأ عن لحاق الأقارب وغيرهم بذويهم تزيد من عدد أفراد الجاليات الأجنبية التي تعيش في أراضي الشركة الشاسعة ، فتصبح تلك الأراضي بمثابة مستعمرات فرنسية تقوم داخل البلاد المصرية ، وتعمل لحساب فرنسا ، وتتمتع بفضل نظام الامتيازات الأجنبية باستقلال في التشريع والقضاء والإدارة وغير ذلك ؛ ثم لا تلبث أن يكون لهذه الجالية بأراضيها وامتيازاتها شأن كبير في البلاد ، وهي حالة تؤدي في النهاية إلى قيام حكومة داخل الحكومة المصرية أو ما يسمى Imperium in Imperio (٢)

(1) Rassignal L. M. : Le Canal de Suez, Etude historique, juridique et politique, Paris, 1898, p. 31.

وكذلك

Farman E. Elbert : Egypt and its Betrayal, New York, 1908, pp. 201, 203, et 207.

وكذلك رسالة من بيزاني Pizani إلى استرادفورد Stradford بتاريخ ٢ يوليو ١٨٥٥ في

Ibrahim Nomeir Seif-ed-Dean, ouvr. cit., p. 43.

(٢) كثيراً ما ردد قنصل إنجلترا في مصر في مكاتبتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية القول بأن

فرنسا ترى إلى إقامة مستعمرة فرنسية في البرزخ . وقد جاء في تقرير أرملة وال Walne فنصل

إنجلترا في مصر إلى رسل Russel ووزير الخارجية البريطانية A French colony established there might in the course of a few years become sufficiently strong to domineer over the weak rulers of Egypt, and, supported from without, prove a permanent menace to our communications with India.

وإذا استقرت مستعمرة فرنسية هناك فأنها قد تنهض في خلال سنوات قليلة من القوة التي تكفي = ٧

ولم يرغب عن بال إنجلترا أن الأمبراطورية البريطانية في الهند قد قامت على أكتاف التجار ولم تقم على أكتاف العسكريين . فقد نزل الإنجليز في الهند أول الأمر تجاراً ، ثم اكتسبوا امتيازات تجارية وتطور موقفهم ، فامتلكوا الأراضي وأشرفوا على الإيرادات ، وانتهى بهم الأمر إلى أن غلبوا سادة حكاما (١) . ولم تكن السياسة الإنجليزية لتسمح بتكرار مثل هذا الدور في مصر لصالح فرنسا على يد دى لسبس أو غيره .

ومصر تقع على طريق المواصلات البريطانية إلى الهند - درة ممتلكات إنجلترا في ذلك الوقت - وقد ازدادت أهمية مصر في نظر إنجلترا وفرنسا وغيرهما منذ قديم الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨ . واتخذت السياسة الخارجية لإنجلترا مبدأ لها في القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٧٥ هو المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وممتلكاتها وذلك حرصاً على سلامة الإمبراطورية البريطانية نفسها بتأمين الطرق الموصلة إلى الهند . فإنجلترا كانت تفضل أن يظل الشرق الإسلامي خاضعاً للدولة العثمانية الضعيفة في ذلك الوقت على أن يقع في يد دولة قوية منافسة تناصب إنجلترا العداء وتكون خطراً على الممتلكات الإنجليزية في الهند . فإذا حدث أن استقرت في مصر - وعلى الأخص في الجزء الذي يسيطر على الطريق إلى الهند وهو برزخ السويس - جالية كثيفة العدد من المهندسين والعمال وغيرهم ينتمون إلى دولة أوربية كفرنسا كان هذا سلاحاً خطيراً في يدها تهدد به إنجلترا (٢) .

• • •

- لتسيطر على حكام مصر الضعفاء . فإذا ما ظفرت بمساعدة خارجية أصبحت مصر تهديد دائم لمواصلاتنا مع الهند » .

Haliberg, ouvr., cit. p. 166.

أنظر

(1) Arnold Wilson: The Suez Canal, Its Past, Present and Future, London. First Edition, 1933, p. 17.

(2) Hoskins Halford Lancaster: British Routes to India, New York 1928, p. 356.

وكانت مصر في ذلك الوقت تحتاز فترة سياسية أطلق عليها عهد
« التسلط القنصلي » . كان معظم قناصل الدول في مصر لا يحسبون حسابا
كثيرا للحكومة المصرية نظراً للمركز الذى وضعت فيه مصر عقب تسوية
١٨٤٠ - ١٨٤١ من ناحية ، ولضعف شخصية ولاية مصر بعد وفاة محمد
على من ناحية أخرى . فتدخل قناصل الدول في صميم الشؤون الداخلية للحكومة
المصرية ، واتبعوا حيالها سياسة تقوم على التصف والظلم والجشع . وساعدتهم
على ذلك قيام نظام الامتيازات الأجنبية وقشتد ، ثم التأيد الذى كان معظم
القناصل يعملونه من حكوماتهم في هذه السياسة .

وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة على عهدى سعيد واسماعيل .
وكان من مظاهر هذه السياسة مطالبة الحكومة بتمويضات مالية ضخمة عن
خسائر وأضرار حقيقية حيناً ، ووهية أحياناً كثيرة ، يزعمون أنها لحقت
بهم أو برعايا دولهم نتيجة لإجراء اتخذه الحكومة المصرية أو تصرف أحد
المصريين ، وكان يفصل في تلك الطلبات بالطرق الدبلوماسية بين الحكومة
المصرية وبين القنصل . وكان زملاؤه أعضاء السلك القنصلي يساعدونه في
موقفه . وينتهى الأمر بإذعان السلطات المصرية لمطالب القنصل الذى كان
يقسم في معظم الحالات مع صاحب الشكوى التمويض الذى يقرر له . وقد
فشت هذه الظاهرة في محيط الأجانب وأطلق عليها البعض « وباء التمويضات »
وقرروا أن ذلك الوباء قد اعتصر الخزانة المصرية (١) .

من الأمثلة الصارخة على جشع القناصل وضغطهم على الحكومة المصرية
لايبرز أموالها والإثراء على حساب مصالح البلاد نذكر زيزينيا Zizinia
قنصل بلجيكا العام في مصر . جمع في وقت واحد بين اشتغاله بالتجارة
وبين العمل في السلك القنصلي جريا على العادة المتبعة غالباً في ذلك الوقت .
وقد كان هذا الرجل أحد الرعايا اليونانيين ثم اكتسب الجنسية الفرنسية واشتغل
قتصلاً عاماً بلجيكا في مصر . وظفر بحكم وظيفته من ناحية ، وجنسيته

(1) Bertrand, E.: Nubar Pacha, 1825-1899. Notes et Impressions.
Le Caire, 1904, p. 40.

الفرنسية من ناحية ثانية ، بتأييد زميله قنصل فرنسا العام في مصر في مواقفه
 الشائنة من الحكومة المصرية . وقد لمس زيزنيا ضعف سعيد باشا وسخاءه
 وتقديره العميق للأجانب ، فسول له جشعه أن يدعى أن محمد علي كان قد
 وعده وعداً شفوياً بأن يمنحه امتياز الإشراف على إدارة مرور البضائع في
 مصر . ولكن لم يتفد محمد علي ولا أحد من خلفائه ذلك الوعد . ومن أجل
 ذلك طالب سعيدا بتعويض قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات . وأيده في موقفه
 قنصل فرنسا ، وقد عرض سعيد عليه تخفيض التعويض إلى ثلاثين ألف جنيه
 ولكنه رفض العرض . وإزاء الإلحاح والضغط استبدل سعيد امتيازاً حقيقياً
 بامتياز وهمي ، إذ منحه جباية رسم مرور السفن عند المرسى المنشأ
 عند اتصال ترعة المحمودية بميناء الإسكندرية . وكان هذا الامتياز الجديد يدر
 على القنصل أرباحاً سنوية بلغت ثمانية آلاف جنيه . ولأمر ما اضطر سعيد
 إلى سحب هذا الامتياز من القنصل بعد أن دفع له ١٣٠ ألف جنيه عدداً ونقداً

(١) بخصوص عهد السلطان القنصل في مصر انظر كلا من

Sabry M. : L'Empire égyptien sous Ismaïl et l'Ingérence anglo-fran-
 çaise, (1863-1879). Paris, 1933.

تحت عنوان :

Origines de l'ère consulaire en Egypte, pp. 16-21.

وتحت عنوان :

La conquête diplomatique et consulaire, pp. 37-43.

وانظر أيضاً :

(Charles Roux l' : L'Egypte de 1801 etc., ouvr., cit., t. VI.

تحت عنوان

Abus d'ingérence consulaire, pp. 254-256.

كما أنافس قاضي مولاندي سابق في المحاكم المختلطة السابقة بمصر في شرح استقلال قناصل الدول
 لولاة مصر استغلا شائناً جديداً عن الدالة والذمة والشرف ، أنظر ،

Van Bem Vulen : L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte.
 Juge hollandais aux Tribunaux Mixtes de 1875-1880; Leiden 1884-2 vols.
 t. I, pp. 116-133.

=

تحت عنوان

١٠

وإلى جانب هذا الحادث توجد حوادث احتيال أخرى كان أبطالها روسي
Rossotti وكاستلاني Castellani وجبارا Gibara وبرافاي Bravay . والأخير
كان رجلاً جاهلاً قدم إلى مصر خالي الوفاض ، واشتهر بالنكات
الجنسية والأحاديث الشيقة . وقد قربه سعيد باشا إليه وجعله مديراً لشؤنه
الخاصة ، ثم منحه امتياز استغلال المناجم الواقعة على شاطئ البحر الأحمر
على الرغم من أنه لم يكن يعرف من أعمال التعدين شيئاً . وقد استرد سعيد بعد
ذلك الامتياز ومنحه مليون فرنك بصفة تمويض . وقد جمع هذا الرجل
من مصر ثروة بلغت ثلاثين مليون فرنك .

ويلاحظ أنه لما تولى سعيد حكم مصر في ١٤ من يوليو ١٨٥٤ عقب مصرع
عباس الأول تدفق على البلاد عدد كبير من الأجانب ، وتضاعف عدد أفراد
الجناليات الأجنبية في مصر على عهده (١) ، وقد وفد الأجانب الجدد بوجه
خاص من جنوب شبه الجزيرة الإيطالية ومن بلاد اليونان وفرنسا والنمسا ،
قدموا ليبحثوا عن المأوى والحيز تحت حماية قناصل دولهم . ويقول قنصل
الولايات المتحدة في مصر ، وهو شاهد عيان لأحداث ذلك العصر (٢) ،
إن شوارع القاهرة والإسكندرية كانت تموج وقننذ بأخلاق غريبة من الأجانب
وفلبوا من كل فج عميق وتعددت جنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم . وكانت
الإعلانات التي تلتصق على حوائط الشوارع في المدينتين تكتب بأربع لغات
هي الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والعربية (٣) .

Domination et Exploitation Étrangères.

وخصوصاً التوقيعات التي طالب الأجانب بها الحكومة المصرية أنظر محفولات قصر عابدين
دقر رقم ٥١٦ وثائق رقم ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ١١٢٦ ، ١٢٥٥ ، ١٣١١ ، ١٤٦٠ .

(1) Edwin de Leon: The Khedive's Egypt, London, 1877, p.92.

(٢) نقله أدولف دي ليون مؤلف الكتاب السابق من قبل قنصل عام الولايات المتحدة الأمريكية
في مصر من ٢٦ نوفمبر ١٨٥٣ إلى ١ مارس ١٨٦١ .

(3) Edwin de Leon, ouvr., cit., p. 110.

وكان في صفوف أولئك القادمين عدد كبير من المخاطرين والآفاقين ومن اليهم أحاطوا بسعيد باشا يبحثون عن الأرباح الضخمة بأيسر الوسائل المشروعة وغير المشروعة . ولمس قنصل فرنسا العام هذه الحالة الجديدة ، فسلجها في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٥٤ ، ولما عيّن على حكم سعيد ثلاثة أشهر ، وقد قال في ذلك التقرير إنه لم يكذب بلذاع نبأ وفاة عباس باشا حتى هطلت على مصر من كافة أنحاء أوروبا جموع غزيرة العدد من القامرين والباحثين عن الذهب التفاوض بالوالى أثناء الليل والنهار ، وكأن مصر قد غدت كاليفورنيا جديدة تزخر بمناجم الذهب . وقدموا إليه مشروعات خيالية لا تستقيم مع منطق أو عقل ، ثم أبدى القنصل أسفه لأن والى يفتق وقته في دراستها مع أولئك الآفاقين الذين يرددون على مسامعه في كل حين وآن العبارات الرنانة التي تسبويه ويطرب لها إلى حد بعيد (١) . وقد ندّد أحد أقطاب شركة القناة — وهو فرنسوا شارل رو — في سنة ١٩٣٦ بتلك الروح غير الكريمة فقال « وهكذا افتقد الأجانب في مصر حسنة التمييز بين العدالة وبين التمسك والظلم » (٢) . وسرعان ما أصاب كثير من الطفيليين ثروات عريضة أصبحوا بها على رأس الخاليات الأجنبية في مصر ..

ولذا فإن قدوم عمال أجانب في جماعات كبيرة جدا لتنفيذ مشروع القناة ، بالإضافة إلى تلك الهجرة التي شهدتها مصر وقتئذ ، كان يثير مشكلات معقدة أمام الحكومة المصرية ويفتح بابا واسعا أمام قناصل الدول ، ويسيء عديد الفرص أمام دى لسبس للضغط على سعيد والتقدم بمزيد من المطالب متذعرا بحجة أو أخرى لتحقيق أطماعه التي لم تكن تقف عند حد . يضاف إلى ذلك أن التطور الذي حدث في ذلك الوقت في وسائل النقل بظهور السكك الحديدية واستعمال السفن البخارية كان كفيلا بإغراء الآف من جماعات المخاطرين على العمل في الشركة إذا لم يوضع قيد خاص يحدد عدد العمال الأجانب

(1) Sabry M., *ouvr. cit.*, pp. 37-38.

(2) Charles Roux F., *ouvr.*, cit., t. VI p. 255.

فيها ، وكان سعيد قد تلقى في الأيام الأولى من شهر إبريل ١٨٥٥ خطابا من صهره كامل باشا في القسطنطينية يحذره عواقب تأييده لمشروع القناة والسير وراء فرلسا ودى لسبس . وقد حرص كامل باشا على أن يوضح لسعيد مضار هذا المشروع . وكان أقلها في رأيه تدفق عدد كبير من الأجانب على مصر (١) .

يتضح من هذا العرض السريع أنه كان من المصلحة العامة - من جوانبها المتعددة - أن يكون استخدام العمال الأجانب في أضيق نطاق ومقصورا على الأعمال الفنية الدقيقة التي لا يكون للمصريين بها دراية .

• • •

ولا شك أن دى لسبس قد استفاد من هذا الوضع الذي أخذته مشكلة الأيدي العاملة بل إنه رحب به أيما ترحيب وبالف في تصوير خطورته لسعيد باشا طامعا في أن يقوم الشعب المصري وحده بعبء حفر القناة . وقد أيد أنصار المشروع هذه الفكرة في مقال ضاف نشرته جريدة *L'Isthme de Suez* بعنوان « كلمة بخصوص استخدام العمال الفلاحين دون سواهم في تنفيذ أعمال قناة السويس » . وكان مما جاء فيه أنه لم يفكر جديا أحد من رجال الشركة ولا سعيد باشا نفسه في استخدام عمال أجانب من أوروبا ، وأنه قد اتفقت آراؤهم جميعا على وجوب تجنب هذا التصرف وتحاشي المتاعب العديدة التي تنجم عنه (٢) .

(١) Sabry M., ouvr., cit., p. 57.

(٢) العدد ١٤ الصادر في ١٠ يناير ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية وعنوان المقال .

De l'emploi exclusif des ouvriers fellahs dans l'exécution du Canal de Suez.

دعا هو جدير بالذكر أنه لما عرض مترنيخ وزير النمسا الأول مشروع قناة السويس سنة ١٨٤٢ على وال مصر محمد علي اشترط الأخير لتنفيذ المشروع عدة اشتراطات كان من بينها أن تقوم مصر بحفر القناة وأن تستخدم الحكومة المصرية المهتمين وغيرهم من الفنيين الأوروبيين وأن يتشاروا تربيتهم بها . وفي حديث دار في ٣٠ يناير ١٨٤٥ مع مندوب جمعية لينيزج ومي -

وفي الواقع كان استخدام العمال الأوروبيين في أول الأمر وعلى نطاق واسع ضرباً من المستحيلات بالنسبة للشركة بعد تأسيسها . فالأجور التي بتقاضاها العمال الأوروبيون في سبيل الاغتراب والعمل في الصحراء أجور عالية ترهق ميزانيتها المتواضعة وقت تنفيذ المشروع . كما أن أجورهم تزيد على أجور العمال المصريين بينما يكون إنتاجهم ضئيلاً إذا قيس بإنتاج المصريين (١) . والعمال الأوروبيون لم يألفوا الجو الحار ويتعرضون للأمراض التي تصيبهم من شدة الحر فتفتك بهم . وجددير بالذكر أن عدداً كبيراً من الجنود الإنجليز والفرنسيين قد لقوا حتفهم في شبه جزيرة القرم في صيف وخريف ١٨٥٥ بسبب اختلاف الجو (٢) .

ويمتاز العمال المصريون بالجلد وقوة الاحتمال والصبر والقدرة على متابعة العمل المضني في الجو الصحراوي الحار (٣) . وتختلف عادات العمال المصريين عن عادات العمال الأوروبيين : فبينما نجد في الأولين تعوداً على الاخشيان والتشقق والقناعة نجد في الآخرين ميلاً إلى الإفراط في الخمور (٤) ونزوعاً

« جمعية تأسست للدماية لمشروع القناة - صرح محمد علي بقوله « إن مصر لا يسوزها الرجال وفي استطاعتي أن أستخدم جميع أفراد جيشي في هذا السل » انظر فصلاً بعنوان

Metternich makes an offer.

٣

Hallberg., ouvr., cit., pp. 85-92.

(١) انظر مقالاً في هذا الصدد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد « الصادر في ٢٥ أغسطس ١٨٥٦ » من مجموعة السنة الأولى .

(2) Charles Lamb Kenney : The Gates of the East. Ten Chapters on the Isthmus of Suez Canal, London, 1857, p. 25.

(٣) المصدر السابق من ص ٢٦ - ٢٧ . وانظر أيضاً مقالاً عن الفضائل التي برزت بين العمال المصريين في حفر القناة ، بقلم E.T. Banières . وقد نشر المقال في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٨ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٠ من مجموعة السنة الخامسة .

(٤) محفولات قصر عابدين : دفتر رقم ٢ للبرقيات الواردة . برقية ٣٢٦ من محافظ السويس إل رياض باشا في ١٨ شوال ١٢٨٢ . وكذلك محفلة رقم ٣٢ وثيقة رقم ١٢٢ .

إلى المللات والنسائيات وانكباباً على لعب الميسر (١) . وقد وضحت فيهم تلك الرذائل إبان حكم اسماعيل على أثر إلغاء السخرة اسماً في حضر القنساء وجميـء عمال أجانـب بكثرة إلى مصر للارتزاق بالعمل لدى مقاولي الشركة . زد على ذلك أن العمال الذين يقبلون الرحيل إلى مصر والعمل في الحفر يكون معظمهم من ذوى الخلق السيئ ويكونون مصدر مناعب للحكومة المصرية وللشركة . وقد حدث هذا فعلاً بعد أن ألفت السخرة وفتحت الشركة أبواب العمل أمام المرتزقة من الأوروبيين . فقد كتب عافظ الإسكندرية تقريراً جاء فيه « قدم الإسكندرية جمع غفير من أهل كالابريا بايطاليا ، وأخذوا يبيتون هنا وهناك وفي الشوارع . وقد علمنا أن أربعة آلاف آخرين قادمون . ولما كان هؤلاء سفلة الناس فمن المتوقع أن تصدر منهم حوادث مكروهة ، وقد كلمنا قنصل إيطاليا في شأنهم فأبلغنا أن هؤلاء قد قدموا ليذهبوا إلى القناة للعمل فيها . . . ولما كان في مبيت هؤلاء هنا وهناك ما ينجم عنه حلول ما يخل بالنظام فقد طلب القنصل إسكان أمثال هؤلاء عند قدومهم في غرف ثكنة الباب الشرقى درءاً لهذا المخذور ريثما تتم مساومتهم مع وكيل الشركة . إلا أننا لو سمعنا بذلك فإنه يكون من الصعب إخراجهم من الثكنة في المستقبل . فارفعوا أمرهم إلى الاعتبار وتكرموا بإبلاغنا الإرادة السنية التي ستصدر فيه » (٢) .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر البرقيات رقم ١٠ برقية رقم ٨٤٨ .
والنظر أيضاً بحفظه رقم ٣ وثيقة رقم ٢٨٧ .

يقول أحد الأجانب في خطاب أرسله من القاهرة في سبتمبر ١٨٦٧ إن جميع الأوروبيين تقريباً الذين قدموا مصر إنما جاءوا لتكوين ثروات بالطرق المشروعة وغير المشروعة . ولكن الذي حدث في معظم الأحوال أنهم لماؤا إلى الكسب غير المشروع ، وكانت غالبيتهم من ذوى الخلق السيئ . وأخذ الكاتب يمدد أنواعهم وصفاتهم ، والخطاب وصف مؤثر لطيفيـا الأجانب واعتناهم المشكرة دون أدنى سبب على المصريين في الطرقات . انظر :

Eugène Gellion Danglar : Lettres sur l'Egypte Contemporaine 1865-1875, Paris 1876, pp. 70-73.

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١ البرقيات الواردة إلى القصر برقية من عافظ - ١٥

وكان العمال الأوروبيون الذين استقدمتهم الشركة على عهد اسماعيل يزعمون إلى أعمال العنف لأتفه الأسباب ، ويتخذون الإضراب عن العمل وسيلة لتحقيق مطالبهم كرفع الأجور أو مد مواعيد السهر في الخانات وعدم غلقها وقت القبول . وكثيراً ما وقعت مصادمات دموية بينهم وبين زملائهم العمال المصريين الذين كانوا يرفضون مشاركتهم في الإضراب عن العمل . وكان ينجم عن ذلك وقوع ضحايا من المصريين ويسارع بعض قناصل الدول في الحضور من القاهرة أو الإسكندرية إلى ساحات الحفر لهدئة الموقف (١) .

يضاف إلى ذلك اعتبار آخر له أهميته وهو وجود المنطقة التي تخفر فيها القناة في جهة صحراوية تصعب الإقامة فيها خلال السنوات الأولى قبل تنظيم وسائل المواصلات إليها وتوفير ماء الشرب ومواد التموين فيها وإعداد المساكن وغير ذلك . فالصحراء كانت عقبة كبيرة في اجتذاب العمال الأوروبيين في

= الاسكندرية إلى رياض باشا برقم ٦٢٥ بتاريخ ١١ من جمادى الآخرة ١٢٨٢ . وانظر أيضاً محفظة ٣٥ مئة تركي وثيقة رقم ٢٦٨ من محمد شريف باشا ناظر الخارجية إلى الملية السنية . وانظر كذلك دفتر رقم ٤ لبرقيات الواردة برقية رقم ٢٨٢ .

(١) محمولات قصر عابدين : محفظة رقم ١٢ وثيقة رقم ٥١٤ - ومحفظة ٣٦ وثيقة رقم ١٩١ ومحفظة ٣٩ وثائق رقم ٩١ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٨٨ . وانظر أيضاً :

دفتر رقم ٦ لبرقيات : برقيات رقم ١٧٤٨ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٨١ ، ٧٧٨ ، ٧٨٦ .

دفتر رقم ٩ لبرقيات : برقيات رقم ١٣٠ ، ١٨٧ ، ٧٤٥ ، ٧٥١ ، ٧٦٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٥٢ ، ٨٢٢ ، ٨٦٢ ، ٨٨٧ ، ٩٠١ الإعتداء على رجال البوليس والاستجداء بنظارة الداخلية . برقيات رقم ٩٢٦ ، ٩٣١ ، ٩٤٢ .

دفتر رقم ١ برقيات رقم ١٣٠٨ ، ١١١٧ ، ١٠٥١ ، ١٠٢١ ، ٩٩٤ . وانظر أيضاً مخصوص سلوك العمال الأجانب في الشركة :

Erekleman Chatrian: Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez, Sène édition, Paris, pp. 272-273.

وانظر كذلك :

J. l'Isthme de Suez العدد ٢٧٠ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦٧ ص ٣٥٧ مجموعة السنة

تلك الفترة . ولم يكن في مقدور الشركة أن تجد عددا كافياً من العناصر الطيبة بين العمال الأجانب على استعداد للعمل في الصحراء .

• • •

وإذا كانت المعارضة الإنجليزية لمشروع القناة هي التي أدت إلى التفكير في الحد من استخدام العمال الأجانب في تنفيذ المشروع ، واتفق ذلك عرضاً مع المصالح المصرية ثم المصلحة المادية المؤقتة للشركة ، فقد كان من الضروري أن تراعى في مسألة الأيدي العاملة أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية حتى لا يكون حشد العمال المصريين سبباً في الإضرار بتلك المصالح . فصر بلد زراعي ، كانت ولا تزال الزراعة فيه تعتمد على سواعد الفلاحين أكثر من اعتمادها على الآت الحث الميكانيكية وما إليها ، ولم يتجاوز عدد سكان مصر وقت حضر القناة خمسة ملايين نسمة . ومن المسلم به أمام هذه الحقائق الثلاث أن استخدام المصريين على نطاق واسع في حفر القناة بأجور تافهة ، تدفع لهم حيناً ونحس عنهم أحياناً ، يصبب الإنتاج الزراعي بأضرار بليغة . وكان يجدر بسعيد باشا أن يتنبه لهذه الناحية الحيوية فلا يعرض الاقتصاد المصري لمخزات عنيفة . ولكن مشروع القناة كان أكبر من أن يواجهه بعقليته المتوسطة وذكاائه المحدود . فشركة القناة لم تبد اهتماماً جدياً باستخدام الآت لحفر القناة تغنيها عن استخدام المصريين بكثرة عديدة وفيرة . فالثابت أنه لم تكن لديها كراكة واحدة عند ما شرعت في حفر القناة في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ ، على الرغم من أنه كان قد انقضى إلى ذلك الوقت أكثر من أربع سنوات منذ صدر عقد الامتياز الأول . وكل ما قامت به الشركة في هذا الصدد أنها عقدت ، قبل بدء عمليات الحفر بشهر واحد ، اتفاقاً في ٢١ مارس ١٨٥٩ مع شركة كومبـ Combe في مدينة ليون لتوريد كراكتين قسوة كل منهما عشرون حصاناً (١) ومع ذلك فإن مصانع تلك الشركة لم تبدأ في شحن أجزاء

(١) أنظر تـدرس الإتفاق في

الكراكتين إلا على فترات متباعدة في غضون عام ١٨٦٠ . وكانت هاتان الكراكتان على قدر كبير من العجز (١) . ومن الطبيعي أن شق قناة السويس بمثل طولها واتساعها وعمقها كان أخطر من أن تواجهه الشركة بمثل هاتين الكراكتين الهزيلتين مما يدل على أن نيتها كانت مبنية على استغلال الشعب المصري بتسخيره في حفر القناة .

الفصل الثاني

الصديقان يعالجان مشكلة الأيدي العاملة

الملايسات التي أدت إلى إصدار عقد الامتياز الثاني - دى لسبس يدعو الأصدقاء
للزخمة في مصر على حساب الوالى - أطيب الخمور والمأكولات - فتح اعتماد
إضافى للضيوف - تمثيلية بارعة - موجز لمواد العقد - الوضع الذى أخذه
مشكلة الأيدي العاملة بعد صدور العقد الثانى - دى لسبس
يخلق سبباً لاستصدار لائحة العمال
الفوارق بين عقليتي الرجلين -
نقد وتحليل اللائحة - استغلال
دى لسبس لللائحة .

• • •

جاء عقد الامتياز الأول خلوا من أية إشارة إلى وسائل تنفيذ المشروع أو
مشكلة الأيدي العاملة . فاقصر على مواد تبين أهداف المشروع وامتيازات
الشركة إلى غير ذلك ، غير أن المادة الأخيرة منه نصت على تعهد سعيد باشا بأن
يقوم هو وجميع موظفى الحكومة المصرية بتقديم المساعدة عند تنفيذ عقد
الامتياز واستغلاله .

ولم يكذب يداع العقد حتى قامت الحكومة الانجليزية تعارض المشروع .
وسرعان ما أثارت مشكلة الأيدي العاملة التى تستخدم فى تنفيذه على النحو
الذى بسطناه فى الفصل السابق ، وقد رأت الحكومة الانجليزية فى إبراز هذه
المشكلة دعامة قوية ترتكز عليها فى سياستها العدائية نحو المشروع ، وفى إثارة
غناوف الحكومة التركية منه .

وقد رغب محمد سعيد ودى لسبس فى إسكات صوت المعارضة الإنجليزية
من ناحية العمال الأجانب ، وفى تبديد الشكوك التى تثيرها إنجلترا فى نفس
الحكومة التركية حول أهداف فرنسا السياسية من تنفيذ المشروع تارة ، أو

أطاع سعيد في الاستقلال بمصر تارة أخرى . كما كان دى لسبس حريصا على أن يخفف عن كاهل الشركة عبء استخدام العمال الأجانب في نطاق واسع . فاستغل لمصلحته الوضع السياسي الذي أخذته مشكلة الأيدي العاملة . ولاحق له الفرصة حين نجح على عادته في أن يستصدر من سعيد باشا عقد امتياز ثان ، يكون أوفى وأتم تفصيلا من العقد الأول ويزيد عليه في الامتيازات التي أعدت على الشركة لإغداقا .

ولا نريد أن نخفي في الحديث عن أهمية الوضع الجديد الذي أخذته مشكلة الأيدي العاملة عقب صدور العقد الثاني قبل أن نعرض في إيجاز شديد للملابسات التي أدت إلى صدور هذا العقد .

كان دى لسبس قد قام في قافله كبيرة ، عقب صدور عقد الامتياز الأول ، برحلة ارتاد فيها منطقة برزخ السويس ، ورافقه فيها لينان بك Linant Bey وموجل بك Mongel Bey كبيراً مهندسى الحكومة المصرية في ذلك الوقت (١) . وكان الغرض من هذه الرحلة - وقد تحملت الحكومة

(١) كان لينان بك أحد الخبراء في موضوع قناة السويس اشترك اشتراكا قويا في معظم الدراسات التي تمت في النصف الاول من القرن التاسع عشر لإيصال البحرين . وكان قد وضع سنة ١٨٣٣ مشروعا لفرع ملاحية تربط البحرين وقدم نسخة منه إلى ميمو Minnault قنصل فرنسا العام في مصر . كما أسهم في أعمال مهندسى جمعية أبحاث قناة السويس حين قدموا مصر سنة ١٨٤٧ . أنظر شرحا للدراسات التي قام بها لينان في منطقة برزخ السويس على عهد محمد علي وعباس وسعيد .

Linant de Bellefonds Bey : Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris. 1872, pp. 213-282.

أما موجل بك فقد قربه إليه دى لسبس وعينه كبيراً مهندسى الشركة ومديراً عاما للأشغال بها . وصادق مجلس إدارة الشركة على هذا التعيين بمجلسة ١٥ يناير ١٨٥٩ وأسهم في أعمال المجلس الأعلى للأشغال بالشركة في غضون عامي ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ وقد استقال من منصبه في ٢١ أكتوبر ١٨٦١ إذ لم يستطع الإقامة بصفة مستديمة في صحراء البرزخ وخلفه في منصبه قوازان بك . أنظر :

المصرية نفقاتها (١) - دراسة المشروع على الطبيعة وإقرار مبدأ حفر القناة على خط مستقيم مباشر بين البحرين (٢).

ولما انتهت الرحلة في ١٥ يناير ١٨٥٥ بعد أن استمرت قرابة ثلاثة أسابيع (٣) ترك دى ليسبس كبيرى المهندسين يعتدان تقريرهما وأبحر من الإسكندرية في ٢٧ يناير إلى القسطنطينية يلتبس بتصديق السلطان عبد المجيد على عقد الامتياز، ولكنه لم ينجح بسبب المعارضة الإنجليزية لمشروع القناة، وقد حمل لواءها في القسطنطينية السير سترادفورد دى ردكليف Sir Stradford de Redcliffe سفير إنجلترا هناك، فعاد إلى مصر.

وفي تلك الأثناء كان ليتان بك وموجل بك قد فرغا في ٢٠ مارس ١٨٥٥ من إعداد تقريرهما الذى عرف باسم «المشروع الابتدائى لشق برزخ السويس من إعداد تقريرهما الذى عرف باسم «المشروع الابتدائى لشق برزخ السويس L'avant-projet pour le percement de l'Isthme de Suez بحثا فيه شق القناة على خط مستقيم بين البحرين المتوسط والأحمر، ووضع مواصفة لترعة الماء العذب تخرج من النيل إلى منطقة القناة تستخدم في أغراض الملاحة النهرية وشئون الري. وقدرا المدة اللازمة لإنجاز المشروع بست سنوات ونفقات تنفيذه بمبلغ مائتى مليون فرنك (٤).

واتفق دى ليسبس مع سعيد على تكوين لجنة علمية دولية تتكون من أساطين

(١) يونيو ١٨ ديسمبر ١٨٥٤ في الجزء الأول.

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, Paris (5 vols.) (1875-1881).

(2) Desplaces Ernest : Le Canal de Suez, Episode de l'histoire du 19ème siècle. Deuxième édition, Paris, 1859, p. 24. Voir aussi

Bertrand Alphonse et Emile Ferrier : Ferdinand de Lesseps. Sa vie. Son oeuvre. Paris, 1887, p. 56.

(٣) تجد إشارات عن هذه الرحلة في

De Lesseps F. : Origines etc., ouvr., cit., pp. 65-84.

(4) De Lesseps F. : Percement de l'Isthme de Suez. Exposé et Documents Officiels. Paris, 1855, t. II, pp. 67-214.

الملتقى في دول أوروبا لدراسة تقرير لبنان بك وموجل بك (١) . وأقنع دى لسبس إلى فرنسا بلمس تأييد الإمبراطور وحكومته ، ثم ذهب إلى إنجلترا محاولا التغلب على معارضة الحكومة الإنجليزية للمشروع القناة . وانهز فرصة وجوده في أوروبا فكوّن اللجنة العلمية وضمت أعضاء يمثلون سبع دول (٢) قامت حكوماتهم باختيارهم (٣) ، عدا إنجلترا التي رفضت تلبية نداء دى لسبس فقام بنفسه باختيار الأعضاء الإنجليز .

وجاء خمسة من أعضاء اللجنة إلى مصر بحجة دراسة المشروع على الطبيعة وجمع المعلومات اللازمة ، وانضم اليهم لبنان بك وموجل بك وبارتيلي سانت إيلير Bartilemy Saint-Hilaire عضو المعهد وقد عين سكرتيرا عاما لشركة القناة فيما بعد . ومن الغريب أن دى لسبس دعا كثيرا من أصدقائه ومعارفه إلى السفر إلى مصر مع أعضاء اللجنة حتى ضاقت بهم السفينة أوزيريس Osiris التي أقلتهم إلى مصر . ويقول لبنان بك إنه لو استجاب جميع الذين وجهت إليهم الدعوة لطلب الأمر استئجار عدة سفن يبحرون عليها إلى مصر ولازدهجت بهم جميع فنادق مصر (٤) . ولم يكن دى لسبس من رجال المال حتى يستطيع استضافة هذا العدد الضخم من المدعوين . ولكنه كان يعتمد على كرم صديقه سعيد باشا ، وكان يعلم أنهم سيزولون في رحاب الوالي ، وأن مصر هي التي تتحمل نفقات هذه الزهرة ، فخرانة الوالي في ذلك الوقت هي خزانة الحكومة . وما أن بلغ الركب مصر في ٨ نوفمبر ١٨٥٥ حتى أضفى عليهم سعيد الكثير من مظاهر التقدير والتكريم فوضع تحت تصرفهم

(١) أنظر تقرير أرسله دى لسبس إلى سعيد باشا بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٥٥ في

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, pp. 30-33.

وقد جاء الردين سعيد في ١٩ مايو ١٨٥٥ بالموافقة عليه .

(٢) هي فرنسا وإنجلترا والنمسا وإسبانيا وإيطاليا (سربيا) وهولندا وبروسيا .

(٣) أنظر طريقة تأليف تلك اللجنة راساء أعضائها والوظائف التي كانوا يشغلونها في

Desplaces Ernest, ouvr., cit., pp. 55-57.

(٤) Linant de Bellefonds Bey, ouvr., cit., pp. 241-242.

كل ما يطلبونه من سفن نبيلة وقطر حديدية وموظفين وخدم (١) لأنهم
 « أناس مريعو الخاطر » (٢) وفتح لهم اعتماداً إضافياً قدره ثلاثمائة ألف
 فرنك (٣) أى ما يقرب من اثني عشر ألف جنيه، وهو مبلغ جسيم بالنسبة لقيمة
 النقد في ذلك الوقت . واستقبل أعضاء اللجنة في القلعة السعيدية بالقناتس
 الخيرية استقبالا رافعا، وقال له دى لسبس «إنكم تعاملون هؤلاء السادة كأنهم
 رموس متوجة » فأجابه سعيد « نعم بلاشك . إن هؤلاء السادة رؤوس
 ترجها العلم » (٤) ودعاهم سعيد إلى الرحلة التقليدية لزيارة آثار مصر في
 الوجه القبلي على سفن الحكومة ولقضاء شطر من الشتاء في صعيد مصر (٥). وانتقد

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٢ معية تركى من ٦٧ بند محافظة الاسكندرية
 أفادة رقم ٦٨٩ مسلسل و ٣٠ أصل في ٩ ربيع أول ١٢٧٢ (١٩ نوفمبر ١٨٥٥) وردت في ١٠
 منه - وكذلك نفس الدفتر من ٩٠ بند الظهورات . أفادة رقم ٦٢٧ مسلسل في شرة ربيع أول
 ١٢٧٢ وكذلك من ٧٤ نفس الدفتر بند محافظة اسكندرية أفادة رقم ٧٦٠ مسلسل و ٤٥ أصل في
 ١٧ ربيع أول ١٢٧٢ وكذلك من ٩٧ نفس الدفتر بند محافظة اسكندرية أفادة رقم ٩٩١ مسلسل
 و ٣٥ أصل في ١٠ ربيع أول ١٢٧٢ وردت في ١٤ منه . وكذلك من ٨٠ نفس الدفتر . بند
 محافظة اسكندرية أفادة رقم ٨٢٨ مسلسل و ٥٩ أصل بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٢ وردت في
 شرة ربيع آخر ١٢٧٢ (١١ ديسمبر ١٨٥٥).

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٤ معية تركى من ١٦ أمر رقم ١٠١ مسلسل
 و ١٤ أصل في ٢٩ صفر ١٢٧٢ .

(٣) محاضرة ألقاها دى لسبس في ٢٦ يناير ١٨٦٢ في قاعة شارع La Paix بباريس نشرت
 في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٢ مجموعة السنت التاسعة
 (٤) محاضرة ألقاها دى لسبس في ٢٢ يونيو ١٨٦٢ في مدرج كلية الطب بباريس ونشرت
 في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤ الصادر في أول يوليو ١٨٦٢ مجموعة السنت السابعة
 (٥) تذكر بعض المراجع الفرنسية تهيرا لرحلة أعضاء اللجنة في الصعيد أنهم قاموا بها
 استجابة لرغبة سعيد باشا في دراسة شؤون الري والتوسع في الاستفادة من مياه النيل . انظر .

Ernest Desplaces, ouvr., cit., p. 59.

Marius Fontane; Le Canal Maritime de Seuz. Histoire du Canal
 et des Travaux. Prais, 1869, pp. 15-18.

وقد تحيط مصدر فرنسي آخر في ذكر بواعث تلك الرحلة فقال إنهم ذهبوا إما لدراسة بعض المباحث
 التي تتصل بنظام قناة السويس المستقبلية وإما لدراسة نظام الري في مصر .

ليتان بك هذا التصرف وتساءل عن الفائدة التي عادت على مصر من هذه الزهرة التي رافقهم فيها وقال عنها « إن الموائد التي مدت للضيوف طوال الرحلة قد حوت أطيب أنواع الحبوب وأشهى المأكولات بكيات وقيرة » (١) وبعد مضي أكثر من شهر على قدومهم بدأوا في المهمة التي من أجلها حضروا ، فزاروا منطقة القناة زيارة عابرة من السويس متجهين شمالا إلى البحر المتوسط (٢) . ثم استقلوا الباخرة المصرية « النيل » إلى الإسكندرية فبلغوها في أول يناير ١٨٥٦ . وفي اليوم التالي قدموا إلى الوالي تقريراً موجزاً ضمنوه النتائج العامة لرحلتهم ، وقرروا أن حفر القناة على خط مستقيم هو الحل الوحيد للموضوع وأن تنفيذها سهل ونجاحها مؤكد وأن تكاليف إنشاء القناة والأعمال المتصلة بها لا تتجاوز ٢٠٠ مليون فرنك على ما ذهب إليه كبيراً مهندسي الحكومة المصرية في تقريرهما (٣) .

ولم تمض ثلاثة أيام حتى استصدر دي لسبس من سعيد باشا في ٥ من يناير ١٨٥٦ وثيقتين هامتين هما عقد الامتياز الثاني وقانون الشركة الأساسي ، مما يدل دلالة قاطعة على أن هاتين الوثيقتين كانتا معدتين لتوقيع سعيد باشا عليهما قبل أن تقدم اللجنة تقريرها الموجز إليه . إذ لا يعقل أن يوضع عقد الامتياز الثاني متضمناً ٢٣ مادة (٤) وقانون الشركة الأساسي حاوياً ٧٨

(١) Linant de Bellefonds, ouvr., cit., p. 242.

(٢) أنظر وصفاً تفصيلياً لتلك الرحلة في

Ernest Desplaces, ouvr., cit., pp. 61-73.

(٣) أنظر نحن تقرير اللجنة الفرعية في كل من

De Lesseps F. : Percement etc., ouvr., cit., t. II, pp. 139-141.

Charles Roux J. : L'Isthme et le Canal de Suez. Historique. État actuel. 2 volumes, Paris, 1901, t. I, pp. 445-446.

Marius Fontane, ouvr., cit., pp. 15-18.

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, pp. 54-55.

(٤) أنظر نحن عقد الامتياز الثاني في

De Testa, ouvr., cit., t. II, p. 93 et suiv.

Gelat Bey, ouvr., cit., t. I, p. 446 et suiv.

Charles Roux J., ouvr., cit., t. I, p. 442 et suiv.

مادة (١) في خلال يومين. والملاحظ الثاني الذي نسجله هنا هو أن دى لسبس كان على علم تام بقرار اللجنة قبل إصداره بل وقبل قدوم أعضائها إلى مصر وزيارة منطقة القناة. فهذا التسلسل السريع للحوادث منذ قدوم بعض أعضاء اللجنة إلى مصر وزيارتهم العابرة لمنطقة البرزخ وتقديم تقرير موجز للغاية متضمنا نتائج دراسة خاطفة ثم صدور عقد الامتياز الثاني وقانون الشركة الأساسى كل ذلك أبلغ في الدلالة على أن الأمر لم يكن سوى تمثيلية أعدّها دى لسبس مع أعضاء اللجنة في أوروبا للتعبه على سعيد. وأن النية كانت مبيتة على اغتيال حقوق مصر وأموالها وجهود شبابها والإستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية والصحراوية.

• • •

ويلاحظ على عقد الامتياز الثاني من الناحية الشكلية أنه ينقسم إلى قسمين : القسم الأول وأطلق عليه الالتزامات ويتكون من تسع مواد ، والقسم الثاني وسمى الامتيازات ، ويتكون من أربع عشرة مادة وكانت امتيازات الشركة ترجع بطبيعة الحال التزاماتها وتفوقها كما وكيفاً .

وقد نص في باب الالتزامات على أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسؤوليتها بكافة الأعمال والمشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى وحفر ترعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية ، وتتفرع قبيل وصولها إلى بحيرة التماسح إلى فرعين

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, p. 56 et suiv.

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : (Notice et Renseignements Généraux (2ème partie) Paris. 1926, p. 7 et suiv.

Murrau Paul : L'Egypte Contemporaine, p. 272 et suiv.

(١) أنظر نص قانون الشركة الأساسى في

De Lesseps F. : Percement de l'Isthme etc. ouvr., cit., t. II. p. 291 et suiv.

رى والتغذية ، ويتجه أحدهما شمالا إلى الفرما والثاني جنوبا إلى السويس .
 وحددت المدة اللازمة لإنجاز هذه الأعمال بست سنوات مالم تحدث قوة القاهرة
 تحول دون ذلك . وكانت المادة الثانية في هذا العقد من أهم المواد إذ نصت
 على أن عدد العمال المصريين الذين تستخدمهم الشركة يجب أن يكون على الأقل
 أربعة أخماس مجموع العمال . وستكلم عن أهمية هذه المادة عقب هذا العرض
 السريع لبقية مواد العقد . والتزمت الشركة بتحويل بحيرة النمساح إلى ميناء
 داخلي صالح لاستقبال أكبر السفن حجما ، وإنشاء ميناء لوقاية السفن عند مدخل
 القناة في البحر المتوسط وتحسين ميناء السويس ومرسأها حتى تستطيع السفن
 الاحتماء فيها . كما أكد العقد حق الشركة الذي منح لها في العقد الأول وهو أن
 تباع مياه النيل لأصحاب الأراضي الواقعة على حافتي ترع الماء العذب التي
 ستقوم الشركة بحفرها ويرغبون في رى أراضيهم بواسطة مأخذ مياه من هذه
 الترع . هذه هي أهم الالتزامات التي تقيدت بها الشركة في عقد الامتياز
 الثاني . أما باقي الالتزامات فتتناول مسائل فنية وإدارية كتعيين خط سبيل
 قناة السويس وترعة الماء العذب وتعيين مندوب للحكومة المصرية لدى إدارة
 الشركة بحفاظ على حقوق الحكومة وتمتثل الشركة مرتبه .

وكان أول امتياز ورد في العقد في باب الامتيازات هو الأراضي الشاسعة
 التي منحها الحكومة المصرية للشركة بدون مقابل (١) ، وكذلك الحق في

(١) جملت هذه الأراضي على نوعين : النوع الأول ويشمل الأراضي التي تمنحها الحكومة من أجل إنشاء قناة السويس وترعة الماء العذب بفرعها ، وتتمتع الشركة بحق استغلال جميع الأراضي اللازمة لذلك والتي لا تكون مملوكة للأفراد وذلك بدون أن تدفع عنها ضرائب أو إتاوات . أما النوع الثاني فنص العقد على أن تترك لها الحكومة حق استغلال جميع الأراضي غير المزروعة وتنتد والتي لا تكون مملوكة للأفراد ويصير ربا وزراعتها بمعرفة الشركة وعلى نفقتها ، على أن تمنى هذه الأراضي من أية ضريبة لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ استغلالها ثم تخضع طيلة تسع وثلاثين سنة ، وهي المدة الباقية على انتهاء الامتياز ، للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في ظروف عائلية أراضي المديريات الأخرى في مصر . فإذا انقضى أجل الامتياز احتفظت الشركة ، هي والذين يملكون حقوقهم فيها ، بحق استغلال هذه الأراضي ومأخذ المياه اللازمة لإغصائها بشرط أن يملأوها للحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضي الأخرى الموجودة في نفس هذه الظروف =

استخراج جميع المواد اللازمة لعمليات وصيانة المباني والمنشآت التابعة للمشروع من المناجم والهاجر الأميرية طوال مدة الامتياز وذلك بدون أن تدفع أية ضريبة أو رسم أو تعويض . كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركي على جميع ما تستورده الشركة من الخارج من الآت ومواد أيا كانت مما يلزم لمصالحها المختلفة وأثناء إقامة المباني أو الاستغلال . وقرر سعيد باشا عن نفسه وعن خلفائه في حكم مصر أن تكون قناة السويس بموانئها التابعة لها طريقاً مفتوحاً دائماً ومحابداً لجميع السفن التجارية التي تبحر في القناة من بحر إلى بحر بدون أي تمييز أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات في مقابل دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح التي تضعها الشركة لاستخدام القناة وتوابعها .

ونص أيضاً على أن مدة الامتياز هي ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ افتتاح القناة للملاحة البحرية الكبرى ، وعند انتهاء أجل الامتياز تستولى الحكومة المصرية على قناة السويس وأن تسلم أيضاً جميع المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية في هذه المؤسسة على أن تدفع قيمة ذلك للشركة بعد تقديرها مسوأة بالطرق الودية أو بواسطة خبراء . على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسعة وتسعون عاماً فإن حصة الحكومة في صافي الأرباح وهي ١٥٪ ترتفع عن المدة الثانية إلى ٢٠٪ وعن المدة التالية إلى ٢٥٪ وهكذا ترتفع هذه الحصة بمقدار ٥٪ عن كل مدة على ألا تتجاوز هذه الحصة بأية حال من الأحوال ٣٥٪ من أرباح الشركة الصافية .

وأذنت الحكومة للشركة ، بحجة تمويضها عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال ، في أن تفرض وتحصل طوال مدة امتيازها رسوماً على مرور السفن وإرشادها ومسحها وجرها ووقوفها عند مرورها في القنوات والموانئ

ونص أيضاً على أن تسلم الحكومة للشركة عند الإنقضاء الأراضى المملوكة للأفراد والتي تكون هناك غمروة لجبايتها من أجل تنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز ، على أن تدفع الشركة تمويضات عادلة لأصحاب هذه الأراضى بالطرق الودية فلذا نشأ نزاع حول قيمة التمويضات تشكل هيئة تحكيم من ثلاثة أعضاء يختار الشركة أحدهم ، ويختار ذور المصلحة ثانيهم ، وتعين الحكومة ثالثهم ، وتكون اجراءات هذه الهيئة مختصرة وقراراتها نافذة في الحال وغير قابلة للطعن .

التابعة لها ، وذلك على أساس تعريفه يكون للشركة حق تعديلها في كل وقت بشرط أن تحصل الرسوم من جميع السفن بدون أى استثناء أو تفضيل ، وأن تعلن التعريفه قبل تنفيذها بثلاثة أشهر في عواصم الدول التي يهجمها الأمر وفي أهم ثغورها التجارية ، وألا تتجاوز فيما يختص برسم الملاحة الخاص حدا أقصى هو عشرة قرنكات عن كل طن بحرى من حمولة السفينة وعن كل فرد من الركاب . وترك العقد توزيع الأرباح بنفس النسبة التي وردت في العقد الأول سواء بالنسبة للحكومة المصرية أو الأعضاء المؤسسين أو حملة الأسهم . ونص العقد على أن يعين دى لسيس رئيساً ومديراً لشركة القناة لمدة عشر سنوات تبدأ من يوم سريان مدة الامتياز . وفي المادة الأخيرة وهي الثالثة والعشرون نص على أن تلغى جميع النصوص الواردة في عقد الامتياز الأول والتي تتعارض مع مواد العقد الثانى الذى يصبح أساس العلاقة بين الحكومة المصرية والشركة .

وفي نهاية العقد احتفظ سعيد بنفس الشرط الخفى الذى ورد في عقد الامتياز الأول وهو ضرورة تصديق سلطان تركيا على عقد الامتياز ، وعلى الرغم من أن سعيداً قد أذن لدى لسيس في سياق هذا الشرط الخفى في أن يباشر لإنشاء الشركة المالية إلا أنه نص وقرر صراحة أن الشركة تباشر الأعمال الخاصة بحفر برزخ السويس عند ما يصدر تصريح بها من الباب العالى إلى سعيد باشا

• • •

بعد أن أتينا على موجز لعقد الامتياز الثانى نعود إلى الوضع الذى أخذته مشكلة الأيدى العاملة بصدد هذا العقد ، فنقول إن المادة الثانية منه تعرضت لتلك المشكلة فنصت على أنه « للشركة الحق في تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطى لهم هذه الأعمال بالمنافسة العامة أو بالممارسة . وفي جميع هذه الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون في هذه الأعمال من المصريين » .

وقد يظن البعض أن الهدف من وضع هذه المادة هو عناية العمال المصريين ٢٨

على حساب العمال الفرنسيين ومن إليهم من الأجانب ، وذلك بفتح آفاق رحبة أمام الشعب المصرى للعمل في تنفيذ المشروع ، ولكن كان هذا آخر شيء يفكر فيه مستعمر أوروبى من الطراز الأول على شاكلة دى لسبس ، ويزيد في قوة هذا الظن الخاطيء أن هذه المادة وردت في عقد الامتياز تحت عنوان التزامات الشركة . وكانت هذه براءة فائقة من دى لسبس ، لأنه وضعها في غير مكانها الحقيقى من العقد ، ولأن ظاهرها غير باطنها . فالغرض الخفى من هذه المادة هو خدمة الشركة أولا وآخرا ، إذ كان يتعذر على الشركة أن تستقدم أفواجا هائلة من العمال الأوربيين يقيمون في صحراء البرزخ لتنفيذ المشروع في مراحله الأولى ، وذلك للأسباب التى أوردناها في الفصل السابق . وقد ذكر أحد رجال القانون الإنجليز أن هذه المادة ولو أنها جاءت في باب الالتزامات إلا أنها تعتبر في الحقيقة امتيازاً سخياً للشركة ، إذ لولا وجود هذه المادة لكان تنفيذ المشروع صعباً إن لم يكن مستحيلاً (١) .

والواقع أن هذه المادة تهدف في حقيقتها وجوهرها إلى تحقيق أغراض سياسية ومكاسب مادية للشركة . أما الأغراض السياسية فتتلخص في القضاء على المعارضة الإنجليزية من ناحية العمال الأجانب وتبديد شكوك تركيا من أهداف فرنسا وسعيها السياسية . وقد كشفت جريدة L'Isthme de Suez فيها بعد عن الأغراض السياسية التى استهدفت من وضع هذه المادة ، وكان مما جاء في مقالها ولا يخفى أن وضع المادة الثانية أريد به دفع الإتهامات عن سعيد باشا وتعزيز مركزه . تلك الإتهامات التى يروجها البعض من أنه يرمى إلى حركة استقلالية أو تعريض أملاك الدولة العثمانية لخطر الضياع (٢) .

ولكن لم تحقق المادة الثانية في الواقع أغراضها السياسية ، لأنه إذا كانت انجلترا قد كثفت بعد صدور عقد الامتياز الثانى عن معارضة المشروع على أساس مسألة العمال الأجانب فإنها مضت في سياستها العدائية نحو المشروع متذرة

(1) Charles Lamb Kenney, Barrister at Law., ouvr., cit., pp. 24-25.

بأسباب أخرى كإسراف الشركة في الاعتماد على نظام السخرة في حفر القناة أو استحالة حفرها في بحراء البرزخ بسبب العواصف الرملية (١) ، أو خطورة الملاحة في البحر الأحمر مما يعرض السفن التي تستخدم القناة إلى الغرق فيه (٢) ، أو أن القناة لن تدر أرباحاً مالية تذكر (٣) ، أو أن مصب القناة في البحر المتوسط سيغمره طمي النيل الذي يجيء به مياه فرع دمياط فيدفعه التيار الساحلي نحو بورسعيد (٤) . هذا فضلاً عن الأسباب السياسية الأصيلة التي أوجزناها في الفصل السابق .

أما الغرض الثاني من وضع هذه المادة وهو تحقيق كسب مادي للشركة فقد كانت هذه المادة ركيزة قوية لها في تنفيذ المشروع : جعل منها دى لسبس أساساً لنظام السخرة في حفر القناة . ورتب عليها ، وفرض منها - حقوقاً جديدة للشركة صاغها في لائحة سميت «لائحة استخدام العمال الوطنيين (المصريين) في أشغال قناة السويس » استصدرها من صديقه محمد سعيد في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ . وتنفيذاً لهذه المادة وتطبيقاً لهذه اللائحة سيق المصريون إلى ساحات الحفر زمراً لشق قناة السويس . وقد بلغ عدد المصريين الذين أكرهوا على الحفر خلال عام ١٨٦٢ - وهي السنة التي شاهدت أكبر حطد آدمي في تاريخ الشركة - ربع مليون مصري ، وهو عدد رهيب بالنسبة لتعداد مصر الذي بلغ في تلك السنة ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة (٥) .

(١) L'Isthme de Suez العدد ٩٥ الصادر في أول يونيو ١٨٦٠ من مجموعة السنة الخامسة .

(٢) غرقت الباخرة Alma من بواخر شركة P.O. على مقربة من جدة في أواخر عام ١٨٦٠ أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٠٥ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٠ من مجموعة السنة الخامسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ٨٥ الصادر في أول يناير ١٨٦٠ من ص ١ - ٣ مجموعة السنة الخامسة .

(٤) L'Isthme de Suez العدد ٨٩ الصادر في أول ١٨٦٠ من ص ٦٦ - ٦٩ مجموعة السنة الخامسة .

(5) De Malortie Baron : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, 1882, p. 144.

وكانت الشركة عند تنفيذ المشروع تنظر إلى هذه المادة بمثابة رأس مال آخر لها ، فإنه لما احتدم النزاع في سنتي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ بين الحكومة المصرية وبينها حول إلغاء السخرة في حفر القناة ومسائل أخرى ، قبلت الشركة بعد لاي مبدأ إلغاء السخرة : ولكنها طالبت في مقابل إلغاء اللائحة التي تفرعت عن المادة الثانية تعويضا ماليا قدره سبعة وخمسون مليون فرنك (١) في حين أن رأس مالها كان مائتي مليون فرنك . وقد حكم لها امبراطور فرنسا بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك (٢) . وهكذا كانت المادة الثانية خيرا وبركة على الشركة : فقد أتاحت لها ، عند تنفيذها ، موردا هائلا استطاعت به الحصول على مشات الألوف من العمال المصريين ، كما كانت التبع الذي استقت منه ملايين الفرنكات عند إلغائها .

وفيما عدا المادة الثانية لم يتعرض العقد الثاني في شيء لمشكلة الأيدي العاملة سوى أن المادة الثانية والعشرين منه أكدت العهد الذي جاء في عقد الامتياز الأول والذي ينصب على وجوب مساعدة الحكومة المصرية في تنفيذ المشروع . فجاء في هذه المادة مايلي : كدليل على الأهمية التي نعلقها على نجاح المشروع نعد الشركة بمساعدة الحكومة المصرية مساعدة تقوم على الإخلاص ، وندعو بهذا موظفي ومندوبي جميع المصالح الحكومية لإعطاء هذه الشركة كل مايمكن من مساعدة وحماية ، ويكون لمهندسينا لبنان بك وموجل بك اللذين نضعهما تحت تصرف الشركة للإشراف وإدارة الأعمال التي تقوم بهما هذه الشركة الحق في المراقبة العليا على العمال ، وعليهما أن يسهرا على تنفيذ اللوائح الخاصة بحسن سير العمل .

* * *

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr., cit. t. IV, pp. 447-471.

(٢) يقع في خطأ معظم المؤرخين والكتاب الذين كتبوا في تاريخ القناة إذ يقررون أن لجنة التحكيم قد حكمت بثأية ثلاثين مليون فرنك في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة . والواقع أنها قدرت ٢,٥ مليون فرنك تعويضا للشركة في مقابل ذلك الإلغاء . انظر شرح هذه المسألة في الفصل الخامس بأجور العمال .

لم يقع دى لسبس بهذا الكسب الذى أصابه فى عقد الامتياز الثانى وأراد أن يظفر بكسب جديد تفريعا على المادة الثانية . إذ كان قد وطد العزم على إغفال استخدام آلات ميكانيكية فى عمليات الحفر على الجبال ، خلافا لما كان يصرح به فى مذكراته وخطبه ، وعول على الاستعانة بآلاف مؤلفة من المصريين يسخرهم فى شق القناة بأجور زهيدة للغاية يدفعها لبعضهم حيناً ويمتنع عن دفعها أحيانا . والشركة لا تستطيع أن تحصل على ما تبتغيه من تمخير أفواج غزيرة العدد من الشعب المصرى دون أن تنال مساعدة من الحكومة المصرية بتدخلها فى جمع المال

وكان تدخل الحكومة لجمع المال أمرا مألوفا فى ذلك الوقت وكثيرا ما جرى عليه العمل فى مصر ، مع فارق واحد ، هو أن الحكومة كانت تجمع المال لتنفيذ مشروعات تقوم هى بها من أجل المصلحة العامة كحفر الترع أو مد الخطوط الحديدية أو اصلاح جسور النيل . درءا لأخطار فيضان عال . فالسفرة يمكن اعتبارها من هذه الناحية نوعا من الضرائب . لأن الضرائب قد تؤدى نقداً أو عينا أو عملا . والحالة الاقتصادية السائدة فى أى بلد هى التى تحدد الأسلوب الذى تؤدى به الضرائب (١) .

وقد أراد دى لسبس أن تتدخل الحكومة لجمع مئآت الألوف من المال المصريين وإكراههم على العمل فى حفر القناة وهذا هو وجه الخطأ ، لأن مشروع القناة يخضع للقانون العام ، ويترب على ذلك أن تكون الشركة هى المكلفة بالقيام بنفسها بتدبير وسائل تنفيذ المشروع ، فحصل على جميع العمال الذين

(١) قد قودى الضرائب فى هذه الصور الثلاث مجتمعة تبعا لحالة التأخر الاقتصادى والاجتماعى ولاشك أن خير مجتمع هو الذى يؤدى ضرائبه نقداً . ولكن كانت العملة المتداولة وقتئذ فى مصر قليلة وكان العمل المأجور من الحكومة غير مألوف ، وكان حفظ الترع فى مشربها الضرورى أمرا لا مفر منه إذا أريد نجاح الزراعة وهى قوام الحياة الاقتصادية فى مصر . ولذلك يرى أن السفرة فى المشروعات الحكومية كانت وقتئذ أمرا لا مناص منه فى مصر . ولكن حدث أن اُسئ استخدام السفرة وخاصة فى عصور الاستبداد إذ كان ولاية الأمور فى مصر من الحاكم إلى شيخ البلد يسفرون الفلاحين فى مزارعهم الخاصة وراء مشار الضرورة العامة .

تتطلبهم عمليات الحفر وفق الطريقة الحرة ، التي تقوم على عرض من مندوب الشركة وقبول من ناحية العامل بعد الإتفاق على الأجر وساعات العمل وما إلى ذلك. وبمقتير هذه الحقيقة تنهوى مزايم بعض الفرنسيين من أنصار دى لسبس الذين حاولوا تبرير تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل شركة القناة بأنه لون من ألوان المساعدة الخاصة قدمها سعيد إلى الشركة في صورة السخرة

(1) C'était une espèce de subvention spéciale, sous forme de corvée.

وقد أراد دى لسبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل حفر القناة - في وثيقة رسمية يستصدرها من سعيد تأمينا لمصالح الشركة .

ولم يكن عليه إلا أن يتصيد فرصة أو يختلق سبباً لكي يظفر بالوثيقة التي يشهدها ، ولم يكن هذا بالأمر العسير على دى لسبس . فقد هبط فجأة إلى مصر حيث كان محمد سعيد بصطاف في الإسكندرية ، وأبلغه أن أعضاء اللجنة العلمية الدولية قد عكفوا جميعاً ، منذ عودة زملائهم من مصر إلى أوروبا ، على وضع تقرير مفصل شامل لمراحل تنفيذ مشروع القناة ونفقاته ، ولكنهم بعد أن قطعوا شوطاً بعيداً في المهمة استحال عليهم لإنجازها ، لأنهم ، وهم أساطين الهندسة في العالم ، لا يضعون تقديراتهم جزافاً ، بل على أسس علمية ثابتة . وهم لا يستطيعون أن يقدروا نفقات المشروع تقديراً دقيقاً إلا إذا عرفوا مقدماً وبطريقة أكيدة * الوسائل التي تحصل بها الشركة على العمال المصريين ، والأجور التي يتناولونها من الشركة ، ووسائل إعاشتهم في الصحراء إلى غير ذلك من المسائل الوثيقة الصلة بتنفيذ المشروع .

ومرة أخرى يخدع محمد سعيد بهذه الحيلة . ولا بد أن نذكر هنا تقريراً للواقع أن العقليتين كانتا غير متكافئتين : فمحمد سعيد كان ذا عقلية متوسطة وذكاء محدود وأفق ضيق ، يعوزه التبصر والروية

(1) Amedée Marteau : Le Canal de Suez, Sa construction. Son exploitation, Paris, 1867, p. 10.

والخبرة بالحياة والأساليب الدبلوماسية ، وكان يستهويه المديح والثناء والحديث في موضوع عظمت الشخصية وأن التاريخ سيخلد مآثره على الإنسانية والحضارة على مر الأقطاب وتعاقب الأدهار . أما دى لسبس فكان ذا عقل منفتح الجوانب رحيب الآفاق ، أوتي نصيباً موفوراً من الذكاء والمرونة والدهاء والقدرة على الخداع ، كما كان خبيراً بعمادات أهل الشرق وحكامه ، عرف نقط الضعف في سعيد فأفاد منها إلى أبعد الحدود ، استجاب محمد سعيد لرغبة دى-لسبس وأصدر من الاسكندرية في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ لائحة عرفت باسم «لائحة استخدام العمال الوطنيين في أشغال قناة السويس» (١) وهكذا غدا سعيد باشا أداة طيعة في يد صديقه دى لسبس الذي ظفر بالوثيقة الرسمية الرابعة في أقل من عامين بعد صدور عقد الامتياز الأول ثم الثاني ثم قانون الشركة الأساسي . وضمت شركة القناة بهذه اللائحة مورداً آدمياً هائلاً تمثل في الشعب المصري الذي سخره سعيد باشا في حفر القناة . ويقول كلّف إن سعيداً قد جلب الشقاء على الفلاحين بل كان من أكبر العاملين على إمعاسهم بسبب امتياز قناة السويس الذي فرض عليهم السخرة في أشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة (٢) . ومما يدل على أن الأمر لم يكن سوى حيلة بارعة من دى لسبس هو أن صدور هذه اللائحة لم يغير شيئاً من التقدير الذي وضعته اللجنة العلمية الدولية لنفقات تنفيذ المشروع ، فقد صدر تقريرها الضافي في ديسمبر سنة ١٨٥٦ (٣) وقدرت فيه نفقات المشروع بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك ، وهو نفس التقدير الذي وضعه كبيراً مهندسي الحكومة المصرية

(1) De Testa, ouvr., cit., t. II, p. 104 et suiv.

Gelat Bey, ouvr., cit., t. I. p. 459 et suiv.

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, p. 100 et suiv.

(2) Colvin : The Making of Modern Egypt, London, 1906, p. 8.

(3) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Rapport de la Commission Scientifique Internationale. Paris, 1856.

بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥. قبل أن تصدر اللائحة وقبل أن تحدد فيها أجور العمال ، وهو أيضاً نفس التقدير الذى وضعه اعتباراً لأعضاء اللجنة الفرعية الذين قدموا مصر فى أواخر سنة ١٨٥٥ . ودل التنفيذ على أن نفقات المشروع قد تجاوزت ضعف هذا المبلغ إذ بلغت ٤٣٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنكا (١) .

نقد وتحليل الموثق

أول ما يؤخذ على هذه اللائحة هو التضارب الصارخ بين مقدماتها وبين المواد التى تضمنتها ، فقد مهد محمد سعيد باشا لها بمقدمة ذكر فيها الأغراض التى توخاها من إصدار اللائحة . وكانت ثلاثة أغراض ، وهى على حسب ترتيب وضعها :

أولاً : ضمان تنفيذ أعمال قناة السويس البحرية . فالاعتبار الأول فى نظر سعيد باشا هو ألا تتعرض عمليات الحفر للاضطراب . وكان هذا هو النص الوحيد فى المقدمة الذى ظل محترماً من الحكومة المصرية ، وعلى الأخص منذ منتصف عام ١٨٦١ ونفذ تنفيذاً دقيقاً صارماً أساسه رعاية مصالح الشركة على حساب مصالح الشعب المصرى .

ثانياً : ضمان حسن معاملة المصريين الذين تستخدمهم الشركة . وهذا الغرض قد نسخته المادة الثانية من اللائحة والخاصة بتحديد أجور العمال كما أن الروح التى سادت تنفيذ اللائحة قد أطلحت بهذه الفقرة .

ثالثاً : السهر على مصالح المزارعين والملاك المقاولين الوطنيين . وهذا الغرض قد عصفت به المادة الأولى .

ويند ذكر هذه الأغراض الثلاثة قرر سعيد باشا أنه أصدر اللائحة بالإتفاق مع دى لسبس بصفته رئيساً مؤسساً لشركة القناة . وهذه العبارة توحي بأن دى لسبس قد اشترك فى وضع اللائحة بل الأرجح أنه هو الذى انفراد بوضعها جرياً على عادته مع سعيد باشا ، ولأنه سعى فى استصدارها منه . وكانت

الشركة هي صاحبة المصلحة الأولى في هذه اللائحة . وقد أظهر دى لسيس
براعة لا مزيد عليها في صياغة مواد هذه اللائحة لسبب واحد هو أنه تجنب
أن يضعنها لفظ السخرة إطلاقاً وإن كانت بعض موادها تفيض بها
معنى وروحاً . وهكذا كانت براءة دى لسيس لا تبرز إلا في مجال الخداع
والتدليس والتلاعب بالكلمات ليخفى وراءها ما يبيته من تسخير الشعب
المصرى في حفر القناة . وقد قرر ثلاثة من أقطاب القانون في فرنسا (١)
في نوفمبر ١٨٦٣ أن الإبقاء على هذه اللائحة إنما هو إبقاء للسخرة ، لأن
اللائحة والسخرة مرتبطتان ببعضهما البعض بعروة وثقى لا انفصام لها (٢) .

جاءت بعد هذه المقدمة مواد اللائحة وكانت إحدى عشرة مادة . نصت
المادة الأولى على أن « تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال
الشركة تبعاً للطلبات التي يتقدم بها كبير مهندسى الشركة وطبقاً لاحتياجات
العمل » . كانت هذه أخطر مادة على الإطلاق في اللائحة ، وظاهر فيها القبح
الذى يقع على الشعب المصرى إذ كانت مادة مرنة ناقصة ، لم تحدد عدد العمال
ولم تعين حداً أقصى لعددهم لا يجاوز تجاوزه بأية حال من الأحوال ، ولم توزع
حشد العمال على مواسم الزراعة بنسبة معينة ، بل كان تقديم الحكومة العمال
المصريين إلى الشركة منوطاً بأمرين : رغبة كبير المهندسين في الشركة وهو
مستخدم كبير بها يهتم بشئون عمليات الحفر ويؤثر مصالح الشركة على مصالح
الشعب المصرى . وثانياً حاجات العمل . وقد استغل دى لسيس مرونة هذه
المادة ونقصها ، فلم يقنع بعشرين ألف مصرى تمسدهم الحكومة وفق
نظام السخرة لحفر القناة ، بل كان يسأل الحكومة إلحافاً أن تبعث إلى ساحات

(1) Note consultative pour Son Altesse Ismail Pacha, Vice Roi
d'Egypte, délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre,
en date du 30 novembre 1863.

(2) Le maintien du règlement impliquerait nécessairement le maintien
de la corvée; l'un est fatalement et nécessairement lié à l'autre.

الحفر بأربعين ألفاً معتمداً على ميول سعيد باشا الطبية نحوه ونحو المشروع . وقد بلغ من استغلال الشركة لهذه المادة أن قرر كبير مهندسي الشركة أنه كان يحصل على العمال المصريين بمجرد طلب بسيط يبعثه إلى مدير المديرية (١) وهكذا أخضع سعيد باشا مديري المديرية ونظارة « الداخلية » لسلطة مستخدم فرنسي في شركة القناة .

ومما هو جدير بالذكر أنه جاءت في نهاية المادة الثالثة من هذه اللائحة فقرة نصت على وجوب مراعاة مواسم الزراعة عند تحديد عدد العمال . ولكن ظل هذا النص حبراً على ورق ، ولم تكثر الشركة بوجوده وتسامح سعيد باشا في تطبيقه ، فكان حشد العمال المصريين يتم في كافة المواسم الزراعية على السواء .

ونلاحظ أيضاً في هذه المادة ناحية هامة جداً هي وجود عنصر الإكراه وهو أهم ما يميز نظام السخرة : الإكراه في جمع العمال ، والإكراه في ترحيلهم إلى ساحات الحفر ، والإكراه في فرض عمل معين عليهم لادخل لإرادتهم في اختياره أو رفضه ، مما يقطع بأن نظام السخرة سيكون الركيزة الأولى التي يقوم عليها نظام العمل في حفر القناة .

أما سائر مواد اللائحة فهي في مجموعها وفي ظاهرها تميل إلى بعض العناية بأمور العمال . حفلت المادة الثانية بذكر أمور كثيرة هي أجور العمال ومسائل الطعام وإعداد ماء الشرب ومواعيد دفع الأجور كما عالجت مسألة هروب العمال من ساحات الحفر . حددت أجر العامل بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم . وإذا كان سن العامل يقل عن اثني عشرة سنة فيقتاضي قرشاً واحداً في اليوم . وقد ذكرت اللائحة أن هذه الأجور قد حددت على أساس متوسط الأجور التي تدفع في أعمال الغير . وهذا هو وجه الخطأ ، لأنه ليس هناك مجال للمقارنة بين عمليات حفر القناة وبين أعمال الغير . وكان يجب أن تراعى عند تحديد الأجور

ملاسات العمل في حفر القناة من حيث السفر الطويل الشاق المتنوع الوسائل
والذى يتحمله العمال حتى يبلغوا ساحات الحفر في صحراء البرزخ ،
والأخطار التى تحف بهم هناك من قلة مواد التوين وتعذر إعداد أماكن
لمبيتهم ، وأهم من ذلك ندرة ماء الشرب وتأخر وصوله إليهم ، فهذه الظروف
المجتمعة تقطع بأن الأجور التى حددتها اللائحة إنما هى أجور بسيطة جدا بالنسبة
للعامل المصرى إذا اشتغل وسط تلك الأخطار ، كما أنها أجور تافهة بالنسبة
للعامل الأجنبى فى وطنه . وتحديد هذه الأجور نقض صريح لما جاء فى مقدمة
اللائحة من ضمان حسن معاملة العمال المصريين .

وقد التزمت الشركة بتقديم الحيز المقاد (الجراية) إلى كل عامل بصرف
النظر عن عمره وقدر ثمن الجراية بقرش واحد ، ونص على أن يكون
تقديمها كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما ، وكان فى مقدور العمال أن يستبدلوا
بالجراية قيمتها النقدية على شرط أن تتأكد الشركة أن فى استطاعة أولئك العمال
تدبير طعامهم . وقد نصت هذه المادة أيضا على أن تدفع الأجور نقداً فى نهاية
كل أسبوع . واحتفظت الشركة لنفسها بحق حجز أجر خمسة عشر يوما
من كل عامل كضمان لعدم تركه العمل ، ثم يستمر صرف الأجور له بعد ذلك
كاملة . فإذا أتميز كافة الأعمال تناول العامل قبعة المبلغ المحفوظ له بمجزأة
الشركة . وقد أرادت الشركة بهذا النص معالجة حالة كانت تتوقعها وهى هرب
العمال من ساحات الحفر قبل انتهاء المدة المقررة لبقائهم فيها . وسرى
أنها قامت بنفس المحاولة للمرة الثانية فى هذه اللائحة حين فرضت المادة الخامسة
عقوبات على العمال الذين يحاولون الهرب . ونستخلص من هذا الاهتمام
المتعدد فى اللائحة لمنع العمال من الهرب حقيقتين الحقيقة الأولى :

هى : وجود عنصر الإكراه فى استخدام المصريين فى حفر القناة فهم
لا يستطيعون ترك أعمالهم فى الحفر ، بل أكثر من ذلك تفرض عليهم
حراسة شديدة أثناء سفرهم من قراهم إلى منطقة القناة لمنعهم من الهرب فى
الطريق ، ثم تفرض عليهم مراقبة دقيقة فى ساحات الحفر منعا للتراخى فى

العمل أو الإخلال بالنظام أو الحرب من منظمة القناة (١). والحقيقة الثانية هي أن الشركة كانت تشعر من أول الأمر بأن المصريين سيفرون من العمل في حفر القناة بسبب تنافه الأجور وقسوة الظروف التي سيعملون فيها وآسهم لن يجدوا ما يغريهم على المضي في حفر القناة .

وفي نهاية هذه المادة تعهدت الشركة بأن تقدم إلى العمال ماء الشرب والماء اللازم لاستعمالهم الخاصة . وسرى أن الشركة قد تحجبت في معالجة مشكلة ماء الشرب ومات المصريون عطشا في ساحات الحفر .

أما المادة الثالثة فقد نصت على ألا يتجاوز إنتاج العامل في الحفر - وهو ما يسمى مقطوعة - الإنتاج المحدد له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والذي طبق أثناء تنفيذ مشروعات الري الكبرى في السنوات الأخيرة . وهذه المادة طارها الرحمة وباطنها العذاب ، فالشركة تتظاهر بأنها حانية على العمال المصريين ولا ترهقهم من أمرهم عسراً ولا تطالبهم بأكثر مما كانوا يؤدونه منذ سنوات خلت في حفر الترع . ولكنها في الواقع كانت تزيد الاستفادة من نظام ينضج بالقسوة ويتشع بالظلم العائى حين نفذت الحكومة مشروعات الري الكبرى في مصر الحديثة ابتداء من حكم محمد على ، إذ كانت الحكومة تكره المصريين على حفر الترع من الفجر حتى مغيب الشمس تحت وطأة الضرب بالسوط - الكبراج - وكان حفر ترعة المحمودية مثالا يساق في هذا الصدد (٢) . ومع ذلك فالشركة لم تكثر بهذه المادة واعتمدت في تحديد إنتاج العمال المصريين في حفر القناة على ما ذهب إليه لينان بك وموجل بك في تقريرهما المعروف باسم « المشروع الابتدائي لحفر برزخ السويس » ٢٠ مارس ١٨٥٥ إذ قدرنا إنتاج العامل المصرى في حفر قناة السويس بتمر مكعب ونصف متر مكعب من الأفضاض التي تتخلف عن عملية

(١) أنظر الفصل السابع .

(٢) عبدالرحمن الجبرى. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. أربعة أجزاء. الجزء الرابع

من ٢٠٤ . حوادث ٢٤ شوال ١٢٣٤ (٦ أغسطس ١٨١٩) .

الحفر في اليوم الواحد ، أما في حفر ترعة الماء العذب فإن الإنتاج اليومي يرتفع إلى مترين مكعبين من الانقراض . وقد أخذت اللجنة العلمية الدولية بهذين التقديرين في تقريرها الذي وضعته في ديسمبر ١٩٥٦ وأصبح دستوراً للشركة ، وطلبت من الشركات الهندسية والمقاولين التقدم إليها بعروضهم لتنفيذ المشروع على أساس ما جاء في ذلك التقرير . وعلى ذلك فإن هذه المادة أصبحت غير ذات موضوع عند تنفيذ اللائحة .

وقد جاءت في نهاية هذه المادة الفقرة التي ظلت حبراً على ورق وسبق أن تعرضنا لها وهي الخاصة بوجوب مراعاة المواسم الزراعية عند جمع العمال لحفر القناة .

أما المادة الرابعة فقد تعرضت لمسائل الأمن العام في منطقة القناة فذكرت أن أعمال الشرطة في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر كبير مهندسي الشركة وطبقاً لتعليماته . وهنا تكمن خطورة هذه المادة لأنها أخضعت السلطة المصرية المحلية في منطقة القناة لمستخدم فرنسي كبير في شركة القناة وظل الموقف دقيقاً شائكاً طوال حكم سعيد باشا إلى أن صدر قرار بإنشاء محافظة القناة في مارس ١٨٦٣ .

وتعرضت المادة الخامسة لفرض العقوبات على العمال بسبب الإهمال أو الحرب من العمل أو الإخلال بالنظام في ساحات الحفر . وحددت لكل حالة من هذه الحالات الثلاث عقوبة خاصة تناسبها ، فالعامل الذي يبدو منه إهمال في عمله يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومي ، كما أن الخصم يجب أن يكون متناسباً مع مقدار إهماله في عمله وإنتاجه . وأما العامل الذي يهرب فيفقد أجر الخمسة عشر يوماً المحفوظ له بمزاينة الشركة ، على أن تدفع الأخيرة المبالغ المتجمعة لديها بهذا السبب لحساب المستشفى المقام في البرزخ ، وكذلك يفقد العامل الذي يخل بالنظام في ساحات الحفر أجر الخمسة عشر يوماً ، كما أعطى للشركة الحق ، زيادة على ذلك ، في فرض غرامة عليه .

٤٠ تصناف لحساب المستشفى .

وتناولت المادة السادسة مسألي سكنى العمال والعناية الصحية فاشتراطت أن تقوم الشركة بإسكانهم سواء تحت خيام أو في عنابر أو في بيوت ملائمة، كما فرضت على الشركة إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف وأن تتولى الشركة تعيين الأطباء والمستخدمين وأن تزود كلا من المستشفى ومراكز الإسعاف بالأدوية والأجهزة لعلاج المرضى على حسابها الخاص .

ونصت المادة السابعة على أن تتحمل الشركة مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل ، ويبدو من هذه المادة الاشارة للشركة بنفقات عودة أولئك العمال مع عائلاتهم إلى قراهم . ومع ذلك فقد أعنى سعيد باشا الشركة من عبء ترحيلهم إلى ساحات الحفر وتكفلت الحكومة المصرية بنقلهم على نفقتها سواء في السفن النيلية أو في القطر الحديدية . وقد اشترطت هذه المادة أن تدفع الشركة لكل عامل مريض سواء أكان بالمستشفى أم في مركز الإسعاف ، عدا مصاريف العلاج التي تتطلبها حالته ، أجراً يوبأ قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها عاجزاً عن العمل .

ونصت المادة الثامنة على أن الصناعات الفينين مثل الحدادين والنجارين والنحاتين وغيرهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه الحكومة لهم عن مثل تلك الأعمال في أشغالها وذلك عدا الجزية أو ثمنها .

أما المادة التاسعة فقد نصت على أن تدفع الشركة أجوراً ممتازة لرجال الجيش المصري الذين في الخدمة إذا استخدمتهم الشركة في تنفيذ الأعمال .

وتعهدت الحكومة المصرية في المادة العاشرة أن تصرف للشركة جميع المقاطف والقنوس والأدوات اللازمة لنقل الأتربة والمهمات وكذا البارود لعمل الألغام في المحاجر بسعر التكلفة على أن تقدم الشركة طلباً توضح به ما يلزمها من تلك الأدوات قبل الميعاد بثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً عهد سعيد باشا في المادة الحادية عشرة إلى لبنان بك وموجل

بك - وقد وضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة الأعمال وتنفيذها - بالمراقبة ٤١

العليا على العمال وأذن لهما في الإتفاق مع مدير الشركة لتذليل الصعوبات التي قد تظهر في أثناء تنفيذ ما جاء بهذه اللائحة .

استفول دي لسبس المؤتم

كان صلور لائحة العمال كسبا كبيراً لدي لسبس وسرعان ما استفلها استفلا واسعا تعددت صوره ، فقام بدعاية في انجلترا في ابريل ١٨٥٧ حين طاف بالمراكز الصناعية والتجارية بها داعيا لمشروع القناة . وعقد اثنين وعشرين اجتماعا عرفت باسم « الاجتماعات الانجليزية English Meetings (١) » وقد أبان خلالها أن الشركة وقد حرم عليها استخدام العمال الأجانب إلا بنسبة ضئيلة فلن يعوزها العمال المصريون إذ ستحصل عليهم بكثرة عظيمة وأجور زهيدة بفضل صلور لائحة العمال (٢) ولما حان الوقت لطرح أسهم الشركة في الأسواق ودعوة الجماهير إلى الاكتتاب فيها كانت لائحة العمال دعامة قوية قامت على أكتافها الدعوة إلى الاكتتاب في أسهم الشركة (٣) يضاف إلى ذلك أن دي لسبس وجه الدعوة إلى الشركات الهندسية الكبرى وكبار المقاولين في أوروبا إلى التقدم بعروضهم لتنفيذ المشروع على أساس

(١) بخصوص تلك الاجتماعات انظر

De Lesseps F. : Inquiry into the Opinions of the commercial Classes of Great Britain on the Suez Canal, 1857.

Charles Roux J. — ouvr. cit., t. I, pp. 270-280.

Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., pp. 110-120.

وانظر أيضاً مقالين ظهر في جريدة L'Isthme de Suez الأول تحت عنوان

Caractère Général des Meetings Anglais en faveur du Canal de Suez.

في العدد ٢٥ الصادر في ٢٥ يونيو ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية . والمقال الثاني تحت عنوان

Meetings de Londres en faveur du Canal de Suez.

في العدد ٢٦ الصادر في ١٠ يوليو ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr., cit., t. IV, p. 216.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٧ .

ما جاء في تقرير اللجنة العلمية الدولية . وقد أرفق بهذا التقرير وبعقد
الامتياز وثيقة ثالثة لا تقل أهمية عنها هي لائحة استخدام العمال المصريين
في أعمال قناة السويس حتى يقبل المقاولون على الاشتراك في تنفيذ المشروع
وهم مطمئنون إلى أن اليد العاملة المصرية لن تعوزهم ومدركون الظروف
التي سيعمل فيها العمال والأسس التي تحسب عليها أجورهم (١) . وقد
استطاعت الشركة بفضل هذه اللائحة أن تعقد إتفاقا مع أحد كبار المقاولين
هو الفونس هاردن Alphonse Hardon في ١٤ فبراير ١٨٥٩ أخذ فيه
على عاتقه تنفيذ المرحلتين الأوليين من مراحل حفر القناة وفق الشروط
والمواصفات والتكاليف التي جاءت في تقرير اللجنة العلمية الدولية (٢) .

(١) المرجع السابق من ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) سارعت جريدة الشركة إلى إذاعة ذلك الخبر فنشرت في مدها الصادر في ١٥ فبراير
١٨٥٩ مايل « تلقينا والجريدة مائة المبلغ نأب الإتفاق الذي عقد في ١٤ فبراير الجاسدي بين
شركة القناة وبين الفونس هاردن المقاول في باريس ، ونحن لا نعرف ودا أكثر اتعاما للجدل
الذي أثير حول التشكك في تقديرات المتناقصة من شروط هذا الإتفاق » .
وأنظر أيضا

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 11-13 et 37-52.

الفصل الثالث

البدء في تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال

دى لسبس يغفل الشرط الأساسي في عقد الامتياز - ويفضل المساهمين - الشركة توقد لجنة للبدء في المشروع - سعيد يغد لها مفاجأة سارة - بدء عمليات الحفر - اشتداد معارضة الحكومة الإنجليزية - تأرجح موقف سعيد بين التأييد والمعارضة - دى لسبس يهدد سعيدا - سعيد يغادر مصر ويعهد إلى شريف باشا بمواجهة الموقف - الحكومة المصرية تأمر دى لسبس بإيقاف العمل في حفر القناة - منشورها إلى القناصل - الحكومة تسحب العمال المصريين - وتلجأ إلى تدابير غير ودية - تبادل المكاتبات بين تركيا ومصر - قدوم الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية - سعيد ودى لسبس يفقان على حل إذاصفت الشركة أعمالها - تجدد الأزمة في أكتوبر - تحديد أول نوفمبر ١٨٥٩ لإيقاف العمل في حفر القناة - تحدى الفرنسيين لقتلهم وللحكومة المصرية - تدخل فرنسا - نقل قنصل فرنسا مغضوبا عليه من مصر - سعيد يعاود بجذر سياسته الودية نحو الشركة - دى لسبس يخرج سعيدا - احتلال فرنسا لسوريا وتأزم الموقف في الشرق - الشركة تنصرف عن عمليات الحفر وتقتصر نشاطها على إقامة منشآت بحرية وصناعية في بور سعيد

• • •

تضمن كل من عقدى الامتياز الأول والثاني شرطا حتميا هو ضرورة تصديق سلطان تركيا على العقد قبل البدء في تنفيذ عمليات حفر القناة . وقد بذل دى لسبس محاولات مضنية طيلة أربع سنوات (١٨٥٥ - ١٨٥٨) في

القسطنطينية وباريس و لندن وغيرها في سبيل صدور هذه الموافقة ، ولكنه عجز عن أن يظفر بها بسبب معارضة الحكومة الإنجليزية للمشروع وضغطها على الباب العالي لرفضه . وكانت الحكومة التركية تقدم رجلا وتؤخر أخرى في هذه المسألة : فلم تجرؤ على إغضاب الإنجليز بإقرار المشروع ، ولم تجرؤ على إغضاب فرنسا برفضه رفضاً باتاً . فامتنعت عن التصديق عليه . وفارق كبير بين الرفض والامتناع . وإن كان امتناعها قد اتخذ مظهر التسويف في بحث المشروع .

وقد استقر رأى دى لسبس على أن يشرع في تأليف الشركة ويفصل الشرط الأساسي الخاص بموافقة السلطان على العقد فيبدأ في حفر القناة . وكتب بتاريخ ٢٨ يوليو ١٨٥٨ إلى الوكيل الأعلى لشركة القناة في مصر خطاباً جاء فيه : « سرفع الستار عن الفصل الأخير ، ولن نضيع الوقت في مفاوضات لا طائل منها مع الأتراك » (١)

ويطلق بعض المؤرخين على تلك الخطة سياسة الأمر الواقع (٢) ولكنها هي سياسة الاستخفاف بالقانون والتنكر للمبادئ الخلقية . وقد تدرجت خطة دى لسبس في ثلاث خطوات هي طرح الأسهم للاكتتاب العام ثم تكوين الشركة ثم البدء في عمليات الحفر . واتسمت تصرفاته في تلك الخطوات الثلاث بالتضليل والتغريب والأكاذيب والمخالفات الخطيرة والتنكر لسمعة باشا وتهديده بمطالته بتعويضات ضخمة إذا هو تمسك بحرفية القانون فأثار مشكلة تصديق السلطان على العقد أو تعرض لنشاط الشركة في مصر بسوء .

(1) De Lessepts F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. II., p. 309.

(2) Sammarco : Précis etc., ouvr. cit., t. IV, p. 98.

فن ناحية الاكتتاب غر دى لسبس بالجاهير حين طرح الأسهم للاكتتاب العام . إذ أخفى عنها أن عقد الامتياز قد تضمن شرطاً أساسياً هو ضرورة تصديق سلطان تركيا على العقد قبل البدء في تنفيذ المشروع ، وأن تلك الموافقة لم تصدر بعد . ثم ادعى في جراءة أنه يعمل باسم والى مصر ويصفته وكيلاً عنه . وكان بسهل المنشورات بهذه العبارة « فرديناند دى لسبس صاحب امتياز قناة السويس بمقتضى التوكيل الصادر له من حضرة صاحب السمو والى مصر يفتتح اكتتاباً عاماً » .

وقد عجزت الشركة عن بيع جميع أسهمها البالغ عددها اربعمائة ألف سهم ، وكان ثمن السهم خمسمائة فرنك تدفع على آجال متباعدة وبأقساط زهيدة . وانتهت المدة المحددة لقبول الاكتتاب - وكانت من ٥ نوفمبر ١٨٥٨ إلى ٣٠ منه - وظل لديها ١١٧ ألف سهم أى أكثر من ربع مجموع عسدد الأسهم .

وقد عول دى لسبس على إخفاء هذا الفصل الذى حاق بحركة الاكتتاب وقرر متابعة سياسة التفرير والتضليل وخرق القانون . فانتقل إلى المرحلة الثانية وهى تأليف الشركة تمهيداً للبدء في عمليات الحفر . وقد انتهك في هذه الخطوة انتهاكاً صارخاً قانون الشركة الأساسى الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ لأن تأليف الشركة لا يتم إلا بعد تغطية رأس المال بأكمله طبقاً للمادة الرابعة من ذلك القانون . ولكن دى لسبس نجح على الحقيقة وزعم كذبا وزوراً في خطاب أرسله في ٩ ديسمبر ١٨٥٨ إلى مدير تحرير جريدة L'Isthme

de Suez للشهر في الجريدة أن جميع الأسهم قد اكتتب بها خلال فترة الاكتتاب وأن الشركة تبعا لذلك قد استكلت عناصر قيامها (١) . وفي اليوم الخامس عشر من ديسمبر ١٨٥٨ ألف شركة القناة نهائياً بمقتضى التوكيل الشامل والتعليمات الخاصة الصادرة إليه من حضرة صاحب السمو

(١) نشر دى لسبس هذا الخطاب أيضا في

الوالى « (١) ثم مالبت أن كون مجلس إدارة للشركة ضم إليه شخصيات كبيرة واختار ابن عم الإمبراطور نابليون الثالث وهو الأمير جيروم نابليون Jérôme Napoléon حاميا للشركة . وكان رجلا خليعا فاسقا عرف بإخلاصه العميق لمحتفياته وعشيقاته . ويلاحظ أن دى لسبس لم يعين مصريا واحداً في المجلس . وقد اجتمع المجلس للمرة الأولى في ٢٠ ديسمبر ١٨٥٨ وأصدر خطاباً دورياً إلى حملة الأسهم يبلغهم أن جميع أسهم الشركة قد اكتب بها (٢) . ويرى كرايبتس المستشار السابق بمحكمة الاستئناف المختلطة السابقة بالإسكندرية أن الطرق الملتوية التي اتبعتها دى لسبس في تأليف الشركة تؤدي به إلى المخاكمة الجنائية (٣) . ولكن الشركة كانت تضم بعض الشخصيات الكبيرة في فرنسا وكان يهملها نجاح المشروع فتفاضت عن تصرفاته غير القانونية .

أراد دى لسبس أن يخطو الخطوة التالية وهي الشروع في عمليات الحفر . وقد مهد لها بخطاب ضاف للغاية أرسله في ٣١ ديسمبر ١٨٥٨ إلى سعيد باشا أخطره فيه بتأسيس الشركة ، وأنه - أى سعيد باشا - قد أصبح موضع التقدير العميق من رجال السياسة في أوروبا بسبب رعايته للمشروع . وأفحم في خطابه الناحية الدينية الإسلامية . فقال إن سلطان تركيا هو رئيس العالم الإسلامي وإن مشروع القناة يهدف إلى تقريب السلطان من مكة المكرمة التي هي أهم جزء في الإمبراطورية العثمانية لأنها أساس سلطته الروحية والدينية . وحاول دى لسبس أن يدلل على أنه ليست هناك ضرورة تدعو

(1) De Lessepts P. : Question sur le Canal de Suez, 1860, pp. 29-30

(2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I p. 293. Voir aussi :
Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 134.

(3) Crabitte Pierre : The Spoilation of Suez, London 1940, pp. 82-87.
Voir aussi.

لى انتظار صدور تصديق السلطان على عقد الامتياز . وأخيراً أخطر الوالى بأن الشركة ستواصل بنشاط الأبحاث والأعمال التمهيدية الخاصة بشق قناة السويس وعلى الوالى أن يتفق مباشرة مع الحكومة التركية على هذا الموضوع لأنه ليس من اختصاص أية دولة أجنبية أن تقيم عقبات أمام مشروع تكون من رموس أموال أفراد يتعمون إلى كافة الدول (١) .

ويلاحظ أن هذا أول تهديد من جانب دى لسبس لسعيد باشا بأن الشركة أصبحت - فى نظره - قوة دولية على أساس أنها تضم مسهمين يتعمون إلى دول عديدة . وهو تهديد حرص دى لسبس على أن يردده على مسامع الوالى سعيد ثم الحديو اسماعيل . وكان يبرز هذا التهديد فى المذكرات التى يضعها كلما لاح فى الحوشى أزمة سياسية أو مالية أو عمالية .

وكانت شركة القناة قد وجهت نداء إلى المؤسسات الهندسية الكبرى فى دول أوروبا لتقديم عطاءاتها لتنفيذ المشروع فى حدود المقايضة التى أقرها مجلس الأشغال الأعلى (٢) . واختارت الشركة عطاء الفونس هاردن Alphonse Hardon وهو مقاول قليل إن له سمعة طيبة فى الأوساط الهندسية . فقدت معه إتفاقاً مبدئياً فى ١٤ فبراير ١٨٥٩ لتنفيذ المرحلتين الأوليين من المراحل الخمس ، كما سبق أن ذكرنا .

وعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعاً فى فبراير ١٨٥٩ اتخذ فيه قرارات

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. II, pp. 408-411.

(٢) مجلس الأشغال الأعلى Le Conseil Supérieur des Travaux هو إحدى الهيئات الفنية فى شركة القناة . وكان يجتمع فى باريس برئاسة دى لبيس لدراسة المسائل الخاصة بأعمال التنفيذ مع أن دى لسبس لم يكن مهندساً . وقد وضع المجلس برنامجاً للحفر القناة قسمة إلى خمس مراحل تم فى ست سنوات . واستشهد المجلس فى أبحاثه بتقرير اللجنة العلمية الدولية التى قدّرت تكاليف الحفر بمبلغ لا يتجاوز مائتى مليون فرنك . أنظر .

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 131.

Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 292-293.

Ernest Desplaces, ouvr. cit., pp. 283-285.

عملية سريعة للبدء في حفر القناة ، كان من بينها إيفاد لجنة إلى مصر تتكون من أربعة أعضاء يرأسهم دى لسبس ، لوضع يد الشركة على الأراضي التي شملها عقد الامتياز حتى استملاكها ، وإقامة ساحات الحفر وتنظيم إدارات الشركة في مصر والبلد فوراً في تنفيذ المشروع . وأفصحت جريدة L'Isthme de Suez عن الهدف الأخير فقالت « في خلال الأسابيع القليلة المقبلة سيفضرب أول معول في الأرض وسيكون له دوى في العالم أجمع . » (١)

وقابل أعضاء اللجنة سعيد باشا في ٧ مارس ١٨٥٩ وقدم له رئيسها مذكرة عن مهمة اللجنة . ويخطيء من يظن أن سعيد باشا كان في ذلك الوقت على خلاف مع دى لسبس حول وجوب التريث في تنفيذ المشروع حتى يصدر السلطان تصديقه على عقد الامتياز . فسعيد كان تواقاً إلى إنجاح المشروع وإلى الإسراع في إنجازه اعتقاداً منه أن اسمه سيقترن بأكبر مشروع نفذ في الشرق في القرن التاسع عشر مما يخلد ذكره على صفحات التاريخ . وسرى أن سعيداً بذل في تلك الفترة بالذات من المساعدات ما جعل دى لسبس ينجح في البدء في عمليات الحفر وفقاً للخطة التي وضعها مجلس إدارة الشركة في باريس ، بل لقد ذهب سعيد في مساعداته إلى أبعد من ذلك إذ أعد لأعضاء اللجنة مفاجأة سارة .

أما كل الخطة التي اتخذها سعيد باشا لإزاء تجاهل الشركة الشرط الأساسي الوارد في عقد الامتياز ، وهو تصديق السلطان على العقد ، فكانت لإرجاء تنفيذ لائحة العمال بعض الوقت ريثما يتكشف الموقف . كما أنه طلب تغيير عبارة أعمال تمهيدية travaux préparatoires التي جاءت في مذكرة دى لسبس والإكتفاء بعبارة أبحاث تمهيدية études préparatoires وهو تغيير لفظي لم يكن يغير من طبيعة الخطوة التي اتخذتها الشركة بعلمه وبموافقته ، واعتقد سعيد أن هذه الخطة الشكلية ستجعله بمنجاة من غضب السلطان وسخط الحكومة الإنجليزية . وهذا دليل آخر نسوقه على أن سعيداً كانت تموزه حصافة الرجل السياسي وبعد نظره .

سافر أعضاء اللجنة إلى القاهرة ومنها إلى منطقة البرزخ وتبعوا في سفرهم الخط المقترح لسير ترعة الماء العذب فاجتازوا مديرية الشرقية حتى بلغوا بحيرة التماسح ومنها اتجهوا جنوباً إلى السويس (١) . وهناك علموا أن سفينة قد قدمت دمياط من فرنسا تحمل مهمات كانت الشركة قد أوصت عليها : فعاد أعضاء اللجنة إلى القاهرة وطلبوا إلى سعيد باشا إعفاء الواردات من الرسوم الجمركية تطبيقاً للمادة ١٣ من عقد الامتياز الثاني ، فوافق سعيد على ذلك (٢) .

واستأنف دى لسبس وأعضاء اللجنة المرحلة الثانية من الرحلة ، فسافروا من القاهرة بطريق النيل إلى دمياط حيث أشرفوا على تفريغ شحنة السفينة . وكم كانت دهشة أعضاء اللجنة عظيمة حين وجدوا أن سعيد باشا قد حشد وفق نظام السخرة عشرة آلاف عامل حفروا خلال بضعة أيام وقبيل وصول أعضاء اللجنة إلى دمياط ، قناة تخرج من النيل شمالى مدينة دمياط وتصل إلى بحيرة المنزلة (٣) . وكان موجل بك مدير عام أشغال خفر القناة وقتئذ قد عرض على مجلس الأشغال الأعلى في شركة القناة بمجلس ٢٥ يونيو ١٨٥٨ حفر هذه الترع حتى يمكن اتخاذها شرياناً مائياً تسير فيه القوارب محملة بماء الشرب والطعام من دمياط إلى عمال الشركة في بورسعيد (٤) . وقد أراح

(١) أنظر وصفاً تفصيلياً لهذه المرحلة من الرحلة في جريدة الشركة العدد ٦٨ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٥٩ من ص ١١٤ - ١١٥ - ١٣٣ مجموعة السنة الرابعة . كما تجد يوميات عن هذه الرحلة بقلم Manganx عضو مجلس إدارة الشركة نشرت في L'Isthme de Suez العدد ٧٠ الصادر في ١٥ مايو ١٨٥٩ من ص ١٤٧ - ١٥٠ وأنظر أيضاً العدد ٧١ الصادر في أول يوليو ١٨٥٩ من ص ١٧٣ - ١٧٦ مجموعة السنة الرابعة .

(٢) بحفوفات قصر عابدين : حفلة ٢٣ مع تركي وثيقة رقم ١٦٢ في ٢٨ شبان ١٢٧٥ (٢ أبريل ١٨٥٩) . وأنظر أيضاً دفتر وارد محافظة دمياط سنة ١٢٧٥ (١٨٥٩) إفادة رقم ٣٤ واردة من محافظة اسكندرية في ٩ رمضان ١٢٧٥ (١٢ أبريل ١٨٥٩) .

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٧١ الصادر في أول يونيو ١٨٥٩ من ص ١٦٤ مجموعة السنة الرابعة .

سعيد عن الشركة عبثاً ثقيلًا بحفر تلك للترعة وكان اتساعها ١٥ مترًا وأطلق عليها قناة الاتصال بين النيل وبحيرة المنزلة . وسمى فوزان هذا العمل من جانب سعيد بأنه مفاجأة (١) . وعلقت جريدة الشركة على حضر هاته الترعة في مقال افتتاحي جاء فيه « وهامى الشركة نظفر بدليل ساطع على رعاية حضرة صاحب السمو الوالى للمشروع ، فقد أمر سموه بمحشد عشرة آلاف عامل شقوا في خلال بضعة أيام ترعة اتصال تخرج من النيل شمالى دمياط بقليل وتصل الى بحيرة المنزلة (٢) »

وانجبه أعضاء اللجنة من دمياط الى البقعة التى اختبرت مبدأ للقناة من ناحية البحر المتوسط . وهناك وفي ٢٥ أبريل ١٨٥٩ أقيم حفل متواضع إيدانا بالبدء في عمليات الحفر . وقد شهد الحفل جمع من مستخدمى الشركة والمقاول العام وفريق من العمال المصريين بلغ عددهم في ذلك اليوم نحو مائة عامل جى بهم من دمياط والنواحي القريبة منها . وألقى دى لسبس الخطاب الآتى : « باسم الشركة العالمية لقنساء السويس البحرية وطبقاً لقرارات مجلس إدارتها نضرب أول معول في الأرض التى ستفتح أبواب الشرق لتجارة الغرب وحضارته ، إننا هنا مجتمعون نحملونا فكرة واحدة هي فكرة الإخلاص لمسهمة الشركة ولصالح مفتشها وراعياها العظيم الأمير محمد سعيد .

« إن رحلة الارتياح التى فرغنا من القيام بها لتبعث فينا الاعتقاد أن المشروع الذى يبدأ تنفيذه اليوم لن يكون عملاً من أعمال التقدم فحسب ، بل سيزيد من قيمة رموس الأموال التى ساعدت على تنفيذه زيادة هائلة » (٣)

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 147.

(2) العدد ٧١ الصادر في أول يونيو ١٨٥٩ من ١٦٤ مجموعة السنة الرابعة .

(3) نشر وصف الحفل والخطب التى ألقى فيها في عدة مصادر لذلك منها :

Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 295-296.

Fontane Marius, ouvr. cit., pp. 35-38.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 27.

Jean d'Elbée : Un conquistador de Génie, Ferdinand de Lesseps,

ولما فرغ من إلقاء كلمته أمسك بمعول وضرب به الأرض في إحدى الحفر التي عملت على خط القناة وكان ذلك إيذانا بالبدء في عمليات الحفر ، ثم تبعه في ذلك الوقت أعضاء اللجنة فالمهندسون ثم سائر مستخدمى الشركة . والتفت دى لسبس بعد ذلك إلى العمال المصريين وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« سيضرب كل منكم بمعوله الأرض كما فعلنا نحن الآن . وعليكم أن تذكروا أنكم لن تحفروا الأرض فقط ولكن ستجلبون بعملكم الرخاء لعائلاتكم ولبلادكم الجميلة . يحيا أفندينا محمد سعيد باشا » (١) وقد ترجمت لهم هذه الكلمة إلى اللغة العربية ، وشرع العمال المصريون يحفرون القناة تحت إشراف المقاول . وهكذا بدأت أعمال تنفيذ المشروع التي استمرت أكثر من عشر سنوات حتى افتتحت القناة للملاحة في ١٧ من نوفمبر ١٨٦٩ ويلاحظ من ملابسات ذلك الحفل أنه لم يشهده أحد من رجال السلطات المصرية ، كما أن دى لسبس استغل عزلة ذلك المكان فاستطاع أن يعد التدابير الأولى في شيء من الحرية .

• • •

ثارت الحكومة الإنجليزية حين علمت أن دى لسبس بدأ في تنفيذ عمليات الحفر ، فضغطت على الباب العالي لحمله على إصدار أوامر صريحة إلى سعيد باشا لإيقاف عمليات الحفر ، والتي ليست إلا ضربا من ضروب الخداع والاحتيال السياسى والشخصى » (٢) كما أثارت مخاوف الحكومة التركية من سعيد ، فصورته بمظهر الوالى الذى يزعج نحو الاستقلال بولايته ، وذهبت إنجلترا في ذلك إلى أنها عرضت على السلطان مساعدتها الفعالة لإخضاع وال « ثائر » على غرار ما حدث سنة ١٨٤٠ مع

== وكذلك في جريدة الشركة العدد ٧٠ الصادر في ١٥ مايو ١٨٥٩ من ص ١٤٥ - ١٤٦ بحمودة السنة الرابعة .

(١) المصادر السابقة

(2) Hallberg, ouvr. cit., p. 163.

نقلا عن وزارة الخارجية البريطانية

F.O. No. 298 to Bulwer, Teleg. May. 19, 1859.

والده محمد على (١) . واستغلت الحكومة الإنجليزية الموقف الدولي في أوروبا إذ ذاك للقضاء على مشروع القناة ، فقد اندلعت نيران الحرب بين فرنسا وبلجيكت من ناحية وبين النمسا من ناحية أخرى في ٢٦ أبريل ١٨٥٩ - غداة الحفل الذي أقامه دى لسبس لإيداعنا بالبلد في حفر القناة - وانصرف معظم اهتمام الحكومة الفرنسية إلى المسائل الحربية . كما أن النمسا التي كانت إلى ذلك الوقت تناصر مشروع القناة انقلبت إلى مناهضته على أثر اشتباكها في الحرب ضد فرنسا ، وسعت لدى الحكومة التركية لإيقاف عمليات حفر القناة (٢) .

وتعرضت الشركة لأزميتين عنيفتين في صيف وخريف ١٨٥٩ (٣) وكادتتا تعصفان بالشركة ولما تقطع إلا أشهراً معدودات . وتأرجع موقف سعيد في تلك الفترة بين تأييد المشروع وبين معارضته ، لأن الضغط الذي تعرض له من تركيا وإنجلترا والنمسا كان أقوى من أن يقاومه . ولعله شعر في ذلك الوقت أكثر من أية فترة سابقة بخطورة اندفاعه في تأييد دى لسبس . ولكنه كان رجلاً سريع القلب ضعيفاً أمام صديقه دى لسبس .

وقد اتخذ سعيد عدة تدابير « غير ودية » لإزاء الشركة . كان من بينها إصدار أوامر إلى مدير الدقهلية ومحافظ دمياط لمنع دى لسبس من ابتياع الطعام أو استئجار قوارب ينقل عليها ماء الشرب أو الأطعمة أو غيرها من مواد التموين إلى بورسعيد ، وكانت مديرية الدقهلية ومحافظه دمياط أقرب الأقاليم إلى منطقة بورسعيد ، ولكنني بأن نذكر هنا وثيقة هامة تفصح

(1) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, 298.

(2) Hussein Husni, ouvr. cit., p. 285. Voir aussi :

Hallberg, ouvr. cit., p. 165.

« جريدة L'Isthme de Suez » العدد ٧٣ الصادر في أول يوليو ١٨٥٩ والعدد ٧ الصادر في أول أغسطس ١٨٥٩ مجموعة السنة الرابعة .

(٣) أفردنا فصلين بعنوان « أزمة يونيو ١٨٥٩ » و « أزمة أكتوبر ١٨٥٩ » في كتابنا القادم « التاريخ السياسي لقناة السويس على عهد آل مصر محمد سعيد » .

عن الخطة التي انتهجها سعيد بين الفريق المعارض للشركة والفريق المؤيد لها « لقد قدمت إلى مقام جناب ولي النعم ذى المكانة الرقيقة شكوى من تصرفات ذاتكم العلية ، لأنه قيل إن المسيو دى لسبس قد أعطى قوارب على الرغم من التبليغ الشفوى الذى بلغتم إياه بشأن المسيو المشار إليه حيث يقضى بعدم إعطاء شيء ما من هذا القبيل ما لم يصدر أمر صريح بشأنه . فحدثت هذه التصرفات حيرة هنا لأنكم قد فهمتم تفهيماً شفوياً عند ما كنتم فى مصر من قبل بضعة أيام ما يجب أن تفعلوه حيال المسيو الموما اليه ورجاله من إعطائهم قوارب وغيرها أو عدم إعطائهم ذلك ، فلم يفهم هنا السبب الذى دفعكم إلى مخالفة ذلك حتى قدمت شكوى عنكم . وعليه فقد كتبت لكم هذه الإفادة لإخطاركم بأنه عليكم التكرم بالعمل فى هذا الشأن بموجب ذلك التبليغ الشفوى وبإشعارنا سريعا بأسباب هذه الشكوى كيكما كانت حقيقتها وبالصرحة » (١)

لهذه الوثيقة عدة مدلولات : فكان سعيد باشا يعتمد إلى استدعاء مديرى الأقاليم إلى القاهرة حيث تلقى عليهم أوامر شفوية بنقلونها حين يعودون إلى مقر وظائفهم ، وكان يتحاشى قدر الإمكان ، وبنوع خاص إبان الأزمات السياسية ، إصدار أوامر مكتوبة إلى رجال الحكومة فى موضوع القناة يسجل فيها على نفسه رأيا معينا . وينرى أنه التزم هذه الخطة أكثر من مرة فى موضوع السخرة فى حفر القناة . كما تدل هذه الوثيقة على أن سعيداً كان حريصا فى هذه الفترة على إبقاء علاقات ودية مع دى لسبس .

ولعل دى لسبس قد أحس بعد قليل بما كان يدور فى الخفاء ، فأرسل إلى الوالى بتاريخ ٨ يونيو ١٨٥٩ مذكرة صيغت فى أسلوب شديد . ذكر فيها أن الشركة وقد تأسست فيجب أن تباشر حقوقها . فإذا حال الوالى بينها وبين مباشرة حقوقها ، وقد انقضت سبعة أشهر منذ تأسيسها ، فإن هذا يعرض

(١) محفوظات قصر عابدين : خطاب من ناظر الداخلية إلى محافظ دياط بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٥ (١١ مايو ١٨٥٩) دفتر وارد محافظة دياط ١٢٧٥ . إعادة واردة من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٥ رقم ١٤ وردت فى ١١ منه .

الوالى للمسئولية الجسيمة . ثم قال « إن المسئولية تنتفى عن سموكم إذا تابعت الشركة - وقد تأسست وفق القانون - أعمالها بدون عراقيل من جانبكم وعلى التقيض فالمسئولية تقع على عاتق سموكم إذا كان المسهمون الذين دعاهم موكلكم وباسمكم إلى الاكتاب يطالبونه بقيمة الخسائر التي تنجم عن عدم تنفيذ للتعهدات » (١)

وهكذا ظهر دى لسبس في هذه المذكرة على حقيقته : تنكر لصديقه وولى نعمته محمد سعيد ، وتجاهل المساعدات القيمة التي بذلها له وتناسى الامتيازات العظيمة التي أغدقها على الشركة في عقدي الامتياز وفي لائحة العمال ، واستأسد في وجه سعيد ، وتكلم عن المسئولية مع أنه كان يجب أن يكون آخر من يتحدث عنها . فالخطة التي بدأها منذ أن طرح الأسهم للاكتاب ليست إلا سلسلة متصلة الحلقات من التفضيل والتغريب والإجترأ على الحق والإخلال بنصوص العقد توقعه في مسئوليات خطيرة تدفع به إلى المحاكمة الجنائية وليست المحاكمة المدنية التي هدد بها دى لسبس صديقه وولى نعمته سعيلاً .

وبدلاً من أن يواجه سعيد هذا التهديد فقد آثر السلامة وغادر الأراضي المصرية في رحلة بحرية قام بها تجاه ساحل الشام . وعهد إلى شريف باشا ناظر الخارجية المصرية أن يواجه الموقف . فأرسل الأخير في ٩ يونيو ١٨٥٩ إلى دى لسبس مذكرة صيغت في أسلوب حازم طلب فيها أن يوقف دى لسبس فوراً الأعمال التي يقوم بها في البرزخ استناداً إلى أن سلطان تركيا لم يصدر تصديقه على عقد الامتياز ولأن الأعمال التي تباشرها الشركة « ليست لها بآية

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. III

وفي نفس اليوم - ٩ يونيو ١٨٥٩ - وجه شريف باشا منشورا إلى أعضاء السلك القنصلي في مصر أبان فيه أن الوالي لا يستطيع أن يسمح لأي سبب من الأسباب بالبدء في حفر القناة قبل أن يصدق السلطان على العقد . وقال إن العمليات التي يقوم بها دي لسبس في منطقة البرزخ هي أبعد ما تكون عن الأبحاث التمهيدية ، ثم اختتم ناظر الخارجية منشوره مطالبا كل قنصل بالتنبيه على رعايا دولته بالامتناع عن الاشتراك في تلك الأعمال « حتى لا تضطر الحكومة المصرية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مباشرة حقوقها » (٢)

وتنسيقاً لخطوة الحكومة المصرية في ذلك الوقت صدرت الأوامر مكتوبة إلى كل من مدير القنصلية ومحافظ دمياط بأن يتوجه كل منهما إلى المنطقة التي تخفر فيها القناة وأن يسجبا جهازا وعلاية جميع العمال المصريين الذين يعملون في الشركة وأن يعودا بهم إلى بلادهم وأن يمنع كل منهما بعد ذلك سفر عمال مصريين إلى منطقة البرزخ . ووضح في هذه الأوامر التحدي السافر للشركة فجاء فيها أيضا أنه إذا كتب دي لسبس إلى المدير أو المحافظ طالبا السماح بإعادة استخدام العمال المصريين فليرفض كل منهما الطلب ويبلغاه أنهما يتفدان تعليمات الحكومة في هذا الصدد ، والمدير أو المحافظ أن يطلع دي لسبس على خطاب الحكومة الصادر في هذا الشأن (٣) .

ومضت الحكومة في سياستها غير الودية إزاء الشركة فنعت صيادي السمك في بحيرة المنزلة من التعامل مع رجال الشركة . ولولا شحنات من

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. III, p. 139.

وانظر جريدة الشركة العدد ٧٣ الصادر في أول يوليو ١٨٥٩ من مجموعة السنة الرابعة

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 147.

(٣) بحفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٩ مئة . إرادة إلى جعفر باشا محافظ دمياط . دفتر رقم ٥١٠ مئة . إرادة إلى اسماعيل حبيبك مدير القنصلية .

دفتر رقم ٥١٦ مئة . معية إقادة رقم ١٠٨ .

الأطعمة وماء الشرب كان يبعها دى لسبس من الإسكندرية إلى بورسعيد حيثما على ظهر السفينة البخارية « سعيد » وحينما على ظهر سفينة شراعية لتعرض رجال الشركة في منطقة بورسعيد لخطر المجاعة أو الموت عطشا (١) . ويقول ريت Ritt أحد مستخدمى الشركة في تلك المنطقة عن يوم ٢٠ يونيو ١٨٥٩ « لا يزال الموقف كما هو : إن الوقت يمر ببطء شديد يبعث على اليأس . إن علاقتنا مع المصريين آخذة في التلاشي شيئا فشيئا ليست هناك أخبار من داخل البرزخ . لقد آن الأوان لكى نتخذ قرارا » (٢)

بيد إن إخراج البقية الباقية من العمال المصريين من خدمة الشركة في ذلك التاريخ لم يؤد إلى تغيير ذى بال في المواقف ، لأن عددهم كان ضئيلا جدا على أثر هجر كثير منهم لأعمالهم نتيجة لسياسة غير الودية التى انتهجتها الحكومة المصرية سرا في المراحل الأولى لوقوع تلك الأزمة (٣) أما العمال الأجانب فلم يجمع قناصل الدول على سياسة موحدة لمحسبهم استجابية لمنشور شريف باشا ، بل التزموا موقف التريث والانتظار وخاصة بعد أن أظهر بعض القناصل ميولهم الطيبة نحو الشركة . وهكذا ظل المنشور قويا يخصص بالعمال الأجانب حبرا على ورق (٤) .

وكان الباب العالى قد أرسل خطابا إلى سعيد باشا بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٥ (١٢ مايو ١٨٥٩) يستفسر منه عن حقيقة الموقف في «منطقة البرزخ » ويبنه عليه بضرورة تجنب أى عمل من شأنه خلق مشكلات سياسية قد

(1) Fitzgerald Percy: The Great Canal at Suez. Its Political, Engineering and Financial History, 2 vols. London, 1876, t. I, p. 171.

و انظر أيضا رسائل بتاريخ ١٤ يولي و ١٨٥٩ و ٣ يوليو ١٨٥٩ في

Ritt, Olivier: Histoire de L'Isthme de Suez. Paris, 1893, p. 166.

(2) Ritt, ouvr., cit., p. 171.

(٣) جريدة الشركة العدد ٧٨ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٥٩ ص ٢٨٤ مجموعة السنة الرابعة .

(٤) انظر نيا يخصص بالعمال الأجانب إبان أزمة يونيو ١٨٥٩ كلام من :

De Losseps F. : Lettres etc., ouvr., cit., t. III, pp. 181-184.

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, p. 152 et t. VI, pp. 147-149.

يستعصى حلها (١) وقد تمهل سعيد في الإجابة عليه، ثم أرسلت الحكومة المصرية باسم سعيد باشا (٢) خطابا بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٧٥ (١٤ يونيو ١٨٥٩) إلى الصدر الأعظم (٣) ردا على خطاب الأخير . وفي هذا الخطاب ألقت الحكومة المصرية التبعة على دى لسبس لأنه « شرع من تلقاء نفسه في بعض الأعمال » وأنه استعان بفريق من العمال الأجانب تراوح عددهم بين ثلاثين وأربعين عاملا . واحتجت الحكومة المصرية بنظام الامتيازات الأجنبية القائم في مصر وقتئذ ، وكان هذا النظام يسلبها حق التعرض للأجانب إلا بموافقة قناصل دولهم . فقالت في خطابها إنها اتصلت بالقناصل وطلبت إليهم سحب رعايا دولهم . عل أن أبرز ما جاء في هذا الخطاب عبارة تم عن براءة سياسية فائقة أخرجت تركيا لإحراجا واضحا بصفتها دولة مستقلة وصاحبة السيادة على مصر وقتئذ، فقد طالبت الحكومة المصرية الباب العالي أن يخطرها عما إذا كان السلطان قد قرر التصديق على عقد الامتياز، وفي هذه الحال لا حرج على الشركة إذا هي شرعت في تنفيذ المشروع . أما إذا قرر

(١) الترجمة الفرنسية لخطاب الباب العالي منشورة في عدة مراجع فرنسية منها :

الجزء الثالث من ص ١٥٨ - ١٥٩ من وثائق دى لسبس .

والجزء الأول من ص ١٤٩ - ١٥٠ من فوازان بك .

(٢) لم يكن سيد باشا قد عاد من رحلته حين أرسل هذا الخطاب إلى الباب العالي . ومن المعروف لكل باحث اشتغل بنفسه في محفوظات قصر عابدين وأطلع على الوثائق الأصلية أن الوالي لم يكن يوقع الخطابات أو الأوامر باسمه بل يكتب تحتها بخطه . ولهذا نرجح أن شريف باشا هو واضع هذا الخطاب وأنه اتفق على إرساله قبل سفر الوالي الذي ترك لشريف باشا تنفيذ في الوقت المناسب . ويؤيد هذا الرأي أن سيدا بمجرد عودته من رحلته أرسل خطابا بنفس المنى إلى الباب العالي بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٧٥ (٢٢ يونيو ١٨٥٩) انظر محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ صادر عابدين ، خطاب رقم ١٤٣ من الجانب العالي إلى الباب العالي .

(٣) محفوظات قصر عابدين : سجل رقم ١٩ صادر عابدين . كتاب رقم ١٤١ بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٧٥ (١٤ يونيو ١٨٥٩) من الجانب العالي إلى الباب العالي .

وانظر أيضا وثيقة رقم ٤٣ أصل (٣٦) مسلسل وهي ارادة إلى القيو ككتخدا صادرة في قصر التاريخ . سجل رقم ١٩ .

السلطان عدم التصديق على العقد ورأى إيقاف العمل في حفر القناة ، فعلى الحكومة التركية في هذه الحال أن تتصل بسفراء الدول في القسطنطينية كي يعيشوا إلى القناصل في مصر « بتعليقات رسمية أكيدة حتى لا يقع من ناحيتهم أي تدخل » . وطبعي ما كانت تركيا لتجروا على إغضاب فرنسا بهذه السهولة لأن سياسة الحكومة التركية إزاء المشروع كانت - كما قلنا - الامتناع عن الموافقة على المشروع لرفضه .

كان دور إنجلترا بارزا في افتعال الأزمة ، ومع ذلك فإن قنصل إنجلترا شككا إلى حكومته أن سعيدا قد اقتصر على سحب العمال المصريين من الشركة (١) وعادوا للقنصل الضغط على سعيد وطالبه بأن يسلك مسلكا أكثر حزما إزاء الشركة . ولكن الوالي احتج بنظام الامتيازات الأجنبية ، وذكر للقنصل أنه قام في حدود سلطته فسحب جميع العمال المصريين ، أما العمال الأجانب فلا هيبة له عليهم ، وأن منعهم عن العمل يدخل في اختصاص قناصل الدول التي يتبعونها (٢) . ولما أخفق قنصل إنجلترا في مساعده أعرب عن أمله في أن يجيء فيضان النيل عاليا في ذلك العام (١٨٥٩) كي تغرق مياه الفيضان بحيرة المنزلة وماجاورها . وأن يقوم نهر النيل بما لم يجر سعيد باشا على عمله من مطاردة مهندسي شركة القناة ومستخدميها (٣) .

ولكن الحكومة الإنجليزية لم تر هذا الرأي ولم تقف عند حد الأمان ، فأنفذت خطوة عمياء عنيفة . أرسلت وحدات من الأسطول الإنجليزي بقيادة مونداي Vice Admiral Monday إلى الإسكندرية في يوليو سنة ١٨٥٩ الإشراف على خلع سعيد من منصبه كوال على مصر وإيقاف العمل في حفر القناة بالقوة . ولم ينقذ سعيد من عزله إلا وقوع تطورات عسكرية في الموقف الحربي في أوروبا جعلت الأسطول الإنجليزي يعود إلى قاعدته في مالطة دون

(1) Hussein Husni, ouvr. cit., p. 286.

(2) Halberg, ouvr. cit., p. 165.

(3) Hussein Husni, ouvr. cit., p. 287.

ضجة أو جلبة (١) .

وقد بلغ مركز الشركة من سوء حذا جعل دى لسبس يفتى مع سعيد باشا على أنه إذا اضطرت الشركة إلى تصفية أعمالها نتيجة للمعارضة الإنجليزية فإن الحكومة المصرية تدفع لمساهمي الشركة النفقات التي تحملوها ، على أن تستولى الحكومة على مهمات الشركة ومنشآنها التي أقامتها في أراضي البرزخ (٢) . وقدم هذا الاتفاق قبيل أن يبرح دى لسبس مصر إلى فرنسا يلتبس مساعدة الإمبراطور وتدخل الحكومة الفرنسية لإنقاذ الشركة . ولكن الأحداث كانت أسرع منه ، إذ لم تلبث أن تجددت الأزمة في أكتوبر ١٨٥٩ . فقد أوفدت الحكومة التركية مختار بك القبوكتخدا - وهو مندوب وإلى مصر في القسطنطينية - يحمل خطابا وتعليقات إلى سعيد . أما الخطاب فقد صيغ في عبارات شديدة اللهجة تأمره بالعمل على « ضرورة إيقاف كافة أنواع العمليات في الحال مهما كان نوعها وطبيعتها » (٣) أما التعليقات التي حملها مختار بك فتتلخص في أن يوضح لسعيد باشا الأضرار التي تصيب مصالحه ومصالح الباب العالي إذا استمر يتبع السياسة التي يسير عليها من تشجيع مشروع يحمل من مصر في أية حرب أوربية مسرحا للنزاع ، ويؤدي بها في نهاية الأمر لا إلى فصل مصر عن تركيا فحسب ، بل إلى ضياع حكم مصر من أسرة محمد علي (٤) .

- (١) Fontane Marius, ouvr., cit., p. 42, Voir aussi Ritt, ouvr. cit., p. 173, Bertrand et Ferrier, ouvr., cit., p. 170. Voisin Bey, ouvr. cit., t. I p. 154. Sabri M.; L'Empire etc., ouvr., cit., p. 65.

(٢) انظر خطابا أرسله دى لسبس من الإسكندرية إلى الفرق البويرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس بتاريخ ٢١ يوليو ١٨٥٩ في

De Lesseps F. : Lettres etc., ouvr. cit., t. III, pp. 189-191.

(٣) ترجمة هذا الخطاب إلى الفرنسية مذكورة في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, pp. 158-159.

(٤) Hallberg, ouvr. cit., pp. 166-167.

وعلى أثر تلقى الخطاب دعا شريف باشا ناظر الخارجية المصرية قناصل الدول إلى الاجتماع بمكتبه في ٤ أكتوبر ١٨٥٩ . وفي ذلك الموعد حضر قناصل ست عشرة دولة ، وأبان لهم شريف المهمة التي من أجلها أوفدت الحكومة التركية مختار بك إلى مصر . وتلا عليهم ترجمة الخطاب الوارد منها ، ثم أوضح لهم رغبة الوالي في تنفيذ أوامر الباب العالي بإيقاف العمل في حفر القناة ، وأبدى أمله في أن نجد الحكومة المصرية تعاوناً من القناصل في هذا الصدد ، فيشيرون على رعايا دولهم الذين يعملون في عمليات تنفيذ المشروع بالتخلي عن أعمالهم . فإذا أصر العمال على مواصلة العمل وجب على القناصل مساعدة السلطات المصرية عند التجاها إلى استخدام القوة وذلك بتحميل رعايا دولهم مسئولية رفضهم تنفيذ الأمر . وقد وافق القناصل على طلب الحكومة المصرية من حيث المبدأ ، ثم دارت مناقشة طويلة حول تحديد موعد لإخلاء منطقة البرزخ من جميع المستخدمين والعمال . وأخيراً أخلوا باقتراح قنصل اليونان في تحديد المهلة بأول نوفمبر ١٨٥٩ . ووقع القناصل على ذلك القرار (١) وقد استجاب الأجانب الذين يعملون في تنفيذ المشروع لأوامر قناصل دولهم وغادروا منطقة البرزخ ولم يشذ عنهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين ورفضوا ترك أعمالهم على الرغم من الأوامر الصريحة المتتالية التي أصدرها اليهم ساباتييه Sabatier قنصل فرنسا العام في مصر (٢) . وأظهروا تحدياً سافراً له وللحكومة المصرية . وترغم الحركة لاروش Laroche لرئيس قسم بورسعيد في شركة القناة ، وقد خطب في الفرنسيين وأشاع فيهم روح

(١) محفوظات قصر عابدين : مغلفة رقم ٢٤ مية . وثيقة رقم ٢٣١ في ٨ ربيع الأول ١٢٧٦ (٥ أكتوبر ١٨٥٩) من محمد شريف باشا إلى الجانب العالي .

(٢) أنظار الأوامر والخطابات التي أرسلها قنصل فرنسا العام لهم وردود لاروش عليها في بريدة الشركة العدد ٨٢ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٥٩ ص ٣٤٧ مجموعة السنة الرابعة . ونجد تكلتها في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, pp. 160-162

Ritt. ouvr. cit., pp. 175-176.

التهور والعناد وكان مما قاله « إن القنصل لا يستطيع أن يحملنا على البقاء في البرزخ إذا قررنا نحن مغادرته . أما والحال هذه، فقد صممت على البقاء، وسأحتج بشدة على هذا العمل باسم مصالح الشركة وباسم مهابة دولتنا » . فأقره الفرنسيون على رأيه وقرروا المضي في أعمالهم ومقابلة القوة بمثلا إذا حملهم أحد على الرحيل . وعاد القنصل يحملهم « مسئولية النتائج المؤسفة التي تقع نتيجة مقاومتهم وامتناعهم عن تنفيذ أمر الحكومة المصرية » ثم أوضح لهم مرة أخرى أنه إذا استخدمت الحكومة المصرية القوة في إيقاف العمل في حفر القناة « فسيبقى هذا الإجراء التأييد التام من القنصلية العامة لفرنسا في مصر » .

وصلت أنباء تلك الأزمة إلى دي لسبس في باريس فانزعج انزعاجا شديدا وسارع إلى الاتصال بالإمبراطورة أوجيني بنى إليها أنباء تلك الأزمة الطارئة ويصور لها حرج مركز الشركة . وثار الرأي العام في فرنسا عندما نقلت إليه الصحف أنباء الأزمة ، وقامت الصحافة الفرنسية بتطالب الحكومة بتأييد الشركة دفاعا عن المصالح الفرنسية المشتركة في المشروع (١) وقابل وفد من أعضاء مجلس إدارة الشركة امبراطور فرنسا في ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩ ونجحت المقابلة نجاحا بعيدا، إذ استطاع دي لسبس أن يؤثر على الإمبراطور الذي وعده بالتدخل لحماية الشركة . وبدأت نتائج تلك المقابلة بسرعة فأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى ساباتييه قنصل فرنسا العام في مصر أوامر بعدم اتخاذ أي إجراء ضد نشاط الشركة في البرزخ وعدم التعرض للفرنسيين هناك . وعلفت على ذلك جريدة الشركة فقالت « وقد وصلت هذه الأوامر لحسن الحظ قبل أول نوفمبر ، وهو الموعد الذي أبلغه ساباتييه لرعايا دولته

(١) انظر تفصيلات وافية عن أحداث أزمة أكتوبر ١٨٥٩ في كل من

De Lesseps F. : Souvenirs de 40 ans dédiés à mes enfants t. II. pp. 686-695.

— Origines etc., ouvr. cit., pp. 188-193.

وكل ذلك أعداد جريدة الشركة الصادرة في أول نوفمبر و ١٥ نوفمبر وأول ديسمبر ١٨٥٩ .

لأنه إذا كانت التدابير الشديدة التي هدد بها العمال المسابكين قد نفذت لوقعت بلا شك اصطدامات خطيرة... (١)

ولم يلبث أن أصدر الكونت ولوسكي Walewski وزير خارجية فرنسا قراراً في ٢٦ أكتوبر ١٨٥٩ بنقل ساباتيه قنصل فرنسا العام في مصر ، وأبان وزير الخارجية في قرار النقل استياءه لمسلك القنصل العام لإزاء موضوع القناة ولأنه لم يمتنع على التدابير التي اتخذت في اجتماع قناصل الدول في ٤ أكتوبر ١٨٥٩ (٢) .

كان من نتائج تدخل الحكومة الفرنسية السافر ، مواصلة عمليات تنفيذ المشروع في نطاق ضيق وبدون تنفيذ لأئحة العمال . فقد كان نقل قنصل فرنسا العام في مصر بسبب موقفه خلال الأزمة مدعاة لأن يعاود سعيد باشا بحذر أول الأمر سياسته الودية نحو مشروع القناة ، والتي لم يعدل عنها إلا فترة وجيزة تحت الضغط السياسي الشديد . ولم تكن هذه السياسة الودية في تلك الفترة تسخيراً للمصريين في حفر القناة . فالمعارضة الإنجليزية لم تخف وطأتها ، وكان سعيد لا يرغب في أن يزود تركيا أو إنجلترا بسلاح جديد إذا هو أقدم على ذلك . مساعدة علنية للشركة بتسخير جموع من المصريين في حفر القناة تنفيذاً للأئحة العمال . ولذلك كانت هذه السياسة الودية تتأخص في موقف سلبي اتخذته الحكومة المصرية : فهي لم تكره المصريين على العمل في تنفيذ المشروع ، ولكنها لم تضع عراقيل أمام الشركة عندما استأنفت استخدامهم بل تركتها وشأنها تتعاقد مع من شاء منهم أن يعمل في خدمتها ، ولم تتعرض الحكومة للعمال بسوء . فكان العمل في الشركة يقوم وقتئذ على عرض من جانبها وقبول من جانب العمال المصريين .

(١) العدد ٨٢ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٥٩ من مجموعة السنة الرابعة .

واستطاعت الشركة بفضل هذه السياسة الجديدة أن تستخدم نفسرا من الفلاحين وغيرهم من دمياط ومديرية الدقهلية والإسكندرية والقاهرة وغيرها وكان يطلق عليهم « العمال المصريون (الوطنيون) الأحرار (١) *Ouvriers indigènes libres* تميزا لهم عن عمال الخرة فيما بعد كما استعانت بالبلد الذين يرتادون صحراء مديرية الشرقية . فكانت تستأجر بجالهم في نقل ماء الشرب والأقوات إلى مستخدميها الذين كانوا يقومون بالأبحاث الفنية في داخل البرزخ . وقد عمل أولئك البدو أيضا في قيادة قوافل الجمال وإقامة الخيام في مراكز الأبحاث وسط الصحراء . أما العمال الأجانب فقد استخدمت الشركة عددا لا بأس به من الفرنسيين والتماويين والبحارة اليونانيين . وامتاز العمال التماويون على أقرانهم بخبرتهم في الأعمال الفنية الدقيقة . وقد قال ديليس « بلدنا العمل باستخدام العمال الأوروبيين وكانوا على جانب كبير من الذكاء والإخلاص » (٢)

وهكذا بدأت منذ منتصف شهر نوفمبر ١٨٥٩ تتوالى أفواج العمال المصريين والأجانب إلى منطقة القناة وغدت المواصلات سهلة بين دمياط وبورسعيد وشرعت الشركة تواصل تنفيذ المشروع . ويقول ريت *Ritt* بعد انفراج أزمة يونيو وأكتوبر ١٨٥٩ « إن عزيمتنا القوية قد شلت منذ شهر أبريل بطريقة مؤسفة للغاية . وكم من وقت ثمين ضاع سدى » (٣)

ونحن نورد هنا إحصائية عن عدد العمال المصريين والأجانب مستقاة من تقرير مدير عام الأشغال في شركة القناة . ففي أول ديسمبر ١٨٥٩ كان عدد العمال المصريين قد بلغ ٧٨ وقد جرى بهم من دمياط ، وبلغ عدد العمال الأجانب ٤٩ . وفي آخر ديسمبر ١٨٥٩ كان عدد العمال المصريين

(1) Voisin Bey, *ouvr. cit.*, t. VI, p. 176.

(٢) من محاضرة ألهاها دي ليس في اتحاد المهنيين بباريس في ٢٢ يوليو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة الشركة العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ من ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة

(3) Ritt, *ouvr. cit.*, p. 178.

قد أرتفع إلى ٣٣٠ ووصل عدد العمال الأجانب إلى ٨٠ (١) وقد وزع هؤلاء
واولئك على النحو الآتي :

اسم المكان	عدد العمال الأجانب	عدد العمال المصريين
بور سعيد	٨٠	٢٢٠
القنطرة	١٢	٨
فردان	٨	١٦
طوس	٣٢	٥٢
سرايوم	٨	١٢
جنييفسه	١٨	٢٢

وإذا كان شبح الأزمة السياسية قد تولد إلى حين فإن الحاجة إلى العمال
ظلت قائمة متفاقمة . فهذا العدد الضئيل من العمال لم يكن شيئاً مذكوراً أمام
ضخامة المشروع إذا علمنا أن الشركة لم تكن لديها آلات ميكانيكية قوية
كثيرة تغنيها إلى حد كبير أو صغير عن استخدام الأيدي العاملة ، فكانت
الشركة تواجه استحالة مادية في تنفيذ المشروع . ومن ثم تطلعت ، بعد انفراج
أزمة أكتوبر ١٨٥٩ وبدء العام الجديد - ١٨٦٠ - إلى استخدام عمال
السخرة تنفيذاً لللائحة العمال . يدل على ذلك أن الشركة وضعت مادة تشير
ضراحة إلى هذه الرغبة وذلك في الإتفاق النهائي الذي أبرمته في ٢٠ فبراير
١٨٦٠ مع القونس هاردن مقاول الشركة العام لتنفيذ بعض مراحل المشروع
فصمت المادة (١٥) من هذا الإتفاق على أن وتتعهد الشركة بأن تقدم للمقاول
بكافة الوسائل الممكنة جميع العمال المصريين الذين وعد بهم حضرة صاحب

السمو والى مصر ، (٢)

ولكن كان الموقف لا يزال دقيقاً بالنسبة لسعيد باشا بوجه خاص

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 149-150.

(٢) أنظر نصمرس هذا الإتفاق والملاحق التي أرفقت به في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 43-52

فالحكومة الإنجليزية لم تكف ، بعد انفراج أزمة أكتوبر ١٨٥٩ ، عن الضغط الشديد على الباب العالي لنبد المشروع كلية . بل قد هدده بأنها ستبحث في تحديد موقعها من تركيا إذا الأخيرة أقرت المشروع وحسرت القناة (١) . وكان الباب العالي يقوم بدوره بضغط على سعيد لإيقاف عمليات الحفر ، وتبذلت في هذا الصدد مكاتبات وتبليغات سياسية بين لندن والقسطنطينية والقاهرة . كما أمنت المعارضة الإنجليزية في مهاجمة المشروع والشركة في مجلس العموم والصحافة الإنجليزية .

وإزداد موقف سعيد ياشأ حرجا حين ألقى ديسبس قبلة سياسية في اجتماع الجمعية العامة لمسحى الشركة في ١٥ مايو ١٨٦٠ ، إذ أعلن في خطابه يومئذ أن سعيد باشا قد وافق على أن يضم لحسابه جميع أسهم الشركة التي عجزت عن بيعها وكان عددها ١١٧ ألف سهم بعد أن أعلن ديسبس كلبا وزورا واجتراء على الحق عقب قفل باب الاكتتاب في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ أن جميع الأسهم قد بيعت وأن رأس المال قد غطى بأكمله . ومن الإنصاف لسعيد أن نقرر أنه رفض هذه الصفقة ، ولكن ديسبس أراد أن يضعه أمام الأمر الواقع ، فلما انتهى اجتماع الجمعية العامة أسرع إلى مصر يرجو سعيدا ويسأله لحافا أن يقبل الصفقة قبل الأخير بعد لأى . وأصبح مجموع عدد الأسهم التي اكتتبت بها مصر ١٧٧٦٤٢ سهما كانت قيمتها الإسمية ٨٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك . وكانت نتيجة هذه الصفقة أن اضطرت الحكومة الإنجليزية على الباب العالي في ١٥ يونيو ١٨٦٠ بضرورة خلع سعيد من منصبه لأنه أضر بمصالح ولايته واستخدم الأموال المصرية في توطيد المشروع وإنقاذ الشركة من انهيار محقق (٢) .

ومالبت أن تأزم الموقف في منطقة الشرق الأدنى بزول قوات فرنسية في سوريا في صيف ١٨٦٠ واحتلال بعض جهات منها على أثر المذابح الدينية

(1) Hoskins, ouvr. cit., pp. 358-359.

(2) Ibid.

التي وقعت أول الأمر بين الدروز والموارنة في لبنان، وقد انفردت فرنسا باحتلال سوريا دون أية دولة أوربية طبقاً لبروتوكول باريس (٥ أغسطس ١٨٦٠) وقد رأى بعض المراقبين السياسيين في ذلك الوقت أن هذا الاحتلال يزيد من النفوذ الفرنسي في منطقة شرق البحر المتوسط . وكان من الطبيعي أن يثير هذا الاحتلال قلق الحكومة التركية ويجعلها تخطي مقاصد السياسة الفرنسية في الشرق وبالتالي مشروع القناة الذي ما فتئت إنجلترا تصوره لتركيا بأنه مشروع ميساى فرنسى . كما أن إنجلترا - وهى إحدى الدول الموقعة على بروتوكول باريس - أبدت مخاوفها من أهداف فرنسا في الشرق حين تباطأت الحكومة الفرنسية في جلاء قواتها عن سوريا وخشيت حدوث تقارب سياسى بين فرنسا وروسيا على حساب تركيا (١) .

ولإزاء هذه الظروف غير المواتية استمرت الشركة تجمع العمال المصريين بوسائلها الخاصة وتزيد من عددهم قدر الاستطاعة ، وكونت لجنة عهدت إليها بالطواف في قرى الوجه البحرى والعمل على إسالة العمال المصريين للالتحاق بخدمة الشركة . وضمت هذه اللجنة مستخدما في الشركة يتكلم العربية بطلاقة هو يوسف فرنونى Vernoni ومنلوبا من قبل المفاوض العام كما ضمت عاملين بارزين من العمال المصريين للمساعدة في تنظيم جمع العمال وإرسالهم إلى منطقة البرزخ (٢) .

ولم تصادف هذه اللجنة عقبات في قرى الوجه البحرى إلا في منطقة بحيرة المنزلة ، إذ كان هناك رجل إقطاعى يعتبر السكان المقيمين على ضفاف البحيرة عبيدا أرقاء له. وأرسل دى لسبس إلى سعيد شكاية بخصوص تلك العقبات (٣)

(١) أنظر الفصل الخامس .

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 177.

(٣) كانت تسود منطقة بحيرة المنزلة ولا تزال إلى حد ما حالة اجتماعية واقتصادية تميزونها إلى أمم بعيدة في التاريخ . فساكن تلك المنطقة يشتغلون بصيد الأسماك . وكان لهم رئيس يتحكم فيهم احتكر لنفسه صناعة صيد الأسماك وما يتصل بها في المنطقة بأسرها . وكان يقدم بقوارب الصيد وأدواته ويستول على الأسماك لقاء أجور تائهة لغاية ثم يتولى توزيع الأسماك لحسابه الخاص =

وابتلع دهاؤه حيلة انطلت على عقلية محمد سعيد المتواضعة . وستصادفنا هذه الحيلة مكرورة في معظم مذكراته وخطاباته إلى سعيد باشا كلما تطلع إلى مزبد من العمال المصريين . وهى أن عظمة سعيد الشخصية وتقدير الرأى العام في أوروبا له إنما يتوقفان على زيادة عدد العمال المصريين الذين يعملون في حفر القناة .

وفى ظل التدابير التى اتخذها سعيد باشا استطاعت الشركة أن تستخدم أفواجا من سكان بحيرة المنزلة في حفر القناة البحرية الصغيرة *la rigole de service* في منطقة البحيرة . ويقرر ديسبس أن العمل الذى قاموا به كان مضنيا (١) فكانوا يقفون عراة تغمر المياه سيقانهم يضربون القاع بالفأس فيحزحزون الكتل المتساقطة المستقرة ثم يزعوها من القاع بأيديهم ويتاولها العامل بكلتا يديه لزميله الواقف إلى جانبه وهذا يتاولها لغيره حتى تصل إلى حافة القناة (٢) . ويقول

== وقد أى هذا النظام الإقطاعي إلى انتشار البؤس بين السكان الذين أصبحوا في حالة شبه الرق . فكان من الطبيعي أن يمارس هذا الرئيس « الإقطاع » سفر « أتباعه » للعمل في الشركة إذ أن نجاحهم يؤمر على حصيلة اليومية من الأسماك وتدخل سيد في الموضوع ورأى أنه لا تناصر من تغيير الأسماك التى تقوم عليه تلك الحياة الاقتصادية الخائرة تسلب السلطة من رئيس الصيادين وألغى احتكار سيد الأسماك وهو النظام الذى كان قائما لصلح رئيس الصيادين وشجع الأهلين على امتلاك قوارب الصيد مقابل دفع رسوم عنها للحكومة . وقد أدت هذه التدابير إلى بعض التحسن في أحوال سكان المنطقة وإلى نوع من التحرر من قبضة رئيس الصيادين . انظر بخصوص هذا الموضوع كلام من :

De Lesseps F. : Association Polytechnique. Séance du 1er juin 1862.
Conférence sur les Travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Paris, 1862, pp. 13-15.

Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 11.

سيريدق L'Isthme de Suez العدد ١١٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ عر ص ١٩٢-١٩٩
الطبعة السابعة .

(1) De Lesseps F. : Conférence etc., ouvr. cit., pp. 13-15.

(٢) تجد وصف هذه الطريقة البدائية القاسية التى اتبعتها الشركة في كل من :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 163 et 198-202.

Ritt, ouvr. cit., pp. 198-199.

أرنولد إنه يجب إقامة تمثال لإولئك العمال الذين كابدوا الأهوال في حفر القناة في تلك المنطقة بوجه خاص . (١)

ولم تصفر جهود لجنة جمع العمال عن نجاح يذكر ، ففي الشهور الأخيرة من عام ١٨٦٠ بلغ عدد عمال الشركة المصريين ١,٧٠٠ (٢) فكان الزيادة التي استطاعت تحقيقها عبارة عن ١,٣٧٠ عاملا ، وكان هذا العدد هو الفارق بين عدد العمال المصريين في آخر ديسمبر سنة ١٨٥٩ وآخر ديسمبر ١٨٦٠ .

ويلاحظ أنه لما حبل بين الشركة في هذا الوقت وبين ما كانت تشهيه من تسخير أفراد الشعب المصري في عمليات حفر القناة أخذت تباشر أعمالا لا تتطلب حشودا كبيرة من العمال المصريين تصل إلى الآف مؤلفة كما حدث في السنوات التالية ، بل قصرت نشاطها على أعمال تغلب عليها في مجموعها الصبغة الفنية . ويمكن القول إن نشاطها حتى مستهل عام ١٨٦١ كان مجريا وصناعيا أكثر منه نشاطا امتد إلى عمليات حفر القناة ، فأنجحت جهودها في هذا الوقت إلى جعل بورسعيد مكانا صالحا لرسو السفن التي تفد من أوروبا والإسكندرية حاملة مواد التموين ومهمات تنفيذ المشروع ، فأقامت منارة (فانارا) وكوبريا يمتد في البحر من الشاطئ تجاه بورسعيد حتى يصل إلى أعماق كافية تقف عندها السفن لتفريغ شحناتها . ورأت الشركة أن يكون هذا الكوبري من الخشب ريثما تتمكن من نقل الأحجار من محاجر المكس بالإسكندرية ومن ثم فشرع في بناء أرصفة للميناء وحاجزى أمواج من

Percy Badger: A visit to the Isthmus of Suez Canal Works. London 1862, p. 38.

وانظر أيضا محاضرة عامة ألقاها دى ليس في ١٢ فبراير ١٨٦٥ في مدينة ليون بفرنسا وكان في طريقه إلى مصر . وقد نشرت في جريدة الشركة العدد ٢٠٩ الصادر في أول مارس ١٨٦٥ بمسودة السنة العاشرة .

(1) Wilson Arnold, *ouvr. cit.*, p. 33.

(2) De Lesseps F. : *Lettres, Journal et Documents etc.*, *ouvr. cit.*,

الصخور القوية . ومدت على هذا الكوبرى الخشبي قضباناً حديدية تسير عليها عربات تحمل ما تفرغه السفن وتسير بها إلى جث ورش الشركة ومستودعاتها في بورسعيد . وأنشأت أيضاً حوضاً للميناء وأقامت بعض الورش الميكانيكية الصغيرة في بورسعيد من نجارة وحدادة وخراطة وسبك معادن ولحمها إلى غير ذلك من الأعمال الفنية . وشيدت مصعلاً لعمل الطوب وكانت الشركة تجدد في طمي بحيرة المنزلة الأسود مادة طيبة لعمل الطوب تم ما لبثت أن أسست فرناً لحرق قطع الطوب . واشترت صفقة من مخلفات الجيش الإنجليزي في حرب القرم (١٨٥٢ - ١٨٥٦) وكانت عبارة عن اكواخ خشبية ضخمة كان يستعملها الجنود الإنجليز ثكنات وقد أعدها الشركة لتكون مساكن لمستلميها وعملها الأجانب (١) .

أما عمليات الحفر فلم تكن في ذلك النطاق ولا بتلك الأهمية . وكان أهمها حفر قناة صغيرة تصل بين منشآت ميناء بورسعيد وبين بحيرة المنزلة تسهيلاً لنقل ماء الشرب ومواد التزويد إلى بورسعيد مباشرة بواسطة القوارب وقد أطلق على هذه القناة *la rigole de service entre les établissements du port et le lac* المنزلة. وبلغ طولها ٢٠١٠ متراً وعمقها نصف متر واتساعها خمسة أمتار . وأعدت الشركة من أجلها صنادل تسير فيها بسهولة إذ كان الجزء الغاطس منها لا يزيد ارتفاعه على ١٢ سم (٢) . ويقول أرنولد : كان العمل الذي تم خلال السنتين الأوليين قليلاً وقد تم فيها مسح الأراضي وإقامة المستودعات والورش وتنظيم ساحات الحفر وشراء الكراكات والآلات والأخشاب والحديد (٣) .

(١) تجد تفصيلات وافية عن نشاط الشركة الفني والبحري في ذكر من

Lavalley : Extrait du compte rendu des travaux de la Société des Ingénieurs Civils. Travaux d'exécution du Canal Maritime de l'Isthme de Suez. Paris, 1866, p. 8.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 134-140, 158-163, 193-198.

Fontane Marins, ouvr. cit., p. 48.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 136-137.

(3) Arnold Wilson, ouvr. cit., p. 23.

وهكذا انقضت سنة ١٨٥٩ . ١٨٦٠ ولم تقطع الشركة إلا هذا الشوط المتواضع في إقامة المنشآت البحرية والصناعية وغيرها في بورسعيد ولقد ركت المعارضة الإنجليزية حرج مركز الشركة فنشرت جريدة التايمز Times تقول إن الأعمال التي نزع من الشركة أنها تقوم بها في منطقة بورس السويس ليست الا ضربا من الأوهام ونسجا من الخيال ، وإن الشركة تخدع مساهميها وتقدم لهم الفاظا بدلا من أعمال تم ومشروع ينجز (١) .

(١) نشرت جريدة التايمز المقال في ١٠ - ١٨٦٠ وأعادته نشره مترجما إلى اللغة الفرنسية جريدة L'Isthme de Suez وعطفت عليه بإسهاب ولقدت ماحواه من بيانات . انظر العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة .

الفصل الرابع

دعاية الشركة في مصر لجمع العمال وفشلها

اختزال عمليات الحفر - أزمة بين تركيا ومصر - سعيد يدافع عن نفسه
ويلقى التبعة على دي لبس ونظام الامتيازات الأجنبية - ويثير
مخاوف تركيا من فرنسا - ويسجل على نفسه أنه تعوزه الأنسة
والحصافة - إ اتفاق سعيد ودي لبس على حل مؤقت بخصوص
العمال - الجمع الحر - سعيد يغادر مصر إلى الحجاز -
الشركة توزع اعلانات على المصريين للعمل في حفر
القناة - وتتفق مع مقاولين لتقديم عمال مصريين -
نشاط دي لبس في الحقل اللدني - علاقته مع
البطريك والأقباط - ومع المسلمين -
دي لبس يصنع مشروعه بصيغة دينية -
فشل الشركة في جمع العمال المصريين .

٠ ٠ ٠

أرادت الشركة أن تصل بعمليات الحفر ذاتها إلى نتيجة عملية سريعة ،
وكان رائدها من إتباع هذه الخطة إقحام المعارضة الإنجليزية التي كانت تنادي
وقتش باستحالة حفر القناة في أراضي البرزخ ، وإشاعة الطمأنينة في نفوس
مسهي الشركة من ناحية ثانية ، وحل مشكلتي النقل والتكوين في ساحات الحفر
من ناحية ثالثة (١) وتحقيقاً لهذه الأهداف الثلاثة لجأت الشركة إلى وسيلة
سريعة : فلم تحفر أول الأمر قناة السويس الحقيقية التي كان مقرراً أن يكون
عرضها ثمانين متراً وعمقها ثمانية أمتار . وهي الأبعاد التي قررتها اللجنة
العلمية الدولية (٢) ، ولكنها عملت على شق طريق مائي صغير يتراوح عمقه

(١) أنظر تقرير موجل بك Mougel مدير عام الأشغال في الشركة بتاريخ أول مايو
١٨٦٠ وقد نشر في جريدة الشركة العدد ٩١ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦٠ من ص ١٦٧ - ١٧٢
مجموعة السنة الخامسة .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, p. 61.

بين مَرَّ وِين مَرَّ وعشرين سنتين مَرَّ ، ويتفاوت عرضه من ثمانية أمطار
إلى اثني عشر مَرَّ ، يبدأ من بورسعيد ويتجه جنوباً إلى بحيرة التماسح فالسويس
على الخط المقترح لسير قناة السويس ذاتها بحيث تكون تلك القناة صورة
مصغرة لقناة السويس حتى يحين الوقت الذي يتوفر فيه للشركة الوسائل
لتعميقها وتوسيعها فتغدو القناة البحرية في أبعادها المقررة (١) . وقد عرف
هذا الطريق المختزل باسم «قناة الخدمة البحرية الصغيرة» La Rigole de Service
وأطلق عليه دى لسبس في خطابه الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية
لمسمى الشركة الذي عقد في ١٥ مايو ١٨٦١ Le Canal Maritime de petit
cabotage أى القناة البحرية التي تدير فيها سفن ذات حمولة صغيرة (٢)

وكما اتبعت الشركة سياسة الاختزال فيما يختص بقناة السويس انتهجت
هذه السياسة ذاتها في حفر ترعة الماء العذب . لقد نص عقد الامتياز الثاني
على أن يكون مأخذ الترعة من النيل بالقرب من القاهرة فعمدت الشركة
إلى إجراء سريع أطلقت عليه «الحل المؤقت» La solution provisoire
وكان يقوم على الاستفادة من ترعتين قائمتين هما ترعة الرقازيق وتبدأ من
الرقازيق إلى العباسية في مديرية الشرقية . وترعة الوادى وتبدأ من العباسية إلى

(١) أنظر شرح هذه الفكرة في كل من

Percy Badger, ouvr. cit., pp. 34-35

What is meant by the "Rigole?"

تحت عنوان

وأنظر أيضاً

Fol. M. : Notice sur l'état actuel des travaux de l'Isthme de Suez.

Avril 1869, p. 9.

Fontane Marius, ouvr. cit., p. 58.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 186.

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ ص ١٥١

مجموعة الست السادسة . وأنظر أيضاً

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV,

القصاصين . وعندها تحفر الشركة ترعة تكون امتدادا لها وتنتج إلى نفيسة بالقرب من بحيرة التماسح (١) . وكانت مدينة الزقازيق على إتصال مائي بالقاهرة عن طريق بحر موسى وفرع دمياط . كما كانت على إتصال حديدي بالإسكندرية والقاهرة وغيرها إذ كان ينهى عندها - على عهد سعيد باشا - الخط الحديدي المتفرع من بنها (٢) .

ولم ترغب الشركة وهي في صدد تنفيذ هذا البرنامج المزدوج في وقت واحد أن تعتمد على الآت حفر قوية تغنيها عن استخدام أفواج كبيرة من العمال المصريين ، ولكنها ظلت تتطلع إلى تطبيق لائحة العمال وذلك لعدة أسباب ، منها ، الوفرة الكبير الذي يحققه نظام السخرة ، وارتفاع أثمان الكراكات وصيانتها ، إذ كان ثمن الكراكة الصغيرة في ذلك الوقت يبلغ ٥٤,٩٠٠ فرنك (٣) . علما نفقات شحنها إلى بورسعيد ونقلها إلى ساحات الحفر داخل منطقة البرزخ وإعادة تركيب أجزائها هناك . يضاف إلى تلك الأسباب طمع دي لسبس في استغلال الشعب المصري إلى أبعد الحدود معتمدا على صلته الشخصية بصديقه سعيد باشا .

وكان دي لسبس قد استراح من مشكلة الأسمم المتبقية لدى الشركة دون بيع بعقد الإتفاق المالي مع الحكومة المصرية في ٦ أغسطس ١٨٦٠ وقفزت مشكلة تنفيذ لائحة العمال المصريين إلى مكان الصدارة من اهتمام دي لسبس . وعول على أن يطالب سعيدا بتنفيذها ، ولكن كان مركز سعيد باشا ضيقا حرجا . فإن صفقة الأسهم التي عقدها مع الشركة قد أساءت إلى مركزه في إنجلترا بوجه خاص وجعلته هدفا لحملة سياسية عنيفة (٤) . كان

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 208-209.

(2) Wiener L., L'Égypte et ses chemins de fer. Bruxelles, 1932, p. 88.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 57.

(١) أنظر بخصر هذه المسألة كلاً من :

من ذيولها أن أرسل الصدر الأعظم بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٧ (٦ ديسمبر ١٨٦٠) خطابا إلى سعيد أبدى فيه استياء الباب العالي من النشاط البادى في عمليات تنفيذ المشروع ، إذ أن الشائعات تردد أن عدة الآف من العمال يشتغلون في حفر القناة ، وطلب الصدر الأعظم من سعيد باشا أن يوافيه بمحققة الموقف وأمره بعدم تجاوز قرار الحكومة التركية السابق بإيقاف العمل في حفر القناة لأن السلطان لم يصدر تصديقه بعد على عقد الامتياز (١) .

وقد رد سعيد بكتاب مسهب بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١) استهله بالدفاع عن موقفه كما فعل في خطاب سابق ، وقرر أنه وضع في عقد الامتياز شرطا صريحا هو ضرورة تصديق السلطان على العقد قبل الشروع في حفر القناة ، ولكن دى لسبس « شرع من تلقاء نفسه في القيام ببعض عمليات جزئية معتبرا إياها من أعمال الاستكشاف التمهيدية » ثم أشار إلى أحداث أزمة أكتوبر ١٨٥٩ ومسارعه إلى تنفيذ الأمر الذي حملة إليه مختار بك بإيقاف العمل في حفر القناة ، وأنه عقد اجتماعا من قناصل الدول واتفقوا على أن يكون أول نوفمبر ١٨٥٩ موعدا لتنفيذ أمر الباب العالي ، ثم قال « وبينما كان هذا الأمر على وشك التنفيذ فقد عزل لهذا السبب فقط القنصل العام للحكومة الفرنسية الفخيمة وعونب أيضا القنصل العام للحكومة النمساوية » ثم أوضح سعيد استحالة إيقاف العمل في تنفيذ المشروع بسبب قيام نظام الامتيازات الأجنبية ، وأنعى باللائمة على قناصل الدول لأنهم لا يتعاونون مع الحكومة المصرية في هذا الصدد : فهم يرفضون منع رعابا دولهم من العمل في الشركة : « وعلى ذلك بقيت الحالة على ما هي عليه » .

وقد نفي سعيد باشا في خطابه ما كانت تردده الشائعات وقضى من

Hallberg, ouvr. cit., pp. 183-184.

Hussein Husni, ouvr. cit., p. 294.

Ibrahim Nomeir Seïfed Dean, ouvr. cit., p. 99.

(1) Douin George : Histoire du Règne du Khédive Ismail, t. I. Rome

استخدام عدة الآف من العمال في حفر القناة . وقرر أن عددهم يقرب من خمسمائة عامل فحسب يقومون « بأعمال اختبارية » وأنه يوجد في صفوفهم عدد قليل من المصريين المتعطلين . وأما غالبية العمال فن الأجانب « وقيم جماعة من الإنجليز كان قنصلهم يلزم الصمت حيالهم » . وأخيرا عمد سعيد إلى تصوير دقة موقف الحكومة التركية إذا أصرت على إيقاف عمليات الحفر فقال « وقد استدعيت مؤخرا السيودى لبس الموجود هنا وأفهمته في إلحاح وإصرار لزوم إيقاف ما يقوم به من تركيب آلات الحفر وإجراء التجارب عليها ، فأجاب : إذا أقدمتم الآن على تعطيل هذه العمليات فلا يخالفكم أى شك في أن المسهمين في الشركة والبالغ عددهم خمسة وعشرون ألف نفس يقومون بقوة واحدة مطالبين بتعويضات ضخمة ويثيرون مشكلات . وقد جعلنى هذا القول من جانبه أتوهم أن المسألة ستزداد تعقيدا وأنها تؤدي في النهاية إلى متاعب تشغل السلطة السنية فقيت في حيرة وتردد (١) » .

وفي نفس اليوم وهو ٢ يناير ١٨٦١ الذى أرسل فيه سعيد هذا الخطاب إلى المصادر الأعظم بمثل خطاب ثان إلى غنبار بك القبولكتخدا - مندوب والى مصر في القسطنطينية اعترف فيه صراحة أنه مضطرب اضطرابا لا مزيد عليه بسبب تطور الموقف في مشكلة القناة . وقال إنه « إذا كان يعتقد ، حين أصدر عقد الامتياز إلى دى ليماس ، أن الموضوع سيصل إلى هذه المرحلة من الخطورة والضعف . وأنه لو كان يعلم أن الموضوع سيثير كل تسلك التشنجات لما أصدر عقد الامتياز على الإطلاق . ولكنه أخطأ في إصدار العقد وكان شأنه في الخطأ شأن سائر البشر لأنهم معرضون للخطأ في تصرفاتهم (٢) وهكذا سجل سمعيا ، على نفسه أنه كانت تموزه صفات الحاكم من الحصافة والأناة وبعد للنظر .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ سائر عابدين . وثيقة رقم ١١٢ من « مذاب المال إلى الباب العالي بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١) .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ سائر عابدين وثيقة رقم ٧٦٦ / ٣٦ من الحساب العالي إلى الباب العالي بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١) .

اعتقد سعيد أن فرنسا لن تعتمد على نصرته أو تأييده إذا اكتمل الحس
السياسي بينه وبين تركيا أو إنجلترا (١) ، فاذا أقدم على تنفيذ لائحة العمال
وسخر للشركة جموعا هائلة من المصريين لكان من المحتمل أن يعتبر هذا
التصرف تحديا صريحا من وإلى مصر الباب العالي . ولكن من المحتمل أيضا
في هذه الحال أن تنجح محاولات الحكومة الإنجليزية لدى الباب العالي لخلق
سعيد ، يقول هليبرج « كان الوالى الذعر » من المعارضة الإنجليزية يؤجل
شهرًا بعد شهر لإرسال العمال المصريين . وهو أمر أعاق تقدم العمل في القناة
إلى حد بعيد » (٢) .

تدارس سعيد باشا الموقف من جميع نواحيه مع دى لسيبس ومدير حمام
الأشغال في شركة القناة ومقاولها العام . وقد قرر دى لسيبس « أن سعيد باشا
كان مزعجا إلى حد بعيد وبدا الأفق السياسي متلبدا بعداء ظاهر نحونا (٣) » .
وطلب سعيد ألا تثير الشركة أمام الحكومة المصرية المتعصب والصعاب بمطالبها
بتنفيذ لائحة العمال في تلك الآونة . واعترف دى لسيبس بأن سعيدا كان على
حق في هذا الطلب (٤) . وقد أخذ دى لسيبس برأى سعيد في وجوب التريث
فترة أخرى في تنفيذ اللائحة وأن يستمر جمع العمال وفق الطريقة الحسنة
Le recrutement libre دون أن تتدخل السلطات المصرية لإكراه المصريين
على العمل في حفر القناة (٥) .

وقد رفع دى لسيبس في يناير ١٨٦١ مذكرة إلى القنصلية الفرنسية العامة

(1) Hallberg, ouvr. cit., p. 187.

(2) Hallberg, ouvr. cit., pp. 187-188.

وأنظر أيضا بخصوص هذه المسألة

Bretrand et Ferrier, ouvr. cit., pp. 228-227.

(3) Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, pp. 281-282.

(4) ibid.

(5) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,

في مصر بخطرها بهذا الوضع الذي أحدثته مشكلة السخرة . وقد جاء في تلك المذكورة « أرادت الشركة أن تجنب سعيد باشا تهديدات إنجلترا والباب العالي فتخلت مؤقتا عن مطالبة الحكومة المصرية بتنفيذ اللائحة التي تفرض على الحكومة تقديم العمال إلى المقاول ، واتخذت من التدابير ما يكفل قدر الإمكان جمع العمال بالطريقة الحرة . وقد قامت الشركة في بورسعيد والقنطرة وقردان والجسر والتمساح وسرابيوم وغيرها بإنشاء قرى للفلاحين الذين يملكون من الدلتا ونجوم سوريا حيث أبدوا رغبتهم في العمل بدافع من المعاملة الطيبة والأجور التي ستصرف لهم وهو أمر جديد بالنسبة لهم ، وهكذا سوف يعتمد المقاول العام للشركة دون خوف أو وجل على عمال مجدين يكفون تنفيذ الأعمال في مراحلها الأولى (١) » .

وقد بلغ من حرج الموقف في مصر أنه بعد أن تم الاتفاق على هذا الحل وبعد أن أرسل سعيد خطايبه بتاريخ ٢ يناير ١٨٦١ إلى الباب العالي والقبوكتخدا ، قام سعيد باشا برحله إلى الأقطار الحجازية . فغادر القاهرة في ٢٤ يناير ١٨٦١ إلى السويس ومنها أبحر في ٢٦ يناير إلى العويجة على ساحل البحر الأحمر في طريقه إلى المدينة المنورة . ويقول أحد الذين اصطحبهم الوالي في رحلته ، وهو القائمقام المهندس محمد صادق بك ، أن لهذه الرحلة سببا سياسيا ، إذ كانت الحكومة التركية قد استبدعت الوالي للحضور إلى القسطنطينية فرفض الذهاب إليها واتخذت من رحلته إلى الأقطار الحجازية مبررا لعدم سفره إلى العاصمة التركية (٢) ويؤكد هذا القول أن الرحلة لم تتم

(١) De Lessepts F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 5-8.

(٢) أنظر بحبان

Mâdine. Il y a vingt ans. Souvenirs d'un voyage à la suite de Son Altesse Saïd Pacha.

للقائمقام محمد صادق في مجلة الجمعية الجغرافية السعد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠ من ص ١٩ - ٣٢ والعدد رقم ٩ ، ١٠ شهر أغسطس وتوفير ١٨٨٠ من ص ٨ =

في موسم الحج فقد بلغ المدينة المنورة في سبيل شهر شعبان ١٢٧٧ وأقام بها خمسة أيام وغادرها إلى ينبع ومنها أبحر في طريق عودته إلى القاهرة التي بلغها في ١٧ شعبان ١٢٧٧ (٢٨ فبراير ١٨٦١) . ومهما يكن من أمر استبعاد الباب العالي له فقد أراد أن يكون غيابه عن مصر كفيلا بتخفيف حدة التوتر في العلاقات المصرية التركية بسبب موضوع القناة وحتى لا يتهم الباب العالي بأنه ضالع مع شركة القناة في حشد العمال المصريين لحفر القناة .

١٠٠

وأخذت جريدة L'Isthme de Suez قبل انعقاد الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والتي كان محمدا لاجتماعها ١٥ مايو ١٨٦١ تمهد الرأي العام الأوروبي عامة وحملة الأسهم خاصة لقبول الوضع الذي أخذته مؤقثا مشكلة الأيدي العاملة المصرية في حفر القناة قبل أن يعلن دي لسبس لهم في ذلك الاجتماع ، فقالت إن الطريقة التي تتبعها الشركة في جمع العمال المصريين ، وهي تقوم على أساس الرغبة من جانب الفلاح في العمل في ساحات الحفر

== ١٥ . وأنظر أيضا محضر جلسة الجمعية الهندسية الجغرافية بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٠ في مجلدها العدد رقم ٧ شهر فبراير ١٨٨٠ ص ٤٧ - ٥٣ وجلستها بتاريخ ٩ أبريل ١٨٨٠ في مجلدها العدد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠ ص ٣٧ - ٣٩ . وأنظر محفوظات قصر عابدين : دفتر ١٨٩٤ جزء أول صادر أوامر عربي وثيقة رقم ٦٥ ص ٦١ وثيقة رقم ٦٣ ص ٩٠ .

وما هو جدير بالذكر أن سيد باشا وجه منشورا إلى كبار موظفي الحكومة المصرية أبلغهم فيه أنه يعتزم السفر إلى الحجاز وطلب منهم إهداء وأهم في هذه الرحلة وقد شئ كبار الموظفين أن يكون المنشور غرضه من سيد باشا ليكشف حقيقة شوره من تحوه فلم يرحبوا بسفره خوفا أن يتهمهم الوالي بأنهم يغفلون غيابه عن مصر . وقد اصطب في سفره قوة عسكرية كبيرة تشمل مختلف أسلحة الجيش كما رافقه حاشية كبيرة العدد من أفراد أسرته ومجموعة من باشوات مصر وكبار الموظفين والمهندسين والأطباء البشرين والبيطريين . وبلغ عدد الجميع ألف شخص عدا ثلاثمائة جمل لحمل ماء الشرب والأمتعة . وتدد هذه الرحلة مثلا صارخا لتبذير مبدء وتبذير أموال الشعب .

وعلى قبوله الشروط التي تعرضها الشركة عليه . لا تندع مجالاً للمراضى المشروع
ليطعنوا في وسائل تنفيذه . كما أن هذه الطريقة تحول في نفس الوقت دون
وقوع أى تصادم مع الحكومة المصرية (١) .

وقد نشرت جريدة *Le Constitutionnel* الباريسية في عددها الصادر
في ١٠ أبريل ١٨٦١ مقالا في هذا الصدد قالت فيه إن دى لسبس كان
يتجنب المشكلات السياسية التي يثيرها إثارتها تسخير المصريين في حفر
القناة ، ومن هنا نبئت فكرة جمع العمال المصريين وفق الطريقة الحسرة .
ووصفت الجريدة هذه الطريقة بأنها « تجديدا لم تشهد له مصر من قبل نظيرا
بما يعد انقلابا في تنفيذ المشروعات الكبرى (٢) » والواقع أن هذه الجريدة
كانت تحاول أن تخفي ما كانت تشعر به من مرارة وألم إذ حيل بين الشركة
في ذلك الوقت وبين استخدام السخرة في حفر القناة . فلم يكن هذا الأسلوب
تجديدا ، بل كان طبيعيا وعاديا جدا أن تستخدم شركة في مصر عمالا هم
في حاجة اليهم دون أن يقع عليهم إكراه كى يعملوا في خدمتها . وإذا كانت
الجريدة تشير إلى ما كان يحدث في مصر إلى ذلك الوقت وبعده من قيام
الحكومة بتسخير المصريين في تنفيذ المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة
مثل حفر الترع وتطهيرها ومد الخطوط الحديدية وما إلى ذلك فإن هذا الأمر
عرف موروث وتقليد حكومي قديم لا ينسحب على شركة القناة .

ولما اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في ١٥ مايو ١٨٦١ تعرض
دى لسبس في خطابه الإضافي الذي ألقاه في ذلك الإجتماع (٣) لمشكلة الأيدي

(١) العدد ١١٦ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦١ من ص ١١٥ - ١١٥ مجموعة السنة
السادسة .

(٢) أعادت جريدة *L'Isthme de Suez* نشر هذا المقال في العدد ١١٧ الصادر
في أول مايو ١٨٦١ من ص ١٣٨ - ١٣٩ مجموعة السنة السادسة .

(٣) *De Lessups L. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.*
t. IV, pp. 42-63.

كما نشرته ونشرت جريدة *L'Isthme de Suez* في العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١

العاملة المصرية في حفر القناة ، فذكر أن الشركة قد تخلت موثقا عن المطالبة بتنفيذ لأغثة العمال المصريين ، وأنها في تلك الآونة تجمع العمال وفق الطريقة الحرة دون ضغط أو إكراه . وبرر دى لسبس هذا المسلك تبريرا ينطوى على التفضل والمن على سعيد باشا إذ قال إن هذا الحل قد تم « رغبة منا في تجنب الحكومة المصرية مضايقات مؤلمة ، وفي نفس الوقت مع عدم المساس بحقوق الشركة ومصالحها » . ثم حاول في خطابه أن يشيع نوعا من الطمأنينة في نفوس المسحيين فزعم أن جمع العمال وفق الطريقة الحرة قد أسفر عن حشد عمال مصريين « يكفون مطالبنا الأولى » وأبدى رجاءه في أن يستجيب أهالى مصر وسوريا لنداء الشركة فيهرعون طواعية إلى ساحات الحفر .

وفي الواقع لقد اضطر دى لسبس إلى قبول هذا الحل لأنه كان يسدين بالرأى القائل إن ما لا يدرك كله لا يترك كله . فهذا الاتفاق كسب للشركة لا يمكن تجاهله إذا قورن بالأيام العصيبة التي مرت بها خلال أزمة أكتوبر ١٨٥٩ وحبل بينها وبين استخدام العمال المصريين والأجانب على السواء ، فحسب الشركة أنها كانت تستطيع في ذلك الوقت أن تباشر عملية استخدام العمال المصريين بحرية تامة وأن يتسع نطاق حركة جمع العمال فيمتد إلى الوجه القبلى . وكان دى لسبس يعتقد أن هذه الخطوة من بجانب سعيد ستلونها خطوات ايجابية في صالح الشركة عندما تنقش الغيوم السياسية . وكان الزمن حليفا قويا للشركة ، فكلما مضت الأيام زاد مركز الشركة توطدا أمام تردد الحكومة التركية في موقفها وضعفها عن اتخاذ قرار حاسم صريح في مشروع القناة . يضاف إلى ذلك أن هذا الحل المؤقت لا يدع مجالاً للمعارضة الإنجليزية وغيرها لإلتخاذ موضوع تسخير المصريين في حفر القناة ذريعة لمناوأة المشروع . وكان دى لسبس يحرص على ألا يزود معارضى المشروع بسلح جسد يد بشهرونة ضده . وقد قال في خطاب أرسله من الإسكندرية بمباريخ ١٤ مارس ١٨٦١ إلى اللوق دى البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس « ورائى لا أهل شيئا في العمل على اجتذاب أكبر عدد ممكن من العمال الأحرار إلى ساحات الحفر . إن هذه المسألة على قدر من الأهمية عظيم

بالنسبة لنا إذ أن لفظ السخرة هو المحور الذي تدور حوله المناقشات الحالية عند خصوصتنا لتعطيل سير عمليات الحفر (١) « ولا يغرب عن البال أن دى لسبس رجل ماهر : يرى أنه إذا عجز عن بلوغ هدفه دفعة واحدة فلا أقل من أن يصل إليه على مراحل ، وكان أهم ما يحرص عليه أن يبلغ هدفه ويحقق مطعمه ويسخر الشعب المصرى فى حفر القناة .

طلت إقامة دى لسبس فى مصر فباغت ستة أشهر ليشرق بنفسه على التدابير الخاصة بمواجهة مشكلة العمال (٢) . ولم يقطع هذه الإقامة إلا سفره إلى بلاد الشام لجمع عمال منها . وأخذ ينتقل بين ساحات الحفر ليكون عوناً لروؤسائها ومستخدميها يذلل الصعاب التى تواجههم ويثير الحماس فى نفوسهم . وقد أبدى خلال هذه الفترة ألواناً كثيرة من ضروب النشاط والجدل على تحمل المتاعب والمقدرة على إعداد وسائل الدعاية والتماس العون من كبار المسلمين والأقباط فى مصر ومن الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية فى بلاد الشام بعد أن أضفى على مشروع القناة صبغة دينية تارة إسلامية وتارة مسيحية .

وضع دى لسبس إعلاناً باللغة الفرنسية دعا فيه المصريين إلى العمل فى ساحات الحفر ووعدهم بالكسب الوفير والحياة الرغيدة . وأرفق الإعلان بخطاب أرسله من عتبة البحر فى ٨ فبراير ١٨٦١ إلى رويسنرس Ruysenaers الوكيل الأعلى لشركة القناة فى مصر يطلب إليه العمل على ترجمة هذا الإعلان إلى اللغة العربية ثم طبعه فى إحدى المطابع (٣) . ولم تقع فى أيدينا الترجمة

(١) De Lesseps F. : *Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-30.*

(٢) قدم دى لسبس مصر فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ١٨٦٠ (أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠٥ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦٠) وأقام فى مصر حتى ١٨ أبريل ١٨٦١ حين سافر إلى باريس ليرأس اجتماع الجمعية السنوية لمبنى الشركة فى ١٥ مايو ١٨٦١ ولم يرحل دى لسبس مصر خلال تلك الشهور الستة إلا عند قيامه برحلة إلى الشام استغرقت أسبوعين لجمع المال من هناك .

(٣) De Lesseps F. : *Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 18-20.*

العربية لهذا الإعلان . وقد أغفلته معظم المؤلفات الفرنسية التي تناولت تاريخ القناة في شيء من الإسهاب ، فلم يذكر في صوره الأصلية باللغة الفرنسية إلا في جريدة الشركة (١) . وفي بعض كتب فرنسية قليلة جدا عاصر مؤلفوها حفر القناة (٢) كما نشره دي لسبس في وثائقه .

وفي هذا الإعلان دعا دي لسبس المصريين للاشتراك في حفر القناة وحبب إليهم العمل وزينه في قلوبهم ، فذكر أن الشركة قد أنشأت قرى لسكنى العمال وأنها أقامت في كل منها مسجدا يقيمون فيه شعائرهم الدينية ، وقرر أن نام الشرب متوفر ، وحدد لهم الأجور فجعلها على أساس إنتاجهم وليس على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر ، وذهب إلى أن أجر العامل سيراوح بين ستة قروش وثمانية قروش في اليوم . كما أبان في إعلانه أن هناك فرصة أمام العمال المجددين لزيادة أجورهم إذا ضاعفوا جهودهم في أعمال الحفر . وأوضح لهم طرق المعيشة في جهات البرزخ وترك العمال حرية شراء ما يروق لهم من مخازن المقاول بالأثمان المحددة في التسعيرة أو من الباعة التجولين . واختتم دي لسبس الإعلان بقوله إنه حرم على الرؤساء الأوروبيين مهما كانت مناصبهم أو درجاتهم ضرب الفلاحين أو إساءة معاملتهم (٣) .

وقد طبع من هذا الإعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت في المدن والقرى ، وألصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع الآهلة بالسكان كما علفت نسخ منه في ساحات الحفر المختلفة (٤) .

(١) العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٧ مجموعة السنة السادسة .

(٢) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 55. Voir aussi

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 228-230.

(٣) أنظر الترجمة العربية لفتنيس الفرنسي في الملحق رقم ٢ .

(٤) جريدة L'Écho de Suez العدد ١١٠ الصادر في أول أبريل ١٨٦١ ص ١٠٢ .

واستكمالاً لأسباب نجاح الدعاية أنشأت الشركة مكاتب بتولى تنظيم عملية جمع العمال والإشراف على سفرهم إلى ساحات الحفر . وكان مقر هذه المكاتب القاهرة والمنصورة ودمياط والقرايى وطنتا . أما في الوجه القبلى فقد أنشأت مكاتبين أحدهما في أسوط والآخر في قنا . وألحقت بكل مكتب مجموعة من المستخدمين المصريين أو اللبنانيين وكان يطلق على كل منهم agent recruteur أى المندوب الخاص بجمع العمال . ويطوف لهذا الغرض بالجهات التى تمدها له الشركة في المنطقة التى يتبعها المكتب، فكان إذا حل بأحد مراكز المديرية قصد منزل العمدة في القرية الأولى وطلب إليه أن يبحث له عن راغبى العمل في حفر القناة . فكان العمدة يبعث في طلب الأشخاص الذين يأنس فيهم رغبة في العمل . وكانوا يجتمعون في منزل العمدة، ويشرح لهم المندوب محتويات إعلان الشركة ويتعاقد مع الراغبين منهم على أساس ما جاء في الإعلان ويدفع لهم مقدما جزءا من أجورهم يدبرون بها أمر عائلاتهم قبل رحيلهم . وكان يطلب منهم موافاته في مركز المديرية بعدد يومين أو ثلاثة أيام وكان عقد العمل يسرى لمدة شهر واحد (1) . وواضح أن العمدة كان يتحمل المسؤولية الضمنية إذا أدخل أحد رجال قريته بالاضافى كأن يرفض السفر ولا يرد ما دفع له من مقدم الأجر . وكان المندوب يقصد بعد ذلك القرية المجاورة ويتحدث في هذا الصدد إلى رجالها في منزل عمدتها وهكذا حتى يتم طوافه بقرى المركز . وعندما يلتزم شمل العمال الذين يجمعهم المندوب بهذه الطريقة يولفون فرقة يرأسها شيخ بلد من إحدى القرى ويرافقهم في سفرهم إلى منطقة البرزخ .

وقد عمدت الشركة إلى وسيلة أخرى لجمع العمال المصريين - بجانب الإعلانات والمكاتب التى أنشأتها - فأبرمت اتفاقات مع بعض المقاولين أدخلوا على عاقبتهم تقديم عدد من العمال المصريين لها على أن يتقاضى المقاول عن

(1) De Lesseps F. :Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 28. Voir aussi Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 231.

كل رجل عشر بارات (نصف قرش) عن كل يوم من الأيام التي يقضيها العامل في عمليات حفر القناة (١) . وكان أولئك المقاولون - أو غالبيتهم العظمى - من الأجانب نذكر منهم اثنين على سبيل المثال هما كوستا Costa وباليدي Palidì. وقد يبدو هذا الأمر غريبا، ولكن الغرابة تتلاشى إذا علمنا انه كان لإولئك المقاولين أن يطلبوا مساعدة السلطات المصرية في جمع العمال لشركة القناة (٢) . وقد وجدت الشركة أن هذه الوسيلة تساعد على زيادة عدد العمال المصريين الذين تحصل عليهم وخاصة لأن مندوبي العمال لم يكونوا من الكثرة والمقدرة بحيث كان يتوقع أن ينجحوا في جمع العدد الكبير الذي كانت تتطلبه الشركة إليه . غير أن اشتغال المقاولين بتقديم العمال لم يسلم طويلا ، إذ مالبت - كما سنرى - أن تفلت الحكومة لأتحة العمال، فلم تعد هناك حاجة إلى استخدام المقاولين وبالتالي إلى تحمل النفقات التي كانت تدفعها الشركة لهم طالما أنها كانت تظهر بأفواج ضخمة العدد من أفراد الشعب المصري بمجرد طلب بسيط تبحث به الشركة إلى مديري المديرية .

وتقرب دى لسبس إلى الشخصيات المصرية التي يأنس فيها مقلدة على مساعدة المشروع من أية ناحية كانت وسواء كانت هذه المساعدة مادية أو أدبية . كانت قد دارت محادثات بين الأنبا كرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس وبين ساباتييه Sabatier قنصل فرنسا العام في مصر بصدد مسألة في الحبشة اهتمت بها فرنسا واتمست وساطة البطريرك لدى امبراطور الحبشة لحلها (٣) . ويلاحظ أنه كانت بين الأنبا كرلس الرابع

(١) De Lesseps F. :Lettres, Journal et Documents etc., ouvr., cit. 5. IV, pp. 28-30.

(٢) الجزء الرابع ص ٢١٩ من المصدر السابق .

(٣) أرادت فرنسا أن يدخل الربيعان اليوغيون الحبشة ويأثروا نشاطهم بها وعرض ساباتييه قنصل فرنسا العام في مصر على البطريرك مساعدته لدى محمد سعيد والى مصر لمساواة المسلمين بالأقباط في الوصايف الممكورية في مقابل أن يحصل البطريرك على تصريح من امبراطور الحبشة بدخول الربيعان اليوغيين في بلاده والتمن نبيسا . انظر الشاس منى النص : تصاريح الكنيسة القبطية - القاهرة ١٩٢٤ ص ٦٧٢ .

وبين الفرنسيين صلات مودة ، وانتهز دى لسيبس الفرصة ووطد علاقاته مع
البطيريك كمي يندل نفوذه لدى كبار الأقباط في الصعيد بوجه خاص
لتشجيع الأقباط على العمل في حفر القناة . فلما وافته المنية فجأة في ٣٠ يناير
١٨٦١ لم يفكر دى لسيبس إلا في النتائج التي تترتب على وفاته من حيث
تعطيل أو تأخير حشد الأقباط لحفر القناة . فكتب من القاهرة في ٤ مارس
١٨٦١ إلى اللوق البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس خطابا
جاء فيه « كنت أخشى أن تنجم عن وفاة بطيريك الأقباط القحجائية عرقله
في جمع العمال الأقباط ، ولكن لن يعدو الأمر إلا بعض التأخير فقط . وإلى
أرسل إلى قرى مصر الوسطى وبلاد الوجه القبلي أحد رجال الأقباط المخلصين
لنا وهو على جانب عظيم من الذكاء . وقد زودته بكافة التعليمات والتوصيات
اللازمة . وقد أرسلته إلى أسبوط حيث يعاونه عبد المسيح ، وإلى قنا حيث
يساعده بشاره عبيد ، وهذان الأخيران هما مندوبا قنصلية فرنسا في هاتين
المدينتين ، وقد عينتهما كذلك مندوبين للشركة (١) »

ولما قرب موعد انتخاب البطيريك الجديد أقدم نفسه في المعركة
الانتخابية وسعى أن يقحم معه قنصلية فرنسا محاولا أن تحيل كفة الانتخابات
في صالح قائمقام البطيريك ، لأن هذا المطران معروف « بالعطف علينا
وبميوه الطيبة نحونا وتربطني به علاقات طيبة جداً منذ شهور عديدة بمناسبة
جمع العمال الأقباط (٢) » وأشار دى لسيبس على قنصلية فرنسا أن تجمع معلومات
عن هذا المطران من مترجم يشتغل عندها ويدعى « نجار » وعلى ضوء هذه
المعلومات تستطيع قنصلية فرنسا « تكوين رأى واتخاذ التدابير التي تراها
مناسبة (٢) » . وهكذا كان دى لسيبس لا يربط صداقاته بالمصريين إلا برباط

(1) De Lesseps F. :Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,
t. IV, pp. 24-25.

(٢) تقرير أرسله دى لسيبس بتاريخ ٧ يونيو ١٨٦١ إلى دى بوفال ، مذكور في
الجزء الرابع من ص ٨١ - ٨٣ من المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

المنفعة التي يجنيها ، فإذا تحققت المنفعة أو مات صاحبها تناسى دى لسبس الماضي القريب والبعيد . وقد قفل ذلك مع سعيد بل مع مصر نفسها .

غير أنه من الراجح جدا أن الأقباط لم يهرعوا طواعية وبكثرة عديدة كبيرة إلى منطقة البرزخ للعمل في حفر القناة ، فأدوات البحث التي لدينا تقطع بأن الشركة لم تشيد في أية ساحة من ساحات الحفر في ذلك الوقت حتى في وقت استخدام نظام السخرة كنيسة قبطية أرثوذكسية مع أنها شيدت عددا من المساجد المتواضعة للعمال المسلمين وأكثر من كنيسة كاثوليكية لمستخدميها وعمالها الأجانب . ولهذا الأمر دلالاته ، فلو كان العمال الأقباط يؤنون كثرة عديدة في ساحات الحفر لأقامت الشركة لهم كنيسة يقيمون فيها شعائرهم الدينية ، وخاصة أن الشركة كانت قد أنشأت في ١١ ديسمبر ١٨٦٠ إدارة دينية (١) . وكان دى لسبس يحرص على أن يردد في مقره والشام أن «شروع القناة قد جاء ذكره في الإنجيل والقرآن» .

وقد بذل دى لسبس نشاطا واضحا في الحقل الإسلامي كان من مظاهره الحرص على أن يذكر في إعلانات الشركة أنها شيدت مسجدا في كل قرية من القرى التي أقامتها في ساحات الحفر . واستعانت الشركة ببعض رجال الأزره ، فبادرت في سنة ١٨٦٠ إلى تعيين إمام للمسلمين في الحى العربى ببورسعيد والذي أنشأته شرق الميناء لتكون إقامته المستمرة هناك من أسباب إقبال المسلمين على ذلك المكان المقفر (٢) . ولما نظمت الشركة ساحات الحفر في منطقة عتبة الجسر شمالى بحيرة التمساح عينت الشركة إماما آخر قام الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى بتركيبته لدى دى لسبس فعينه بمرتب شهرى قدره ١٢٥ فرنكا ، وعهد إليه فضلا عن الإمامة بالفصل في الخصومات بين العمال المسلمين في منطقة عتبة الجسر وفردان والتمساح . وقد سافر هذا الإمام إلى ساحات الحفر في النصف الأول من شهر مارس ١٨٦١ على رأس فوج

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 157.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 164.

من المال قوامه مائة عامل جمعهم أحد المقاولين للشركة (١).

وكان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى من المؤيدين لمشروع القناة والداعين له في مصر يعد أن وطد دى لسيبس علاقاته معه . ولا يخيب عن الأذهان أن الشيخ رفاعة أقام في باريس سنين عددا إماما لأعضاء البعثة التعليمية المصرية بها . ومن أهل من الثقافة الفرنسية وقد نظم قصيدتين أمتدح فيهما مشروع القناة الأولى في سنة ١٨٥٦ والثانية في سنة ١٨٦٢ وقام الدكتور بيرون Perron

بترجمتها إلى اللغة الفرنسية (٢) ولعل التأييد الذى أبداه الشيخ رفاعة لمشروع القناة كان من بين الأسباب التى جعلت الشيخ رفاعة يظفر بتقدير الرجال الفرنسيين . وكان جومار بك Jonnard مدير البعثة المصرية في فرنسا قد أرسل خطابا في ٢٥ أكتوبر ١٨٦٠ إلى محرر جريدة Moniteur Universel أشاد فيه بقبول الشيخ رفاعة الطيبة نحو مشروع القناة (٣).

وكانت الشركة تستكتب بعض الكتاب المصريين مقالات تهدف إلى الدعاية لمشروع القناة ودعوة الجماهير في مصر إلى الاشتراك في تنفيذه . وقد ذهب أولئك الكتاب إلى أن حفر القناة في البرزخ بين البحرين إنما هو تطبيق

(1) De Lasceps F. :Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-29.

وأنظر أيضا جريدة L'Isthme de Suez المجلد ١١٥ الصادر في أول إبريل ١٨٦١ ص ١٠٢ مجموعة السنة السادسة .

(٢) أنظر الترجمة الفرنسية للقصيدة الثانية في جريدة L'Isthme de Suez المجلد ١٣٩ الصادر في أول إبريل ١٨٦٢ ص ١١١ - ١١٢ مجموعة السنة السابعة .

(٣) كان ما قاله جومار بك في ذلك الخطاب :

Le cheykh Refa'ha, partageant avec ses compatriotes lettrés, comme avec les principaux personnages de l'Egypte, l'impression profonde qu'a excitée partout le projet hardi de réunir les deux mers a voulu consacrer, par la poésie, le souvenir de l'entreprise. Il avait déjà célébré en vers la campagne de Crimée, où se sont illustrés les soldats et les marins de l'Egypte; une conquête pacifique sur le désert lui a paru aussi un sujet poétique et digne de parler à l'imagination.

على لما ورد في القرآن الكريم . وجريدة L'Isthme de Suez سجل
يحفل ببعض تلك المقالات التي ترجمت إلى اللغة الفرنسية وفيها ذكر بعض
آيات القرآن الكريم .

ودى لبس رجل يجيد فن الدعاية ، وقد وضع مصباحا قويا في أعلى
مأذنة المسجد الذي أقامته الشركة في الساحة رقم ٥ في منطقة عتبة الجسر ،
فغدت هذه المأذنة عتابة منارة تشع نورا كان يهتدى به العمال القادمون ليلا
إلى ساحات الحفر (١) وكذلك البدو الذين يقودون قوافل الجمال المتجهة إلى
وسط البرزخ من جهة بورسعيد والقنطرة أو من مديرية الشرقية .

وكان دى لسيس يحرص على أن يشهد مفتي الديار المصرية ومن إليه من
كبار رجال الدين الإسلامي في مصر الاحتفالات التي كانت تقيمها الشركة
كلما صادفت نجاحا جزئيا في إتمام عمليات الحفر ، وكان يلقي أحد كبارهم
كلمة مناسبة في الحفل يوجه فيها الكلام إلى العمال المصريين ويبارك عمل
الشركة ويشيد بمحضارة فرنسا ويزجي المديح إلى سلطان تركيا ووالى مصر
« أفندينا الذي ينشر العدل ويعمل على إسعاد شعبه وعلى أن يزبل عنهم كل
ما يضرهم » وبعد انتهاء الحفل كان يذهب المدعوون المسلمون لأداء
الصلاة في المسجد الذي أقيم الحفل بجواره (٢)

وسنرى أنه اتبع نفس الأسلوب حين قام بدعاية لجمع العمال المسلمين
من ولاية الشام فقد أضفى على تلك الدعاية صبغة دينية إسلامية .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود وتعدد وسائل الدعاية وتنوعها
فإنها لم تسفر عن نجاح يذكر ، وتضافرت عوامل الطبيعة والموانم الدينية
الإسلامية على فشل الشركة في حركة جمع العمال المصريين وفق الطريقة الحرة

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 215.

(٢) أنظر الفصل الثامن

لقد طغت على ساحات الحفر خلال شهرى يناير وفبراير ١٨٦١ موجة عاتية من البرد القارس الشديد إلى حد لم يكن له مثيل في السنوات السابقة، وقامت عواصف رملية عيفة وهطلت الأمطار بغزارة ودام هطولها دون انقطاع مدة طويلة ، وكانت النتيجة أن فشلت الشركة في اجتذاب المصريين للعمل في منطقة القناة . ولم ينته شهر فبراير ١٨٦١ حتى لم يكن في ساحات الحفر سوى بضعة مئات (١) مع أن الشركة كانت قد أعدت إحدى مناطق الحفر وهي عتبة الجسر بحيث يعمل فيها بصفة مبدئية ستة آلاف عامل (٢) ، وهكذا عجز العمال الذين كانوا لديها عن مواجهة عمليات الحفر المطلوبة وظلت تلك الساحات في حالة ركود . ولم يلبث بعد ذلك أن حل شهر رمضان ١٢٧٧ في ١٣ من مارس ١٨٦١ وجاءت على إثره أيام عيد الفطر . وهما فترتان يفضل المصريون قضاءهما مع ذويهم . ولم تنته هاتان الفترتان إلا في منتصف إبريل ١٨٦١ . وهكذا ظلت ساحات الحفر إلى ذلك الوقت تعاني نقصا كبيرا في عدد العمال وتراخيا في عمليات الحفر . وقالت جريدة L'Isthme de Suez في ثانيا مقال طويل « كان من أثر صيفهم المسلمين في شهر رمضان أن تأخرت عمليات الحفر إلى درجة محسوسة (٣) » .

ازداد مركز الشركة تزعجاً فلم يعد باقيا أمامها سوى شهر واحد على الاجتماع الثاني للجمعية العمومية للمساهمين في ١٥ مايو ١٨٦١ حيث تقدم لهم الشركة بياناً بالأعمال التي تمت خلال العام المنصرم . وكان دى لسبس قد أعلن في الاجتماع السابق بتاريخ ١٥ مايو ١٨٦٠ عن برنامج ضخيم تعزم الشركة تنفيذه ، ولم يكن قد تم منه شيء ذو بال . والشركة سلخت عامين منذ شرعت في عمليات تنفيذ المشروع ولم تصل إلى نتيجة عملية حاسمة في حفر القناة . وكانت تتحاشى أن تعرض نفسها لنقد شديد يوجه إليها المساهمون

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 205.

(٢) المصدر السابق .

(٣) العدد ١١٦ الصادر في ١٥ إبريل ١٨٦١ ص ١١٤ - ١١٥ بحرور غسنة

فضلا عن أعداد المشروع من جراء البطء الملحوظ في عمليات الحفر . وكان هذا البطء يدعم النظرية البالمستونية القائلة باستحالة حفر القناة في صحراء برزخ السويس ، كما كان ذلك البطء يؤيد أقوال الصحافة الإنجليزية بأن الشركة تتدفع المسهمين وتقدم لهم ألقاظا وأوهاما وأن الأعمال في حفر القناة كادت تقف (١) .

ويقول بعض أنصار دى لسبس إنه شعر في ذلك الوقت بدنو اليوم الذى يضطر فيه إلى إخطار المسهمين بعجز الشركة عن متابعة عمليات الحفر إن لم يعلن فشل المشروع وسقوطه سقوطا تاما إذا سارت الأمور على هذه الوتيرة (٢) . وكانت هذه حالة قهرية : في نظر دى لسبس ، تستدعى تدخل الحكومة المصرية لتسخير المصريين في حفر القناة تنفيذا للامحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ . وهو في سبيل تنفيذ المشروع والمضى به قدما لا يتردد عن الأخذ بهذا الرأى بلغت ما بلغت شدة المعارضة الإنجليزية وعنفها . وكان دى لسبس قد صارع صديقه رويسنس الوكيل الأعلى لشركة القناة في مصر بهذا الرأى إذ قال له في خطاب بتاريخ ٨ مارس ١٨٦١ ولكن في اليوم الذى يكتب لى فيه رسميا المسيو هاردين الما قول العام أن وسائله ووسائلى في جمع العمال لا تكفى لتنفيذ البرنامج الذى أعلنه في الإجماع الماضى للجمعية العمومية للمساهمين فساكون مضطرا في هذه الحال إلى أن أطلب رسميا من الحكومة المصرية بأمر مسهى الشركة الذى يوجد في مقدمتهم حضرة صاحب السمو الوالى والذين يجب أن أدافع عنهم - تنفيذ لامحة العمال . وهذه اللامحة من بين المستندات الأساسية التى تكونت على أساسها الشركة بأمر الوالى وهى لا تتضمن أى نوع من التحديد وهى في نفس الوقت تنفذ في كافة الأحوال (٣) .

(١) انظر على سبيل المثال جريدة L'Isthme de Suez :

العدد ٩٦ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٠ ص ١٩٤ مجموعة السنة الخامسة .

العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٨ - ٢١٩ مجموعة السنة السادسة .

(2) Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 227.

(3) De Lesseps, F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t.

الفصل الخامس

دعاية الشركة في الشام لجمع العمال وفشلها

موجز للاضطرابات في الشام - تدخل الدول الأوروبية - فرنسا ترسل حملة عسكرية إليها - الأزمة الاقتصادية - هجرة اللبنانيين إلى مصر - استغلال دي لسبس تلك الأحداث - جهوده لجمع العمال - رحلته - اقتصار حركة جمع العمال على المسيحيين ثم امتدادها إلى المسلمين - صيغ مشروع القنائة بصيغة دينية - نداء إمام مسجد عمر بيت المقدس - الشركة تباهى بفضلها على الإنسانية

• • •

في منتصف عام ١٨٦٠ وقعت في لبنان فتنة دينية بين الدروز والموارنة أول الأمر (١) ، ثم مالبت أن اتسع نطاقها واتخذت شكل مذابح بين المسلمين عامة والمسيحيين عامة (٢) بسبب تهاون السلطات التركية في سوريا في قمع الحركة وهي في مهدها (٣) ، فبلغ عدد الأهلين الذين اشتركوا فيها قرابة عشرين ألفاً (٤) وسقط في تلك المذابح ضحايا كثيرون وأحرق عدد من القرى كان من بينها دير القمر وزحلة وبيت مري (٥) وهام الأهالي

-
- (١) أنظر مقالا في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠١ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٠ ص ٢٨٢ مجموعة السلة الخامسة .
(٢) أنظر محضر جلسة مجلس المصوم البريطاني في ٣٠ مايو ١٨٦١ في الجزء ١٦٣ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ .

Hansard's Parliamentary Debates,

- (٣) محمد كرد علي : مخطط الشام . الجزء الثالث ص ٨٢ - ٨٣ .
(٤) أنظر بيان القورد جون رسل وزير خارجية إنجلترا الذي ألقاه في مجلس العموم بجملة ١٢ يوليو ١٨٦١ في الجزء ١٥٩٠ ص ١٧٧٢

Hansard's Parliamentary Debates,

- (٥) محمد كرد علي : مخطط الشام . ج ٣ ص ٨١ - ٨٢ . وكذلك المقال الفرنسي المشار إليه في رقم ١ في هذه الصفحة . ٩٢٠

في الجبال وهم في حال شديدة من اللعمر (١) ولجأ عدد كبير منهم إلى الإسكندرية (٢) وقبرص واليونان والقسطنطينية وغيرها (٣) . وامتدت تلك المذابح (٤) إلى دمشق بسبب سوء تصرف واليها (٥) إذ أنه وضع المسلمين في السلاسل وأكرهمهم على كنس الشوارع لأنهم كانوا قد أهانوا المسيحيين (٦) فأحاج هذا العمل شعور المسلمين . وقد وصفت الحكومة الإنجليزية تصرف وإلى دمشق بأنه لإجراة تعوزه الحكمة (٧) . وقد هوجم بعد ظهر ٩ يوليو ١٨٦٠ منزل قنصل روسيا ثم أعمل المتظاهرون النار في منازل كبار التجار المسيحيين ، كما أحرقوا الحى المسيحى في المدينة (٨) ولجأ كثير من — المسيحيين إلى دار الأمير عبد القادر الجزائري (٩) .

(١) بيان وزير خارجية إنجلترا المشار اليه في رقم ٤ في الصفحة السابقة .

(2) Poujoulat : La verité sur la Syrie et l'Expédition française, Paris 1860, p. 308.

(٢) محمد كرد علي : خطط الشام ٣ ص ٩٣ .

(٤) بخصوص تلك المذابح أنظر

Lebon G. : La Civilisation des Arabes, Paris 1882, p. 49.

(٥) محمد كرد علي : خطط الشام ٣ ص ٨٦ .

(٦) أنظر تقرير برانت Brant قنصل إنجلترا في دمشق تلامه الورد سترايتسورد

ستردكليف Stradford de Redcliffe في مجلس اللوردات بجملة ٣ أغسطس ١٨٦٠ في الجزء ١٦٠ ص ٦٢٧ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٧) المرجع السابق .

(٨) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠٢ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٠ ص ٢٩٧

مجموعة السنة الخامسة .

(٩) المصدر السابق . وما يذكر أن ملك الأمير عبد القادر الجزائري إبان تلك

الاضطرابات كان موضوع التقدير السبق من الحكومة الإنجليزية فكلفت القنصل

الإنجليزي في دمشق إبلاغه شكرها وتقديرها لموقفه ، أنظر محاضر جلسات ٣ أغسطس

١٨٦٠ و ٦ أغسطس ١٨٦٠ و ٢٥ أغسطس ١٨٦٠ مجلس العموم البريطاني في الجزء ١٦٠

ص ٦٦١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ١٨١٦ .

وقد رأت بعض الدول الأوروبية في تلك الاضطرابات فرصة للتدخل .
 فرنسا تعطف على الموارنة وتلقبهم « فرنسيو لبنان » (1) François du Liban وأراد نابليون الثالث امبراطور فرنسا إرسال حملة عسكرية إلى لبنان بحجة حماية المسيحيين هناك ورغبة في أن يكتسب عواطف رجال الدين الكاثوليك في فرنسا (2) ولكن عارضت إنجلترا هذا الاتجاه خشية أن يكون إرسال الحملة مقدمة لانتزاع ولاية الشام من الدولة العثمانية وبسط النفوذ الفرنسي في ربوعها . وكانت سياسة إنجلترا تقوم في ذلك الوقت على المحافظة على أملاك الإمبراطورية العثمانية لأن في ذلك سلامة للممتلكات البريطانية في الهند وغيرها . وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية في مجلس اللوردات بجملة ١٠ يوليو ١٨٦٠ تمسكها بهذه السياسة وكان مما قالته « تذكرون يا حضرات اللوردات أن والى مصر (محمد علي) قد استولى على هذه البلاد (الشام) في فترة سابقة وأن قوات حضرة صاحبة الجلالة الملكة قد أسهمت لاعتبارات سياسية في الجهود التي بذلت لإرجاع هذه الولاية إلى تركيا . وفي خلال الفترة التي دانت فيها للحكم المصري ظفرت هذه البلاد بأمن وطمأنينة أكثر مما تتمتع به الآن (3) » وكانت روسيا قد تقدمت ببعض الاقتراحات (4) وألقت بعض القطع الحربية الروسية مراسيها أمام سواحل الشام (5) . فرأت إنجلترا أن يكون تدخل الدول في هذا الموضوع مقيداً بأسس تتفق الدول على وضعها .

(1) Poujoulat, ouvr. cit., p. 21.

(2) Miller William : The Ottoman Empire and its Successors, Cambridge 1927, p. 302.

(3) أنظر بيان اللورد ستراندفورد دي رد كليف Stradford de Redcliffe

Hansard's Parliamentary Debates

في المجلد ١٥٩ ص ١٦٤٨ .

(4) Miller W., ouvr. cit., p. 302.

(5) محضر جلسة ١٠ يوليو ١٨٦٠ مجلس اللوردات . المجلد ١٥٩ ص ١٦٥٣

١٦٥٤ -

ولهذا اجتمع في يوليو ١٨٦٠ بباريس سفراء الدول الخمس التي وقعت على معاهدة باريس ١٨٥٦ عدا سردينيا لتحديد الظروف والطريقة التي تتدخل بها أوروبا عسكريا لإخماد الفتنة في الشام . ووقعوا في ٥ أغسطس ١٨٦٠ بروتوكولا (١) نكتفي بأن نذكر منه ثلاث مواد :

أولا : عرضت الدول على السلطان مساعدتها له لوضع حد للاضطرابات في سوريا وقد وافق السلطان على ذلك .

ثانياً : ترسل قوة حربية إلى سوريا قوامها ١٢ ألف رجل . وقد وافق امبراطور فرنسا على أن يرسل فوراً نصف هذه القوة وأن تتقدم إلى أماكن الاضطرابات دون تأخير ، وأن ترسل الدول فيها بعد - إذا تطلب الموقف ذلك - نصف القوة على أن يتم الإنفاق عليها وتثمنه .

ثالثاً : حددت مدة وجود القوات الأوربية في سوريا بستة أشهر (٢) .

وقبيل نزول القوات الفرنسية إلى ساحل سوريا أرسلت تركيا قوات كبيرة إلى تلك الجهات كما أوفدت فراد باشا الذي اتخذ تدابير صارمة جدا لإرجاع الأمن إلى نصابه ، ففني بعض الأعيان من دمشق وقتل ١١ مسلما رميا بالرصاص وشنق ٥٦ وسمح لجميع المسيحيين الذين دانوا بالإسلام كرها أن يرتلوا إلى دينهم وكان عددهم يقرب من الخمسمائة (٣) ، وأعطى

(١) وضع هذا الإنفاق في أول الأمر في صيغة بروتوكول a protocol ولم يأخذ صورة إنفاق Convention إلا بعد ذلك بشهر لأن الموقف في نظر الدول الحوقة عليه كان لا يحتمل تأخيرا وكان وضع الإنفاق يتطلب اجراءات خاصة يعترف أعمامها وتسا طويلا . أنظر تصريح اللورد سترادفورد في ردكليف في جلسة ٣ أغسطس ١٨٦٠ مجلس اللوردات . الجزء ١٦٠ ص ٦١٧-٦١٨ في

Hansard's Parliamentary Debates.

وأنظر في هذا الصدد :

Miller W., ouvr. cit., p. 302.

(٢) المصدر السابق .

(٣) محمد كرد علي : سخط الشام ج ٣ ص ٩٠ .

أملاك المسلمين في الحى التجارى في دمشق كتهويض للمسيحيين الذين دمرت منازلهم (١) .

وكانت الحملة الفرنسية بقيادة General de Beaufort d'Hautpoul ونزلت في بيروت في أغسطس ١٨٦٠ وعسكرت في جهات متعددة في جبل لبنان (٢) . وقد ماطلت فرنسا في الجلاء بعد انتهاء المهلة المحددة في بروتوكول أغسطس ١٨٦٠ وأثير هذا الموضوع في مجلس اللوردات بجلسة ٧ مارس ١٨٦١ وذكر بعض الأعضاء أن تسويق فرنسا في الجلاء إنما يرجع إلى أن التفاهم يزداد بين روسيا وفرنسا بخصوص المسائل التركية وأبدوا خشيتهم من أن تتخذ روسيا احتلال فرنسا لسوريا ذريعة لتدخلها في بلغاريا (٣) كما أثير هذا الموضوع في مجلس العموم وصرح اللورد جون رسل John Russel أن عدد القوة الفرنسية قد زاد حقيقة عن العدد المتفق عليه إذ كان يتراوح وتقتد بين سبعة الآف وثمانية الآف جندي (٤) .

وأخيرا استقر الرأي على أن يتم جلاء القوات الفرنسية عن سوريا في ٥ يونيو ١٨٦١ وعاد الجنود الفرنسيون إلى فرنسا بعد أن أقاموا بساحل سوريا تسعة أشهر نعموا خلالها بزيادة خيرية (٥) .

وقد جاءت في أعقاب تلك المدايح الدينية أزمة اقتصادية خانقة فعمرت

(1) Ponjoulat, ouvr. cit., pp. 16-17.

(2) Hanotaux Gabriel: Histoire de la Nation française, t. VIII. Histoire militaire et navale, 2ème volume. Du Directoire à la Guerre de 1914, par le Maréchal Franchet d'Esperey. Paris 1937, pp. 383-384.

(٣) محضر جلسة اللوردات بتاريخ ٧ مارس ١٨٦١ من ص ١٥٢٥ - ١٥٢٦ الجزء ١١١ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(٤) محضر جلسة مجلس المسموم بتاريخ ٧ مارس ١٨٦١ و ١٨ مارس ١٨٦١ الجزء ١١١ من ص ١٥٤٠ - ١٥٤٦ و ٢١٥٤ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(5) Miller, ouvr. cit., p. 302.

الأموات إذ نقص محصول القمح في عام ١٨٦١ نقصانا خطيرا (١) ، كما
غدا كثير من أهل البلاد متعطلين ، ولم يحرو كثير من الناس على الخروج
من قراهم والذهاب على مألوف عاداتهم إلى دمشق أو بيروت للتمس
أسباب الرزق فيها (٢) . واتجهت أنظار كثير من أولئك اللبانيين المسيحيين
إلى مصر للهجرة إليها (٣) ، وكانت كل سفينة تصل الإسكندرية قادمة من
موافى سوريا أو من بيروت ، تقل عددا كبيرا منهم (٤) . وقد كتب Jules
Rosé أحد محرري جريدة L'Istime de Suez مقالا عن هجرة
السوريين واللبنانيين إلى مصر جاء في ختامه : إن مصر الكريمة المضيفة
لترحب بهم وتفتح لهم صلوها ، وسيجدون فيها ملاذا يقيمهم الاضطهاد
والسوء (٥) .

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة
النة السادسة .

(٢) جريدة الشركة العدد ١١٦ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦١ مجموعة النة
السادسة .

(٣) محمد كرد علي : خطط الشام ج ٣ ص ٩٢ .

(٤) جريدة الشركة العدد ٩٩ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٤٢ مجموعة
النة الخامسة .

(٥) الممسدر السابق . وقد بلغت حالة أولئك اللاجئين من السوء مبلغا دفع
البعض إلى فتح اكتاب لمساعدتهم . وتسرع سعيد باشا وغيره من أفراد أسرته بمبالغ
سنية ، كما تبرعت شركة القناة بخمسة آلاف فرنك واكتب أجايب مصر بمبالغ
متفاوتة ، وأسمهم أيضا الطلبة المصريون في باريس بئتين وستين فرنكا تول جومار بك
Jomard إرسالها إلى مدير جريدة الشركة وأرشفها بخطاب بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٠
جاء فيه ما ترجمته : إن طلبة الينة المصرية في فرنسا قد تأثروا أشد التأثير
للتكبات التي حلت بالمكان المسيحيين في سوريا وقد أرادوا امتنكارا لمسأل الذين
شوهوا سمعة المسلمين بقسوتهم فتح اكتاب فيما بينهم لمساعدة ضحايا هذه الاضطهادات
وقد نشرتم أسماء الطلبة المصريين والمبالغ التي تبرعوا بها وقد نشر خطاب جومار
في جريدة الشركة العدد ١٠٢ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٠ ص ٣٠١ مجموعة
النة الخامسة . وبخصوص هذا الموضوع انظر أيضا جريدة الشركة العدد ٩٩
الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٤٢ والعدد ١٠٠ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٠٩
مجموعة النة الخامسة .

لم تغيب تلك المذابيح الدينية ولا ذلك الكساد الاقتصادي في سوريا عن قن دى لسبس ، فعول من أول الأمر على استغلال الموقف لمصلحة الشركة ، وكان أن عين في بيروت منلوبا لما يدعى نيقولا بورتاليس Nicolas Portalis وأرسل إليه دى لسبس خطابا ضافيا بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٦١ جاء فيه : لقد تحدثت معي كثيرا بخصوص احتمال جمع عمال مسيحيين من سوريا ، وقد حان الوقت لنبحث هذا الموضوع سويا ، وعليكم أن تعملوا بلباقة وفي طي الكتمان في سبيل حضورهم . ويجب ألا تتفاوضوا مع الرعاء أو الرؤساء أو العائلات التي لها بأس وسيطرة ، فهؤلاء جميعا يعملون على استغلال العمال عليكم أن تصحبوا إلى العمال مباشرة (١) .

وكانت العروض التي تقدمت بها الشركة لاستخدام العمال السوريين في أعمال حفر القناة تقوم على الأسس الآتية :

أولا : تستخدم الشركة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر عاما وأربعين عاما .

ثانياً : تحتسب الأجور إما على أساس أيام العمل وإما على أساس الإنتاج أي المقطوعة وفق رغبة العامل . فإذا ما قبل العمل على الأساس الأول يعطى أجرا يوميا قدره فرنك واحد ويمنح يوما واحدا إجازة كل أسبوع . وإذا قبل العمل على الأساس الثاني أمكنه أن يكتسب أجرا يتراوح بين ١,٥٠ فرنك وبين فرنكين في اليوم تبعا لإنتاجه .

ثالثاً : لا تمنح الشركة استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاما كما تستخدم الرجال المستين والسيدات ، فتعهد الشركة اليهم بأعمال تتناسب مع حالتهم وتقدر أجورهم حسب أهمية ونوع العمل الذي يقومون به رابعاً : الأفراد الذين في حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من

(1) De Lesseps F. :Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 13-15.

سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء ، وتستأجر الشركة منهم هذه الجمال
ولبلغ عن كل جمل أجرا قدره ٢,٥٠ من الفرنكات في اليوم .

خامساً : يقيم العمال في قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة .

سادساً : يتسلم العمال عند سفرهم إلى البرزخ سواء عن طريق البحر أو
عن طريق البر نفقات السفر ، وكذلك يعطون إذا شاءوا مبلغا من المال
يبدون به أمر عائلاتهم قبل سفرهم على أن يخصم المبلغ الأخير من أجورهم
سابعاً : لا يحضر العمال دفعة واحدة سواء أقدموا عن طريق البحر أم
عن طريق البر ، وإنما يحضرون جماعات صغيرة ، قوام كل جماعة خمسون
أو ستون فردا

ثامناً : عند انتهاء أعمال حفر القناة توزع على جميع العمال السوريين
الذين يرغبون في الإقامة في مصر أراضي لزراعتها واستغلالها . وستختار هذه
الأراضي من الجهات الواقعة على مقربة من وادي القمامة الخصيب (١) .

ويكشف البند الأخير بأجلى بيان عن حقيقة شركة القمامة وأهدافها
وأطباعها فهي لم تكن تقنع باستغلال مرافق حيوى هام هو قناة السويس طيلة
تسع وتسعين سنة بل كانت ترمى إلى إنشاء دولة قائمة بذاتها في مصر على
الأراضي الشاسعة التي منحها إياها محمد سعيد باشا في عقدي الامتياز
بالإضافة إلى تفتيش الوادي الذي بلغت مساحته ٢٢ ألف فدان وابتاعته
الشركة من سعيد باشا في مارس ١٨٦١ بشمن بخمس (٢) .

(١) المصدر السابق .

(٢) اشترت الشركة تفتيش الوادي بشمن إجمالى بلغ ٥٣٧ و ١,٩٩٧ فرنكا
وتمتد من قرية العباسة إلى بحيرة الحصة على مسافة طولها ٢٥ كيلومترا وممر يقع
في مديرية الشرقية وقد اشترته الحكومة المصرية من الشركة بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات
لهذا المادة السادسة من اتفاقية ٣٠ يناير ١٨٦٦ .

هذا وقد عقدت الشركة مع الحكومة صفتين آخرين : الأول في سنة ١٨٦٠ إذ اشترت
سلك نسيجه في نجايد وتخص على النهر وكانت من قبل تكتلت لجيش المصرى وكانت
ساحتها أكثر من مشرين فدانا وقررت الشركة أيضا اشترتها بشمن بخمس الفانية =

وطلب دي لسيبس إلى مندوب الشركة في بيروت أن يبذل جهوده لإرسال عمال في حدود ثلاثة آلاف عامل وفق تلك الشروط على أن يتم وصولهم في أوائل شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦١) حتى لا يتعرض العسل في ساحات الحفر للتعتيل إذ كانت الشركة تتوقع انصراف العمال المسلمين عن العمل خلال ذلك الشهر (١) .

وجدير بالذكر أن دي لسيبس كان يحرص على أن تتم حركة جمع العمال من سوريا في شيء كثير من الحذر وفي طي الكتمان أول الأمر . وقد صور تلك الحركة بأنها تيسير الوسائل أمام بضعة أفراد فقراء لا مأوى لهم يريدون الذهاب للعمل لكسب قوتهم (٢) .

ولم يحضر عدد كبير من السوريين للعمل في حفر القناة . ورأى دي لسيبس أن يستفيد من فترة الهدوء التي سادت ساحات الحفر خلال شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦١) فسافر إلى تلك البلاد ليقوم فيها بدعاية لحض الأهالي على السفر إلى البرزخ من ناحية (٣) وليحضر الحفلات الدينية التي تقام في القدس إتهاجا بعيد الفصح من ناحية ثانية . وكتب من الجسر (شمالي بحيرة القساح) في ١٩ مارس ١٨٦١ إلى الدوق البوغرا في باريس يقول : « سأسافر غدا إلى القنطرة ومنها سأقوم برحلة إلى فلسطين . وأرجو

بلغ ٥١ ألف فرنك . أما السفقة الثانية فقد اشترت الشركة في أواخر سنة ١٨٦١ مستودعات واسعة للغاية على نهر النيل في بولاق بالقاهرة وبلغت مساحتها عشرة آلاف متر مربع وكانت تشغلها مدرسة المهتمسة على عهد محمد علي . وكان سمع باشا قد سمح للشركة بشغل هذه المستودعات مهائنا ثم اشترتها الشركة ببلغ ٢٠٤,١٦٦ فرنكا . ولقد استردتها الحكومة منها مع بعض امتيازات أخرى لشركة ببلغ عشرة ملايين من الفرنكات طبقا للمادة السابعة من الإتفاق الأول بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٦٩ وهكذا كانت الشركة تنفذ الصفقات مع الحكومة ثم ترميها إليها بعد أن ترفع قيمتها أمثانا مضاعفة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 13-15.

(٢) المصدر السابق .

(٣) Volsin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 230.

أن تسهم دعايتي الشخصية في زيادة عدد العمال . وسأقوم في أثناء طوافي بهذه البلاد بتوزيع إعلانات طبعها في القاهرة باللغة العربية تدعو الأهلين إلى الاشتراك في عمل جلاء ذكره في الإنجيل والقرآن وأرجو أن يستبدل هؤلاء الرجال بحياهم أخافلة بالآلام والبؤس حياة شريفة وكسبا مضموناً (١) .

وقد بدأ دى لسيبس رحلته (٢) من القنطرة في ٢١ مارس ١٨٦١ ومعه نفر من أصحابه وكان يستقل عربة خاصة تجرها أربعة من الجمال ويتبعها عدد آخر منها فيبلغ العريش في ٢٤ مارس ١٨٦١ وقضى ليلته في ضيافة حاكم العريش وتحدث إليه في شأن تذليل الصعاب التي قد يلقاها العمال السوريون عند اجتيازهم الحدود المصرية للعمل في البرزخ وقررتعين مندوب للشركة يقيم في العريش لتقديم المعونة إلى أولئك العمال . واستأنف دى لسيبس وصحبه السفر في صبيحة اليوم الثاني بعد أن أرسل حاكم العريش معهم رجالا من الأدلاء .

وأجاد دى لسيبس الدعاية فكان إذا مروا في طريقه ببعض الأعراب الضارين في الصحراء توقف عن المسير وقرأهم السلام باللغة العربية ، وبذلك يستحوذ على قلوبهم فيدعونه إلى تناول الشاي أو القهوة في داخل الخيمة ، ثم يوزع عليهم إعلانه المطبوع باللغة العربية وكان قائدو الجبال المرافقون له يتولون الشرح ويعددون لهم المزايا التي تعود عليهم إذا هم أقبلوا على العمل في ساحات حفر القناة حيث الرزق المضمون والحياة المستقرة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc.ouvr. cit. t. IV, p. 32.

(٢) برنامج الرحلة مذكور بالتفصيل في الجزء الرابع من ٣٩ - ٤١ من المصدر السابق . وانظر أيضا جريدة الشركة العدد ١١٦ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة . والظفر كذلك ملفا محفوظا بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٩ Tr. publ. بعنوان :

Dossier contenant une collection de brochures, d'articles, de revues et de journaux sur l'Isthme et le Canal de Suez, Paris 1870, pp. 35-38 La dernière partie titrée: Lectures et conférences de la Société des Gens de Lettres (Séance du 10 avril 1870).

١٠١

وبلغ دى لسبس غزة في ٢٥ مارس ١٨٦١ ثم بيت المقدس في ٢٧ منه وأقام فيها خمسة أيام شهد فيها حفلات عيد الفصح مع عدد كبير من الضباط الفرنسيين في جيش الاحتلال الفرنسي لسوريا .

وعين دى لسبس مندوبين للشركة في غزة وبالا وحيفا وبيت المقدس يتولون جمع العمال والإشراف على سفرهم . وكان مندوب الشركة في العريش يستقبل العمال ويوجههم إلى القنطرة حيث يكون في انتظارهم مندوب آخر يوزعهم على ساحات الحفر .

وواضح أن قبول عمال سوريا العمل في الشركة كان يتم بمطلق الحرية على أساس لإتفاق حر بين الشركة والأهالي دون ضغط من السلطات الحكومية عليهم ، فإذا ما قبل العامل دفعت له الشركة قبل رحيله مبلغا من المال لينظم أمور أسرته كما تتكفل بنفقات سفره إلى مصر . وكان شيخ القرية يضمن العامل إذا أخل بالإتفاق أو عدل عن السفر (١) . وكانت أقل مدة يقضيها العامل السوري في ساحات الحفر ويسمح له بعدها بالعودة إلى وطنه إذا شاء شهرا ونصف شهر ، فإذا أراد متابعة العمل فله أن يجدد الإتفاق فترة أخرى ، وله أيضا أن يبعث في طلب أسرته إذا شاء .

وكان العمال يصلون في جماعات قوام كل جماعة ثلاثون عاملا وكان مندوب الشركة يحرصون على أن يكون أفراد الفوج القادم من قرية واحدة كلما كان ذلك في الاستطاعة .

وكانت دعاية الشركة في سوريا لجمع العمال مقصورة أول الأمر على المسيحيين دون المسلمين ، وتوقعت الشركة أن تستجيب لها جموع حاشلة من العمال المسيحيين . ولكن لم يقدر عدد كبير منهم ، فرأت أن تعمم دعايتها في أوساط المسلمين والمسيحيين على السواء ، واستعانت بالشخصيات الدينية الإسلامية هناك لحض المسلمين على العمل في حفر القناة واستصلدت

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجمعة السنة السادسة .

من الشيخ عثمان محمد شيخ مسجد عمر بييت المقدس نداء باللغة العربية وجهه إلى
الأهلين هناك . وقد نشرته جريدة الشركة مترجما إلى اللغة الفرنسية وتذكر
تعريبه فيما يلي :

« أيها الناس . تعالوا واحبثوا عن دى لسبس وكونوا له السواعد القوية .
امسكوا بالفؤوس وأعملوا طوع أمره .

« استمعوا أيها الإخوان لكلام مبعوثي . إنهم قوم عدول ، ولا تصغوا إلى
ما يشعده حساده ودعاة سوء الذين يطمسون بصائرهم .

« اتبعوا دى لسبس واحشروا أعداء مشروعه النيل

« سبروا تحت رايته تكونوا سعداء ولن تحيق بأى مسلم يسير وراءه
إهانة أو يصبية ظلم ، ولكنه سيحظى بالرفق الذى يزخر به قلبه . إن تقارير
إخواننا سكان جبل فلسطين وبيت المقدس تجمع على أن دى لسبس هو
والد الجميع .

« أيها الناس . ادعوا الله ينصر دى لسبس وأطلبوا إلى الله القوى التقدير أن
يبارك عمله فى وصل البحرين .

« أيها الناس . اعتقلوا فيما يقوله مبعوثوه ، فإن نداءهم يجب أن ينفذ إلى
أعماق قلوبكم ، وإن من يستجيب لهم قلن يحس بالنداء أبداً .

وبلوح أن العمال المسلمين قد أقبلوا على الرحيل إلى مصر للعمل حفر
القناة بتأثير الصبغة الدينية التى اتسم بها هذا النداء ، فضلا عن أن واضعه كان
يشغل مركزا دينيا محترما ، بل لعل بعضهم قد نزح إلى مصر مع أفسراد
عائلاتهم ليدلّل أن الشركة عينت لهم مأذونا يتولى تعريف الأمور الاجتماعية
بينهم ويقوم فى نفس الوقت بتعليم أولادهم ، كما عينت أحد القضاة الشرعيين

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٩ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٢٨ -
٣٢٩ مجموعة السنة السادسة . هذا وقد وردت بعض فقرات من هذا النداء فى
Marius Fontane, ouvr. cit., pp. 55-58.

للفصل في المنازعات التي تقع بينهم . وقد استغلت الشركة الناضي والمأذون من سوريا وجعلت مقرها القنطرة (١) حيث رأت تجميع العمال السوريين في ساحات الحفر القائمة في تلك المنطقة .

وأخذت أبواب الدعاية في الشركة - في كل من باريس ولندن - تباهى وقتئذ بفضل الشركة على الإنسانية (٢) وذهبت في ذلك ملعبا غريبا . ففشرت جريدة الشركة تلاما قالت فيه : إن حالة الضنك والآلام التي يعانيها سكان سوريا في هذه الأيام من جراء أزمة التحويل والاضطرابات السياسية وتقدم شركة القناة لتوفير أسباب العيش أمام السوريين في هذه الظروف الحرجة لدليل على أنها قد أسدت خدمة جليلة للإنسانية والحكومة العثمانية ، لأنها ساعدت على تهدئة الحال . وهي بهذا العمل قد قضت على مواطن الاضطراب ، فليس هناك أخطر من شبح الجوع إذا زحف على شعب من الشعوب (٣) . كما يمث لانج Lange مندوب شركة القناة في لندن بخطاب إلى جريدة الديلي نيوز Daily News نشرته في عدد ١١ سبتمبر ١٨٦١ جاء فيه : « تبرعت انجلترا بأموال لمساعدة المسيحيين المنكوبين في سوريا . وهذا اجراء مؤقت سرعان ما يزول أثره . أما عمل شركة القناة للتخفيف من ويلات هؤلاء المنكوبين فأعظم نفعا وأعم أثرا إذ أنها تدخلهم في خدمتها (٤) » .

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة السنة السادسة .

(٢) أنظر أعداد جريدة الشركة في الفترة بين شهر إبريل ١٨٦١ وشهر نوفمبر ١٨٦١ تحت عنوان حوادث البرزخ Chronique de l'Isthme ومن المصادر الفرنسية التي ترجمت لهذا الموضوع :

Marius Fontane, ouvr. cit., p. 54.

Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 202.

(٣) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة السنة السادسة .

(٤) أمادت جريدة الشركة نشر هذا الخطاب مترجما إلى اللغة الفرنسية في العدد ١٢٦ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٩٠ مجموعة السنة السادسة .

ولا ريب أن استخدام عمال من سوريا لا يثير من التاحية النظرية صعبا
خطيرة ترقى إلى المشكلات المعقدة التي تنشأ من استخدام عمال أجنبية من
أوروبا ، لأن بلاد الشام كانت في ذلك الوقت ولاية عثمانية وسكانها من رعايا
الدولة العثمانية يخضعون لسلطانها وقوانينها .

على أن عدد العمال السوريين الذين نزحوا إلى مصر للعمل في حفر القناة
لم يبلغ رقما حاليا بالنسبة إلى مجموع العمال المصريين الذين تحملوا وحدهم
العبء الأكبر في عمليات حفر القناة . فقد كان مجموع عدد العمال في شهرى
ابريل ومايو ١٨٦١ يتراوح بين ستة آلاف وبين سبعة آلاف عامل بما فيهم
المصريون . وكان عدد العمال المصريين خمسة آلاف ، وبذلك بلغ عدد العمال
السوريين ألفين على أكثر تقدير . ولما بدأت الحكومة المصرية في تسخير
الشعب المصرى في حفر القناة اعتبارا من شهر ابريل ١٨٦١ وفي نطاق ضيق
أول الأمر بدأت الشركة تكف عن استخدام العمال السوريين مخلصا من عبء
التفقات التي كانت تتحملها في سفرهم وأجورهم العالية بالنسبة لأجور
العمال المصريين ، حتى إذا توسع سعيها باشا في تنفيذ لائحة العمال كفت
لشركة عن استخدام عمال من سوريا

الفصل السادس

السخرة المقتنعة

الآف المصريون يأخذون طريقهم إلى ساحات الحفر - تعليل الشركة لهذه
الريادة الفجائية في عدد العمال - صحافة إنجلترا تزيح الستار عن
حقيقة الموقف - سعيد يتجنب إصدار أوامر مكتوبة لجميع العمال -
سعيد يضلل الرأي العام ويختاط من تدخل تركيا أو إنجلترا -
المصريون يربطون بالحبال ويسحبون سيرا على الأقدام إلى
ساحات الحفر - مدير عام الأشغال في الشركة يشرح
ملابسات بدء استخدام السخرة - فرنسي آخر يؤيد
تدخل سعيد لإكراه المصريين على حفر القناة -
زيارة سعيد لبورسعيد - جشع دى لسبس لم
يقنع بثلاثة آلاف مصرى وطالب بعشرة
الآف - استعانت به بقتل فرنسا - عودته
إلى فرنسا مغاضبا - صفقة الشركة :

وضع عرائض باسم المصريين

يشيلون فيها بحسن المعاملة وأنهم

ذهبوا طواعية إلى ساحات

الحفر وأنه لم يمت أو

يمرض منهم أحد -

تفنيد هذه العرائض

- تهكم الصحافة

الإنجليزية عليها .

تغير الموقف في ساحات الحفر تقريبا ملموسا منذ النصف الثاني من
شهر إبريل ١٨٦١ ، فبعد أن كانت تلك الساحات تستقبل العمال المصريين
بالعشرات إذا بالآف من أفراد الشعب المصري يأخذون طريقهم إليها ،
واستطاعت الشركة أن تبدأ في ١٩ إبريل ١٨٦١ في حفر ترعة الماء العذب
من قرية القصاصين بمديرية الشرقية في اتجاه بحيرة التماسيح بعد أن انسلف
عامان منذ بدأت الشركة في تنفيذ المشروع على الرغم من أنه كان مقررا أن
تم حفرها قبل أن تشرع في شق قناة السويس . وقد أوتقع عدد العمال خلال

شهر مايو ١٨٦١ إلى ٧,٠٤٩ عاملا ، ثم استمر عند العمال المصريين بتأرجع بين الزيادة والنقصان في حدود الآلاف بقية شهور سنة ١٨٦١ حتى بلغ ذروته في شهر ديسمبر من ذلك العام إذ قفز إلى ١٤,٦٩٧ عاملا (١) .

وتقول الشركة في تفسير هذه الزيادة في عدد العمال المصريين إن مردها إلى العناية التي قامت بها ، والأجور التي كانت تعطى لهم ، والمعاملة الطيبة التي ظفروا بها ، وأخيراً إلى انقضاء فترتي شهر رمضان (١٢٧٧) وعيد الفطر - وقد انتهتا في ١٤ أبريل ١٨٦١ . ولكن هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة لا تنهض لتفسير هذا التطور الفجائي في عدد العمال . فالإعلانات التي وزعتها الشركة في القرى لم تجدد نفعا في وقت كانت الأمية فاشية بصورة ساحقة بين الفلاحين . أما الأجور فلا تتناسب مطلقا مع طبيعة عمليات الحفر ولا مكان العمل وبعده عن الجهات الآهلة بالسكان ولا السفر الشاق الطويل الذي تتعدد وسائله إلى ساحات الحفر . وأما المعاملة الطيبة فكانت تتناقض مع ميث غالبيتهم في العراء وتعرضهم جميعا لخطر الموت عطشا وانتشار الأمراض وفنك الأوبئة بهم . أما انقضاء شهر رمضان فلا يفمر تدفق الآف من المصريين للعمل في حفر القناة .

الواقع كان السبب هو تدخل الحكومة المصرية لإكراه المصريين على الاشتراك في عمليات الحفر تنفيذا للأمر الصادر . وكان تدخلها أول الأمر في نطاق ضيق ، وبشكل خفي ، بحسبة المعارضة الإنجليزية والحكومة التركية :

وقد كتبت الصحافة الإنجليزية في تلك السنة - كما كتبت في السنوات التالية - مقالات عن السخرة في حفر القناة . ونختار من بينها مقالين ظهرتا خلال تلك الفترة ، يكشف المقال الأول عن أسلوب سعيد باشا في إخفاء تدخل الحكومة لجمع المصريين من أجل حفر القناة . أما المقال الثاني فيرسم

صورة مزرية للطريقة التي كان يكره بها المصريون على الذهاب إلى ساحات
الحضر .

نشرت جريدة التايمز Times في عدد ٦ يونيو ١٨٦١ مقالا لمراسلها في
الإسكندرية جاء فيه « لم يكن في مقلوب ديسلبس أولا أن يعلن عن تقديم
كبير فعال حدث في البرزخ . ولكنه استطاع أخيراً أن يؤكد بحق أنه نجح
في الحصول على عدد كبير من العمال . إن التفسير لهذا النجاح الفجائي بعد
ذلك الفشل الذي دام أمدا طويلا هو أن الحكومة المصرية انتهت بها الأمر إلى
التدخل في الموضوع وقدمت مساعدة فعالة ، وأن ديسلبس أشغل بوعده
الذي قطعته بأنه لن يلجأ بأية حال إلى نظام السخرة..... ويحتمل في
أن أذكر أن هؤلاء العمال تصفهم الحكومة المصرية والشركة بأنهم رجال جاموا
بمطلق حريتهم وبمحض رغبتهم . والحكومة المصرية تساعد في هذا السبيل ،
فهي لا تصدر أوامر مكتوبة بخصوص هذا الموضوع إلى مديري الأقاليم ،
وبهذه الروح نفسها لا يصدر المحافظون والمديرون إلى العمدة ورجال الإدارة
أوامر مكتوبة لجمع العمال . وفي نفس الوقت تعلن الحكومة المصرية على
الملأ أنها أذنت لدى لسبس في جمع العمال وفق الطريقة الحرة . وهي تقصد
بذلك تضليل الرأي العام من ناحية ، ولتأخذ لنفسها الحيلة إذا تدخلت
تركيا أو أية حكومة أخرى في هذا الموضوع..... علينا أن نعد أنفسنا
لنلقى أنباء من باريس بأن الفلاحين يهجرون قراهم وزراعتهم من أجل العمل
في حفر الأرض ونقل الرمال في برزخ السويس . هذه جزية فرضتها الشركة
على البلاد بعد أن حملت الحكومة المصرية على الارتباط لإزائها بالتزامات
مالية تعادل إيراداتها في عام (١) ٤ .

(١) نشرت جريدة L'Isthme de Suez هذا المقال مترجما إلى اللغة الفرنسية في
العدد ١٢٠ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ من ١٩٨ مجموعة السنة السادسة .
وتناولت في العدد التالي ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ من ٢١٦ قضية ما جاء
في مقال الحرية الإنجليزية . وعادت مرة أخرى تؤكد حينئذ الحكومة المصرية في
حركة جمع الرمال وذلك في العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ من ٢٦٢ مجموعة
السنة السادسة .

ولم يخاف مراسل جريدة التايمز الحقيقة حين قرر أن سعيد باشا كان يستجيب لإصدار أوامر مكتوبة إلى مديري الأقاليم لجمع المصريين من أجل خفر القناة . فهذه كانت خطته التي درج عليها إذا أراد أن يتفادى ضغطا سياسيا من جهة أو أخرى . وقد رأينا أنه اتبع هذا النهج خلال أزمة يونيو ١٨٥٩ حين تخاصى إرسال أوامر مكتوبة إلى محافظ دمياط واكتفى باستدعائه إلى القاهرة حيث أبلغه أوامر شفوية بنقلها حالما يعود إلى مقر وظيفته .

أما المقال الثاني فنشرته جريدة Standard وجاء فيه « هل يعقل أن يفد عشرة آلاف عامل من الجهات النائية في مصر إلى البروخ بمجرد قراءة عابرة لإعلانات تعرض عليهم عروض مستردى لبس السخية ؟ لقد أمر سعيد باشا بالصاق هذه الإعلانات على حوائطهم المبلية من الوحل . وهل يتصور أحد أن جماهير الفلاحين تنزاحم حول إعلان ألصق على جذران من الطين ثم يسرعون للحاق بخدمة المغامر الفرنسي ؟ لقد علمنا من مصدر موثوق به أن هؤلاء العمال الثاعسين كانوا يسحبون سيرا على الأقدام إلى بورسعيد ، وقد ربط بعضهم إلى بعض كالجبال أو مثل قطعان المبيد في إفريقيا والتي يسوقها تجار الرقيق من الأقاليم الداخلية إلى الساحل حيث تكون السفن في انتظارهم لنقل هذه السلع الآدمية (١) » .

وقد تناولت جريدة الشركة الرد على هذا المقال فكانت إلى تأييده أقرب منها إلى تفنيده إذ قالت « . . مامن شك في أن العمال الذين تجمعهم الشركة يذهبون إلى ساحات الحفر سيرا على الأقدام في بلد لا يحظى بطرق زراعية كثيرة أو خطوط حديدية منتشرة أو طرق مائية متشعبة . وقطع المسافات سيرا على الأقدام أمر مألوف للغاية في مصر وفي بلاد أوربية كثيرة (٢) » .

وعلى الرغم من الحقائق التي تضمنها هذان المقالان قرب قارئ يعترض

(١) أعادت جريدة L'Isthme de Suez نشر هذا المقال مترجما إلى اللغة الفرنسية في العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ من مجموعة السنة السادسة .

(٢) المصدر السابق .

بأنهما لرجلين انجليزين تأثرا في مقالهما بمعارضة حكومتها لمشروع القناة، فلدينا دليل قاطع جازم نستقيه من فرنسي معاصر أشرف على عمليات حفر القناة هو فوازان بك Voisin مدير حمام الأشغال في شركة القناة ، وهو دليل يكشف عن الملاحظات التي بدىء فيها باستخدام السخرة في تنفيذ المشروع ويبين كيف وضع سعيد باشا خزانة الحكومة المصرية وجهود الشعب المصرى في خدمة الشركة .

كانت شركة القناة تواجه في ذلك الوقت أخطر مشكلة صادفها أثناء تنفيذ المشروع وعرضت أرواح العمال المصريين في صحراء البرزخ الخطير الموت عطشا ونعى بها مشكلة ماء الشرب في ساحات الحفر . وقد تحبّطت الشركة في التماس الحلول لها : فكانت أحيانا تنقله إلى بورسعيد من دمياط في قوارب ومن الإسكندرية في باخرة ، ثم استوردت ثلاثة مكشّفات تباعا لتحويل ماء البحر إلى ماء مستساغ ، كما كانت تعتمد حينئذ ثلثا على آبار متناثرة في الصحراء تنقل منها الماء في براميل على ظهور الجمال إلى مسافات بعيدة حيث كان يشتغل العمال ، ولقى كثير من المصريين حنقهم بسبب تأخر وصول ماء الشرب إليهم . وقد رأينا أن الشركة اختزلت مشروع ترعة الماء العذب ، فبدلا من أن تحفرها من القاهرة إلى بحيرة النحاس رأيت أن تحفرها موقعا من قرية القصاصين في مديرية الشرقية لتكون امتدادا لترعة الإزنازيق والوادي واليتين كانتا متصلتين بلورهم بالقاهرة عن طريق بحر موسى وفرع دمياط .

تدخلت الحكومة المصرية وقتئذ لإنقاذ الموقف وإصلاح الخطأ الذي وقعت فيه الشركة لأنها بدأت عمليات حفر قناة السويس قبل أن تشق ترعة الماء العذب خلافا لما كان مقررا من قبل (١) وتوغلت الشركة في الصحراء تعد ساحات الحفر وتجمع العمال دون أن تتخذ التدابير الفعالة لتأمين وصول

ماء الشرب إليهم . وقد اتخذ تدخل الحكومة المصرية في ذلك الوقت مظهرا عمليا ومظهرا ماليا . فأرسلت ثلاثة آلاف عامل لحفر ترعة الماء العذب وبدأوا في حفرها في النصف الثاني من أبريل ١٨٦١ من قرية القصاصين (١) . أما المظهر المالي فيتلخص في أن الشركة قامت بواسطة مهندسيها بتهديب وتعميق مجرى ترعة الزقازيق والوادي وطولها ٤٥ كيلو مترا لتحقيق الشركة أغراضها التي تستهدفها من استخدام ذلك الطريق المائي ، كما أقامت هويسا على التربة في الزقازيق وكوبريا عند أبي حماد وآخر عند التل الكبير ، ولم تكتف الحكومة المصرية بإرسال عمال السخرة للقيام بتلك الأعمال الإنشائية والإصلاحية بل تكفلت بجميع نفقات تلك المنشآت والأعمال (٢) .

وهناك فرنسي آخر هو أوليفيه ريت Olivier Ritt كان أحد رؤساء العمل في شركة القناة وأقام في منطقة البرزخ في ذلك الوقت . وقد ذكر في سياق خطاب بعث به من البرزخ في النصف الأول من عام ١٨٦١ أن « الحكومة المصرية أرسلت عددا كبيرا من المصريين لحفر ترعة الماء العذب وهم يؤدون أعمالهم على أكمل وجه (٣) » وواضح من هذه العبارة أن الحكومة

(1) Les travaux ont été entièrement exécutés par les ouvriers des contingents. Les travaux, commencés dans la deuxième quinzaine d'avril, furent terminés dans le courant de la deuxième quinzaine de janvier 1862, c'est-à-dire dans un délai de neuf mois.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 209.

ويقرر الطبيب الذي أشرف على الحالة الصحية بين عمال السخرة الذين حفروا ترعة الماء العذب أن الشركة بدأت في حفرها في ١٩ أبريل ١٨٦١ .

(2) Le Gouvernement égyptien avait consenti à prendre à sa charge la dépense de tous ces travaux qui furent exécutés sous la direction des ingénieurs de la Compagnie à l'aide d'ouvriers fournis par le Gouvernement.

Les travaux, commencés dans les premiers mois de 1861, furent terminés dans le courant de septembre de la même année.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 209.

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 209.

المصرية هي التي تولت جمعهم وإرسالهم وأنهم لم يذهبوا استجابة للإعلانات التي وزعتها الشركة بين المصريين .

نخرج مما سبق بهذه الحقيقة وهي أن شركة القناة بدأت تعتمد على نظام السخرة في تنفيذ المشروع في النصف الثاني من شهر أبريل ١٨٦١ وعلى وجه التحديد في التاسع عشر من ذلك الشهر .

ومما هو جدير بالذكر أن سعيد باشا فاجأ الشركة بزيارة قام بها لبورسعيد في ١٢ أبريل ١٨٦١ . وكان قد أبحر من الإسكندرية في رحلة بحرية (١) ثم لاح له أن يمرج على الميناء الجديد الذي يحمل اسمه ، فكان نزوله إلى الشاطئ مفاجأة سارة لمستخدمي الشركة وأعدوا له إحدى عربات السكة الحديدية الضيقة التي يستعملها مهندسيها ، فاستقلها من الميناء وزار مختلف الورش والمستودعات وغيرها من المنشآت ، وكانت كلها متصلة بشبكة من الخطوط الحديدية الضيقة (٢) . وكانت هذه الزيارة مظهرا عمليا واضحيا من مظاهر عطفه على الشركة واهتمامه بنجاح المشروع . وقد جاء في أعقاب هذه الزيارة تنفيذ لأشعة العمال بشكل خفي وفي نطاق ضيق أول الأمر .

وكان سعيد باشا قد حشد لشركة القناة ثلاثة آلاف عامل من عمال السخرة من أجل حفر ترعة الماء العذب التي بدأت الشركة في شقها في ١٩ أبريل ١٨٦١ من قرية القصاصين . ولكن دى لسبس لم يقنع بهذه الآلاف

(١) أرمل محافظ دمياط خطايبا إلى الميمنة السلية في ٤ شبان ١٢٧٧ (١٥ فبراير ١٨٦١) بمسؤول فيه إنه لما كان سعيد باشا يعتزم زيارة دمياط في القريب فإنه يطلب إرسال أعلام وقناصل لإقامة الزينات وقت زيارته . (محفوظات حاجدين : محفظة ٢٧ ميمنة وثيقة رقم ١٦٤ من جنين راسم محافظ دمياط إلى الميمنة) ولعل زيارة سعيد لبورسعيد كانت امتدادا لهذه الزيارة .

(٢) بخصوص هذه الزيارة انظر كلا من

جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٧ الصادر في أول مايو ١٨٦١ ص ١٣١ مجرمة
الطبعة السادسة .

الثلاثة من عمال السخرة يشقون الرعة الحلوة بل أراد أن يتخذ من هذا الحشد سابقة يستند إليها ، فالتفت أن طالب سعيد باشا في يونيو ١٨٦١ يرفع عددهم إلى عشرة آلاف مصري . وأسس طلبه على الأهمية البالغة التي تعلقها الشركة على رعة الماء العذب من حيث إنقاذ العمال المصريين من الموت عطشا وهم في ساحات حفر القناة البحرية . واستخدم في أحاديثه مع سعيد باشا الأسلوب الذي طالما استجاش به مشاعر العظمة في عقلية سعيد ، فأوضح له أن التأخير في إنجاز المشروع يمرض سمعة سعيد للنقد في فرنسا حيث يحظى من الرأي العام الفرنسي بتقدير وعطف بالغين ، كما أن التأخير يضر بمصالح مسمى الشركة . وابتدع هذه المرة ذريعة أخرى وهي أن الحقول لم تكن وقته في حاجة إلى أيد عاملة كثيرة إذ كان موسم حصد القمح قد قارب الانتهاء (١) . وقد لقي ديسيس من سعيد قبولا لفكرته من حيث المبدأ ، ولكن سعيد رأى أن يمضي في تنفيذ لائحة العمال في نطاق ضيق فترة أخرى من باب الحيلة والحل . وقدّر هذه الفترة بشهرين آخرين هما يونيو و يوليو ١٨٦١ . فإذا وقفت الحكومتان التركية والإنجليزية على أمر تسخير المصريين في حفر القناة وأثارتا أزمة سياسية بسبب موضوع السخرة أمسك سعيد عن تنفيذ اللائحة ، أما إذا سارت الأمور سيراً هادئاً فقد وعد برفع عدد عمال السخرة في شهر أغسطس ١٨٦١ إلى تسعة آلاف ، ثم يزداد عددهم إلى عشرة آلاف عامل خلال الشهور التالية اعتباراً من شهر سبتمبر ١٨٦١ .

وكان سعيد قد تلقى خطاباً بتاريخ ٣٠ رمضان ١٢٧٧ (١١ أبريل ١٨٦١) من القبوكتخدا - مندوب والى مصر في القسطنطينية - يستفسر منه عن الخطة التي يتبعها لدى الباب العالي بخصوص موضوع القناة . فرد عليه سعيد

(١) قدم ديسيس مصر يوم ٢٦ مايو ١٨٦١ وغادرها إلى فرنسا في ١٩ يوليو ١٨٦١ وتمت مقابلاته مع سعيد باشا خلال هذه الفترة . أنظر جريدة L'Isthme de Suez عدد أول يوليو وعدد ١٤ يوليو وعدد أول يوليو ١٨٦١ وأنظر هذه النقطة الحساسة التي أبرزها في أحاديثه مع سعيد باشا بخصوص انتهاء موسم الحصاد في

في ١٩ شوال ١٢٧٧ (٣٠ أبريل ١٨٦١) يأمره بالتزام الصمت وعدم إثارة موضوع القناة لدى الحكومة التركية (١).

وقد أدرك دى لسبس أن الوالى لا يزال على خوف من التيارات السياسية المعادية للمشروع (٢)، وأن ذلك الخوف يقضي يد الوالى عن التوسع في تسخير المصريين في حفر القناة، فأثر أن يستعين بقنصلية فرنسا العنامة في مصر كي تتدخل لدى سعيد باشا لرفع عدد عمال السخرة رفعا عاجلا إلى عشرة آلاف، فكتب في ٧ يونيو ١٨٦١ إلى بوقال ويعتزم المفاوض رفع عدد العمال الذين يشتغلون في حفر ترعة الماء العذب من ثلاثة آلاف إلى ستة آلاف رجل. ولهذا كان من الضروري العمل على أن يصل عدد العمال إلى عشرة آلاف رجل، وهذا ما يطلبه مندوب هاردن المفاوض العام. وأعتقد أن كلمه واحدة تصدر منكم تكفى حتى نظفر بهذا العدد... ونحن الآن ندخل في أحسن فصول السنة، إذ إن الحقوق لا تحتاج إلى كل هذه الأبدى العاملة (٣).

ولكن قنصلية فرنسا العامة في مصر لم تدخر وسعا في خدمة مصالح الشركة (٤) بعد الدرس الذي لفته إياها حكومة الإمبراطور نابليون الثالث

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر ١٩ صادر عابدين مكتابة رقم ٦٨٣.

(٢) كان دى لسبس قد أرسل خطابا بتاريخ ١٤ مارس ١٨٦١ إلى الدولة البورقا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة بباريس قال فيه « وقد لاحظت أن الوالى مضطرب البال من ناحية الموقف السياسى في أوروبا. وقد تهرب إلى الشك في أن تتصل إنجلترا السام قد أثار مخاوفه بنية سسله حل عرقلة عمليات الحفر. وقد راجت شائعات مؤداها أن الوزارة الإنجليزية قد حلت الدول الأوروبية حل اتخاذ قرار يقضى بأن تسمح فرنسا قواتها من سوريا، وأن هذا سيؤدى إلى إضعاف النفوذ الفرنسى في الشرق وقيام نفوذ آخر معاد له لا ينظر إلى مشروع القناة بين الإرتياح » .
أنظر .

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-30.

(٣) الجزء الرابع من ص ٨١ - ٨٢ من المصدر السابق.

(٤) كثيرا ما استنح دى لسبس موقف قنصلية فرنسا في مصر ودفاعهم

حين نقلت ساباتييه Sabatier القنصل العام في مصر مغضوباً عليه لأنه لم يؤيد الشركة في موقفها إبان أزمة أكتوبر ١٨٥٩ . وتغشياً مع هذه السياسة الجديدة قام بيشار Béchard القنصل العام بسعى لدى سعيد باشا في ١٩ مايو ١٨٦١ - قبل حضور دى ليسبس إلى مصر بأيام قلائل من اجتماع الجمعية العمومية للمتهمين - كى تتوسع الحكومة المصرية في تنفيذ لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ بزيادة عدد عمال السخرة (١) . ويقرر القنصل أن سعيد باشا وعده بتحقيق طلبه (٢) . ولكن دى ليسبس لم يقنع بذلك الوعد ولا بتلك الآلاف من عمال السخرة فغادر مصر في ١٩ يونيو ١٨٦١ إلى فرنسا يضرراً

حدث كل هذا والشركة تعلن على الملأ وفي إصرار عجيب أن العمال المصريين الذين يحفرون القناة إنما ذهبوا طواعية إلى ساحات الحفر مدفوعين بالأجور الطيبة وبالمعاملة الكريمة التى يحظون بها من الشركة . وأمنت الشركة في صفاتها إلى حد أنها وضعت - باسم رؤساء العمال - عرائض ذيلها بأختامهم وأشادوا فيها بحسن المعاملة التى يلقاها العمال المصريون من الشركة ، وما يتمتعون به من وفرة المأكولات وماء الشرب وانتظام دفع الأجور ، وأنهم ذهبوا إلى ساحات الحفر بمحض رغبتهم ، وأنه لم يقع حادث وفاة واحد أو مرض واحد بين جميع العمال ، وأنهم موضع احترام وتقدير بالذين من مستخلى الشركة ، وأنهوا من هذه العرائض إلى القول بأنهم يسبحون بالحمد والشكر على هذا المركز الذى يتمتعون به ١١ وقد ترجمت الشركة هذه

من مصالح الشركة . أنظر على سبيل المثال

De Lesseps F.: *Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV*
p. 89, 97.

(1) Hallberg, *ouvr. cit.*, p. 188.

نقلا عن خطاب سرى أرسله بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦١ ببشار إلى توفيل مدير فرنسا في القسطنطينية .

(٢) المصدر السابق .

العرائض إلى الفرنسية ونشرتها تباعا في جريدتها ، وعنها نقلتها ثم علقت عليها بعض الصحف في فرنسا وإنجلترا (١) .

وكانت أولى هذه العرائض بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٦١ وصدرت من الخمسة إحدى ساحات الحفر في ترعة الماء العذب . وهذا تعريها .

« نحن الموقعين على هذا أدناه مشايخ قرى مديرتى روضة البحرين والدقهلية ، والذين نشغل في أعمال ترعة الماء العذب في إقليم الوادى ، نقر ونشهد بأن العمال الفلاحين الذين يعملون تحت إشرافنا يثنون على الطريقة التى يعاملون بها . فضلا عن ذلك لم يتقدم أحد منهم بأية شكوى من حيث الطعام أو دفع أجورهم إليهم رأسا ، وهم يتمتعون جميعا بصحة جيدة » .

وبلى ذلك أسما ٢٩ فردا من مشايخ البلاد من جهات منوف وإيثار واشمون ومحلة منوف وزقنى والبحفرية والمحلة ومليج والمنصورة وصهرجت وميت خيش وميت الحين (٢) .

وصدرت العريضة الثانية بدون تاريخ ودون عليها أسما ٢٧ شيخا من رؤساء العمال من مديريات القليوبية والدقهلية وروضة البحرين وجهات اشمون وإيثار وزقنى ومنوف وفيشا (مركز أجا) يشهدون بأن العمال الذين تحت إمرتهم وكان عددهم ٣٤٧٥ رجلا قد جاءوا للعمل بمحض رغبتهم لكسب قوتهم وأن مقادير الماء متوافرة لديهم وتزيد على حاجاتهم ، كما يقدم إليهم ما يحتاجون إليه من أطعمة سواء كانت خبزا مجفقا أو مواد غذائية ويخص منها من الأجور التى يستحقونها والتي اتفقوا عليها ، وأن هذه الأجور تدفع إليهم بانتظام . ثم يقرر الرؤساء في هذه العريضة أن العمل يتم على أساس الاختيار والرغبة وليس على أساس الإكراه والرهبة ، وأنهم -

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٨ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ص ٢٥٢

مجموعة السنة السابعة .

(٢) L'Isbmc de Suez العدد ١٢٠ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ١٦٤

أى رؤساء العمال - يقومون بتوزيع الأعمال على الفلاحين ، وأن مستخدمي الشركة لا يوجهون إلى العمال أية إهانة ولا يوقعون عليهم عقوبة الضرب ، كما أنه لم يقع إلى ذلك الوقت حادث وفاة أو مرض في ساحات الحفر (١) .

أما العريضة الثالثة والأخيرة فكانت كسابقتها بلون تاريخ وعليها أسماء ٣٥ شيخا من رؤساء العمال من مديريات الدقهلية وروضة البحرين والقليوبية : وهذه ترجمتها :

« نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يشتغلون في الأعمال الجارية في برزخ السويس نقر ونشهد على هذه العريضة التي ذبلناها بأختامنا أنه :

أولاً : نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل في أماكن حفر قناة السويس برغبنا التامة ولكي نكسب ما يقيم أودنا .

ثانياً : يحل لنا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة .

ثالثاً : توزع الأغذية في الحال على العمال كلما طلبوا ذلك وينحصر ثمنها من قيمة الأجور التي سبق تحديدها في الإتفاق .

رابعاً : يقوم العمل على أساس « المقطوعية » ووافق العمال على ذلك وتدفع اليهم الأجور بانتظام .

خامساً : يؤدي العمل بالاختيار ويوزع على العمال بحضورنا ، ولم نثر مطلقا مناقشات ولم تحدث مشكلات من جانب مستخدمي الشركة أو من جانب العمال .

سادساً : لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوف أحد منهم . ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثني على هذا المركز الذي وضعنا فيه . ونحن لهذا قد ختمنا على هذه الشهادة (٢) » .

(١) L'Isthme de Suez المجلد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٠ مجموعة السنة السادسة - وانظر أيضا :

Marius Pontanc, ouvr. cit., p. 54.

(٢) L'Isthme de Suez المجلد ١٢٩ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة السنة السادسة .

يلاحظ أن هذه العرائض لم تكن طبيعية ولم تصدر بدافع ذاتي من العمال، ونحن نعلم أن العمال المصريين في ذلك الوقت ومشايخهم كانوا في الجهل بالقراءة والكتابة سواء . وما الذي دفعهم ابتداء من شهر مايو ١٨٦١ إلى تبديل هذه العرائض بأختامهم وقد سلخت الشركة أكثر من عامين منذ بدأت في تنفيذ المشروع ؟ لقد وضعت هذه العرائض في وقت كان كل من سعيد وديلبس ينجي عنصر الإكراه في جمع أفراد الشعب المصرى للعمل في حفر القناة . فالشركة — وعلى رأسها رجل يجيد فن الدعاية — هي صاحبة الفكرة في وضع هذه العرائض وقد أطلقت عليها لفظة « وثائق » فكانت هي المؤلفة وهي الطابعة وهي الناشرة لهذه الوثائق .

وقد غالت الشركة في البيانات التي تضمنتها هذه العرائض، فقدت قيمتها حتى أن القارىء العادى ليرفضها . وحسبنا أنها تؤكد أنه لم يقع حادث وفاة أو مرض بين جموع العمال خلافا لما قرره ريت Ritt في معرض المقارنة بين حفر ترعة الماء العذب وحفر القناة البحرية الصغيرة . وكان ريت أحد الفرسيين الذين عاصروا أحداث الحفر وكان مقبياً في منطقة القناة وقد ذكر أن العمال الذين اشتغلوا في حفر ترعة الماء العذب خلال الفترة التي أشارت إليها هذه العرائض قد أصيبوا بالأمراض (١) . كما أن بوجوا Bougonin طبيب الشركة الذي أشرف على الحالة الصحية بين جموع العمال الذين عملوا في حفر ترعة الماء العذب من ١٩ أبريل ١٨٦١ إلى ٢٣ يناير ١٨٦٢ قد أرفق بتقريره إحصائيتين عن إصابات العمال المصريين يتضح منها أن عدد العمال الذين أصيبوا بأمراض مختلفة قد بلغ — في زعمه — ٤٦ عدا عشرة عمال لقوا حتفهم هناك (٢) . فهذه الشهادة الرسمية تلمح بعض ما جاء في هذه العرائض ، ولو أن هذه الأرقام دون الحقيقة بكثير . إذ

(١) Ritt Olivier, ouvr. cit., p. 209.

(٢) تجد إحصائيتي الوفيات والمرضى في نهاية تقريره الطبي في جريدة

لا يعقل أن يمرض ٤٦ عاملا خلال تسعة أشهر من بين ٥٥.٠٤٣ عاملا سخروا في حفر ترعة الماء العذب من القصاصين إلى نفيسة وفي وقت كانت فيه الشركة تتخبط في مشكلات التمويل وتلتصم الحلول لتدبير ماء الشرب .

ولم تحقق هذه العرائض القرض الذى من أجله وضعت ، فقد تابع مجلس العموم البريطانى إثارة موضوع السخرة في حفر القناة ، كما أن الصحافة الإنجليزية لم تخلع بهذه الحيلة ، وأخذت تعقب عليها بأسلوب نهكى لاذع يستدل عليه من مقال افتتاحى كتبه ارست دبلاس Ernest Desplaces مدير تحرير جريدة الشركة عن موقف الصحافة الإنجليزية من عرائض رؤساء العمال المصريين ، وبين في أسلوبه ما كان يحس به من الخيبة ومرارة الألم من الأثر العكسى الذى أحدثته هذه العرائض في صحافة المجترة . وكان مما جاء في هذا المقال : « كنا نظن أن نشر هاتين الوثيقتين سيكون موضع تقدير من الصحافة الإنجليزية ، ولا سيما أن لهاتين الوثيقتين أهمية خاصة ، لأنهما تصدران عن العمال الذين يزعم البعض أنهم يعانون ألوانا من الظلم وسوء المعاملة . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نجد بعض الصحف تبدى تشككها في هاتين الوثيقتين وتعلق عليهما تعليقا يصل بها إلى حد الإسفاف بل الوقاحة الناجمة عن الحقد والكراهية (١) » .

وقد كفت الشركة عن سياسة وضع العرائض لأنها لم تؤد إلى النتيجة المرجوة من ناحية ، ولأن سعيد باشا مضى يتوسع في تنفيذ لأتمة العمال من ناحية ثانية في علانية واستهتار بمصالح الشعب المصرى .

الفصل السابع

السخرة السافرة

- دى لسبس يستعين بالإمبراطورة لرفع عدد عمال السخرة إلى ثلاثين ألفا -
- ضغط الحكومة الفرنسية على سعيد وإذعانه - أساطين القانون في فرنسا يقررون أنه ليس للوالى أن يبيع المصريين لشركة القناة وأنه لا يمتلكهم كما يمتلك عقاراً أو قطعاً من الأغنام - زيارة سعيد
- ساحات الحفر - سعيد يصحب معه حرسه الخاص وقوات
- من الجيش فيمنعها دى لسبس - نتائج الزيارة - تمرد
- جنود الجيش احتجاجاً على تسخيرهم في حفر القناة -
- اصطدام في ساحات الحفر بين المصريين والفرنسيين
- هروب العمال - اختلالهم بالنظام - سعيد
- يرسل اسماعيل حملى وقوات بوليسية إلى
- ساحات الحفر - انشاء سجن بها للعمال
- المتمردين - شدة اسماعيل حملى على
- العمال - مشهد تعذيب العمال -
- رجال افندبنا في خدمة الفرنسيين
- جمع العمال - فرزهم -
- ترحيلهم إلى ساحات
- الحفر - ازدهار الزقازيق
- تغيير العمال كل شهر -
- تبرير غريب لدى لسبس
- نتائج التغيير
- الشهورى للعمال .

لم يكذ دى لسبس يصل باريس حتى شرع ييذل مساعيه لدى وزارة الخارجية الفرنسية كي تتدخل لحمل سعيد باشا على زيادة عدد عمال السخرة. ورأى أن يستعين بتفوذ الإمبراطورة أوجينى زوج نابليون الثالث امبراطور فرنسا ، جريا على عادته كلما تعرضت الشركة لأزمة عارمة . ولكنه لم يطلب رفع عدد عمال السخرة إلى عشرة آلاف كما كان يرجو ويسمى في مصر ،

بل طالب بزيادة عددهم إلى ثلاثين ألفاً. فرفع إلى الإمبراطورة مذكرة بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٦١ استعرض فيها موقف الشركة وأظهر حاجتها الملحة إلى ثلاثين ألف عامل، ثم قال «ومن الأهمية البالغة أن يكتب توفنيل Thouvenel إلى القنصلية الفرنسية العامة في مصر كي تقوم بتشجيع الوالي على تقديم هذا العدد (١)». وهكذا يتكشف دي لسيس، كل حين وأن، على حقيقته، فإذا هو مستعمر أوروبى في أبشع صورة يستعين بنفوذ حكومته كي يستنزف عرق الشعب المصرى ودمه وماله من أجل حفر القناة.

نجحت مساعي دي لسيس فأخطرت الحكومة الفرنسية سعيد باشا أن السبيل الوحيد للمحافظة على سمعته وتدعيم مركزه المالى هو أن يسود النشاط ساحات الحفر حتى تصل سريعاً مياه البحر المتوسط وماء النيل إلى بحيرة التماسح (٢). واستمع سعيد لهذه الرغبة. وكانت النتيجة أن تحسن الموقف كثيراً لصلحة الشركة فيما يخص بمشكلة عمال السخرة، إذ تدفقوا نحو ساحات الحفر بكثرة ملحوظة لم تعهدها الشركة من قبل، فبعد أن كان عدد العمال خلال شهر يوليو ١٨٦١ قد بلغ ٤٣٧٢ إذا به يرتفع في أغسطس إلى ٧٩٢٩ ثم يقفز في سبتمبر ١٨٦١ إلى ١٠.٠١٣ واستمر ذلك الصعود في كافة الشهور التي تلت، عدا شهر أكتوبر ١٨٦١ إذ وقعت فيه حوادث أعاققت وصول عمال السخرة إلى منطقة البرزخ (٣). وكتب دي لسيس في ١٠

(1) De Lesseps F.: *Lettres, Journal et Documents etc.*, ouvr. cit., t. IV, p. 87.

(2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, p. 331, voir aussi Bertrand et Ferrier ouvr. cit., p. 228.

Ibrahim Nomeir Seïfed-Dean, ouvr. cit., p. 103.

(٣) لم يذكر توازان Voisin مبياً لهذا القصص عند العمال الذى انفرد به شهر أكتوبر ١٨٦١ إذ هبط عددهم فيه إلى ٨٤٤ ومراجعة أعداد جريدة L'Isthme de Suez التى ظهرت خلال تلك الفترة وجدنا مقالاً بعنوان Chronique de l'Isthme وحوادث البرزخ جاء فيه أن فيضان النيل كان عام ١٨٦١ عالياً جداً فأغرق بعضاً من قرى الوجه البحرى وأتلف المزروعات وعلت الميلاء على ١٢١

نوفمبر ١٨٦١ خطاباً يقيض بالغبطة إلى الدوق البورغا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس . وكان مما جاء فيه « ويلوح أن حضرة صاحب السمو لا يخشى الآن بذل المساعدة لتقديم أعمالنا . وسنستخلم حالا عشرة آلاف رجل لإيصال ثبعة الماء العذب من رمسيس إلى بحيرة التماسح (١) . وهكذا حتى لدى لسبب أن يطلق على الإمبراطورة أوجيني الملك الحارس للقناة ، ويقول عنها إنها بذلت من أجله ما بذلت الملكة ايزابلا الكاثوليكية لكرستوف كولمب المستكشف الشهير (٢) .

كانت هناك عدة اعتبارات جعلت سعيدا يخطط هذه الخطوة الثمة بالنسبة للشعب المصري فعرضه لمحنة لم يشهد في تاريخه الحديث لها مثيلا . كان سعيد يعاني في ذلك الوقت أزمة مالية ، وكان في صدد عقد قرض خارجي مع إحدى المؤسسات المالية في فرنسا . واستغلت الحكومة الفرنسية حاجة سعيد الملحة إلى المال فضغطت عليه لزيادة عدد عمال السخرة الذين يعملون في حفر القناة في مقابل بذل مساعدتها لإتمام عقد القرض . وكان هذا القرض بفوائد باهظة للغاية جعلت شرنيير Schriener قنصل النمسا العام في مصر يعتقد ، حين علم بأمر فوائد هذا القرض ، أغسطس ١٨٦١ ، بأن القرض

سكان الفلاحين وسقط ضحايا كثيرون . وقد أضر الفيضان في موانع كثيرة بالنشط الهيدري الذي يربط القاهرة بالإسكندرية وبالفرع الذي يخرج من بينها إلى الزقازيق . ثم جاء في المقال « ولم يكن لهذا الحادث من أثر على مشروع القناة سوى أنه عطل المواصلات وأعاق وصول العمال إلى ساحات الحفر أنظر العدد ١٢٩ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٢٧ مجموعة السنة السادسة .

(1) de Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., IV, pp. 101-103.

(2) Allouy L. : Comment s'est fait le Canal de Suez, Pages d'histoire contemporaine recueillies sur les documents de M.de Lesseps. Paris 1882, p. 91.

"L'ange gardien du canal et qu'elle a fait pour lui ce que la reine Isabelle-la-Catholique avait fait pour Christophe Colomb."

منه إنما هو وضع الوالى تحت السيطرة الفرنسية (١) .

وكان سعيد يخشى قيام حملة الأسهم مطالبين بتعويضات عن الأضرار التى تصيبهم إذا فشل المشروع أو تأخرت عمليات الحفر بسبب عدم وقاء سعيد بالتزاماته فى لائحة العمال . وكان دى لسبس يحرص على أن يبرز مسألة التعويضات فى أحاديثه مع سعيد الذى كان ينقلها بدوره فى مكاتباته إلى الباب العالى . وقد سيطرت هذه الفكرة على سعيد إلى حد بعيد فكان يحسب حسابا قويا لتلك التعويضات وما ينجم عنها من مشكلات مالية وسياسية يثيرها تدخل بعض الدول وعلى الأخص فرنسا للدفاع عن الأموال الفرنسية التى أسهمت فى المشروع . وقد هددت الشركة سعيد باشا فعلا بهذا السلاح فى منتصف عام ١٨٦١ .

وكانت فترة التريث والترقب التى أشرنا إليها فى الفصل السابق قد انقضت بانتهاء شهر يوليو ١٨٦١ . ولم يقع ضغط ذو بال بمنع سعيد باشا من تنفيذ وعده بالتوسع فى لائحة العمال . والتزمت الحكومة التركية الصمت حيال هذا الموضوع فلم توجه لسعيد خطابا منذ كتاب ٦ ديسمبر ١٨٦٠ .

ومن البواعث التى حدث بسعيد إلى التوسع فى تسخير المصريين فى حفر القناة حيازته لعدد ضخم من الأسهم بلغ ١٧٧٦٤٢ سهما ، فلم يسعه قسم كبير أن يرى المشروع ينهار صرجه ويصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدى العاملة المصرية لدى الشركة ، فأقبل على سد الثغرات فى ساحات الحفر بحماس عميق . ويمكن تشبيه موقفه فى عام ١٨٦١ بموقفه عام ١٨٦٠ حين قبل أن يكتب بكافة الأسهم التى عجزت الشركة عن بيعها فى أسواق أوروبا المالية ، وكان تدخله وقتئذ لشرائها إنفاذا للمشروع من أنهار محقق .

تضاف إلى هذه الأسباب الرغبة الجارحة التى كانت تجيش فى نفسه

(١) Hallberg, *ouvr. cit.*, pp. 188-189.

نقلا عن دار المحفوظات النشابة فى فينا . رسالة رقم ١٩ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٦١ من ثرلنير Schriener إلى ريشبرج Rechberg .

وهي تنفيذ المشروع حتى يصبح علما من أعلام التاريخ يذكره الحفدة والثراري على مر الأحقاب والدعور مما كان دى لسبس يزبسه له فى كل حين وأن ، وأنه غدا موضع تقدير الصفوة الممتازة فى المجتمع الأوروبى بأسره .

ولكن هذه الأسباب مهما بلغت قوتها ووجاهتها فى نظر سعيد باشا فلها لا تعد شيئا مذكورا بجانب التضحيات الجسيمة التى فرضها ذلك الوالى على الشعب المصرى بتسخيره فى حفر القناة . سعيد فى تطبيقه نظام السخرة تطبيقا واسعا عريضا قاسيا كان يذعن للضغط الفرنسى من ناحية ، وينظر إلى مصلحة الشخصية بتخليد ذكره فى التاريخ من ناحية ثانية ، وفى سبيل ذلك ضحى بمصالح الشعب الاقتصادية والاجتماعية التى كان يجب أن تكون لها الصدارة فى اعتباره وسياسته . وقد قرر بحق ثلاثة من أعلام القانون وفرسا فى سنة ١٨٦٣ أنه ليس لسعيد باشا أن يبيع رعاياه لشركة القناة ، وأنه إذا كان فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ قد منح الولاية من أسرة محمد على حق حكم المصريين فإن هذا فرمان لم يعطهم الحق فى امتلاك المصريين كما يمتلك الإنسان قطيعا من الغنم أو عقارا تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر (١) .

وكان من أبرز مظاهر الإهتمام البالغ من سعيد باشا بنجاح المشروع وتقدم العمل فى تنفيذه أن قام بزيارة ساحات حفر القناة فى شهر ديسمبر ١٨٦١ . ويعزو بعض المؤرخين قيام سعيد بهذه الرحلة إلى أن العمل فى حفر القناة البحرية الصغيرة قد وصل إلى مرتفعات عتبة الجسر ، وهى أعلى هضبة تعرض سير القناة البحرية ، وكانت تقع شمالي بحيرة التماسح . فدعا دى لسبس صديقه سعيد باشا إلى وليمة أقامها له فى البرزخ ، مسرح نشاط الشركة ،

(1) Note consultative pour Son Altesse Ismail Pacha, Vice-Roi d'Egypte délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre en date du 30 novembre 1863.

وهناك حصل منه على تصريح بعشرين ألف رجل يشتغلون كل شهر في عمليات الحفر (١) .

ومهما يكن سبب هذه الرحلة والحيلة التي تفتق عنها ذهن دي. لسيبي فإن هذه الرحلة تعتبر دليلاً مادياً على تحمس سعيد للمشروع لسيين : أولهما أن هذه الرحلة كانت الزيارة الثانية التي قام بها الوالي في خلال عام واحد إلى منطقة القناة . وكانت الزيارة الأولى ، وقد تمت في أبريل ١٨٦١ ، مقصورة على منطقة بورسعيد . أما الزيارة الثانية فكانت إلى ساحات الحفر القائمة في أعماق صحراء البرزخ عند بحيرة التماسح . وثانيهما أن السفر إلى ساحات الحفر كان في ذلك الوقت قطعة من العذاب ، فالواصلات إلى منطقة القناة كانت بسيطة صعبة يستخدم المسافر البرى إليها ثلاث وسائل : هي القطار إلى بنها فالقازيق ، ثم قارب شراعى أو ذهبية إلى القصاصين ، ثم دابة أو عربية تجرها دابتان أو أكثر إلى ساحات الحفر .

وقد نشرت جريدة L'Isthme de Suez نبأ هذه الزيارة في أولى صفحاتها وقالت « نشرت أمس صحف المساء برقية تقول إن الأمير سعيداً قد زار البرزخ » ونخصت موضوع هذه الزيارة بمقال افتتاحي ختمته بقولها « إن قراءنا يرون في هذه الزيارة الكريمة ، كما ترى نحن ، دليلاً جديداً على اهتمام حضرة صاحب السمو الأمير سعيد بمشروع يتطلع العالم المثملين بأسره إلى إنجازه (٢) » .

ذهب سعيد في ركب حافل واصطحب معه حاشية كبيرة وقوة من حرسه الخاص بلغ عدد أفرادها ألف نوبي وقوة أخرى من الجيش المصرى بأعلامها وأسلحتها وموسيقاها ، وكان يمثل أفرادها سلاحى المشاة والمهجانة وارتدوا أفخم الملابس المزركشة (٣) . وكان سعيد يصحب عادة في

(١) Summarco Angelo : La verità sulla questione de la Cannale de Suez. Roma 1909, p. 25.

(٢) العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦١ ص ٢٨٦ مجموعة السنة السادسة .

(٣) انظر وصفاً لمظاهر الأبهة التي أحاطت سعيد نفسه بها أثناء الرحلة في :

رحلاته كنية أو أكثر من الجيش تقوم بين حين وآخر باستعراضات عسكرية طيلة الرحلة . وانتظر دى لسبس سعيد باشا في التل الكبير ليكون في استقباله وليرافقه في طوافه بمناطق الحفر المختلفة . وقد هال دى لسبس كثرة عدد أفراد الحاشية والجنود وهمس في أذن أحد رجال الحاشية قائلاً إنه من الصعب أن يصحب الوالى ذلك العدد الضخم من الحرس وجنود الجيش إلى ساحات الحفر ، لأن مشكلة المشكلات ، التي كانت تواجهها الشركة في الصحراء وقتئذ هي توفير ماء الشرب للعمال ، وإن وجود ذلك العدد الكبير من الجنود والمرافقين يزيد المشكلة تعاقماً ويؤثر على كميات الماء المحدودة التي تجلبها الشركة على ظهور الجبال من مسافات نائية . وكانت نتيجة هذا النصيح أن أنقصت القوة العسكرية المرافقة إلى خمسين جندياً وتخلّف الباقون عن مواصلة السفر (١) . وبدل هذا الحادث على أن سعيد باشا كان لا يترك تماماً كيف كانت الأمور تسير في حفر القناة والأخطار التي كانت تحدق بأفراد الشعب المصرى المسخرين في حفر القناة .

وقد تحرك ركب سعيد من التل الكبير في اتجاه منطقة القناة ، فبلغ في مساء ٦ ديسمبر ١٨٦١ عتبة الجسر شمالى بحيرة التماسح ، وزار ساحة الحفر رقم ٥ وهي إحدى الساحات الست المقسمة إليها تلك المنطقة . وقضى سعيد هناك اليوم التالى وزار فيه أنحاء تلك الجهة ، كما شاهد الموقع الذى اختير مصباً للقناة البحرية في بحيرة التماسح . وأعجب سعيد بهذا الموقع وطلب أن يشيد له سكن خاص على المقضية يشرف على مصب القناة البحرية في البحيرة حتى يرى ويسمع هدير انسياب مياه البحر المتوسط في بحيرة التماسح (٢) .

وغادر سعيد عتبة الجسر في الساعة التاسعة من صباح ٨ ديسمبر ١٨٦١

Berchière N. : Le Désert de Suez, Cinq Mois dans l'Isthme. Paris. Librairie Hetzel 1863, pp. 82-83.

(1) Percy Badger, ouvr., cit., p. 11.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 114.

ومعه دى لسبس والحاشية وقاموا بجولة عند الجهة التي وقع عليها الاختيار لتكون موقعا للمدينة التمساح « الإسماعيلية فيما بعد » ، وقد أصعب أبما إعجاب بروعة المناظر الطبيعية التي ترمى للناظر من عل . ومن هناك قام بجولة أخرى حول آبار نفيسة ثم تابع طوافه إلى مزرعة بير « أبو بلاح » وهي من منشآت الشركة ، وأمر سعيد بأن تؤخذ نماذج من المزروعات التي قامت الشركة بغرسها في تلك المزرعة (١) ، وأخيرا واصل رحلته فبلغ حوالى الظهر مركز طوسن جنوبى بحيرة التمساح ، وقد أطلقت الشركة على هذا المركز اسم طوسن وهو ابن سعيد باشا ، وأقامت فيه كثيرا من المنشآت حتى غدا من أهم مراكز العمل في داخل البرزخ (٢) .

وفى طوسن أعد لارالى استقبال حافل فدخل المدينة ممتطيا صهوة جواده وبجواره دى لسبس راكبا هو الآخر حصانه ، وسارا بين صفوف متراسة من العمال المصريين هتفوا بحياته ، وعزفت موسيقى الحرس . وكان ركب سعيد باشا يتألف ، عدا هذين الجنودين ، من ستة جمال عليها فاخر السروج ركب عليها كبار أفراد الحاشية ، وتبعها عربة سعيد الخاصة تجرها ستة بغال ثم عربة دى لسبس تشدها ستة جمال ثم قوة من الجيش المصرى . وعلى أثر هذا الاستقبال وطوافه بالمنشآت التي أقيمت في طوسن انتهت الزيارة ، وقفل سعيد عائدا إلى عاصمة ولايته .

هذه الزيارة تهمنا بنوع خاص لارتباطها الوثيق بموضوع السخرة في حفر القناة ، فقد عادت على الشركة بأطبيب النتائج (٣) إذ حلت مشكلة عمال السخرة حلا يتمشى إلى حد كبير مع ما كانت الشركة تبغيه ، وقد قال دى لسبس « لم يكن هناك شئ في مصلحتنا أكثر من الأثر الطيب الذى تركته في نفس سعيد باشا هذه الزيارة . وكانت هي اللحظة التي كنت أتطلع

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

(2) Courbon : Observations topographiques et medicales, recueillies dans un voyage à l'Isthme de Suez. Paris. 1861, p. 11.

(3) Berchère, ouvr. cit., p. 82.

إليها منذ زمن طويل لمعالجة كافة المسائل الخاصة بالتنفيذ المتصل بعمليات الحفر
ولتصفيمة الناحية المالية الخاصة باكتتاب الحكومة المصرية (١) .

حرص دى لسبس على أن يشاهد سعيد خلال الرحلة نشاط الشركة في
الناحيتين الرئيسيتين اللتين كانت تركز جهودها فيهما في ذلك الوقت وهما
أولاً : ترعة الماء العذب وقد أبحر فيها سعيد وهو في طريقه إلى البرزخ
حتى قرية مخفر في مديرية الشرقية . وقد رغب سعيد أن ينشط العمل في حفر
هذه الترعة حتى تصل إلى بحيرة التماسح ومن ثم تمتد في اتجاه الجنوب لتبلغ
مدينة السويس في وقت وجيز دون أن يؤثر ذلك على نشاط الشركة في
النواحي الأخرى (٢) .

ثانياً : القناة البحرية الصغيرة - مصغر قناة السويس - وكانت
الشركة تحاول جاهدة شق مجرى ضيق لها وسط هضبة عتبة البحر شمال
بحيرة التماسح . وكانت أكبر عقبة طبيعية تعترض سير قناة السويس (٣)
إذ ترتفع ١٠ ، ١٩ متراً عن سطح البحر (٤) وتمتد مسافة أربعة عشر كيلومتراً .
وقدر الإخصائيون في الشركة مقدار الانقراض الواجب لإزالتها لحفر مجرى
للقناة فيها بمقدار عشرة ملايين من الأمتار المكعبة (٥) والقوة الآدمية التي
تستخدم في حفر تلك المرتفعات بأربعين ألف رجل (٦) .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,
t. IV, p. 113.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents, ouvr. cit., t. IV,
p. 110.

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٦ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٢ ص ٥٠
مجموعة السنة السابعة وكذلك العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١
وهي محاضرة عامة ألقاها دى لسبس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ .

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 153.

وأُنظر أيضاً جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ ص ١٥٢
مجموعة السنة السادسة .

(5) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,
t. III, p. 388.

(٦) الجزء الرابع ص ٢١٦ من المصدر السابق .

وكانت زيارة سعيد لساحات الحفر المختلفة فرصة مواتية لدى لسبس
 ظهرت فيها براعته ولباقته ومدى تأثيره على صديقه سعيد ، فأعاد عليه
 شرح الموقف وخرج مركز الشركة إذا لم تخف الحكومة المصرية إلى مساعدة
 الشركة بجمع الأيدي العاملة لها ، وأبان الخسائر التي تتكبدها الشركة وبالتالي
 جمهور المسهين إذا تعرضت عمليات الحفر مرة أخرى للتأخير . واستجاب
 سعيد وهو في البرزخ وفي ضيافة الشركة إلى رجاء دى لسبس ، وأصدر أوامره
 في الحال إلى مديري الأقاليم لحشد عمال السخرة بحيث يصل عددهم في نهاية
 شهر ديسمبر ١٨٦١ ، وهو الشهر الذي تمت فيه الزيارة ، إلى خمسة عشر
 ألف رجل ، على أن يزداد هذا العدد خلال الشهور التالية إلى خمسة وعشرين
 ألف مصري (١) ، وذلك بالإضافة إلى مجموع أخرى من العمال وعد سعيد
 بأن يبعث في طلبها من أقاصى الصعيد . وعهد سعيد إلى عرفان باشا ناظر
 الخاصة أن يتولى الإشراف على جمع وترحيل أولئك العمال ، على أن يعاونه
 في هذه المهمة كل من مديري الدقهلية والغربية والقليوبية (٢) ، وهذه
 المديرية الثلاث هي أقرب الجهات إلى ساحات الحفر .

وقد بدت نتائج هذه التدابير سريعا ، فبلغ عدد العمال الذين ظفرت بهم

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

هذا ويختلف فوازان مع ساماركو Sarnmarco ومع دوان Douin في عدد
 العمال الذين وعد بهم سعيد . فيذكر المؤرخان الآخران أنه وعد بإرسال عشرين ألف رجل
 فقط . انظر

Douin George : Histoire du Règne du Khédivé Ismail 5 vols. t. I,
 Rome 1933, p. 24.

Sarnmarco A. : La verita etc., ouvr. cit., p. 25.

أما دى لسبس فيذكر في محاضرة عامة ألقاها في باريس في أول فبراير ١٨٦٤ أن
 سيد باشا قد وعد أثناء زيارته لمباحات الحفر بإرسال عشرين ألف عامل كحد أدنى .
 انظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩٤ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ مجموعة
 السنة التاسعة . وسرى في الفصول القادمة أن عدد العمال المصريين لم يتجاوز في أي
 وقت اثنين وعشرين ألفا .

الشركة ١٤٦٩٧ رجلا في شهر ديسمبر ١٨٦١. وكان هذا أكبر رقم قفز إليه عدد العمال خلال ذلك العام. وقد قابل بادجر السائح الإنجليزي، وهو في طريقه من الرقازيق إلى منطقة القناة في شهر ديسمبر ١٨٦١، جموعا غفيرة من العمال المصريين يقطعون الطريق إلى ساحات الحفر سيرا على الأقدام. وقد عني السائح الإنجليزي أن يوجه إلى فريق منهم بعض الأسئلة، فكان من بينها سؤال: هل جاءوا بمحض رغبتهم؟ فكانت إجاباتهم مجمعة على أنهم قد قدموا رغما عنهم. وحرص السائح على أن يسجل هذه الإجابة باللغة العامية الدارجة كما انطلقت بها ألسنتهم: أخذنا بالزور (١) We are taken bizany

وقد تابع التدفق الآدمي بشكل متقطع التظير طوال عام ١٨٦٢، إذ كان عدد العمال الذين يساقون زمرا إلى ساحات الحفر يتراوح بين عشرين ألفا واثنين وعشرين ألفا في الشهر الواحد. ويقول دوان Douin « وفي شهر ديسمبر ١٨٦١ ذهب سعيد بنقسه إلى البرزخ وشاهد الأعمال ورغب في أن يزداد نشاط العمل فأمر بمحشد عشرين ألف رجل. ومنذ ذلك اليوم كان هذا الأمر يتخذ بصورة مستمرة. وكانت أفواج العمال يتتابع قدومها شهرا بعد شهر مجتازة في طريقها إلى البرزخ وعودتها منه الوجه القبلي والوجه البحري. وكان موظفو الحكومة المصرية بشرقون على جمع العمال وإرسالهم ورافقتهم (٢) ».

وهكذا نرى أن سعيدا اتخذ في أعقاب زيارته لساحات الحفر خطوة حاسمة في سبيل تدعيم المشروع بتسخير المصريين في نطاق واسع ونظام رتيب لحفر القناة. وحق لدى ليسبس أن يقول « إن وجود الوالي في البرزخ كان أسعد حادث وقع لنا (٣) ».

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 13.

(2) Douin, ouvr. cit., t. I, p. 24.

(3) De Lasseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 110-112.

وفي أقل من شهر نفذ سعيد الشق الثاني من وعده ، فأنهز قرصة قيامه
برحلة إلى الوجه القبلي في يناير ١٨٦٢ وأمر بأن يرسل إلى ساحات حفـر
القناة خمسة آلاف جندي من جنود الجيش المصري قاربوا إتمام مدة خدمتهم
العسكرية . وكان أولئك الجنود هم الحشد الإضائي الذي وعد سعيد أثناء
رحلته إلى البرزخ بأن يبعث بهم من أقاصي الصعيد . وقد نقل الجنود من
الصعيد إلى القاهرة في النيل على السفن البخارية الحكومية ، ثم استقلوا من
القاهرة القطار إلى الزقازيق . ومن هناك بعث بهم مندوب الشركة إلى ساحة
الحفر رقم ٦ في منطقة عتبة الجسر (١) .

ولما بلغوها بدت منهم بوادر دلت على أن حركة تمرد وعصيان وشيكة
الوقوع بين صفوفهم . وزاد الموقف حرجا أن عدد الضباط المرافقين لهم
كان قليلا . فعجز الضباط عن السيطرة على الموقف من بادئ الأمر وقضى
الجند ليلتهم والموقف ينلر بانفجار خطير . فلما كان صباح اليوم التالي
رفضوا علانية العمل في حفر القناة وغادروا ساحات الحفر في طريق عودتهم
إلى بلادهم . وفي هذه الأثناء وقع اصطدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر
من مهندسي الشركة ومستخلميها الفرنسيين . وقال دي لسبس في تقرير له
عن هذا الحادث « وقد أبدى رؤساء ساحات الحفر في عتبة الجسر كثيرا من
ضروب الحكمة وحسن التصرف والذكاء والنشاط . ولولا شجاعتهم ونظامهم
لاستحل أمر الفتنة التي قام بها جنود الجيش المصري الذين وفدوا من الصعيد ،
إذ كانوا على جانب كبير من القوة والشراسة والحدة والتمرد والصلابة ،
وبفضل حكمة رؤساء ساحات الحفر أمكن تجنب وقوع نكبات (٢) » .

ولكن الرؤساء الفرنسيين في ساحات الحفر أظهروا حماقة لا مزيد
عليها . ودفاع دي لسبس عنهم دفاع هزيل لا يستقيم مع المنطق ، لأنه إذا كان
ضباط الجيش ، وهم الرؤساء الذين يجب على الجند طاعتهم — لم يقفوا في

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,
t. IV, pp. 151-152.

(٢) *ibid.*

وجه التيار الجارف عند مآثر خمسة آلاف جندي في ساحات الحفر احتجاجا على استخداهم في حفر القناة فكان يجدر بالقلة من الروماء الفرنسيين ألا يتعرضوا للجنود في هياجهم وفي تركهم العمل . ولكن شق عليهم أن يحضر هذا الحشد من الجنود ولا تستنزف الشركة طاقتهم في حفر القناة أسوة بزملائهم الفلاحين . وأكثر من ذلك لقد بلغت الحماقة بالروماء الفرنسيين أن اعزموا توقيع عقوبات على بعض الجنود الذين حاولوا الحرب وفسلوا فيه (١) ، فكذب دى لسبس إلى مندوب مقال الشركة يسفه هذا الإجحاه وقال « ولم يرغب صاحب السمو الوالى في إثارة ضجة بمناسبة هروب العمال أخيرا . وهو على حق في هذا . وتتلاقى رغبتى مع رغبته في عدم توقيع عقوبات على الماربين بحيث يشعر بها الرأى العام (٢) » .

وقد خشي دى لسبس أن يخذل عمال السخرة جلدو جنود الجيش فيرقضون العمل ويهجرون ساحات الحفر ويتسع نطاق الحركة ، فأسرع بالسفر إلى منطقة القناة ليعمل على تهدئة الموقف . وقال في هذا الصدد « لقد أوقف حضورى اتجاهات كان من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج مؤسفة (٣) » ثم مضى في نفس التقرير يقول « هذا الحادث لا يثير في نفسى اللعز ولكن أراه مبررا لاتخاذ التدابير التى نصحت الوالى باتخاذها ولم تنفذ إلى الآن وليس من الحكمة إذاعة هذا الموضوع . وإذا تعرضت له الصحف فيجب أن نرد على ذلك بقولنا إن فى سفر هؤلاء الناس ، وقد جاءوا لأول مرة من جهات بعيدة وكانوا يتلهفون على العودة إلى بلادهم ، أكبر دليل على أن العمل لم يكن ينطوى على الإكراه ، إذ لم تكن لدى الشركة قوة تحسول دون عودتهم . وهذا حادث فردى نجم عن تصادم بين العمال ورومائهم الوطنيين » .

(١) يذكر دى لسبس أن عدد الذين بقوا في ساحات الحفر من الجنود = ٧٥٠ انظر الجزء الرابع ص ١٥٧ من المصدر السابق .

(٢) الجزء الرابع ص ١٤٩ - ١٥٠ من المصدر السابق .

(٣) الجزء الرابع ص ١٥١ - ١٥٢ من المصدر السابق .

ومكنا تبلغ الجرأة بدى لبس في مسح الحقائق . فلم يكن الحادث فرديا بل اشترك فيه خمسة الآف جندي . ولم يحدث الاصطدام بين المصريين بعضهم وبعض ولكنه وقع بين المصريين ورؤساء ساحات الحفر الفرنسيين . ويقول الدكتور محمد صبرى إن العصيان الذى قام به جنود الجيش المصرى الذين حشدوا الحفر قناة السويس كان مظهرا قويا من مظاهر الاستياء الذى عم الشعب بسبب تسخير الأهلين في حفر القناة فبرز استيائه على هذه الصورة على الرغم من أنه شعب مسلم لا يمنح إلى أعمال العنف (١) .

والحقيقة أن الشعب المصرى لم يدعن لهذا النظام الجائر الذى فرضه سعيد بمشده عشرين ألف عامل كل شهر لحفر القناة ، بل قاومه ما وسعته الحيل والوسائل . فازداد عصيان العمال في ساحات الحفر ، وساء سلوكهم لزاء الرؤساء الفرنسيين في الشركة ، وتعددت حوادث هرب العمال من ساحات الحفر بل من منطقة القناة كلية . وكان يكثر هربهم أول الأمر في البالي غير القمرية حيث كان يسهل عليهم التسلل لوإذا في ظلامها الدامس (٢) ، ثم اشتدت حركة الهرب فلم تكن حركة فردية بل كانت حركات جماعية . نذكر منها على سبيل المثال أنه هرب ٦٢ عاملا في ليلة واحدة ، وفي الليلة التالية هرب ١٩٩ رجلا من الذين سيقوا من مديرية المنيا . كما هرب عمال مديرية روضة البحرين (٣) والعمال الذين جىء بهم من طلخا ودسوق . ومالبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديا سافرا للشركة أثناء هربهم إذ كانوا يطلقون الأعيرة النارية في الهواء تحريضا لزملائهم على الهرب معهم (٤) .

وكان الرؤساء الفرنسيون يتعرضون لأخطار جسيمة إذا وقفوا في وجهه

(١) Sabry M., ouvr. cit., p. 265.

(٢) Berchère, ouvr. cit., p. 111.

(٣) كانت مديرية روضة البحرين تشمل ما يسمى الآن مديريات المنوفية والقمرية وكفر الشيخ .

(٤) محفوظات قصر عابدين : محفلة ٢٨ سنية تركى . وثيقة رقم ١٢٤ .

العمال الماريين الذين كانوا يقدفونهم بقلل الماء . وكان العمال لا يقفون عند هذا الحد ، فإذا كان الرئيس الفرنسي راجبا جواده ، كما كان الحال غالباً ، طرحوه أرضاً وأوسعوه ضرباً (١) .

وهناك كاتب فرنسي مال به الحقد عن الحق : طعن في كفاءة عمال السخرة ويطء عملهم إلى غير ذلك من التهم غير الصحيحة التي رماهم بها ليشفي غله بسبب سحب عمال السخرة في مستهل عام ١٨٦٤ من ساحات الحفر ثم قال إن فكرتهم عن الكرامة الإنسانية تمثلت في حركات تمرد وعصيان قاموا بها في أكثر من مناسبة واستطاع دى لسبس إخمادها بصعوبة (٢) .

وكان مندوب المقاول العام في ساحات الحفر يرفع الشكايات تباعاً إلى دى لسبس عن هذه الحوادث فيبلغها بدوره إلى الوالي ويعلق عليها بضرورة تعيين موظف كبير في البرزخ يمثل سلطة الحكومة المصرية ومعه قوة من البوليس يحشاها العمال وتحول دون وقوع الاضطرابات .

وقد وعد سعيد باشا بتعيين أحد كبار موظفي الحكومة في ساحات الحفر ، ثم مضت فترة لم يتخذ سعيد وعده واستبسط دى لسبس تعيين الموظف ، فكتب في ٢١ يناير ١٨٦٢ إلى زكي بك - أحد رجال المعية - يتساءل عن البواعث التي أدت إلى عدم الوفاء بالوعد ، وأبان أن سلوك العمال يبرر التعجيل بإرسال الموظف والقوة البوليسية إلى ساحات الحفر (٣) .

وحدث بعد إرسال هذا الخطاب أن ازدادت مقاومة العمال لرجال الشركة وكثر إخلالهم بالنظام إعلانا عن سخطهم على تسخيرهم في حفر

(١) Berchère, ouvr. cit., p. 111.

(٢) Kostolany André: Suez, Le Roman d'une entreprise, pp. 114-115.

(٣) خطاب دى لسبس إلى زكي بك بتاريخ ٢١ يناير ١٨٦٢ انظر

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 143.

القناة مما هدد سير عمليات الحفر بالتعطيل . فعاود دى لسبس في ٢٣ يناير ١٨٦٢ الكرة لدى سعيد وطالب بتعيين عرفان باشا ناظر الخاصة للإشراف على حفظ النظام في ساحات الحفر طيلة المدة التي يستغرقها حفر مرتفعات عتبة الجسر . ورأى تعزيزا لطلبة هذه المرة أن يرفق بخطابه كتابا تلقاه من مندوب المقاول العام بخصوص سوء سلوك العمال وكذلك صورة من محضرين لحوادث فريق منهم . وقال دى لسبس تعليقا على هذه الحوادث إنها « تجعل وجود عرفان باشا أمرا لا منلوحة عنه (١) » .

وتجلى مرة أخرى اهتمام سعيد بتقدم عمليات الحفر على حساب مصالح الشعب المصري ، ولجأ إلى العنف لكبح جماح العمال الثائرين ، فأمر باتخاذ « تدابير حازمة جدا » (٢) وأرسل في الحال سفينة بخارية سريعة إلى الوجهة القبلى تأخذ من كل مديرية مشايخ البلاد ، وجعل كل شيخ منهم مسئولاً عن العمال الذين يقدون من ناحيته ، فراقب لإنتاج العمال في ساحات الحفر أثناء النهار ويحول دون هربهم أثناء الليل . ووضع سعيد ضباط البوليس في خدمة الشركة منذ يناير ١٨٦٢ فأمر بأن يصحب عمال السخرة في سفرهم أحد ضباط البوليس من المديرية التي يقد منها الفوج . وكانت مهمة الضباط ، ويطلق عليه معاون البوليس ، تنتهى في الزقازيق بتسليم الأنفار إلى مندوب الشركة (٣) .

وانجحه سعيد إلى تعيين عرفان باشا ناظر الخاصة (المعية السنية) كيه يسافر إلى البرزخ ويتولى مهمة حفظ النظام في ساحات الحفر ، إلا أنه مرض ، ولعله تمارض حتى يتجنب الإقامة في صحراء البرزخ . فعهد سعيد إلى اسماعيل حمدي بك بالقيام بهذه المهمة . وأخطر زكي بك في ٢٦ يناير

(١) خطاب دى لسبس إلى زكي بك بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٦٢ أنظر الجزء الرابع ص ١٢٧-١٢٨ من المصدر السابق .

(٢) خطاب زكي بك إلى دى لسبس من بنها بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٦٢ في الجزء الرابع ص ١٥٤ من المصدر السابق .

(3) Berchère, ouvr. cit., p. 114.

١٨٦٢ دى لسبس رسميا بهذا التعيين وأبلغه أن هذا الضابط الكبير سيذهب قريبا إلى ساحات الحفر ومعه قوات بوليسية لحفظ النظام بين العمال (١).

وعنى دى لسبس بتوفير وسائل الراحة لاسماعيل حمدى بك وظل في عتبة الجسر ليكون في استقباله ، وأشرف دى لسبس بنفسه على إعداد حجرة في كل ساحة من ساحات الحفر ليقم فيها أثناء تنقله للتفتيش على العمال (٢). وأعدت الشركة له منزلا لسكناه . وفي أول فبراير ١٨٦٢ وصل اسماعيل حمدى منطقة عتبة الجسر ومعه قوة بوليسية كانت تسمى في ذلك الوقت « القواصة » ونصب حول منزله ست خيام يقيم فيها خدمه وحرسه الخاص .

استهل اسماعيل حمدى عمله في البرزخ استهلالا قائما معنما ، إذ قبض على زعماء العمال المتمردين وألقى بهم في غياهب سجن أقيم في منطقة عتبة الجسر . وكان مبنى السجن عبارة عن منزل منخفض أقيم في مكان منعزل يفصله عن الطريق العام فناء فسيح (٣). وأعلن في ملأ من العمال أن سعيد باشا قد أمره بالآلا يسمح لأى عامل بأن يقضى يوما واحدا في البرزخ بدون عمل لأن الوالى يريد أن تمضى عمليات الحفر في سرعة ونظام (٤).

ومضى اسماعيل حمدى في استخدام وسائل العنف والإرهاب لإزاء عمال السخرة ، ففرض عليهم رقابة دقيقة من لدن مشايخ العمال ، وعين قوات من فرسان البوليس تتراد المنطقة الواقعة بين ساحات الحفر والتل الكبير لتعقب العمال الهاربين (٥) ، وبعث إلى السجن بكل عامل بدا منه إخلال بالنظام أو إهمال في العمل أو نزوع إلى الحرب . وقد شاهد أحد السامعين الفرنسيين في ٢٣ فبراير ١٨٦٢ في إحدى حجرات السجن عشرة

(١) خطاب زكى بك بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٦٢ السابق الإشارة إليه .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

(3) Berchère N., ouvr. cit., p. 217.

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

(٥) محفوظات قصر عابدين : مخطوطة ٢٨ مئة ركني وثيقة رقم ٤١٢ .

من العمال يجلسون القرفصاء ، وخطر له أن يسأل أحد حراس السجن ، وقد ألفاه جالسا على الأرض عند باب السجن يفتات خبزا وبصلا ، عن أسباب حبسهم فأجابه بأن البك - يقصد اسماعيل حمدي - هو الذي أمر بزجهم في السجن (١) .

وأخذ اسماعيل حمدي يقوم بجولات تفتيشية متكررة أثناء النهار ، فكان يركب حصانا ويتبعه ضابطان على جواديهما ثم عدد من الجنود على ظهور الخيل . وكان يحرص على أن يثير موكبه الرعب في نفوس العمال . وكان لا يتحدث إليهم إلا وهو على ظهر جواده . لاحظ في إحدى جولاته تقصيرا في عمل اثنين من رؤساء العمال ، فأمر بتزليلهما فوراً إلى رتبة « نفر » من آثار السخرة ، وحمل كل منهما القأس والقفة ، وهبطا إلى قاع القناة يزعان الرمال ويملان القفت ليصعدا بها إلى جسر القناة لتزيفها ثم يهبطان مرة أخرى وهكذا . وقد علق أحد الفرنسيين على هذا الحادث فوصف اسماعيل حمدي بالعدل والشفلة (٢) .

وقد انعكست شدة اسماعيل حمدي على المشايخ من رؤساء العمال خوفاً من أن ينزل عليهم غضب «البك» . فكان «الشيخ» يقسو على العمال الذين تحت إمرته إذا لاح له أن تقصيرا بدا منهم (٣) . وقد أراد اسماعيل حمدي أن تكون عقوبة الضرب علنية وأن يشهد عذاب العمال طائفة منهم . فكانت عقوبة الجلد أو الضرب تتم في الحى العربى في عتبة الجسر ، فنترش على الأرض قطعة كبيرة من جلد البقر ، ويجلس عليها العامل «المذنب» وينال الشيخ عليه ضربا بالكراياج أو العصا (٤) . ويهكم أحد الفرنسيين على هذا الأسلوب في توقيع العقوبات ، وقد شاهده بنفسه ، فيطلق على قطعة جلد البقر أنها

(1) Bechère N., ouvr. cit., p. 218.

(2) Berchère N., ouvr. cit., pp. 195-196.

(3) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 51.

(4) Berchère, ouvr. cit., p. 114.

عجل العدالة العربية (١) Thémis arabe. (٢) le lit de justice de la وفى هذا القول بجانب الحق والواقع . فالشركة حظرت حقيقة على مستخدميها الأجانب ، مهما كانت مناصبهم ودرجاتهم ، ضرب العمال المصريين ، ولكنها أجازت ذلك لرؤساء العمال الذين هم عادة مشايخ البلاد (٣) . ومن الواضح أن الحظر المفروض على المستخدمين الأجانب لم يكن إلا إجراء شكلياً ومخادعة من شركة القناة ، إذ تتوارى خلف رئيس العمال وتتخذ أداة لتوقيع العقوبات البدنية عليهم وتظل الشركة بمنأى ظاهري عن مواطن التسلية . وهذه إحدى وسائل المستعمر الأوربي . وتتكشف هذه الحيلة إذا علمنا حقيقتين أولاهما أن « الشيخ » كان مسئولاً أمام الشركة عن الأعمال التي تناط بأفراد فرقته (٤) ، وثانيتهما أن العمال لا يتلقون الأوامر إلا منه مباشرة (٥) .

وقد برر هذا الكاتب الفرنسي نفسه مسلك الشركة تبريراً غريباً فقال إن رجال الشركة هم الذين طلبوا أن يكون ضرب العمال المصريين بواسطة المشايخ « لأن أبغض شيء إلى نفوسنا أن نقوم نحن بهذا العمل » .

(١) ibid.

(٢) هي ربة العدالة عند الإغريق وكان يرمز إليها بفتاة مصعبة المنيين تمسك بيدها ميزاناً ذا كفتين متعادلتين .

(٣) كثيراً ما حلت ذوائر الشركة لهذا التحريم وقالت في هذا الصدد جريدة الشركة « حرم على المستخدمين الأوربيين توقيع العقوبات البدنية على العمال المصريين ، ولكن أيسر رؤساء العمال الذين هم عادة مشايخ البلاد ضرب العمال إذا تراءى لهم ذلك » . أنظر العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٠ مجموعة السنة السابعة . ولم تكن هذه أول مرة تنشر فيها الجريدة هذه المسألة بل سبق أن أشارت إلى هذا التحريم . أنظر على سبيل المثال العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٦ - ٢١٧ مجموعة السنة السادسة .

(٤) محاضرة دي لميس في باريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٣٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة .

(٥) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٠ مجموعة السنة السابعة .

وقد تعرض هذا الكاتب الفرنسى لنقطة حساسة فقال إن بعض الناس يلمون الشركة لأنها تعامل العمال المصريين في بعض الأحيان معاملة غير كريمة ، فدافع عن الشركة دفاعا هزيبا سقيما لا يخلو من تعال يتم عن العقلية الاستعمارية. للرجل الأوربي في القرن التاسع عشر ، فقد أرجع سوء معاملة الشركة للعمال المصريين إلى رغيها في المحافظة على كرامة الأوربيين حين يتجاوز العمال المصريون الحدود المسموح بها *les limites permises* (١) . ولكنه لم يوضح ما هي الحدود المسموح بها وما هي الحدود غير المسموح بها. ثم تساءل هذا الفرنسى عما يصير إليه موقف الشركة إذا لم تكن لديها السلطة الكافية لحمل العامل على أداء نصيبه في العمل اليومي المفروض عليه كاملا . وهو تبرير غريب لأنه يتناسى أن الوسيلة إلى ذلك ليست الضرب والإكراه على أداء العمل ، ولكن الوسيلة هي المعاملة الطيبة والأجور المناسبة وتوفير ماء الشرب وإعداد الأماكن لمبيتهم في الصحراء .

وكان من الطبيعي أن يعتقد رجال الشركة على اسماعيل حمدي بك أعذب الآمال . فصرح دي لسبس بقوله « إن الرجال الذين يمثلون سلطة « أفندينا » مهما كان عددهم سيؤدون لنا خدمات جليلة » (٢) . ورضخ العمال بعض الرضوخ لهذه الألوان المتعددة من العنف والجور يلقونها على يد الموظف التركي الذي أرسله سعيد إليهم ليكون في معظم الأوقات سوط عذاب عليهم . وليس بمستغرب أن يقرر دي لسبس وفوازان مدير عام الأشغال أن الشركة كانت أول من أحسن بمزايا وجزوده (٣) . والحق إن إقامته المستديمة في ساحات الحفر ، يحيط به رجال البوليس ينشرون الرعب والهلل في نفوس عمال السخرة ، كانت كفيلة بإقرار النظام والهدوء في مناطق الحفر . وقرر رئيس الساحة رقم ٦ في منطقة عتبة الجسر أن تحسنا كبيرا

(1) Berchère, ouvr. cit., p. 113.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 155.

(3) De Lesseps F. : t. IV, p. 158.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

طراً على سير عمليات الحفر بفضل وجود اسماعيل حمدي بك ، إذ كثر عدد العمال وازداد إقبالهم على العمل ، وانحصر دور الرجل الأوربي في توزيع العمل وإعطاء الأوامر إلى المشايخ الذين يقومون بتبليغها إلى العمال ويراقبون تنفيذها بدقة ، ثم يترك الأوربيون الأمور وهم مطمئنون إلى أنها تسير على النحو الذي يراد لها . وعلى الرغم من زيادة عدد عمال السخرة زيادة ضخمة فإن مهمة الأوربيين غدت من السهولة بمكان إذ لم تكن إلا نوعاً من المراقبة العليا (١) . واستطاعت الشركة أن تجتاز المرحلة الخطرة لشق قناة السويس البحرية الصغيرة في طول هضبة عتية الجسر بطريقة بدائية هي النفوس والقحف على أكتاف ما يقرب من مائة وثمانين ألف عامل خضروها في أقل من عشرة أشهر . وقد ذكر فوازان في هذا الصدد أنه فلم يكن من الضروري تعبئة جيش من العمال فحسب ، بل كان من الأهمية بمكان أن تقود هذا الجيش شخصية كبيرة على حظ موفور من الذكاء والنشاط تستمد نفوذها من سلطة سامية عليها ترعى المشروع كل الرعاية وتعمل على إنجاحه (٢) ، وقد عمل الرجلان - اسماعيل حمدي بك وفوازان بك - معاً في منطقة القناة طيلة سبع سنوات (١٨٦٢ - ١٨٦٨) وكان الأول أكبر موظف للحكومة المصرية في تلك المنطقة كما كان الثاني أكبر مستخدم للشركة فيها (٣) .

(١) Berchère, ouvr. cit., p. 196.

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 275.

(٣) ظل اسماعيل حمدي يشرف على شؤون العمال المصريين طيلة بقية الباقية من حكم محمد سعيد . ولما أنشأ الخديو اسماعيل في مارس ١٨٦٢ محافظة القناة عين اسماعيل حمدي بك محافظاً لها نظراً للخبرة التي اكتسبها في المسام السابق . وظل يشغل هذا المنصب إلى سنة ١٨٦٨ حين خلفه في منصبه مراد باشا . وتزخر المحفوظات التاريخية بقصر عابدين بالتقارير المسببة التي كان يرسلها تباعاً اسماعيل حمدي بك وتعتبر هذه التقارير مرجعاً هاماً لتاريخ إنشاء القناة .

أما فوازان بك فقصده اشغل في شركة القناة في ١٨٦١ وظل بها حتى سنة ١٨٧٠ مبعراً عاملاً للأشغال ثم وكيلاً أعلى للشركة في مصر . وأقيم عليه رتبة البكوية سنة ١٨٦٦ . وقد عاد لخدمة الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٧٣ حيث شغل عدة مناصب رئيسية فنية . ثم أعيد مرة أخرى للشركة الفرنسية وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة . وقد توفي في ١٧ مارس ١٩١٨ بعد أن بلغ من العمر مائة عام تقريباً . وأقيم له تمثال نصبي =

ومما هو جدير بالذكر أن دى لنيس ورجال الشركة وجريدتها كانوا يطلقون على اسماعيل حمدي بك مندوب الوالي أو Délégué du Vice-Roi مثل الوالي الرسمي (١) Représentant Officiel du Vice-Roi وهذه التسمية لها مغزاها ومرامها (٢) .

• • •

وتنفيذاً لأوامر سعيد باشا الجاثرة كان على عمدة القرية أن يقدم عند صدور أول إشارة له من المديرية العدد المطلوب من رجال قريته (٣) . ويذهب العمال إلى المكان الذي يعين لهم لاجتماع الفريق المسافر وينتظرون ريثما يتكامل عدد الفوج . وفرض الحكومة عليهم خلال ذلك الوقت رقابة شديدة حتى لا يعملوا إلى الهرب . وكان تشدها في مراقبتهم يدفعها

في الاسماعيليه ، وقد توفر حقبه طويلة في شيخوخته على إخراج مؤلفه النفيس عن تشاة السريس والذي يعتبر مرجعاً رئيسياً لتاريخ إنشاء القناة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 158.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, P. 274.

جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٢ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٢ ص ١٥٤ مجموعة السنة السابعة .

(٢) كانت الشركة تشترى منطقة القناة بما تضمه من أراض شاسعة منحها إياها سعيد باشا من قلة تبصر في عقدي الامتياز الأول والثاني ملكاً خالصاً لها لا يمتد إليها سلطان الحكومة المصرية وليست لها ولاية عليها والحكومة أن تجمت بمثل رضى لها في منطقة القناة أسوة بمنحها في مجلس إدارة الشركة . ثم جرت بعد وفاة سعيد أن دار لفظ حول هذا الموضوع وتطلعت الحكومة التركية إلى ملغ منطقة القناة بأمرها عن مصر . فاضرع اسماعيل إلى إنشاء محافظة القناة في مارس ١٨٦٣ وعين اسماعيل حمدي بك محافظاً للقناة على أن يكون مقره بورسعيد وأن تدخل مدينة التماسح (الاسماعيليه) في حدود المحافظة . وبذلك قطع اسماعيل على الشركة وتركيا وغيرها من الدول ... التفكير فيها كانوا يبيتون .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٠ مجموعة السنة السابعة .

في بعض الأحيان إلى حبسهم (١) .

وكان عمال كل مركز من مراكز المديرية يؤلفون فرقة عليها رئيس يطلق عليه لفظ « الشيخ » وهو ما يطلق عليه في فرنسا chef tacheron يتمتع بسلطة على رجال الفرقة كلها (٢) . فكان من واجباته مراقبة سلوك العمال أثناء سفرهم إلى البرزخ (٣) وقيادتهم صباح كل يوم إلى ساحة الحفر والإشراف عليهم أثناء العمل وقض المنازعات التي تنشأ بينهم (٤) ، كما كان يضرب المقصرين منهم على النحو الذي أوضحناه .

وحين يتكامل عدد الفوج يستقل العمال القطار الحديدية أو السفن الشراعية تقلهم إلى أقرب مكان لساحات الحفر ، ويوضع العمال أثناء سفرهم تحت الحراسة المسلحة (٥) . وكانت الحكومة هي التي تعد لهم وسائل النقل وتكفل بنفقاته (٦) خلافا لما نصت عليه لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التي نصت المادة السابعة منها على أن تتحمل شركة القناة انتقالات العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات الحفر . وهذه حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الخدمات التي أسداها سعيد باشا إلى شركة القناة ، إذ أراح عنها عبثا ماليا ثقيلا وهو نفقات سفر الأفواج المائلة المتعاقبة من

(1) Note explicative sur le travail et le salaire des ouvriers égyptiens réquis pour la Compagnie du Canal de Suez. Renseignements transmis par Ismail Bey, préposé par le Gouvernement égyptien à la direction des ouvriers indigènes dans l'Isthme de Suez, Septembre 1863, p. 31.

(٢) عاهرة ألقاها دى لبس في باريس في ٢٢ يوليو سنة ١٨٦٢ وثرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ من ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة .

(3) Fol. ouvr. cit., p. 8.

(4) Ritt Olivier, ouvr. cit., p. 244.

(5) Dicey Edward : The Story of the Khedivate, London 1902, p. 36.

(6) Ismail Hamdi : Note explicative etc., op. cit.

وأنظر أيضا جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٩ الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٢ من ١٧٩ مجموعة السنة الثامنة .

المصريين . وكان يجدر بسعيد أن يخص نفقات سفرهم من ثمن الأسهم التي فرضها دى لسبس على مصر . وكانت هذه الوسيلة في سداد نفقات سفر العمال خدمة كبيرة في ذاتها للشركة ، ولكنه لم يخص شيئاً ولم يتقاضى أجراً .

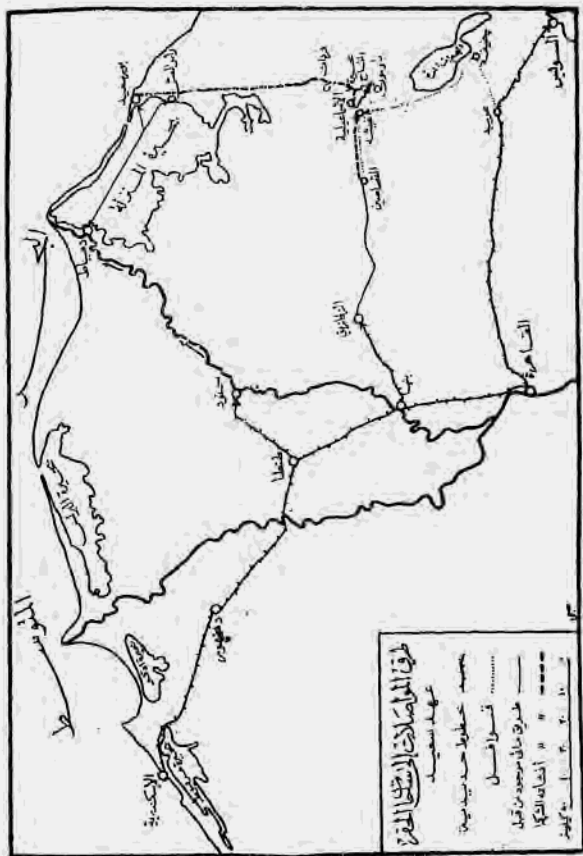
وكان سفر عمال الوجه القبلي يتم في السفن النيلية إلى القاهرة ومنها بالسكة الحديدية إلى بنها فالزقازيق ، نهاية الخط الحديدى في ذلك الوقت ، ومن ثم يساقون زمراً إلى ساحات الحفر في منطقة القناة سيراً على الأقدام تحت الحراسة الشديدة من فرسان « القواصة » أى البوليس . وكانوا يقطعون المسافة الأخيرة في أربعة أيام . أما الرحلة بأكملها لعمال الوجه القبلي فكانت تستغرق وقتاً يصل عادة إلى عشرين يوماً تبعاً لموقع المديرية التي يفسدون منها (١) .

وكان عمال الوجه البحرى يسافرون إلى الزقازيق إما بالسكة الحديدية وإما في السفن النيلية تبعاً لموقع المديرية التي يفسدون منها واتصالها بالشبكة الحديدية المتواضعة وقتئذ أو عدم اتصالها بها ، فقد كانت هناك بضعة خطوط فرعية تخرج من خط القاهرة - الإسكندرية هي فرع من طنطا إلى سنود وآخر من بنها إلى الزقازيق وثالث من بنها إلى ميت بره في مديرية المنوفية حيث كانت لمعيد باشا أراض زراعية ، ثم خط من الإسكندرية إلى قصر الوالى في مريوط (٢) . وكانت الطرق المائية في الوجه البحرى تزدحم

(1) Ismaïl Bey op. cit.

(٢) بلغ طول الشبكة الحديدية في مصر على عهد سعيد باشا ٤٧٧ كيلومتراً على النحو الآتى :

خط إسكندرية - القاهرة	طوله ٢٠٩	كيلو متراً
خط القاهرة - السويس الصحراوي	طوله ١٤٤	كيلو متراً
خط بنها - الزقازيق	طوله ٢٩	كيلو متراً
خط طنطا - سنود	طوله ٥٣	كيلو متراً
خط بنها - ميت بره	طوله ١٣	كيلو متراً
خط إسكندرية - اتجا مريوط	طوله ١٩	كيلو متراً



بالسفن والقوارب عملة بعمال السخرة في طريقهم إلى الرقازيق ، ويروى أحد السباح الإنجليز الذين زاروا ساحات الحفر في منطقة القناة خلال شهر ديسمبر ١٨٦١ أنه شاهد في فرع دمياط عند بنها ما يقرب من عشرين سفينة مكتظة بالفلاحين المسخرين في حفر القناة (١). وكانت الرحلة من قراهم إلى ساحات الحفر تستغرق وقتا يتفاوت بين ستة أيام وانتهى عشر يوما (٢) .

وكانت عملية تسليم عمال السخرة بواسطة موظفي الحكومة وتسليمهم بمعرفة مندوبي شركة القناة تتم أول الأمر في منطقة الوادي بمديرية الشرقية . وقد نجم عن تجمع العمال بكثرة كبيرة في هذه الناحية أن أصيبت مزارع الوادي بأضرار بالغة ، فاختيرت « أبو حاد » بمديرية الشرقية مركزا يتجمع فيه العمال تمهيدا لفرزهم وترحيلهم إلى ساحات الحفر (٣) ، ثم مالبت أن وقع الاختيار على الرقازيق كى تكون مركزا لهذه العملية ، وذلك لسهولة المواصلات المائية والحديدية إليها من جهات الدلتا . وكان متوسط عدد العمال الذين يقلّهم القطار في كل مرة إلى الرقازيق ١,٥٠٠ رجل من عمال السخرة (٤) . وكان من نتائج ذلك أن اكتسبت الرقازيق أهمية كبيرة وانتعشت الحياة الاقتصادية فيها ، وقد إليها كثير من الأهالي والتجار يقيمون فيها محلات تجارية ومستودعات تموينية ، وأخذوا يترددون بين الرقازيق وساحات الحفر في منطقة القناة (٥) . وقد أرسل فيض الله

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 68. -

(2) Ismail Bey, op. cit.

(٣) محفوظات قصر عسايدين : أنظر مكاتبتين الأولى من نقولا فازاروس مفتي حوم السكة والجبل إلى فيض الله نوري مدير الشرقية والثانية من مدير الشرقية إلى المديرية : محفوظات رقم ٣٠ بحية تركي وثيقة رقم ٥٦ ومرقفتها . وأنظر أيضا خطابا من مدير الشرقية إلى المديرية السنية بتاريخ ١١ شوال ١٢٧٩ في دفتر ٥٣٤ تركي وثيقة رقم ٢ ٤٢ .

(٤) Isthme de Suez العدد ١٤٢ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ من ص ١٨٠ -

١٨٢ مجموعة الست السابقة .

(5) Casimir Leconte: Promenade dans l'Isthme de Suez. Paris 1864, p. 25.

نورى مدير الشرقية إلى سعيد باشا تقريراً عن ازدهار الزقازيق قال فيه : إن بندر الزقازيق قد أصبح بلداً عامراً بفضل إقامة كثير من التجار المسلمين والأوربيين فيه، وبفضل إقامة العمال المشتغلين في حفر قناة السويس والذين يفقدون من أقاليم الوجهين القبلى والبحرى (١).

ومنذ شهر يناير ١٨٦٢ ازدادت أهمية الزقازيق إلى حد بعيد لأن الشركة كانت قد أنجزت في ٢٣ من ذلك الشهر حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نفيسة على مقربة من بحيرة التماسح (٢) وأعدتها للملاحة في نفس ذلك اليوم (٣) ووجد بذلك شريان مائى متصل يربط الزقازيق بساحات الحفر في منطقة القناة . وأصبح يمر بالزقازيق في طريقهم إلى ساحات الحفر سفراء الدول وقناصلها وأمراء أوروبا وأعضاء المجالس النيابية والغرف التجارية فيها وكثير من الشخصيات البارزة (٤) . وكان

(١) محفوظات قصر عابدين : بحفظة ٢٨ مائة تركى . وثيقة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩ من القعدة ١٢٧٨ (١٨ مايو ١٨٦٢) . وانظر الرد على ذلك التقرير في وثيقة رقم ٦٢١ بتاريخ ٢٠ من الحجة ١٢٧٨ (١٨ يوليو ١٨٦٢) في نفس المحفظة (٢) تقرير Bougouin طبيب ترعة الماء العذب الذى أشرف على الحفالة الصنية بين ممال السخرة أثناء حفر الترعة . وقد رفع هذا التقرير في ١٥ مارس ١٨٦٢ إلى روتش Aubert Roche كبير الأطباء الشركة ونشرته جريدة L'Isthme de Suez في العدد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ من ص ١٢٢ - ١٢٨ مجموعة السة السابقة .

(٣) انظر مقالا افتتاحيا في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٥ الصادر في أول فبراير ١٨٦٢ من ص ١٣٥ - ١٣٦ مجموعة السة السابقة . وانظر أيضا Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 348.

(٤) L'Isthme de Suez العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٢ من ص ٢١ مجموعة السة الثالثة . هذا وتجد وصفاً لمدينة الزقازيق : شوارعها ومبانيها وقناصلها ومخارجها العامة في

Percy Badger, ouvr. cit., p. 11.

Berchère, ouvr. cit., pp. 159-160.

وانظر أيضاً مقالا نشر في L'Isthme de Suez العدد ١٩٩ الصادر في أول أكتوبر ١٨٦٤ من ص ٢٠٨ - ٢٠٩ والمقال في مجموعته مقتبس من كتاب Casimir Le comte : ouvr. cit.

مولاء وأولئك يحضرون إلى مصر إما بإيعاز من حكوماتهم لمراقبة تنفيذ المشروع عن كثب ومحاولة تعرف أهداف الشركة ، وإما تلبية لدعوة الشركة لهم من باب الدعاية لها .

وكان لشركة القناة مكتب في الزقازيق يضم مندوبين عنها وعن المفاوض العام للشركة . وكانت السلطة المحلية في الزقازيق تخطر المكتب بوصول أفواج عمال السخرة فيخف المندوبون لاستقبالهم ويقفون على عدد أفراد الفوج ، ثم يقومون بفرزهم فيستقبلون العمال هزلي الأجسام وبأخفون الشبان الأقوياء الأصحاء (١) ويوقعون لإقراراً بتسلم «أنفار» السخرة ويذكرون فيه عدد « الأنفار » ثم يرسل الإقرار إلى مدير المديرية التي وفد منها أفراد الفوج (٢) . وهكذا شاء تشجيع سعيد للمشروع أن يهبط بالشعب المصري إلى سلع آدمية يتسلمها ويتصرف فيها خفية من الأجانب المستغلين في شركة القناة . وكان مكتب الشركة في الزقازيق على علم تام بسير عمليات الحفر وحاجة كل ساحة من ساحات الحفر إلى الأيدي العاملة ، فبعين مستغلنموه لكل «شيخ» الجهة التي يعمل فيها أفراد فرقته ، ثم تصدر الأوامر للفوج بامتناف السفر إلى القناة سيرا على الأقدام تحت الحراسة الشديدة من قوات البوليس . وكان طريق التل الكبير يبدو كأنه مغطى بالآدميين من كثرة عدد عمال السخرة (٣) . وفي نفس الوقت يقوم المكتب بإخطار مهندس أول ساحة الحفر التي سيتجه إليها أفراد الفوج ، كما يحضر مفتش التوطين بوصول الفوج وعدد أفرادهم .

(1) Percy Badger, ouvr., cit., p. 13. Voir aussi :

Fontane Marius, ouvr. cit., p. 51.

Guillemin A. : L'Egypte actuelle. Son Agriculture et le Percement de l'Isthme de Suez. Paris 1867, p. 249.

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 244.

(٣) مشاهدات Roussin أحد مكترتي الأميرال Faures قائد القوات الفرنسية البحرية في الشرق الأقصى . وكان قد انتهز فرصة مروره بمصر في طريقه إلى مصر متصفاً بزار ساحات الحفر . أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ من ص ٣٦٦ - ٣٦٨ مجموعة السنة الثانية .

وكان يسير في مقدمة الفوج عدد من الجمال تحمل أمتعة العمال وزكالاتهم تحوي ماكلهم وقلل الماء ، ثم يسير العمال في خط طويل خلف الجمال (١) . ويقول سائح فرنسي إنه شاهد صباح أحد أيام شهر يناير ١٨٦٢ جموعا كثيفة من العمال يجتازون الصحراء، ولاحظ أن طلائعهم الأولى قد اختفت تماما عن الأنظار بينما كانت صفوف متراصة منهم لا تزال تسير في صف طويل متجهة شطر منطقة القناة (٢) .

وكان العمال يصلون إلى ساحات الحفر منوكى القوى بعد سفر طويل شاق تنوعت وسائله (٣) . وهناك تبدأ عملية فرز أخرى بعد عملية الفرز التي تمت في الزقازيق . فيقسم رجال الشركة العمال إلى فريقين : فريق قوى وفريق أقرى . ويعطى كل عامل من الفريق القوى قفة يضع فيها الأنقاض التي تتخلف من عملية الحفر، ثم يحملها ليلقي بمحتوياتها بعيدا عن مجرى القناة في المكان الذي تحدده الشركة . أما عمال الفريق الأقرى فيعطى كل منهم قافسا يضرب بها الأرض لحفر القناة ويهبط في الأرض إلى أن يبلغ في حفرها العمق المطلوب . وقبل أن يشرع العامل في عمليات الحفر كان يخلع جلبابه الأزرق ويلقى به جانبا على الأرض ويجواره قلة الماء يشترك معه فيها عدد من زملائه (٤) . ولم يكن العامل يشتغل إلا نحت إكراه « المشايخ » (٥) وكان « الشيخ » يسك في يده طوال النهار بالكرباج (٦) .

وكان العامل يشتغل في عمليات الحفر لمدة شهر واحد يسمح له بعد انتهاء بالعودة إلى قريته (٧) . وكانوا بدون استثناء تقريبا يغادرون البرزخ

(1) Berchère, ouvr. cit., p. 163.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 108.

(3) Lavalley, ouvr. cit., p. 55.

(4) Berchère, ouvr. cit., pp. 196-197 et 203-204.

(5) Kostolany, ouvr. cit., pp. 114-115.

(6) Dickey, ouvr. cit., p. 36.

(7) Fol, ouvr. cit., p. 8. Voir aussi

بمجرد انتهاء المدة المفروضة عليهم ، بل إن كثيرين منهم كانوا يتحينون
الفرص للهرب ولما يفيض عليهم بضعة أيام في ساحات الحفر (١) على الرغم
من الرقابة الدقيقة التي فرضتها الحكومة حتى ضجعت الشركة بالشكوى
من تعدد حوادث الهرب (٢) .

- وقد تخطيط دى لسبس في تفسير الباعث على إلتياح السياسة التي كانت
تقضى بتغيير عشرين ألف رجل من عمال السخرة كل شهر وما نجم عن
ذلك من نتائج ستعرض لها في حينها وأصابها الحياة الاقتصادية والاجتماعية
بأضرار بالغة . وقد ذكر دى لسبس مرة أن قسوة الحياة في صحراء البرلخ
في ذلك الوقت هي التي فرضت على الشركة هذا التغيير الشهري لعمال السخرة ،
إذ كانت حالة التموين لا تزال مضطربة . وكانت مشكلة توفير ماء الشرب
في الصحراء لا تزال على خطورتها ، فكانت الشركة لا تستطيع أن تسمح للعمال
بأن يغدوا مع أفراد عائلاتهم ويقيموا معهم في منطقة القناة ، ولهذا أرادت
الشركة أن تتيح الفرصة للعمال كي يعودوا سريعا إلى ذويهم بعد شهر واحد (٣)

وبعد وفاة سعيد باشا برر دى لسبس هذا التبدل الشهري للعمال تبريرا
غريبا ، فقرر ، في خطابه الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لمسمى
الشركة في أول مارس ١٨٦٤ ، أن سعيدا هو الذي أشار بهذا الرأي رغبة
منه في إنهاض شعبه!!.. فلماذا أقام العامل شهرا وعاد إلى قريته ، وقدم عامل آخر
يوصل الحفر بعده شهرا آخر ، تهيأت الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من أفراد

Ritt, ouvr. cit., p. 243.

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV,
p p. 220-221.

وكللك جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٩ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٢ من ص
٢٦٦ - ٢٧٠ مجموعة السنة السابعة .

(1) Percy Badger, ouvr., cit., p. 68.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 232 et 274.

(٣) محاضرة ألقاهها دى لسبس في باريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ولشرت في جريدة
L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ من ص ٢٢٥ -
٢٣١ مجموعة السنة السابعة .

الشعب المصري للذهاب إلى ساحات الحفر حيث يعملون تحت إرشاد مهندسين أوروبيين على جانب كبير من البراعة والمهارة ، وبذلك يتاح للمصريين الاتصال بأسباب الحضارة الأوروبية ممثلة في شركة القناة . ثم استطرد دى لسبس فقال « والحكومة المصرية هي التي طلبت التبديل الشهري بين العمال ، وقبلت الشركة المتاعب التي تنجم عن هذا التغيير المستمر في مقابل أن يتولى سعيد باشا نقل العمال على حسابه إلى الزقازيق سواء كان هذا النقل يتم في السفن النيلية أو القطر الحديدية (١) » . وطبقاً لهذا التبرير من جانب دى لسبس تكون شركة القناة هي المتفضلة على الشعب المصري بالعمل على إنفاذه ، وفي نفس الوقت هي الخاسرة لأنها تحملت « متاعب » في سبيل تغيير العمال شهرياً . وهذا القول لا يستسيغه عقل ولا يقبله منطق ، ولكن دى لسبس يقلب الحقائق ويتنكر لأصحاب الفضل عليه جرياً على عادته في مثل تلك المواقف . فالشركة هي التي جنت أجمل الفوائد من هذا النظام ، إذ لا يكاد العامل يقضى الشهر المقرر له في ساحات الحفر حتى يكون قد أنهك قواه ذلك العمل المصنعي المتصل في حفر القناة ، وأصابه الضجر من معيشته التي يجهاها في الصحراء ، وضاق بالرقابة الصارمة المفروضة عليه في ساحات الحفر ، كما أن لإنتاجه في الحفر يغدو ضئيلاً إذا قيس بإنتاجه في الأيام الأولى لمباشرته العمل ، وفوق ذلك لا تتكبد الشركة

(١) خطاب دى لسبس في اجتماع الجمعية العمومية لمسمى الشركة بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ ونشر في L'Isthme de Suez المجلد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة المنة التاسعة .

وفي مذكورة وضعتها الشركة بتاريخ ٧ يناير ١٨٦٤ قالت فيها إن تغيير العمال كل شهر كان استجابة لرغبة سيد باشا كي يحثك الفلاحون بالأوروبيين ويقفون على ألسونهم في المساء وتزول عنهم الأوهام والمزاعم الباطلة التي تسيطر عليهم من ناحية الأوروبيين . أنظر

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Mémoire à consulter sur la Consultation de M^{rs} Odilon, Barrot, Dufaure et Jules Favre en date du 30 novembre 1863.

شيئاً من نفقات السفر ، فكان من مصلحتها أن تتخلص من هذا العامل الجهد وتمتدبل به عاملاً جديداً . وقد كشف النقاب عن جانب من هذه الحقيقة التي أوردناها أحد الرجال المناصرين لشركة القناة وهو Flachat وذلك في بحث ألقاه بجلسة ٧ أكتوبر ١٨٦٤ أمام أعضاء جمعية المهندسين المدنيين في باريس ، بعد مضي سبعة أشهر على الأكلودية التي أطلقها دى لسييس في جرة أمام مسهى الشركة ، إذ قال Flachat إن شهراً يقضيه الفلاح في الصحراء وفي العمل كان كافياً لاستنفاد قواه ، ولم يكف هذا المهندس بذلك بل نسب نجاح الشركة في أعمالها إلى هذا النظام الذي اقتضى تغيير العمال شهرياً (١) . وهكذا شهد شاهد من أهلها . أما كرايتس Grabites فيقول « كانت الشركة تستخدم الفلاح حتى يصبح عسليم التبع فتلقي به جانباً كما يلقي الإنسان عليه ثقاب فارغة (٢) » .

وقد ترتبت على هذا التغيير الشهري للعمال عدة نتائج أثرت تأثيراً عميقاً في الحياة المصرية ، وكان من بينها أن ارتفع عدد العمال الذين يتغنيون عن حقوقهم إلى ستين ألفاً كل شهر ، لأنه بينما يكون عشرون ألفاً قائمين بالعمل في ساحات الحفر يكون مثل هذا العدد من العمال في طريق عودتهم إلى قراهم ، وعشرون ألف رجل آخرون في طريقهم من بلادهم إلى

(1) La moyenne de la durée du séjour du fellah sur les chantiers était d'un mois. C'est cette mobilité qui a été la base du succès de l'organisation du service sanitaire. Un mois de séjour au désert et de travail suffisait pour épuiser la force des ouvriers les plus faibles, et le contingent était alors renvoyé dans ses foyers; il était remplacé par un autre, jusqu'au

moment où le repos permettait de le ramener au désert. أنظر

Société des Ingénieurs Civils, Paris 1864, Procès-verbal de la séance du 7 octobre 1864. Présidence de M. Petiet. Communication faite par M. Flachat.

(2) Carbités : Spoliation etc., ouvr. cit., p. 100.

وأنظر أيضاً

منطقة القناة أى بمعدل ٧٢٠ ألف مصري في العام في الوقت الذي لم يتجاوز عدد سكان مصر خمسة ملايين نسمة (١) .

وقد يقال إن عودتهم من منطقة القناة إلى قراهم لا تستغرق شهرا ، ولكن تستغرق بضعة أيام قد تصل إلى ستة أو أسبوع (٢) ولكن هذا القول مردود عليه لسببين : أولهما أن الحكومة والشركة كانتا تتركبان العمال وشأنهم فلا تتكفل إحداهما أو كلتاها بإعادتهم إلى بلادهم ، ولم يكن لهم سوى حق استخدام السكك الحديدية بالمجان إذا كانت بلادهم تقع على الشبكة الحديدية المتواضعة . وثانيهما أنهم كانوا لا يستطيعون استئناف نشاطهم الزراعى عقب وصولهم إلى بلادهم مباشرة بل يظلون مدة طويلة عاجزين عن العمل لما انتابهم من هزال ، لأن الشركة قد استنفدت كل ذرة من النشاط فيهم (٣) . أما في ذهابهم إلى ساحات الحفر فإن خميس سعيد باشا للمشروع قد انعكس على مديري المديرية ، أو لعلمهم كانوا ينفذون أوامره الصارمة في هذا الصدد ، فكانوا يحرصون على التكبير في جمع عمال السخرة خوفا من أن تنهى نوبة الشهر لأحد الأفواج قبل أن يصل بعد الفوج الجديد ، ويظل العمال فترة طويلة بعد جمعهم تحت المراقبة المسلحة في عاصمة المديرية أو المركز بضعة أيام في انتظار إعداد وسائل ترحيلهم إلى ساحات الحفر ثم صلور الأوامر لهم من المديرية بالتحرك .

كما كان من نتائج التغيير الشهري للعمال أن وقع ضغط شديد على وسائل المواصلات الحكومية - البرية والحديدية - وفي وقت ارتفعت فيه الشكوى

(١) ترفضها لهذه المسألة بالبحث في فصل « جناية سعيد والشركة على الاقتصاد المصري » .

(٢) Ritt, ouvr. cit., P. 286.

(٣) Crabites ; Ismail etc., ouvr. cit., p. 48.

من أن السكك الحديدية في مصر لا تغطي نفقاتها على عهد سعيد وقبل أن يتولى
نوبار إدارتها خلفا لمديرها الإنجليزي جرين Green الذين عين وكيلًا
للقنصلية البريطانية العامة (١) .

يضاف إلى النتيجة السابقتين الاضطراب الذي ساد الحياة الاجتماعية
والاقتصادية في مصر نتيجة هذه التحركات الآدمية المائلة التي كانت تتم في
نظام رتب بلشراف رجال الحكومة وجنودها . وقد نشأ التدمير بين الأهالي
من أقصا البلاد إلى أقصاها ، إذ كان هذا في الحقيقة حشدًا لمصر كلها
لخدمة شركة القناة (٢) .

(1) Sabry M., *ouvr. cit.*, pp. 46-47.

(2) Sammarco: *La verità sulla etc.*, *ouvr. cit.*, p. 25. "Non occorre
dire quali danni portava all'agricoltura egiziana e quali perdite alle
famiglie una simile *corvée*, che venne imposta mensilmente a 20 mila
operai..... Un tale concorso di operai egiziani rappresentava
una cifra enorme per una popolazione di appena cinque milioni; era
una vera mobilitazione di tutto l'Egitto, di più di quattro a cinque mila
operai".

الفصل الثامن

الإسراف في استخدام السخرة

دى لسبس يطمع في مزيد من عمال السخرة - ويضغط على سعيد - ويؤكد له أن نقص عددهم يسىء إلى سمعة سعيد في فرنسا - حمل المصريين على حفر القناة في ليالى رمضان - تخفيض الجيش وإرسال الجنود المرحلين والشبان المقرعين لحفر القناة - موقف الفرنسيين من هذه المسألة قبل وفاة سعيد وبعد مماته - تلاعب الفرنسيين بعقيلة سعيد - أهواء سعيد المتقلبة إزاء الجيش - تخفيض اعتيادات الجيش - الشركة تطالب بأربعين ألف عامل كل شهر - ساحلت الحفر تحتلها جيش من الفلاحين - جهودهم في حفر مرتفعات الجسر - الحفر ليلا ونهارا - إيوصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة القساح - حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ - مقبى الدبار المصرية يشيد بعدالة سعيد //

. . .

زادت أطماع دى لسبس في الحصول على مزيد من عمال السخرة . وقد حدث أن حشدت الحكومة ١٦,٥٠٠ رجل من عمال السخرة في النصف الأول من يناير ١٨٦٢ (١) . فلم يرقه هذا الرقم (٢) وأرسل مذكرة سرية إلى الوالى بتاريخ ١٨ يناير ١٨٦٢ شرح له في شئء من الإسهاب حاجة

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 139.

(٢) كتب دى لسبس إلى الدوق البورفا في باريس خطابا من القاهرة في ٢٠ يناير ١٨٦٢ يقول فيه « لقد ذكرت لوالى أنه إذا كان جميع الخمسين ألف رجل - وهذا ما وعد به - سيكون وقتيا ، فإن أفضل وجود ثلاثين ألف رجل في ساحات الحفر بصفة دائمة وبدون انقطاع حتى تفرغ من حفر كل من ترعة الماء العذب والقناة البحرية الصغيرة وإيوصال كل منهما إلى السويس . أنظر الجزء الرابع من ص ١٤٢ من المصدر السابق .

الشركة الملحة إلى أفواج غزيرة العدد من العمال . وحاول أن يدلل على أنه
التقص في عدد عمال السخرة الذين يرسلون إلى ساحات الحفر يسمى إلى
سمعة سعيد باشا نفسه ويضر بمصلحته قبل أن يضر بمصلحة الشركة . ثم
مضى يقول «..... فإذا صرفنا النظر عن شهر رمضان لم يعد يتبقى أمامنا
سوى شهرين لحفر عتبة الجسر قبل حلول شهر مايو ، وهو الوقت الذي
نرى فيه ، لمصلحة سموكم أكثر من مصلحتنا نحن ، ضرورة إعلان
نتيجة حامة للرأى العام الأوربي ولمسهي الشركة. ولا يمكن الوصول إلى هذه
النتيجة باستخدام اثني عشر ألف رجل ولا عشرين ألف رجل . ولذلك
كان من واجبي أن أخطر سموكم بأن القناة البحرية الصغيرة لا يمكن أن
تصل إلى بحيرة التماسح في خلال أربعة أشهر - أى في مايو - باستخدام
عشرين ألف عامل ، إن هذا التأخير لا يمكن أن تسوغه الأحوال السيامية ،
فبدلا من أن تكون هذه الأحوال سببا في عرقلة أعمالنا نجد أنها على النقيض
مواتية للغاية » . (١)

يتضح من هذه المدكرة أن دى لسبس كان ، في طلبه زيادة عدد عمال
السخرة ، يربط بين مصلحة سعيد وإعلاء شأنه لدى الحكومة الفرنسية
والرأى العام الأوربي وبين مسألة زيادة الأيدى العاملة المصرية فيجعل من
المسألتين موضوعا واحدا . وكان هذا أسلوبا بارعا في حمل سعيد على حشد
أكبر عدد ممكن من عمال السخرة لحفر القناة . ويظهر ذلك الأسلوب واضحا
قويا في خطاب آخر بعث به دى لسبس في ٢١ يناير ١٨٦٢ إلى كينج بك
سكرتير الوالى تناول فيه هذا الموضوع بالذات ، وقال فيه «تلقيت خطابا من
أخى الكونت دى لسبس بباريس جاء فيه أنه قام هو والدوق دى البوفرا (٢)
ببذل جهود طيبة لدى وزير خارجية فرنسا دفاعا عن مصالح الوالى . وقد
كلفنى أخى أن أبلغ حضرة صاحب السمو الوالى أن الطريقة الوحيدة لكى يبلغ

(١) الجزء الرابع ص ١٣٩ من المصدر السابق .

(٢) نائب رئيس مجلس إدارة شركة القناة في باريس .

شأوا رقيقا إنما هي تنشط أعمال الحفر في البرزخ حتى يتم إصصال ترعة الماء العذب والقناة البحرية الصغيرة إلى بحيرة التماسح . فإذا قرر استخدام جيش من العمال هناك فلن هذا العمل سيحيط الوالى بهالة من المجد ويعمل على زيادة رتقاء شعبه ويساعده على استهلاك دينه بسعر معشدد يجذب جمهور المسبيين نحوه (١) .

استهوت الفكرة سعيد باشا وحظيت الشركة في فبراير ١٨٦٢ بعدد هائل من عمال السخرة بلغ ٢١ ألف مصرى (٢) . ففارق ذلك الشهر ، من حيث كثرة عدد العمال ، الشهر السابق ، إذ لم يتجاوز عدد العمال فيه ١٨,٥٩٩ رجلا (٣) [وقد اندفع سعيد في هذه الخطوة التبعة بتسخير الفلاحين في حفر القناة اندفاعا أفسد عليه صواب الرأي وحن التفكير في مصالح الشعب المصرى . فلما حل شهر رمضان ١٢٧٨ ، في ٢ مارس ١٨٦٢ (٤) أكره

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 145-146.

(٢) الجزء الرابع من ١٦٩ من المصدر السابق . وأنظر أيضا عدد المال خلال ذلك الشهر في تقرير روشي كبير الجباء الشركة وقد نشر في جريدة الشركة العدد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٦٢ من ص ١١٥ - ١٢٨ مجموعة السنة السابعة .

(٣) أنظر خطابا أرسله دى لميسن في ٩ فبراير ١٨٦٢ إلى بونفالي قصص فرنسا في عصر في الجزء الرابع من ١٦٤ من وثائق دى لميسن . أما فوازان بك فيذكر أن عدد العمال بلغ في شهر يناير ١٨٦١ رجلا كانوا موزعين على النحو الآتي :

١٢,٠٠٠ - عملوا في إنجاز ترعة الماء العذب بدءا إلى نقيشه ثم مدوا منها بحجرى صغرى وصال إلى الساحة رقم ٦ في عتبة البحر .

١,٦١٠ - عملوا في الساحة رقم ١ في منطقة عتبة البحر وكلفت تلك الساحة أول ساحات المنطقة من ناحية الشمال وتقع عند فردان .

٥,٠٠٠ - عملوا في الساحة رقم ٦ في منطقة عتبة البحر وكانت تلك الساحة آخر ساحات المنطقة من ناحية الجنوب وكانت تقع شمال بحيرة التماسح .

١٨,٦١٠

أنظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 273.

(٤) أنظر تواريخ سنة ١٢٧٨ في كتاب « التوقيعات الإلغامية في مقارنة التواريخ المجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية » محمد مختار باشا . المطبعة الأميرية . ١٣١١ هـ .

الفلاحين على حفر القناة في ليل ذلك الشهر حرصا منه على عدم تعريض عمليات الحفر للتعطيل .

يقول دى لسيبس إنه طلب إلى سعيد ، في خطاب أرسله إليه بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٦٢ ، ألا يبعث بعالم خلال شهر رمضان على أن يعاود مديرو الأقاليم إرسال أفواج العمال بعد انتهاء شهر الصيام بحيث يبلغ عددهم ثلاثين ألفا ابتداء من أول أبريل ١٨٦٢ . وحاول دى لسيبس أن يهون على سعيد تصخما ذلك العدد من العمال ، فاقترح عليه تخفيض عدد جنود الجيش ، وأن يرسل الجنود المسرحين إلى منطقة البرزخ للعمل في حفر القناة دون أن تتحمل الحكومة نفقات بشأنهم . ولم يفت دى لسيبس أن يشيد في خطابه بالقوائد التي يجنيها سعيد باشا والبلاد من وراء إيصال ماء النيل ومياه البحر المتوسط إلى مدينة السويس (١) .

وحين أعلنت الشركة عن عدم حاجتها إلى العمال خلال شهر رمضان كان يعلوها عدة اعتبارات : فقد رأت على ضوء تجارب الأعوام السابقة أن لإنتاج العمال في رمضان يقل بكثير عن إنتاجهم في سائر الشهور الأخرى ، وأن النفقات التي تتحملها بتقديم الجراية لهم وغير ذلك من وجوه الإنفاق الأخرى لا تتناسب مع إنتاجهم في رمضان (٢) . وكانت الشركة ترغب إنهاء هذه الفرصة فتعمل على جرد المستودعات وإمتكالك أسباب النقص في مشكلات التموين (٣) ، وفي تنظيم إدارة الحسابات بالشركة (٤) ، وكثيرا ما أظهر دى لسيبس استيائه من سوء نظام هذه الإدارة ومن تأخر العمل فيها على الرغم من وجود مائتي مستخدم يعملون بها (٥) ، كما رغبت الشركة في أن

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 166-167.

(٢) الجزء الرابع ص ١٦٤ من المصدر السابق .

(٣) الجزء الرابع ص ١٥٨ من المصدر السابق .

(٤) خطابه دى لسيبس من الجسر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٦٢ إلى الدوق البورسرا .

الجزء الرابع ص ١٥٩ من المصدر السابق .

(٥) الجزء الرابع ص ١٧٠ - ١٧١ من المصدر السابق .

يستجيم مهتدوها ومن إليهم من مستخدمى الشركة الذين يعملون فى ساحات
الحفر استعدادا لاستئناف العمل بنشاط أوفر (١) .

فالبواصت التى أملت على دى لسبس خطابه ، وقد امتعناها من وثائقه ،
تقوم على أساس من المنطق والحكمة وروح التنظيم . وكانت هذه فرصة
طيبة لسعيد باشا فيريح ويستريح . وقد قال دى لسبس معلقا على ذلك فى نفس
الخطاب «والى أظن أن سمو الوالى سيفتبط حين لا أطلب رجلا واحدا خلال
شهر رمضان . وسأقوم من ناحيتى بإيقاف العمل خلال هذا الشهر » ولكن
سعيد باشا لم يره هذا رأى ، وأصبر أوامره إلى مديرى الأقاليم بالمضى فى جمع
العمال وترحيلهم إلى ساحات الحفر خلال شهر رمضان ، على أن تترك الحرية
لن شاء من العمال أن يشتغل فى النهار ومن شاء أن يعمل أثناء الليل ، على أن
يكون كل منهم فى كلتا الحالتين ملزما بإنجاز نصيبه كاملا فى حفر الأجزاء
التي تحدد له فى المدة المقررة لبقائه فى البرزخ (٢) .

وقد يكون الجزء الأول من هذا الخطاب والخاص بطلب إيقاف لإرسال
العمال خلال شهر رمضان من نسج خيال دى لسبس . وقد مرت بنا أمثلة
عديدة على جرأته فى قلب الحقائق واختلاق الأسباب . ومن الأدلة والقرائن
التي تذكر فى جانب هذا الاحتمال أن دى لسبس نشر هذا الخطاب فى الجزء
الرابع من وثائقه فى سنة ١٨٧٩ بعد وفاة سعيد باشا بنحو ستة عشر عاما .
ولعل دى لسبس شعر بقسوة هذا الإجراء فى حمل الفلاحين على حفر القناة
فى ليالى شهر رمضان ، فحاول أن يبنى عن الشركة هذا التعسف ويبنى اللوم
والمسؤولية على سعيد باشا كما فعل تماما فى نظام تغيير عمال السخرة كل
شهر . والمقارنة بين الحالتين محكمة . فالشركة هى التي استغادت من كلال

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٨ الصادر فى ١٥ مارس ١٨٦٢ ص ٩٤
مجوعة السنة السابعة .

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 275-276, voir aussi :

De Lesseps F. : L'Égypte, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV,
p. 169.

النظامين ، وهي التي ألقت التبعة على سعيد بعد مماته في ابتداع النظامين ، وكما أن دى لسبس هو الذى طلب إلى سعيد تغيير عمال السخرة كل شهر فن المحتمل أنه أوحى إلى الوالى استخدام العمال في ليالى رمضان بحجة احترام الناحيتين الدينية والإنسانية أثناء صيامهم، وهو يستهدف في حقيقة الأمر المصلحة المادية للشركة، ومن ثم اختلق الجزء الأول من هذا الخطاب. ونضيف إلى ذلك قرينة أخرى هي أن دى لسبس قد ذكر لمنسوب المقاول العام أن دوائر قصر الوالى تردد أن سعيد باشا يعزم قضاء شهر رمضان في الاستراحة التي أقامتها الشركة على ربوة تطل على بحيرة القساح . وعقب دى لسبس على هذا النبأ بقوله « وهذا يجعلنى أأمل في أنه سيكون لدينا عمال خلال هذا الشهر (١) » وراود دى لسبس هذا الأمل مرة أخرى في خطاب بعث به إلى باريس (٢) . ومعنى هذا أن دى لسبس لم تفارقه الرغبة في الحصول على عمال السخرة في شهر رمضان . ولكنه تمسح فيما بعد بمسوح الرهبان وتنصل عن تبعة تسخير المصريين في ليالى ذلك الشهر الذى له في قلوب المسلمين مكانة تعلقو على سائر الشهور .

وكانت نتيجة طمع دى لسبس وجور سعيد أن ظفرت الشركة بعدد وافر من عمال السخرة بلغ ١٩٦٨٧ سيقوا إلى ساحات الحفر في شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦٢) (٣) ، أكثر كثير منهم العمل في حفر القناة أثناء الليل . وكانت الشركة قد اتخذت عدتها لهذا التجديد في نظام العمل ، فابتاعت ألف مشعل من القاهرة استعملتها في إنارة ساحات الحفر حيث ظل العمال

(١) أنظر خطابا أرسله دى لسبس بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ إلى مندوب المقاول العام .

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 149-150.

(٢) أنظر خطابا أرسله دى لسبس بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٦٢ إلى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس في الجزء الرابع من ص ١٥١ - ١٥٢ من المصدر السابق .

(٣) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 277.

يعملون على ضوء المشاعل طوال ليالى شهر رمضان (١) .

وقد ذكرت جريدة الشركة هذه المسألة وقتئذ بطريق خفي فقالت « كان ينبغي أن تتعرض عمليات الحفر لبعض التأخير إن لم يكن التعطيل التام بسبب نقص عدد العمال خلال شهر رمضان . ولكن هذه المخاوف تبددت تماما اليوم ، فإن العمال الذين انتهت مدة عملهم في البرزخ قد استبدل بهم عمال أكثر عدداً (٢) » كما تعرض دى لسبس لهذا الموضوع دون أن يشير إليه إشارة صريحة في الخطاب الذى ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين في أول مايو ١٨٦٢ إذ قال « وأخذت جموع العمال المحتشدة تعمل بدون انقطاع وبحمية لم يؤثر فيها صوم رمضان طوال شهر مارس (٣) » .

على أننا نذكر تقريراً للواقع أن الشركة كانت قد سبقت سعيها في الأخذ بنظام العمل الليلي أو السخرة الليلية قبل أن يأذن سعيد لها في ذلك . فقد قرر السائح الفرنسى برشير أنه شاهد مائتين من عمال السخرة يشتغلون ليلاً خلال شهر فبراير ١٨٦٢ في حفر ترعة الماء العذب (٤) . وأن المشاعل ويطلق عليها (ماشا الله) كانت تثير ساحات الحفر وتكشف عن جموع العمال الذين يرقعون الرمال ويضعونها في القفف ، وأن المشايخ كانوا يصبحون بأعلى

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 189; voir aussi:

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 276.

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٩ الصادر في أول أبريل ١٨٦٢ ص ٩٨ مجموعة السنة السابعة

(٣) نشر خطاب دى لسبس في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤١ الصادر في ١ مايو ١٨٦٢ ص ١٢١ - ١٤٠ مجموعة السنة السابعة .

(٤) تم حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى فقيشة في ٢٣ يناير ١٨٦٢ وسرعان ما أدركت الشركة أن مجرى التربة - وقد حفرت على عجل لإقناذ أرواح الآف العمال - في حاجة إلى تهذيب في بعض أجزائها وتمييق في البعض الآخر ، فكان أن قلعت في الشهر التالي تلك المبهلات التكيلية .

أصواتهم يثثون العمال على المضي في أعمالهم (١) .

والسخرة الليلية هي تجديد في نظام العمل ودليل على الشركة يؤيد ما ردهه المؤرخون والكتاب من أن الشركة كانت تقتصّر كل ذرة من النشاط في الفلاحين إلى حد أن الذين قدر لهم أن يعودوا إلى بلادهم ويعيشوا بعد تلك المحنة كانوا يظلون أسابيع عديدة عاجزين عن العمل (٢) . كما قرر أحد المؤرخين بحق أنه كثيرا ما أسيء استخدام نظام السخرة في مصر حتى غدا سوء استخدامها أمرا عاديا في هذه البلاد ، ولكن لم يحدث مطلقا أن أسيء تطبيقها كما حدث في حفر قناة السويس (٣) .

ونحن بهذا القول لا ندافع عن سعيد . وإذا كانت الشركة قد أساءت استخدام السخرة بحمل الفلاحين على العمل ليلا فقد كان من واجب سعيد ألا يقر هذا الوضع الشائن لأنه سمح لها بالمضي فيه طوال شهر رمضان . ولم يقنع دى لبس بذلك بل لجأ إلى هذه السخرة الليلية أكثر من مرة خلال شهر معدودة تلت شهر مارس ١٨٦٢ (رمضان ١٢٧٨) فكانت الشركة تعمل العمال على العمل في الليل كلما رأت أن عمليات الحفر لا تعضى بالسرعة التي تشهها .

• • •

أما اقتراح دى لبس الذي أرسله إلى سعيد في خطاب ١٠ فبراير ١٨٦٢ خاصا بتخفيض عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين لحفر القناة فكان قد أفضى به دى لبس إلى يوفال Beauval قنصل فرنسا في مصر في ٩ فبراير ١٨٦٢ والتمس تأييد القنصلية الفرنسية كي تظفر الشركة بثلاثين ألف عامل كل شهر ثم قال « وإذا لم نحصل على هذا العدد فيكون

(١) Berchère, *ouvr. cit.*, pp. 184-185.

(٢) *Unlotes* : Ismail etc., *ouvr. cit.*, p. 48.

(٣) *Doss*, *ouvr. cit.*, p. 35.

ذلك خسارة كبيرة لنا. وإنى أرجو أن أجد منكم مساعدة في هذا الصدد (١).

ولا يوجد في محفوظات قصر عابدين أثر لصورة الرد الذي بعث به سعيد على اقتراح دي لسبس. كما أن «الأوامر الكريمة» التي صدرت من «الجناب العالي» إلى ديوان الجهادية لم ترد فيها إشارة إلى هذا الموضوع. ويلاحظ أن سعيد باشا اتبع في هذه المسألة بالذات مألوف عاداته من تجنب إصدار أوامر مكتوبة إلى رجال الحكومة، إذ كان يكتفى باستدعائهم وإصدار الأوامر التي يرومها، دون أن يسجل على نفسه قراراً في مسألة تتصل بالسياسة العليا في ولايته (٢).

ومن الأمور الجديرة بالاعتبار موقف دي لسبس وجريدة الشركة من هذا الموضوع الهام طيلة البقية الباقية من حكم سعيد باشا، ثم موقف كل منهما من هذه المسألة بالذات بعد أن جاز ذلك الوالي إلى ربه في ١٨ من يناير ١٨٦٣. أما دي لسبس فقد التزم الصمت المطبق حيال هذا الموضوع، ولم يتعرض له في محاضراته التي ألقاها بكثرة ملحوظة في أندية باريس في عام ١٨٦٢، كما أنه لم يشير إليه في خطابه الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العامة لمسمى الشركة في أول مايو ١٨٦٢، وهو أول اجتماع لهم بعد اقتراح تخفيض عدد جنود الجيش المصري، ولكنه حاش حول الموضوع دون أن يشير إليه صراحة، فبعد أن سرد الإصلاحات التي أدخلها سعيد باشا على نظام الجيش، ذكر أن سعيداً قد أنقص عدد جنود الجيش، ولكنه أرجع ذلك التخفيض إلى الرغبة في التخفيف عن كاهل الميزانية المصرية التي كانت تعاني وقتئذ ضائقة مالية (٣).

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 164-165.

(٢) تمثلت هذه السياسة المتتوية إبان أزمة يونيو ١٨٥٩ وقد شرحناها مؤيداً بالوثائق.

(٣) نشر هذا الخطاب في جريدة الشركة L'Isthme de Suez العدد ١١١ الصادر في ٤ مايو ١٨٦٢ من ص ١٣١ - ١٥٠ مجموعة السنة السابعة.

على أن ما ذكره دى لسبس في تلك الخطبة يطابق الشق الأول من اقتراحه في خطاب ١٠ فبراير ١٨٦٢ وهو لإنقاص عدد الجنود وتخفيض اعتبارات الجيش . بقى الشق الثانى الخاص بإرسال المسرحين والمقترعين إلى البرزخ للاشتراك في عمليات حفر القناة ، وهذا ما لم يجرؤ دى لسبس في ذلك الوقت على إعلانه خشية تزويد خصوم الوالى بسلاح يشهرونه ضده من أنه يؤثر مصلحة الشركة على مصالح البلاد .

وظل دى لسبس على صمته لا يصرح في خطبه ومحاضراته بشيء عن هذا الموضوع حتى إذا اتخذ سعيد القبر مسكناً ثم قام النزاع في مسهل حكم اسماعيل بين الحكومة المصرية والشركة حول تسخير المصريين في حفر القناة وبعض مشكلات أخرى ، نجد أن دى لسبس يعلن هذا التبا في الخطاب الذى ألقاه في الاجتماع غير العادى لحملة الأسهم بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ فيقول « وقد اختص سعيد باشا أعمال الحفر في قناة السويس بوافر عنايته ، فأنقص عدد جنود الجيش المصرى إلى ثمانية آلاف بعد أن كان عددهم يربو على الستين ألفا . وكان سعيد يجمع العمال اللازمين للحفر من أولئك الشبان الذين قيدت أسماؤهم في الحملة العسكرية وكان يمكن في أية لحظة دعوتهم للانخراط في سلك الجيش المصرى (١) » .

وفي محاضرة عامة ألقاها دى لسبس في صبيحة ذلك الاجتماع - أى في ٢ مارس ١٨٦٤ تناول موضوع لإنقاص عدد الجيش على عهد سعيد ، فذكر أن عدد جنود الجيش بلغ في أوائل حكمه أربعين ألفاً ثم هبط إلى ثلاثين ألفاً ثم أخيراً إلى عشرة آلاف فقط حتى يستطيع أن يبعث إلى البرزخ بعشرين ألف رجل دون أن يؤثر ذلك على حالة الزراعة في البلاد . وامتدح دى لسبس هذه الخطوة ، لأن سعيد باشا كان يجمع الرجال لتنفيذ مشروعات

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة العدد

السلم بينما تجمع دول أخرى الرجال من أجل أغراض الحرب والتخريب والتقتيل (١) » .

وفي ذلك العام - ١٨٦٤ - أعيد طبع كتاب « مصر المعاصرة » الذي وضعه سكرتير عام شركة القناة وقتئذ (٢) وأذناف دى لسبس إلى ذلك الكتاب فصلا بقلمه وتعرض فيه لهذا الموضوع . فذكر أن سعيد باشا أنقص عدد القوات المسلحة حتى يستطيع إرسال عشرين ألف رجل إلى عمليات حفر القناة دون أن تصاب الزراعة في مصر بأضرار . ثم نسب دى لسبس الفضل إلى الشركة لأنها استخدمت رجالا كانت الحكومة تدعوهم لحمل السلاح ، فإذا عملهم في شركة القناة هو بداية إنقاذهم وخلصهم وغتقهم . ومضى دى لسبس في مغالطاته فقال إن الذين يتهمون الشركة بأنها تبغى في حفر القناة العمل الإجباري ونظام الرق إنما يكشفون عن الجهالة والظلم (٣) .

أما جريدة الشركة والمقروض أنها لا تغادر حديدة ولا كبيرة تتصل بنشاط ونجاح عمليات تنفيذ المشروع إلا رصيدها وسبلاتها فقد عمدت لإغفال الحديث المباشر في هذا الموضوع . فلم تتناول أعداد تلك الجريدة إبان حكم سعيد باشا إلا لاما وفي سياق موضوعات لا تمت له بصلة مباشرة . وإنما جاء

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٨٨ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٤ من ص ٢١٤ - ٢١٥ مجموعة السنة التاسعة .

(٢) Merruau Paul : L'Egypte Contemporaine de Méhémet Ali à Saïd Pacha. Nouvelle édition augmentée d'une étude sur l'Isthme de Suez par Ferd. de Lesseps, Paris. Librairie Académique 1864.

(٣) المصدر السابق ص ٣١٨ - ٣١٩ . وهذا وقد تعرض سكرتير عام الشركة لهذا الموضوع في مقال نشره في مجلة .

Revue des Deux Mondes, t. XVI 1876.

تحت عنوان

Merruau Paul : L'Egypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha, Paris 1876, pp. 904-930.

وذكر فيه ضراصة أن سعيدا خفص عسكروا أنه أرسل الجنود المصريين إلى ساحات

الحفر . أنظر ص ٩٠٨ .

ذكر هذا الموضوع عرضاً في ثلاثة مواضع ، أولها إشارة عابرة في تقرير وضعه سكرتير اتحاد توريد القطن في مانشستر الذي زار مصر لإغراء سعيد باشا على زيادة المساحات المزروعة قطناً ، ووعد بأن تشتري إنجلترا جميع الأقطان التي تنتجها مصر بأثمان مجزية ، كما سنوضح ذلك في الفصل الرابع عشر . وقد قرر سكرتير الاتحاد صراحة في تقريره أن عمليات الحفر في قناة السويس قد استغلت نشاط الفلاحين ، وأن الوالى سرح عددا كبيرا من جنود الجيش المصرى للاشتراك في حفر القناة .

وقد أشارت جريدة الشركة بعد ذلك بسبعة أشهر إلى هذا الموضوع حين أعادت نشر مقال ظهر في جريدة فرنسية إقليمية تسمى Journal des Villes et des Campagnes في عددي ١٩ و ٢١ فبراير سنة ١٨٦٢ . وقد كتب هذا المقال روجيه Fr. Roger من رجال الدين الذين ينتمون لطائفة الفرنسيسكان ، وكان دى ليسم قد اصطحبه إلى مصر للاحتفال بافتتاح كنيسة شيدتها الشركة لمستخدميها وعملها الأجانب ، الأولى في عتبة البحر وقد احتفل بتدشينها في أول يناير ١٨٦٢ ، والثانية في بورسعيد وقد احتفل بتدشينها في ٥ يناير ١٨٦٢ . وقد أشار رجل الدين إلى هذا الموضوع في شيء من الإيجاز حتى إن إشارته لتسرع على القارئ العادى دون أن يتيبها من بين ثنايا مقاله الضافى . وقد قال ولقد وعد الوالى أن يجمع خمسين ألف رجل ليعملوا في حفر القناة بدلا من أن يخدموا في جيشه (١) .

وحين فرغت الشركة من شق ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيسة قرب بحيرة التماسح رفع بوجوا Bougouin الطبيب الذى أشرف على الحالة الصحية بين العمال المصريين الذين سحروا في

(١) نشرت جريدة الشركة هذا " على مرحلتين وانظر L'Isthme de Suez العدد ١٢٧ الصادر في أول مارس ١٨٦٢ من ص ٧٦ - ٨٠ مجموعة السنة السابقة العدد ١٣٨ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٢ من ص ٩٢ - ٩٦ مجموعة السنة السابقة

حضرها تقريرا مسهبا يقع في أربعة فصول إلى كبير أطباء الشركة، وقد تعرض فيه لموضوع إنقاص عدد جنود الجيش المصري من أجل حفر القناة، وأطرى الخطوة التي اتخذها سعيد باشا فقال « إن الحكومات الأوروبية تنفق الأموال الطائلة لإنشاء جيوش لا عددا لها . وفي هذه الجيوش يفتنى الأوربي زهرة شبابه من أجل سلامة بلاده ، وكثيرا ما تكون هذه الاعتمادات المالية التي تنفق على الجيوش بسخاء ذات أثر قليل للغاية، فلا تفيد الثروة العامة في شيء ».

« أما موقف الحكومة المصرية فيختلف كل الاختلاف : ألم تضرب الحكومة المصرية للعالم أجمع المثل الحسن والمقدوة المثل في الفهم والذكاء والإدراك حين استبقت عددا قليلا من الجند في جيشها وأمدت شركة القناة بجيش عظيم من العمال الذين تحسنت أحوالهم بسبب الأجور التي تصرف لهم فغلبوا بذلك من المهذبين البنائين في الحاضرة والتقدم ؟

« فلنذكر أن حضرة صاحب السمو سعيد باشا الذي يرعى المشروع بمساعدته القوية الفعالة لا يعرض صحة رعاياه لأقل خطر ، بل هو على التقيض من ذلك يعمل على إسعاد شعبه ويحمل على إيجاد مصدر عظيم للرخاء والثروة في مصر . وهو يعمل على وصل البحرين قد خلد ذكره في سجل الخلود وترك أثرا لا يمحي أمام الأجيال القادمة (١) » .

وقد ظهر كتاب لأحد الفرنسيين سنة ١٨٦٩ عند افتتاح قناة السويس وأشار فيه إلى أن سعيد قد أنقص عدد جنود الجيش المصري إلى عشرة الآف جندي من أجل عمليات الحفر في قناة السويس (٢) .

وقد أيد هذا الموضوع كذلك جورج دوان Douin مدير إدارة

(١) نشر هذا التقرير في جريدة الشركة . أنظر

Isthme de Suez. المجلد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ من ص ١٢٣ - ١٢٨ مجموعة السنة السابقة .

(2) Silvestre Henri : L'Isthme de Suez. (1854-1869) avec une carte et pièces justificatives. Paris 1869, p. 130.

الترانسييت في شركة القناة سابقاً وهو أحد الثقات الذين توغروا على دراسة تاريخ قناة السويس ومصر الحديثة ووضع فيه ما يقرب من ثلاثة عشر مرجعاً، وجمع لقصر عابدين في القاهرة من دور المحفوظات الرسمية في أوربا صوراً لكثير من المكاتبات الخاصة بتاريخ القناة وتاريخ مصر وقد ذكر أن سعيد باشا ذهب في تشجيعه لعمليات حفر قناة السويس إلى حد أنه «أنقص عدد جنود جيشه كي يستطيع إرسال عشرين ألف عامل كل شهر دون إضرار بيشئون الزراعة» (١).

وإذا استثنينا هذين المؤلفين نجد أن كافة الكتاب والمؤرخين الذين بحثوا موضوع القناة سواء منهم من عاصر تنفيذ المشروع مثل Marius, Ritt, Charles Roux, J., Voisin Bey أو من جاء بعد تلك الحقبة مثل Crabites, Sammarco, Hallberg, Siegfried وغيرهم قد أغفلوا هذا الموضوع إغفالاً تاماً، كما أغفله المؤرخون والكتاب المصريون عدا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي فقد أشار إليه إشارة موجزة اعتمد فيها على ما ذكره دى لسبس في وثائقه، ثم قال تعقيباً عليه «ومن هنا يتبين لك أن القناة علاوة على ما جلبته لمصر من المضار كما سيحيى بيانه، كانت من أسباب اضمحلال الجيش المصرى» (٢).



على أن الجيش المصرى قد عانى الكثير على عهد سعيد باشا بسبب أهوائه المتغيرة، فكان تارة ينهض به ويزيد من عدد أفرادهِ ويتنازع له السواد من فرنسا وألمانيا، وتارة يهبط هذا الحماس فيسرح معظم جنوده. وفي أول حكمه، حيث كانت حرب القرم لا يزال مستعراً أوارها، كان عدد الجيش ٤٥,٧٤٢ جندياً (٣)، ولما وضعت الحرب أوزارها سنة ١٨٥٦

(١) Donin George : ouvr. cit. t. I, p. 34.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل جردان . مطبعة النهضة سنة ١٩٣٢ الجزء الأول ص ٣٣.

(٣) الأبرلاوى اسماعيل سرحدك : حقائق الأخبار عن دول البحار . الطبعة الأميرية . القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣١٤ هـ . الجزء الثاني ص ٢٧٤ .

سرح معظم الجيش وهبط عدده إلى اثني عشر ألف رجل على الرغم من أن الباب العالي أذن له في رفع عدد الجيش إلى ثلاثين ألفاً (١) ولما سافر سعيد إلى السودان في أواخر عام ١٨٥٦ اصطحب معه كتيبتين من الجيش ، وعسكرت الكتائب الأخرى في القاهرة والإسكندرية وبني سويف ، ثم جمع ضباط الجيش وجعل منهم مدرسة بالقلعة السعيدية في القناطر الخيرية خشية أن يقوم الجيش بثورة في البلاد منتظرا فرصة غياب الوالي في رحلته في السودان (٢) .

وفي سنة ١٨٦٠ حين ساءت العلاقات بين الباب العالي وبين سعيد باشا بسبب موضوع قناة السويس رأى سعيد أن يأخذ للأمر عدته ، فزاد من عدد أفرادهِ وأرجع إليه ضباطه ، وكان معظمهم إذ ذاك خارج الخدمة وبعضهم في مصالح الحكومة ، وقفر عدد الجند إلى ٦٤ ألفاً ، وكان عدد كتائب المشاة خمسا وأربعين ، وشمل الجيش ، عدا ذلك ، عشرين فرقة من المدفعية وفرقتين من مدفعية السواحل وست فرق من الفرسان بالإضافة إلى فرق الأسلحة الأخرى (٣) . وقاد سعيد هذا الجيش بنفسه وعسكر به في مريوط حيث أقام ثلاثة أشهر قام خلالها الجيش بمناورات حربية .

ولما خفت حدة التوتر بين الباب العالي وبين سعيد سرح الأخير معظم أفراد ذلك الجيش مرة أخرى فانكشفت القوة الحربية المصرية ، وظلت على هذه الحال طوال مدة حكمه (٤) .

وبعنا في هذا البحث تبريح معظم جنود الجيش في هذه المرة ، لأنه حين خفض سعيد عدد جنود الجيش للمرة الأولى سنة ١٨٥٦ لم تكن عمليات

(١) Hanotaux, ouvr. cit. t. VI, p. 261.

(٢) الأميرالاي اساميل سرنك : الجزء الثالث ص ٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أنظر بيانات عن حالة الجيش المصري على عهد سعيد باشا في الجزء الثالث ، المجلد الأول

حضر القناة قد بدىء فيها بعد . أما في المرة الثانية فقد اقترن تسريح الجنود بتدفق آدمى انتساب نحو ساحات الحفر نتيجة تسخير المصريين في حفر القناة .

كان دى لسبس ملما بدقائق الحالة الداخلية في مصر ، وكان يدرك تماما الأزمة المالية التي يمر بها الولاى وقتئذ (١) ، ويعلم أن اعتمادات الجيش تستنزف جزءا لا يستهان به من ميزانية الحكومة . فإذا أضفنا إلى هذه الحقائق مجموعة الصفات التي تجمعت في شخص دى لسبس من شعة الحيلة ووقرة الخبث والدهاء استطعنا أن نقرر في غير عناء أنه استغل هذه وتلك في التأثير على سعيد ، فقدم إليه باقتراح تخفيض عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين إلى ساحات الحفر بحجة أن في ذلك تخفيفا كبيرا عن كاهل الميزانية المصرية المتصدعة . واستجاب سعيد - كشأنه غالبا مع دى لسبس - لهذا الاقتراح بشقيه : التخفيض والتسخير .

ومن اليسير تفسير مسلك سعيد وإن كان من العسير تبريره .

فسيعد باشا كانت تجبش في صدره رغبة قوية لتحقيق مشروع القناة على يديه ، وقد نجح دى لسبس وأعدائه في استجاشة تلك الرغبة حتى غدا الولاى عميق الإيمان بأن خلود ذكره في التاريخ يتوقف على إنجاز المشروع على عهده . وقد أحس وطأة المرض تشد عليه ، وقرر السفر إلى أوروبا عام ١٨٦٢ للاستشفاء ، ورأى أن إنقاص عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين للعمل في حفر القناة مما يتيح له تحقيق أمنيه . تضيف إلى هذه الرغبة رغبة أخرى هي محاولة سعيد علاج الأزمة المالية الحكومية .

ووجه المؤاخلة هو أن العلاج السليبي للأزمات المالية بتخفيض الاعتمادات أو بالغائها لا يعتبر علاجاً أصيلاً يقضى على الأزمة في مكمنها ، إنما يكون

(١) يوجد مقال على عن مركز مصر المال في أواخر عهد سعيد بقلم Paul Merreau وقد نشره تحت عنوان Finances Egyptiennes في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٦ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٢ ص ٥١ - ٥٢ مجموعة السنة السابعة .

العلاج إيجابيا بتنمية الموارد القائمة وإيجاد موارد جديدة . وكان علاج الأزمة في سنة ١٨٦٢ يتطلب التوسع في زراعة القطن لمواجهة « المجاعة القطنية » . في إنجلترا وفرنسا وغيرهما ، وفي وقت ارتفعت أسعاره ارتفاعا جنونيا ، وفي وقت اشتد الطلب عليه ، وفي وقت كانت في مصر أراض زراعية بقيت غير ذات زرع بسبب قلة الأيدي العاملة المصرية باعتبار سعيه بأشأ نفسه (١) . ولم تستفد من تلك السياسة سوى شركة القناة التي ظلت تنظر بعشرين ألف مصري كل شهر ، وأصابت المصالح الزراعية في مصر بأضرار بليغة ، وحرمت البلاد من الحياة العسكرية تنظم أكبر عدد ممكن من الشبان الصالحين لحا .

وليس من شأن هذا البحث أن نخوض في أسباب الأزمة المالية التي تعرضت لها في ذلك الوقت الحكومة المصرية التي استغلها ديسيس استغلالا تعددت صوره لخدمة شركة القناة ، ولكن يعني أن نقرر أن مشروع قناة السويس كان من أهم أسباب تلك الأزمة ، فقد قامت الحكومة المصرية بتحويل الأعمال التمهيدية والأبحاث الخاصة بتنفيذ المشروع طيلة أربع سنوات منذ أن صدر عقد الامتياز الأول في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ إلى أن تأسست الشركة في ١٥ من ديسمبر ١٨٥٨ . وقد بلغت تكاليف تلك الأبحاث كما جاء في حسابات الشركة ، أكثر من مليونين ونصف مليون من الفرنكات (١٢) س ٢,٥١٦,١٥٧ ف (٢) . كما قامت الحكومة بدفع نفقات الدعاية للمشروع في دول أوروبا استجابة لطلبات ديسيس ، وفي إصدار جريدة الشركة L'Isthme de Suez وكانت تصدر نصف شهرية ، وظهر

(١) شرحنا هذه المسائل في الفصل الرابع عشر من هذا البحث .

(٢) نصت المادة الخامسة من قانون الشركة الأساسي على أن تقوم الشركة حين يتم تأسيسها برد جميع المصروفات التي قام بدفعها الرأى أثناء القيام بالأعمال التمهيدية . ولما تأسست الشركة اكتسبت الحكومة المصرية بأسمهم بلغت قيمتها ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك وقد عصمت الشركة من ذلك الثمن مبلغ ٢,٥١٦,١٥٧ فرنكا . وهكذا لم تدخل في خزينة الحكومة أموال سائلة بل دخلت إليها أموال منقولة .

العدد الأول منها في ٢٥ يونيو ١٨٥٦ ، وفي استضافة أعضاء اللجنة العلمية الدولية في مصر ومن معهم من أصدقاء دى لسبس ومعارفه ، وغير ذلك كثير. وعلى الرغم من أن أسعار القطن المصري قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في أواخر حكم سعيد إلا أن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن تسخير الفلاحين في حفر القناة قد حجبت عن البلاد نعمة غلاء أثمان القطن ، وبات المجتمع المصري يتطلع إلى الفكاك من تلك التعبئة التي فرضها سعيد على أفراد الشعب المصري بسبب السخرة في حفر القناة .

• • •

كان تخفيض الجيش فرصة مواتية لشركة القناة إذ أتيج لها أن تحصل على جيش جرار من العمال ، فبلغ عددهم في شهر أبريل ١٨٦٢ - وهو الشهر الذي جاء في أعقاب رمضان وعيد الفطر - ٢٢,٤٨٢ (١) . وقالت جريدة الشركة إنه ليس لديها سوى المديح والثناء يزجيان إلى الفلاحين لحسينهم في العمل (٢) . ولما اجتمعت الجمعية العمومية لمسمى الشركة في أول مايو ١٨٦٢ أعلن دى لسبس في خطابه الذي ألقاه يومئذ أن عدد العمال المصريين الذين في خدمة الشركة ٢٦ ألف رجل (٣) . ولكن يبدو أن ذكر هذا الرقم كان من قبيل الدعاية أمام جمهور المسهين والرأى العام الأوربي . فعدد العمال لم يبلغ ٢٦ ألفا أو ٢٥ ألفا أو ٢٤ ألفا . على أننا نلمس تناقضا واضحا في أقوال دى لسبس بخصوص عدد عمال السخرة ، فبينما هو يذكر في أول مايو ١٨٦٢ أن عددهم ٢٦ ألفا ، نجد أنه في أول يونيو ١٨٦٢ في محاضرة

(١) تقرير الطبيب روش Roche كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٦٢ وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤١ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ من ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة الست السابقة .

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ من ص ١١٢ مجموعة الست السابقة .

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit.,

عامة ألقاها في باريس يخفض عددهم إلى ٢٥ ألفا (١). وقد ذكرت الشركة صراحة في مذكرة رسمية رفعها في ٨ مايو ١٨٦٢ إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن عدد العمال هو ٢٠ ألفا فقط (٢). كما أن فوازان مدير عام الأشغال في الشركة قدم تقريرا جاء فيه أن عدد العمال الذين سيبقوا إلى ساحات الحفر إبان حكم سعيد كان ٢٠ ألفا كل شهر وفي بعض الشهور كان يرتفع ذلك العدد إلى ٢١ ألفا وأحيانا إلى ٢٢ ألفا (٣). يضاف إلى ذلك أن الحكومة التركية كانت قد استفسرت من اسماعيل في ٦ فبراير ١٨٦٣ - بعد تولية الحكم بتسعة عشر يوما - عن عدد عمال السخرة في حفر القناة فأجاب بأن عددهم عشرون ألفا (٤). فكل هذه الأدلة وغيرها كثير تثبت بجملة أن عدد عمال السخرة لم يصل إلى ٢٥ ألفا أو ٢٤ ألفا، بل كان عددهم في معظم الأوقات عشرين ألفا، وكان هذا العدد يرتفع في بعض الأحيان إلى ٢٢ ألفا.

غير أن دى ليسيس لم يكن ليقنع بهذه الجيوش الجبرارة من عمال السخرة، فكان دائما يطلب مزيدا. وفي الخطاب الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لمسمى الشركة في أول مايو ١٨٦٢، أعرب عن أمله في أن يصل عددهم إلى ٣٥ ألفا أو ٤٠ ألفا. كما أن مدير جريدة الشركة أعلن عن عزم رجال الشركة على رفع عدد عمال السخرة إلى ثلاثة أضعافهم. وذهب في تبرير

(1) De Lesseps F. : Association Polytechnique. Conférence sur les travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Séance du 1 juin 1862. Paris 1862, p. 18.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr., cit., t. IV, pp. 215-222.

(٣) الجزء الرابع من ص ٣٤٤ - ٣٤٨ من المصدر السابق.

(٤) أنظر كلامن

Douin, ouvr. cit., t. I, p. 32.

ومحفوظات قصر غابدين : سجل رقم ١٩ صادر غابدين. وثيقة رقم ٣٠٣ من الجتاب
العال إلى الباب العالي في ١٥ رمضان ١٢٧٩ هـ (٦ مارس ١٨٦٣).

هذه الزيادة إلى أن موسم الحصاد قد انتهى في مصر الأمر الذي يجعل زيادة عدد العمال من السهولة بمكان (١) .

ولم يكدر بمر أسبوعان على نشر هذا الخبر حتى كان فوازان مدير عام الأشغال في الشركة قد أرسل في أول أغسطس ١٨٦٢ مذكرة إلى رئيسها ضمنها برنامج الأعمال التي يقترح تنفيذها حتى «وعند الاجتماع التالي لحملة الأسهم في منتصف عام ١٨٦٣ . وقدّر فوازان عدد العمال الذين يتطلبهم تنفيذ ذلك البرنامج بأربعين ألفا اقترح توزيعهم على مختلف الأعمال على النحو الآتي : (٢) .

٢٥,٠٠٠	عامل لحفر القناة البحرية الصغيرة .
١٤,٠٠٠	عامل لحفر ترعة الماء العذب من التماسح إلى السويس .
١,٠٠٠	عامل لحفر قنوات صغيرة تجلب الماء العذب إلى أماكن
	حشد العمال

٤٠,٠٠٠

وعرض دي ليسيس هذه المذكرة على مجلس إدارة الشركة في جلسة عقدها خصيصا للدراسات في ٢٥ أغسطس ١٨٦٢ فأقرها، وعهد إلى دي ليسيس بأداء يلتصق من سعيد باشا إرسال ٤٠ ألف عامل بطريقة مستمرة منتظمة اعتبارا من أول نوفمبر ١٨٦٢ . وأسرع دي ليسيس لمقابلة سعيد ، وكان وقتئذ في باريس في ضيافة الحكومة الفرنسية ، وعرض عليه الموضوع . ويذكر فوازان أن سعيداً وافق على هذا الطلب (٣) .

ولا شك أن مطالبة الشركة بأربعين ألف مصري كل شهر استخيرهم في حفر القناة كان نجاحا مطلقا لمصالح الشعب المصري ونقضا صريحا

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢١٨ بحجة السنة السابعة

(٢) Vasson Bey, *ouvr. cit.*, t. VI, pp. 271-272.

(٣) *ibid.*

للائحة العمال وإخلالا صارخا لما تعهد به دى لسبس من قبل باستخدام الآت ضخمة في حفر القناة نجعل حاجة الشركة إلى العمال المصريين لا تتجاوز أربعة آلاف أو خمسة آلاف عامل مصري على الأكثر (١) . ولكن دى لسبس استضعف سعيد باشا واستغل ميوله الطيبة نحو المشروع وأسرف في الاعتماد على نظام السخرة .

وإذا كان سعيد قد قبل طلب دى لسبس بزيادة عدد عمال السخرة إلى ١٠ ألفا فإن هذا القبول لم يوضع قط موضع التنفيذ . ولكن سعيد باشا تظاهر بالموافقة حتى لا يكون هدفا لضغط سياسي تقوم به بعض دوائر البلاط الإمبراطوري أو وزارة الخارجية الفرنسية وهو في باريس .

• • •

وكانت الشركة في ذلك الوقت تركز جهودها لحفر مجرى للقناة البحرية الصغيرة بمحرق هضبة عتبة الجسر شمالى بحيرة التمساح . وقد سبق أن ذكرنا أن تلك المرتفعات كانت أكبر عقبة طبيعية تعترض سير القناة . ولهذا وجهت جموع عمال السخرة منذ فبراير ١٨٦٢ إلى تلك المنطقة ، ورأت لتنظيم العمل في شق القناة وسط الهضبة ، إقامة ست ساحات حفر هناك كما يتضح من الجدول الآتي (٢) :

(١) Sammarco : Histoire de etc., ouvr. cit., t. III, p. 53.

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 204.

ارتفاع الأرض فوق مستوى البحر		طول امتداد الساحة بالأمتار	رقم الساحة
أعلى ارتفاع	متوسط الارتفاع		
٧,٣٠	٢,٨٠	٤,٠٠٠	الساحة رقم ١ (الفردان)
٦,٢٠	٢,٨٠	٣,٢٠٠	الساحة رقم ٢
١٠,٨٠	٩,٠٠	١,٦٠٠	الساحة رقم ٣
١٠,٢٠	٩,٠٠	١,٢٠٠	الساحة رقم ٤
١٨,٥٠	١٥,٨٠	١,٧٠٠	الساحة رقم ٥ (الجسر)
١٤,٦٠	٩,٠٠	٢,٥٠٠	الساحة رقم ٦
		١٤,٢٠٠	الامتداد الكلي للمرتفعات

وأخذت ساحات الحفر الست منظرا لم تشهد له تلك المنطقة من قبل مثيلا ، إذ احتشدت فيها الآف مؤلفة من عمال السخرة يعملون بجهد ونشاط في شق قناة تخترق تلك المرتفعات . وقد زار تلك المنطقة أحد كبار المسممين في الشركة وكان يدير كثيرا من الدور البحرية والصناعية في دنكرك Dunkerque بغرنا زيارة استغرقت ثمانية عشر يوما ، ووصف مشاهداته خلال هذه الرحلة في مقال ضاف نشرته جريدة الشركة وجاء فيه : إن الزائر لمنطقة عتبة الجسر لا يخيّل إليه أنه في الصحراء الهادئة الوديدة الصامتة بفضل كثرة عدد العمال المصريين الذين لا يقطع ميل قلوبهم وعملهم في هذه الجهات (١) . كما وصف أحد العائدين إلى أوروبا وقشد من البرزخ إبان حفر عتبة الجسر منظر الفلاحين المصريين وهم يعملون في الحفر وصفا شائقا قال فيه : إنه لمنظر عجيب أن يرى الإنسان هذه الجموع من العمال أشبه ما تكون بأسراب من النمل متجمعة في ذلك المكان ، وهي تعمل وتتحرك وتتلافى باستمرار في صفين ، أحدهما يصعد نحو المرتفعات ، والآخر يهبط منها .

(١) L'Isthme de Suez المجلد ١٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ من ص ١٨٠

ولم يسبق أن تشيها أصاب موضعه وأحاط بالحقيقة مثل هذا التشبيه سواء من ناحية العدد أو من ناحية النشاط أو من ناحية النظام في العمل (١). ولم تؤثر موجة الحرارة الشديدة التي حلت بالبرزخ في شهرى يونيو ويوليو ١٨٦٢ على نشاط العمال المصريين ، فظلوا يؤدون أعمالهم كما قالت جريدة الشركة « بنفس البشاشة ونفس النشاط اللذين امتازوا وعرفوا بهما (٢) » .

وعلى الرغم من غياب سعيد باشا خارج القطر في رحلته التي قام بها في أوروبا واستغرقت قرابة خمسة أشهر (مايو - سبتمبر ١٨٦٢) فقد استمر تسخير المصريين في حفر القناة في نطاق واسع . وكان سعيد قد أقام اسماعيل ابن أخيه نائبا عنه في حكم مصر أثناء غيابه ، فسار على سياسة عمه في موضوع السخرة في حفر القناة ، ولعله كان ينفذ التعليمات التي زوده بها قبل سفره إلى أوروبا . وكانت جريدة الشركة إبان هذه الفترة دائمة التحدث عن السيل المتدفق من عمال السخرة على منطقة القناة، وقد ذكرت تلك الجريدة في عدد ١٥ يوليو ١٨٦٢ أن ساحات الحفر يحتلها على الدوام جيش حقيقى من الفلاحين (٣) ، ويقول قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر ، في تقرير أرسله في ١٢ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير الخارجية الأمريكية : « إن

(١) J.'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٨ - ٣٧١ مجموعة السنة السادسة . وتجيد أيضا وصفا متعنا لعمال السخرة وهم يحفرون عنبة البحر في

Berchère, *ouvr. cit.*, pp. 196-198.

أنظر رسا تفصيليا لمرتقات عنبة البحر وطريقة تمهيدها في جريدة الشركة العدد ١١٤ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦١ ص ٨٢ مجموعة السنة السادسة .

(٢) J.'Isthme de Suez العدد ١٤٧ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٢ ص ٢٢٤ مجموعة السنة السادسة .

(3) Les chantiers du senil sont toujours occupés par une véritable armée de fellahs.

عمليات حفر القناة قد غدت من المشاهد الضرورية التي يحرص على رؤيتها السباح الذين يزورون مصر (١) .

وقد زادت الشركة من مساحة القرية المصرية التي كانت قد شيدتها في الساحة رقم ٥ في منطقة عتبة الجسر لمواجهة الزيادة الماثلة في عدد عمال السخرة (٢) .

وعاد سعيد إلى مصر من رحلته في أول أكتوبر ١٨٦٢ ، ووصل دى لسبس في أعقابها فيبلغ الإسكندرية في ١٧ أكتوبر ، وقام على الأثر بزيارة ساحات الحفر (٣) . وكان دى لسبس تواقا إلى أن ينتهى ، في أمد وجيز ، العمل في حفر القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر تمهيدا لإيصال ماء البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح ، وبذلك يعلن لحملة أهمهم الشركة نتيجة حاسمة بعض الشيء يرتاحون إليها بعد أن استبد بهم القلق (٤) ويقحم المعارضة الإنجليزية القائلة باستحالة حفر القناة . فأصدر أمره بأن

(١) عفوفات قصر عابدين : سور الونائق الأمريكية .

Despatch No. 24 William S. Thayer to William Seward vol. III p. 139.

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١١٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ من ١٩٢ مجموعة السنة السابعة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٥٣ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ من ٣٢٩ مجموعة السنة السابعة .

(٤) كانت الشركة قد أسرفت في تفاؤلها فأعلنت أنها ستفرغ من حفر القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر في أول يونيو ١٨٦٢ فلما حل هذا الموعد ولم تنته من حفرها حددت أول أكتوبر موعدا ثانياً . وقد أرسل كثير من المهتمين رسائل إلى جريدة الشركة يستفسرون عن أسباب ذلك التأخير فكتب مدير الجريدة مقالا ضائعا حاول فيه تهدئة النفوس المزعة (العدد ١٥٠ الصادر في ٥ سبتمبر ١٨٦٢ من ص ٢٨١ - ٢٨٣ مجموعة السنة السابعة) ، ويلاحظ أن جميع أعداد الجريدة التي ظهرت من شهر يونيو ١٨٦٢ حتى نوفمبر من ذلك العام كانت تؤكد أن الشركة على قاب قوسين أو أدنى من الفراغ من حفر مجرى القناة وسط مرتفعات عتبة الجسر . (أنظر الأعداد من ١٨٢ إلى ١٥٤) .

يستمر الحفر ليلا ونهارا في الساحتين رقم ٤ ورقم ٥ في منطقة عتبة الجسر (١).

واشتغل عمال السخرة في الليل على ضوء المشاعل التي كانت تضيء مساحات واسعة تمتد مسافة أربعة كيلومترات . وزار وقتئذ هذه المنطقة أحد الفرنسيين الموالين للشركة وقال « وكان المنظر يثير الروعة في النفوس فهولاء الرجال ، الذين لفحت الشمس المحرقة أجسامهم ، ثم أضاءت الأنوار الحمراء التي تنبعث من المشاعل وجوههم ، كانت تعجب بهم الصحراء ، يملأون القفف بالرمال وهم في قاع القناة ، ثم يأتي عمال آخرون يحملون القفف ويفرغونها بعيدا عن مجرى القناة . والعمال إذ يؤدون كل هذه الأعمال ينشدون ويغنون ، والمشايخ من حولهم يشرفون عليهم ويحولون دون هربهم (٢) » .

وحتى هذه الصورة التي حاول الزائر الفرنسي أن يجعلها بهيجة ، تفيض فيها نفوس عمال السخرة بالأغاني ، تنفلت منها عبارة ترددها إلى حقيقتها فإذا هي صورة مفزعة مريرة بما تكشف عنه من الستار الذي فرضته الحكومة المصرية والشركة على عمال السخرة بواسطة مشايخهم لمنعهم من الهرب وإكراههم على البقاء في ساحات الحفر .

واستكمالا لصورة الإرهاب السائدة في ساحات الحفر كان اسماعيل حمدى بطوف ليلا بين العمال وفي رفقة رجال البوليس تلمع أسلحتهم على ضوء المشاعل (٣) على استعداد للتنكيل بالعمال إذا بلغ منهم تهاون في عملهم .

وأخيراً وبفضل عمال السخرة فرغت الشركة من حفر القناة البحرية

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 249.

وأفقر أيضا كلام

جريدة الفرقة العدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٨ مجموعة الستة السابقة والخطب التوقية لعل مبارك باشا . الجزء الثامن عشر ص ١٣١ .

(٢) جريدة الشركة العدد ١٥٤ صالغ الذكور ص ٣٤٩ .

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 250.

الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر وإيصالها إلى بحيرة التماسح . وأرسل
مراسل جريدة الشركة في مصر برقية بهذا التبا إلى جريدته فنشرت في أولى
صفحاتها (١) . وأقام دى لسبس حفلا في صباح ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ ابتهاجا بهذا
النجاح الذى أحرزه ، ودعا مفتى الديار المصرية والعلماء ومطران الكاثوليك
ورجال الاكليروس وأعضاء السلك القنصل وفى مقدمتهم قناصل فرنسا
وهولندا وإيطاليا والنمسا . ويلاحظ أن قنصل إنجلترا قد تخلف عن حضور
الحفل . وأتاب سعيد باشا عنه اسماعيل حمدى . وأعلنت الحكومة المصرية
قطارا خاصا لنقل المدعوين من القاهرة إلى الزقازيق ، ومنها سافروا في
الدعبيات والمراكب في طريق مائى متصل حتى نفيسة على مقربة من بحيرة
التماسح . ومن نفيسة استقلوا العربات إلى مكان الحفل .

ووقف دى لسبس على منصة رفع عليها العلم « المصرى » (٢) وطلب
إلى الحاضرين الإصغاء ، ثم التفت إلى العمال وقال « إني أصدر الأمر باسم
حضرة صاحب السمو سعيد باشا أن تدخل مياه البحر المتوسط بحيرة التماسح »
فأزال العمال السد الذى كان يحجز مياه القناة البحرية الصغيرة عن بحيرة
التماسح وانساب فوراً مياه البحر المتوسط في البحيرة . وصدحت الموسيقى ،
وعلت هتافات الحاضرين . وألقى المفتى خطابا استبله بالصلاة على رسول
الله محمد عليه السلام ثم أشاد بالمشاريع العظيمة التى تعود على العالم بالخير
والسعادة ودعا الله لينصر « السلطان عبد العزيز خان » ثم عرج على فرنسا
فامتدح حضارتها وأثنى على دى لسبس ، وأشار إلى أن الفضل في بلوغ تلك

(١) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ من ٣٦١

مجموعة السنة السابعة .

(٢) نوهت جريدة الشركة بحادث رفع العلم المصرى فقالت إن العلم الفرنسى لم يرفع
وليس له الحق في أن يرفع في هذا الحفل فشركت القناة شركة مصرية ، وقناة السويس مشروع

عالمى . انظر

L'Isthme de Suez. العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ من ٣٧٥ مجموعة

السنة السابعة .

النتيجة السارة إنما يرجع إلى محمد سعيد باشا « الذي وزع العدالة وعمل على إسعاد شعبه وعلى أن يزِيل عنهم كل ما يضرهم (١) » ثم كتب المفتي حجة شرعية أثبت فيها أن مياه البحر المتوسط قد دخلت في بحيرة التماسح (٢) ثم قصد علماء الدين المسلمون وعلى رأسهم المفتي عقب الحفل إلى مسجد عتبة الجسر حيث أدوا فريضة الصلاة (٣) . كما أقيمت صلاة شكر في الكنيسة الفرنسية التي شيدتها الشركة في عتبة الجسر . وفي المساء ملئت الموائد واختلف إليها المدعوون ومستخدمو الشركة وعمالها الأجانب وروّساء العمال المصريين . وألقى ديسبس خطبة وجيزة أشاد فيها بفضل سعيد فقال عنه « إنه لولاه - واعرفوا ذلك جيدا - لكان حفر القناة مستحيلا » . وطلب ألا يكون هناك نخب يشرب سوى نخب محمد سعيد (٤) وفي صبيحة اليوم التالي استقل المدعوون قوارب سارت بهم في القناة البحرية الصغيرة من التماسح إلى بور سعيد (٥) .

ولم يكن إِبْصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التماسح بالأمر المسين . وحسبنا تلك الآلاف المؤلفة من المصريين الذين سخرتهم الحكومة المصرية

(١) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ من ص ٢٦ - ٢٧ مجموعة السنة الثالثة .

(٢) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 266-267.

(٣) L'Isthme de Suez. العدد ١٦٢ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٣ من ص ٨٥ مجموعة السنة الثالثة .

(٤) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٦ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦٢ من ص ٢٧٩ مجموعة السنة السابعة .

(٥) تجد وصف احتفال ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ في كل من : محفوظات قصر عابدين ; سور الوثائق الأمريكية ج ٣ ص ١٤٥ تقرير رفعة متصل الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير الخارجية الأمريكية .

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. p. 245 - 247.

للشركة من أجل حفر مجرى ضيق ضحل وسط مرتفعات عتبة الجسر (١) .
لكن كانت تلك النتيجة ظفرا للشركة أعاد الطمأنينة إلى النفوس الجزعة ، كما أقحم
المعارضة الإنجليزية إقحاما عمليا وإنهارت النظرية بالمرستوية التي كانت
تنادى باستحالة حفر القناة . ولم تعد الحكومة الإنجليزية تقيم معارضتها
للمشروع على ذلك الزعم الخاطئ .

وفي الواقع ازداد الأمل في إنجاز المشروع بعد تلك المرحلة ، لأن حفر
قناة صناعية تمتد من البحر المتوسط إلى بحيرة التماسح في خط مباشر كان
أول عمل من نوعه في التاريخ . فلم يحدث أن شقت قناة في النصف الشمالي من
البرزخ ، من بورسعيد إلى بحيرة التماسح . أما النصف الجنوبي
الذي يقع بين بحيرة التماسح ومدينة السويس فقد تم حفر قناة
فيه عدة مرات منذ عهد سحيق في التاريخ القديم ثم الوسيط . ولم يكن أمام
الشركة بعد ١٨ نوفمبر إلا أن تعيد ما قام به الأقدمون . ثم تعدل بمعد
ذلك على تعميق وتوسيع القناة البحرية الصغيرة حتى تأخذ الأبعاد المقررة
لقناة السويس .

لقد شهد عام ١٨٦٢ حدثين بارزين في تاريخ السخرة في حفر القناة:
ففي ٢٣ يناير ١٨٦٢ تم حفر ترعة المساء العذب من قرية القصاصين إلى
نفشة، وفي ١٨ نوفمبر تم حفر القناة البحرية الصغيرة من البحر المتوسط إلى
بحيرة التماسح التي تقع في منتصف المسافة تقريبا بين البحرين (٢) والفضل

(١) استغرق شق القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر عشرة أشهر
سخر في حفرها في تلك المدة ، وفي تلك المنطقة وحدها ١٧٦,٧٨٠ مصرعيا ، وبلغ
مقدار الانقراض التي رقموها ٤,٣٥٢,٣٨٩ مترا مكعبا . وتراوح عمقها بين متر
ونصف متر وبين مترين . أما اتساعها فكان خمسة عشر مترا ، وبلغ طولها في تلك المنطقة
أربعة عشر كيلومترا . أنظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 277.

(٢) يضاف إلى نشاط الشركة في ذلك العام (١٨٦٢) أنها احتفلت في ٢٧
أبريل ١٨٦٢ بوضع الحجر الأساس لمدينة التماسح (الإسيابية فيما بعد) ونشلت

في هذا النجاح المتلاحق يرجع إلى القوة الآدمية الهائلة التي سخرها سعيد باشا فكان لها الأثر الحاسم الفعال في بلوغ تلك النتيجة . وكان من حسن حظ دى لسيبس أنه استطاع أن يبلغ بمشروعه هذا الحد في عهد صديقه الحميم محمد سعيد باشا الذي أدركته الوفاة بعد حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ بشهرين تماما . فلو أن الشركة قد تأخر بها الوقت فأقدمت على مهاجمة هضبة عتبة الجسر في عهد خلفه اسماعيل لما ظفرت بتلك الجيوش الجاررة من العمال ، إذ مالبث ، بعد أن ولى حكم مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، أن احتدم النزاع حول تخفيض عدد عمال السخرة ثم إلغاء ذلك النظام الوبيل في حفر القناة .

حركة بنفشاء منشآت الشركة في المدينة الجديدة تمهيدا لنقل مكاتب الشركة والمقاول
المسلم من دنياط إليها فتصبح مركز النشاط والعمل فيه . أنظر جريدة الشركة
L'Isthme de Suez.

العدد ١٥٣ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٣٠ مجموعة السنة السابعة .

والعدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٥ مجموعة السنة السابعة .

الفصل التاسع

النفاق الإنجليزي

انجلترا تحارب نظام السخرة في حفر القناة لغرضين هما : القضاء على المشروع وتوجيه الفلاحين المصريين لتدعيم الاقتصاد الإنجليزي - انجلترا تتظاهر بالمعطف على المصريين - وتشبه السخرة بالرق - وتستغل الحركة الإنسانية في انجلترا والحرب الأهلية في أمريكا وقيام المجاعة القطنية لمحاربة السخرة في حفر القناة - انجلترا تؤيد استخدام السخرة في المشروعات التي تخدم المصالح البريطانية في مصر وتتغاضى عن المآسى التي تقع بسببها .

توسع سعيد باشا في تنفيذ لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ وسبق العمال المصريون إلى ساحات الحفر زمرا حتى إذا جاؤوها وشرعوا في حفر القناة تلقفهم الموت نتيجة الإعياء أو العطش أو الأوبئة أو سوء المعاملة ، وتسربت أنباء تلك المآسى إلى الخارج حتى أصبح تسخير المصريين في حفر قناة السويس فضيحة عامة a public scandal كما قال بحق مؤرخ مصر الحديثبة (١) .

وسرعان ما استغلت الحكومة الإنجليزية الموقف : وجدت في تسخير المصريين في حفر القناة على تلك الصورة الشائنة سلاحا ماضيا قويا لمعارضة المشروع بقية حرمان الشركة من هذه الركنيزة القوية وهي اليد العاملة المصرية المسخرة ، فتعجزت الشركة عن المضي في حفر القناة ويصعب المشروع بضربة قاضية . وقد شهد مجلس العموم البريطاني ، منذ منتصف عام ١٨٦١ ولعدة سنوات تلت ، مناقشات كانت تثار فيه تباعا حول تسخير المصريين في حفر قناة السويس وكانت الصحافة الإنجليزية

تخصص مساحات ضخمة من صفحاتها لشرح مايلور في تلك الجلسات
حيناً ، وحيناً تكتب المقالات الضافية في هذا الموضوع فتعيد جريدة الشركة
وبعض الجرائد الفرنسية الأخرى نشر هذه المقالات مترجمة إلى اللغة الفرنسية
وتتولى تنفيذ مايجىء فيها من بيانات . وهكذا ظل الفلاح المصرى موضوع
مناقشات في البرلمان الإنجليزى ومادة طيبة لا تنفد في الصحافتين الإنجليزىة
والفرنسية ردحا من الزمن .

وقد أقامت إنجلترا معارضتها للمشروع في هذه المرحلة على أساس
إنسانى ، فقالت إن تنفيذه يستند إلى السخرة ، وهى نظام تأباه الإنسانية
وتشع بالظلم ، وإنه ضرب من الرق ، بل السخرة تفوق الرق قسوة وظلماً ،
وإن الفلاحين المصريين الذين يسخرون في حفر القناة أناس بائسون (١) .
وهكذا أخذت المعارضة الإنجليزىة لونا جديداً واتسمت بصيغة إنسانية
ظاهرها الرحمة بالمصريين والرغبة في إنقاذهم من عسف شركة القناة
وجورها ، أما باطنها فكان القضاء على المشروع من ناحية ، واستغلال
الفلاحين المصريين لتدعيم الاقتصاد الإنجليزى من ناحية ثانية .

واستندت المعارضة الإنجليزىة لنظام السخرة في حفر القناة إلى بعض
الأحداث الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية التى وقعت وقتئذ في العالم حتى
يكون لمعارضتها أثرها في الدوائر الرسمية وفي الرأى العام الأوروبى . فاستندت
إلى الحركة الإنسانية في إنجلترا والحرب الأهلية الأمريكية من أجل إلغاء
نظام الرق (١٨٦١ - ١٨٦٥) ثم قيام «الحجاعة القطنية» في إنجلترا وفرنسا .
ومن خلال هذه الحملة « الإنسانية » ضد نظام السخرة ومن تصرفات إنجلترا
في ذلك الوقت بتشجيعها قيام نظام السخرة في مصر في تنفيذ المشروعات
التي تستخدم المصالح البريطانية بين التفاف الإنجليزى بأجل مظاهره والتناقض
المعيب في سياسة إنجلترا إزاء السخرة . ونتناول الآن هذا الإيجاز بشيء
يسير من الشرح .

(١) أوردنا التعليل السال لل مناقشات التي أثيرت في مجلس العموم البريطاني حول تسيير
المصريين في سقر قناة السويس .

استفادت المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة في حفر قناة السويس من انتشار الحركة الإنسانية في أوروبا بوجه عام وفي إنجلترا بوجه خاص . فقد أوجدت الثورة الفرنسية آثارا اجتماعية جديدة في إنجلترا لم يكن في الإمكان أن تخبو وشيكا ، على الرغم من الاستياء العميق الذي أحدثته في إنجلترا أعمال جماعة البعاقية . وكان من بين المظاهر الجديدة التي طرأت على المجتمع الإنجليزي في القرن التاسع عشر العناية بالطبقات الفقيرة والعمل على تحسين أحوال البائسين والمعدمين . وقد غنى جماعة من المفكرين الإنجليز من أمثال بنتام *Jeremy Bentham* وكوبت *Cobett* والنفيعين *Utilitarians* بإبراز هذه الاتجاهات للرأى العام ، فكتبوا في وجوب إلغاء العرق وإصلاح حال الصبية الإنجليز الذين كانوا يعملون في المصانع في أحوال تفتقر بالقسوة والظلم ، إذ كان هناك أطفال يبلغون من العمر أربع سنوات يعملون اثنتي عشرة ساعة في اليوم ، كما كان بعض الأولاد والبنات يساقون ، لتنظيف المداخل وهي ساخنة لا تستطيع جلود أجسامهم الغضبة تحمل حرارتها ، وكان البعض يتعرض لحروق شديدة بينما يمتشق البعض الآخر من الدخان المنبعث منها (١) .

وقد ذاعت الحركة الإنسانية في إنجلترا وسيطرت على عقول الملايين من الإنجليز بفضل الكتاب الذين وجدوا في مآسى الأطفال والعمال في المصانع الإنجليزية مادة زائحة فياضة خصبة للكتابة ، فاندفعوا يصورون حياة القسوة والظلم في أشنع صورها ، وكانت معظم الروايات التي ظهرت في تلك الفترة

(١) أنظر تفصيلات وافية عن هذا الموضوع في

Hammerton Harmsworth : *Universal History of the World*, vol. VII
p.p. 4404-4408.

وعما هو جدير بالذكر أن جريد *L'Isthme de Suez* كانت ، في سياق كلامها على موضوع الفلاحين المصريين ، تظهر عيوب النظام الاجتماعي في إنجلترا وحال العمال في المصانع الإنجليزية وتتهم قائلة إنه حرى بإنجلترا أن تصلح أحوال عمالها أولا قبل أن تتكلم في إصلاح أحوال غيرهم في البلاد الأخرى . أنظر على سبيل المثال العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ من ٢٦٢ مجموعة السنة السادسة .

تطور حول الناحية الإنسانية (١) . وبدأ الناس في انجلترا يتساءلون كيف كانت انجلترا تعيش طوال تلك المدة في مثل هذا الفساد والبؤس ، وكيف كان الإنجليزي يزهر بامبراطوريته وعظمتها وراثتها بينما التظايع في أبشع صورها مستقرة في صميم انجلترا وفي صلب الحياة الاجتماعية فيها .

• • •

وكما استفادت المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة في حفر القناة من الحركة الإنسانية فقد استغلت إلى حد كبير الحرب الأهلية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل ١٨٦١ بين ولايات الشمال وولايات الجنوب . وكان منشأ النزاع هو مشكلة الرق فقد كانت الولايات الجنوبية تملك بنظام الرق ، وكان سكانها يعتمدون بوجه خاص على زراعة القطن . واعتمد أصحاب الأراضي في زراعته على العبيد الذين كانوا يعملون بكثرة من سواحل أفريقيا ، وبعض الأيام أصبحت زراعة القطن في الولايات الجنوبية هي عصب الحياة الاقتصادية فيها . وأدى التوسع المطرد في زراعته إلى مزيد من العبيد ، وهكذا ازداد الرق تأصلا وانتشاراً في الولايات الجنوبية حتى غدا

(1) Song of the Shirt by Thomas Hood.

The Cry of the Children by Elizabeth Browning.

Michael Armstrong by Francis Trollope.

كما وضع كثير من الكتاب الروايات عن الحياة في المصانع وملاجئ الأيتام والسجون تذكر بهم :

Charlotte Bontée.

Mrs Gaskell.

Charles Reade.

وكان شارل ديكنز Charles Dickens أبرز أولئك الكتاب أثرا في الحركة الإنسانية إذ كان ذكاءه الحساس وعبقريته وتجاربهم في تصوير الشخصيات ما كان يلهب صدور قرائه . وفي خلال المدة التي ظهرت فيها مؤلفاته (١٨٣٧ - ١٨٧٠) كان الأثر الذي يحدثه ظهور مؤلفاته عظيما . وكل عرف وكل اقتنع بما جاءه :

Low life

Oliver Twist

Little Dorrit.

أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها . أما أهل الشمال فكانوا أكثر عددا وأوفر نشاطا فاشتغلوا بالصناعة والتجارة إلى جانب الزراعة، وربطوا أجزاء بلادهم بالخطوط الحديدية . وكانوا يمتنون الرق ويحبونه ظلما لإنسانيا صارخا وطالبوا بإلغائه في الولايات الجنوبية . وهكذا وجد في الولايات المتحدة نظامان متباينان، لكل منهما أنصاره وجمعياته، واشتد النزاع بين الفريقين . وتآلف الحزب الجمهوري في الشمال سنة ١٨٥٤ وكان من مبادئه إلغاء الرق وانتخب مرشحه ابراهام لنكولن رئيسا للجمهورية (٦ نوفمبر ١٨٦٠) فكان هذا الانتخاب إيلانا بقرب الاصطدام الرسمي العلني بين الفريقين .

صممت الولايات الجنوبية على ألا تقبل رئيسا جمهوريا بل رأت أن الرق أكثر نفعاً لها من اتحادها مع الولايات الشمالية ، فانفصلت عن الاتحاد الجمهوري وكونت اتحادا خاصا باسم « الولايات المتحالفة الأمريكية Confederate States of America » وانتخب جرسون دافيد رئيسا للجمهورية واتخذت ريشموند عاصمة لها . وبذلك أصبح للولايات المتحدة رئيسان . ونشبت الحرب الأهلية على أثر ذلك بين ولايات الشمال وولايات الجنوب واستمرت أربع سنوات (أبريل ١٨٦١ - إبريل ١٨٦٥) وانتهت بانتصار الشمال .

وكان ابراهام لنكولن قد أصدر أثناء العمليات الحربية في ٢٢ سبتمبر ١٨٦٢ منشورا أعلن فيه أن جميع الأرقاء الذين في الولايات المتحدة أو المناطق النائية ضد الولايات المتحدة سيصبحون منذ اليوم الأول من يناير ١٨٦٣ أحرارا إلى الأبد .

وقد تنبع الرأي العام في إنجلترا باهتمام بالغ مراحل الحرب الأهلية الأمريكية، وتشجيع الكثيرون للولايات الشمالية وعطفوا على أهدافها ومبادئها، حتى أصبح لفظ الرق يسبب هذه الحرب كلمة عالقة في أذهان الإنجليز في ذلك الوقت طالما انطلقت بها ألسنتهم (١) .

تلاقت إذن الحركتان : الإنسانية في إنجلترا ، والعسكرية في أمريكا الشمالية ، عند إلغاء الرق . واستغلت إنجلترا الحركتين في معارضة مشروع القناة ، وباتت تصف أعمال الفلاحين المصريين المسخرين في حفر قناة السويس بالرق » بل هي الرق بعينه تحت لفظ آخر . وإن القسوة التي يعانيها الفلاحون المصريون تفوق استرقاق العبيد في أمريكا (١) .

* * *

وإلى جانب ذلك كانت تبرز ناحية اقتصادية في معارضة إنجلترا لنظام السخرة . فقد تعرضت الصناعة القطنية فيها وتجارتها لأزمة طاحنة بسبب نقص الوارد إليها من القطن منذ قيام الحرب الأهلية الأمريكية في أبريل ١٨٦١ . إذ لما اندلعت نيران تلك الحرب اضطرب سكان الولايات الجنوبية إلى أن يستبدلوا بزراعة القطن زراعة الحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية التي كانوا يستوردونها من قبل من الولايات الشمالية (٢) . ونتج عن ذلك انكماش الزراعة القطنية الرئيسية في الولايات الجنوبية طيلة السنوات التي استغرقتها هذه الحرب بحيث لم تزرع من القطن إلا قليلا . وحتى هذا القليل لم يعد في الاستطاعة تصديره إلى الأسواق العالمية، إذ كان أسطول الولايات الشمالية قد ضرب نطافا محكما من الحصار البحري حول شواطئ الولايات الجنوبية (٣) .

كان من أثر ذلك أن وقفت أو تضاءلت إلى حد بعيد للغاية حركة تصدير القطن الأمريكي إلى إنجلترا وفرنسا وغيرها . ونقصت كميات القطن في إنجلترا نقصانا خطيرا وأطلق البعض في ذلك الوقت على هذا النقص «الحجاعة القطنية (٤) » وارتفعت أصوات الغزاليين بها تطالب باستيراد القطن (٥)

(١) الجزء ١٦٨ من ص ١١٤٧ - ١١٤٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(٢) Charles Roux F. : Le coton en Egypte, p. 75.

(٣) Crabites : Ismail etc., ouvr. cit., p. 143.

(٤) Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, p. 282.

(٥) Elgood ; Egypt. p. 73.

وركد العمل في مصانع مانشستر ولتقربول وغيرهما، وخفضت إلى النصف أجور العمال الذين يشتغلون في الصناعات القطنية، ثم أوقف العمل في كثير منها (١). وتفاقمت حالة العمال الإنجليز سوءا فنظمت إكتسابات عامة لمساعدتهم، أسهم فيها سنة ١٨٦٢ بعض أمراء الأسرة الحاكمة في مصر (٢). وبلغ عدد العمال الإنجليز المتعطلين الذين كانوا يتلقون في عام ١٨٦٢ إعانات منتظمة ٣٣٠٦٦٤ عاملا (٣). أما فرنسا فقد وقعت فيها أزمة قطنية على غرار أزمة إنجلترا وتعطلت مصانع ليون Lyons وسان اتيين St. Etienne وغيرهما وعانى العمال الفرنسيون قسوة البطالة (٤).

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٨ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٢٢-٢٢٣
 ٢٢٢ مجموعة السنة السادسة. وأنظر مقالا آخر في نفس ذلك العدد ص ٣٢٧-
 ٣٢٩ ومقالات نشرته جريدة Economist الإنجليزية أعادت جريدة الشركة نشره مترجما إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان :

Les Menaces de la Crise du Coton en Angleterre.

في العدد ١٣٤ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٢ ص ٢٣-٢٥ مجموعة السنة السابعة.

(٢) تبرع الأمير عبد الحليم بن محمد عل بمبلغ مائتي جنيه لمساعدة النازلين الإنجليز وقد تولت شركة Messrs. Clegg Clare & Co إرسال المبلغ إلى القورد دربي Derby وأرسلته بخطاب قالت فيه « وإننا على ثقة من أن مساعدتكم ستلقون بسرور بالغ هذا التبرع من أحد الأمراء المصريين..... فإنه من دواعي النبعة أن نذكر أنه في بلد بعيد هزت مشاعر أحد الأمراء رفقى الشأن الآلام التي يئن منها مواطنونا النازلون في لاكتشير وأنه قرر أن يشترك في تخفيف تلك الآلام وإن لم يطلب منه ذلك ». وقد تقبل القورد دربي هذا التبرع بقبول حسن ورأى أن يتسولى بنفسه تقديمه إلى لجنة مانشستر. كما نوهت بهذا التبرع جريدة التيس. أنظر

Blanchard Jerrold : Egypt under Ismail Pacha. London 1879. pp. 85-87.

(3) Charles Roux F. le Coton en Egypte, p. 75.

(4) ibid.

وما يذكر أن اساميل اكتب في أوائل مارس ١٨٦٢ بعد أن ولي حاكم مصر حجة الآت فترك لمساعدة النازلين الفرنسيين المتعطلين. أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٦٢ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٢ ص ٨٢ تحت عنوان .

وعلى ذلك فإن حاجة إنجلترا القصوى إلى القطن المصرى فى ذلك الوقت لتسديه النقص فى المصانع الإنجليزية كانت الجانب الثانى لمعارضة إنجلترا لنظام السخرة فى حفر القناة، وسرى فى فصل « جنابة سعيد والشركة على الاقتصاد المصرى » أن إنجلترا سعت رسمياً لدى سعيد باشا كى يتوسع فى زراعة القطن المصرى . وكان من مصلحة إنجلترا ألا تتعرض زراعة القطن فى مصر إلى أى تعطيل بسبب تنقيب حوالى ٦٠ ألف فلاح من حقولهم فى وقت واحد من أجل حفر قناة تقف منها إنجلترا موقف العداء الصريح . وقد تلاقت مصلحة إنجلترا مع مصلحة مصر فى ذلك الوقت فى وجوب التوسع فى زراعة القطن .

وقد تعرض لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الموضوع فى جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ بمجلس العموم البريطانى إذ قال وإن عددا من الرجال يراوح عددهم بين سبعين ألفا وثمانين ألفا قد انزعوا من أعمالهم التى يؤدونها فى قسراهم ليساعدوا فى إنشاء قناة السويس . إن هذه الخطة لابد أن تؤدى إلى بوئس عظيم ، وتتعارض بشكل جلى وخطير مع الأعمال الأخرى التى تدر أرباحا كثيرة مثل إنتاج القطن (١) .

قلنا إن حملة إنجلترا على نظام السخرة فى حفر القناة كانت مظهرا من مظاهر النفاق الإنجليزي، وإن القضاء على المشروع كان الهدف الأول من تظاهرها بالمعطف على الفلاحين المصريين ورغبها فى تخليصهم من هول العذاب الذى يشنون منه فى ساحات الحفر فى صحراء البرزخ ، يؤيد هذه الحقيقة أن نظام السخرة الذى حاربه إنجلترا بكل عنف فى حفر القناة كان يستخدم فى مصر أثناء حفر القناة وقبل حفرها فى تنفيذ المشروعات التى

Souscription de S.A. Ismail en faveur des ouvriers français sans travail.

(١) الجزء ١٦٨ من ص ١١٤٧ - ١١٤٩

Hansard's Parliamentary Debates

قامت بها الحكومة المصرية ، واقرن تطبيق نظام السخرة في القرن التاسع عشر بوقوع ضحايا كثيرين من أفراد الشعب المصرى ولم يرتفع صوت في البرلمان الإنجليزي يعارض استخدام السخرة في تنفيذ المشروعات ، بل أكثر من ذلك، كانت الحكومة المصرية على عهد الوالى محمد سعيد تنفذ مشروعا يخدم - فيما يخدم - المصالح البريطانية، هو الخط الحديدى الذى يمتد عبر الصحراء من القاهرة إلى السويس . وقامت الحكومة الإنجليزية بضغط على سعيد باشا لزيادة عدد عمال السخرة حتى يتم إنشاء الخط فى أسرع وقت ممكن . ونستخلص من ذلك الحادث حقيقة أخرى هى أن سياسة إنجلترا إزاء السخرة فى مصر كانت تقوم على تناقض صارخ ، فبينما هى تقف من السخرة فى مد خط السويس الحديدى الصحراوى موقف التأييد والتشجيع ؛ إذا بها تقف من نفس نظام السخرة فى حفر قناة السويس موقف المعارضة والتنديد . وما ذلك إلا لأن الخط الأول يخدم المصالح البريطانية وأن القناة كانت تنظر إليها على أنها مشروع فرنسى ينطوى على تهديد خطير موجه إلى الإمبراطورية البريطانية .

ولكى يبين التفاف الإنجليزي على حقيقته نرى أن تقف وقفة قصيرة لتوضح كيف تغاضت إنجلترا عن المساوىء التى نجمت عن استخدام نظام السخرة فى تنفيذ مشروع خط السويس الحديدى الصحراوى والذى اعتقدت أنه يخدم مصالحها فى الشرق .

كانت إنجلترا لاعتبارات سياسية واقتصادية تهتم اهتماما بالغاً بمسألة إنشاء خط مواصلات قصير سريع سهل يربطها بالهند وغيرها من الممتلكات الإنجليزية فى الشرق . وفضلت على مشروع قناة السويس إنشاء خط حديدى يستخدم فى نقل البريد والمسافرين من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس ، ومن ثم تشرع السفن فى نقلها إلى الهند وغيرها . وقد عقدت الحكومة

المصرية على عهد عباس الأول اتفاقا بتاريخ ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت ستيفنسن Robert Stephenson لإنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة . ونص في هذا الاتفاق، الذي يقع في ثمانى عشرة مادة، على أن تقدم الحكومة المصرية العمال وفق نظام السخرة، وأن يكون العمال تحت إمرة ضباط مصريين (١) وقبل أن ينقضى عام ١٨٥١ كان ستيفنسن قد شرع في إنشاء الخط ومعه بضعة من المهندسين الإنجليز، وحشدت الحكومة أفواجا من الفلاحين وفق نظام السخرة (٢) . وتفاوضت إنجلترا عن المساواة والأضرار التي نجمت عن استخدام السخرة في مد الخط الحديدي . ولما اغتيل عباس الأول كان قد تم إنشاء نصف الخط تقريبا . وقد تم الخط على عهد سعيد باشا وبدأ سير القطارات عليه في يناير ١٨٥٦ .

وقد رأت الحكومة المصرية مد هذا الخط عبر الصحراء من القاهرة إلى السويس . وكان للسياسة الإنجليزية الأثر الأكبر في هذا التوجيه (٣) ، وهو دليل على أن إنشاء الخطوط الحديدية الأولى في مصر كان خاضعا لبطالب السياسة الأوروبية أكثر منه لمواجهة مطالب الاقتصاد القومى . ولما لوجعت الحكومة نفقات إنشاء ذلك الخط الصحراوى إلى مد خط حديدي يمتاز مناطق زراعية أهلة بالسكان فيزداد العمران ويزداد اتصال الأهلين على طول الخط بعضهم ببعض . وقد قررت الحكومة المصرية أن تتولى هى إنشاء خط السويس، فطلبت من محلل الإنجليزي هو برجز Briggs لإرسال القضبان الحديدية، وعهدت بأعمال التنفيذ إلى موشيلية Monchelet (٤) وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية (٥) . وجمع سعيد باشا مديرى المديرىات وطلب منهم لإرسال سبعة آلاف عامل كدفعة أولى وأن

(١) نص هذا الاتفاق منشور فى

Wigner, ouvr. cit., pp. 841-844.

(2) The Egyptian State Railways Magazine. Nov. 1932.

(3) Ibrahim Homeir Scifed Dean, ouvr. cit., p. 35.

(4) Hussein Husni, ouvr. cit. pp. 250-251.

(5) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 72.

يتولوا بأنفسهم الإشراف على جمع أولئك العمال، وبدأ العمل في إنشاء الخط في سبتمبر ١٨٥٥ (١). وإن مما يلفت نظر الباحث كثرة الأوامر التي كان يصدرها تباعا سعيد باشا والى مصر إلى مديري الأقاليم لجمع أنفسار السخرة للعمل في إنشاء ذلك الخط (٢).

وبينا كان العمل يسير في مد ذلك الخط إذ قامت في شهر مايو ١٨٥٧

(١) L'Isthme de Suez البلد ٦ الصادر في ١٠ سبتمبر ١٨٥٦ ص ٨٧ مجموعة السنة الأولى .

(٢) محفوظات قصر عابدين: نذكر على سبيل المثال من دفاتر المية المية دفتر رقم ٤٩٢ وثيقة رقم ١١٨٤ ودفتر رقم ٤٩٨ وثائق رقم ٤٧٢ : ٥٣٩ : ٥٦٨ : ٧٠١ : ٧٠٦ : ٨٩١ : ٨٩٢ : ٩١٥ : ٩١٦ : ٩٢١ : ٩٥١ : ١١٣٠ : ١٣٢٥ : ١٥٤٥ .

ودفتر رقم ٥٠٢ وثائق رقم ٣١٤ : ٤٧٤ : ١٢٢٥ : ١٣٦١ : ٢٦٤٩ : ٢٣٣١٠ : ٣٥٠٦ .

دفتر رقم ٥٠٤ وثائق رقم ٤٦١ (للإسراع في الفراغ من مد السكة الحديد) : ٥٨٧ : ١٣٩ : (أصل) ١٣٢٩ : (سلسل) ١٥٣٨ : ١٢٢٩ : ٦٩ : دفتر رقم ٥٠٥ وثائق رقم : ٦٨٩ : ٩٦٦ : جمع عمال من مديرية جرجا : ٩٠ : ١٠٠٣ : ٩٠ : ١٠٨١ : ١٠٩٥ : ١١١٨ : ١١٢٨ : ١١٣٦ : لجمع العمال من الغربية والجيزة والفيوم وبني سويف والدقهلية والقليوبية وأسيوط : ١٢٥٥ : عدم تحيين العمال من الحرب .

دفتر ٥٠٧ وثائق رقم ١٩٤ : ٢٠٤ : ٢٤١

دفتر رقم ٥٠٨ وثائق رقم ١١٠ : ٧٠٠ : ٧٢٧

دفتر رقم ٥٠٩ وثيقتان رقم ٧٨٣ : ١٠٠٣

دفتر رقم ٥١٠ وثائق رقم ١٣١ : ١٧٨ : جمع عمال من بني سويف : ١٩٠ : من الدقهلية : ٣٦٠ : ٤٧٣ : ٥٣٥

دفتر رقم ٥١٢ وثائق رقم ١٩ : ١٩١ : ٩٧٣ : ٩٧٢

دفتر رقم ٥١٤ وثيقتان رقم ١٣٤١ : ٨٤٢

دفتر رقم ٥١٦ وثيقة رقم ١٧٧

دفتر رقم ١٦٣٣ وثيقة رقم ١٩ ص ٣٧ بخصوص تنشيط العمل في مد الخط المسهل إلى

دفتر رقم ١٦٤٣ وثيقة رقم ٣٥ ص ١٥٠ في غاية شواك ١٢٧٥ لجمع عمال من

مديريات دوسة البحريين والقليوبية والجيزة ومن ٩٢ رقم ٢٨

ثورة خطيرة في الهند كادت تعصف بالحكم الإنجليزي فيها . واضطرت إنجلترا أن ترسل عن طريق رأس الرجاء الصالح قوات عسكرية لإنقاذها (١) وأضاعت وقتا ثميناً لطول المسافة . ثم حدث أن طلب السير سترادفورد دي ردكليف Sir Stradford de Redcliffe السفير البريطاني في القسطنطينية إلى السلطان أن يسمح بمرور ضباط إنجليز لا يرتدون الزي العسكري en bourgeois في الأراضي المصرية وهم في طريقهم إلى الهند (٢) . وقد أجيب إلى أكثر من ذلك : فسمح لفرق إنجليزية كاملة باجتياز الأراضي المصرية إلى الهند (٣) . وقامت فعلاً أول قوة حربية إلى الهند عن طريق مصر من مالطة في أول أكتوبر ١٨٥٧ ووصلت الإسكندرية في ٤ منه (٤)

(1) Hoskins, ouvr. cit., p. 339.

(2) Hoskins, ouvr. cit., pp. 402-403.

(3) Wiener, ouvr. cit. p. 75.

Menhum le plus & le pagesuivants

وانظر أيضا محفوظات قصر عابدين : دفتر ٥١٤ وثيقة رقم ١٨٢ بخصوص مرور الجنود الإنجليز في الأراضي المصرية وهم في طريقهم إلى الهند . وانظر أيضا دفتر رقم ٥١٦ وثيقة رقم ١١٥٨ وفيها طلب اتصال إنجلترا إلى سعيد باشا الإذن في مرور فرقتين من الدفعة الإنجليزية عبر الأراضي المصرية من إسكندرية إلى السويس في طريقهما إلى الهند .

وعما يذكر في هذا الصدد أن جريدة الشركة L'Isthme de Suez انبثرت فرقة مرور الجنود الإنجليزية عبر الأراضي المصرية نشرت مقالا قالت فيه إن إنجلترا بعد أن أرسلت التجندات عن طريق رأس الرجاء الصالح عادت فاستخدمت الطريق الطبيعي عبر مصر كما استخدمته قبيل ذلك بسنوات فتلحين حين أرسلت قوات من الهند إلى أوروبا للاشتراك في حرب القرم . (انظر العدد ٣٢ الصادر في ١٠ أكتوبر ١٨٥٧ ص ٣٨٦ - ٣٩١ مجموعة المنة الثانية) . وقد نشرت في العدد ٣٥ الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٨٥٧ ص ٤٩٧ مقالا بعنوان :

Envoi des troupes anglaises aux Indes par l'Egypte.

ونشرت في هذا المعنى مقالا ثالثا في العدد ٣٦ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٥٧ ص ٥١٤ بعنوان :

Envoi des troupes anglaises par l'Egypte.

(٤) انظر مقالا بعنوان وال مصر ونقل الفرق الإنجليزية في صحراء السويس

واستقل أفرادها القطر الحديدية إلى القاهرة ثم استخلصوا الخط الحديدى الصحراوي في اتجاه السويس، وكان لا يزال إلى ذلك الوقت باقيا على إكماله ٤٠ كيلو مترا حتى يبلغ السويس. وكان الجند الإنجليز يقطعون المسافة الباقية في عشر ساعات في عربات تسع كل عربة ستة أشخاص. وقد بلغ عدد أفراد القوات الإنجليزية التي عبرت الأراضي المصرية في طريقها إلى الهند خلال ستة أشهر اعتبارا من سبتمبر ١٨٥٧ خمسة آلاف فرد (١) تقاضت الحكومة المصرية عن كل جندي خمسة جنيهات وعن كل ضابط انجليزي ضعف هذا الأجر (٢).

كان من أثر تلك الثورة أن ضغطت الحكومة الإنجليزية على سعيد باشا لتنشيط العمل في مد ذلك الخط حتى يفرغ العمل في الجزء الباقي منه في أسرع وقت ممكن (٣). واستجاب سعيد لهذا الضغط الإنجليزي، فلم يجمع عشرة آلاف عامل فحسب من مديريات الوجه القبلي للمشاركة في مد الخط الحديدى، بل فرض على بعض مديريات الوجه البحرى أننى عامل ليكونوا بمثابة عمال احتياطيين (٤). وأمر بتغيير العمال مرة كل أربعة أشهر (٥).

Le Vice Roi de l'Egypte et le transport de troupes anglaises dans le desert de Suez.

بقلم أرنست دبلاس Ernest Desplaces مدير جريدة الشركة العدد ٣٦ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٥٧ ص ١٦٦ مجموعة السنة الثانية

(1) Hoskins, ouvr. cit., pp. 404 et 405.

(2) Wiener, ouvr. cit., p. 75.

(3) Wiener, ouvr. cit., p. 74. Voir aussi :

Hoskins, ouvr. cit., p. 358.

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٤ سية تركى صادر ص ٢٧ أمر رقم ١٣٩٩ أصلى و ١٣٢٩ سلسل صادر من الجناح المال إلى ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ شوال ١٢٧٢ (٧ يوليو ١٨٥٧)

وانظر أيضاً دفتر رقم ٥٠٧ سية تركى وارد ونقشة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٢ (٢٠ أغسطس ١٨٥٧).

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٧ وثيقة رقم ٢٠٤

ويندد دي لسبس بمسلك فنصل إنجلترا في مصر وهو يضغط على سعيد باشا
إذ طلب أن ترسل الحكومة المصرية في الحال عشرة آلاف عامل ، وأنه
لم يشأ أن يدرك ضرورة الترتيب ريثما يتم لإعداد ماء الشرب والحراية للعمال
المصريين في صحراء السويس . وكانت النتيجة أن اقترن إنشاء ذلك الخط
الحديدي الصحراوي بوقوع كثير من المآسي . ويقول دي لسبس في هذا
الصدد « وقد طبق نظام السخرة بقسوة وعلى الأحص في خط السويس
الحديدي الصحراوي حتى يمكن القول إن القضبان الحديدية لهذا الخط قد
استقرت فوق آلاف من جثث المصريين (١) » .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t
IV, pp. 214-215 et 306-308.

وانظر أيضا محاضرة أنشأها دي لسبس في ٢ مارس ١٨٦٤ نشرت في جريدة الشركة
الصدد ١٨٨ الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٦٤ من ص ٣١٤ - ٢١٥ مجموعة الست
التاسعة .

الفصل العاشر

الفلاح المصرى فى مجلس العموم

نائب يوجه سؤالاً إلى رئيس الوزارة يستفسر عن حقيقة الموقف فى ساحات الحفر - ويقول إن دى لسبس أغوى سعيد باشا على تسخير المصريين فى حفر القناة - وإن السخرة هى الرق تحت لفظ آخر - الحكومة تطلب التأجيل - النائب يوجه سؤالاً جديداً يطالب حكومته بالتدخل لمنع السخرة فى حفر القناة دفاعاً عن الإنسانية - إجابة وزير الخارجية - سؤال ثالث عن رحلة قنصل إنجلترا إلى ساحات الحفر وتصريحاته بها - ملابس الرحلة - سؤال رابع إلى رئيس الوزارة - إجابة الرئيس - إشارة مناقشة عنيفة أثناء إقامة سعيد فى باريس فى ضيافة الحكومة الفرنسية - نائب يسفح عقلية سعيد وتفكيره وأسلوبه فى حكم المصريين - ويرجوا أن يكون لرحلته أثر على عقليته فيكف عن استخدام السخرة - ويقترح تدابير عملية إيجابية لمنع السخرة فى حفر القناة - نائب آخر عاد من مصر مؤخراً يشترك فى المناقشة - ويصف الفلاحين المسخرين فى حفر القناة بأنهم ناعسون - النائب يقص مشاهداته - ويعمل على سياسة منيع نحو الشركة - رد الحكومة يتناول عدة مسائل - تسخير المصريين فى حفر القناة هو تجنيد إجبارى يتم طول السنة - الآلام تصيب الرجال والنساء والأطفال - تسخير الفلاحين أشاع البؤس فى البلاد - دى لسبس يرد على الحكومة الإنجليزية - ويقول إنه لا يجب لإنجلترا أن تتدخل فى موضوع السخرة - وإن السخرة نظام مألوف فى مصر - ويهدد بتدخل الحكومة الفرنسية إذا حيل بين الشركة وبين تسخير المصريين فى حفر القناة - ويقرر أن الشركة ترفع المستوى المادى والعقلى للمصريين - نائب يطالب إنجلترا ببذل جهود جدية لمنع السخرة فى حفر القناة - رد الحكومة - سؤال آخر يقرر فيه النائب أن السخرة فى حفر القناة تنوق فى قسوتها استرقاق العبيد فى أمريكا - الحكومة الإنجليزية ترجو أن يدرك سعيد المساوىء التى لاحد لها فى تسخير المصريين فى حفر القناة

في جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ أثير لأول مرة في مجلس العموم البريطاني موضوع تسخير الشعب المصري في حفر قناة السويس . وكان هذا بدءاً لسلسلة من الأسئلة والمناقشات أثّرت على فترات في المجلس طيلة خمس سنوات (١٨٦١ - ١٨٦٥) كان الفلاح المصري ومايلاقيه من نصب في شق القناة هو المحور الذي دارت حوله الأسئلة و المناقشات .

ومما يلفت النظر أن عضواً واحداً في المجلس يسمى جريفت Griffith هو الذي انفرد بتوجيه الأسئلة إلى الوزارة الإنجليزية في موضوع السخرة في حفر القناة ، واحتلف بذلك عن غيره من أعضاء المجلس الذين أثاروا من قبل موضوع قناة السويس ، إذ كانت أسئلتهم ومناقشتهم تدور حول الجانب السياسي لمشروع القناة . أما جريفت فكان في معظم أسئلته يتعرض للمشروع من الناحية الإنسانية ، وهي ناحية جديدة لم تكن له من قبل . فكان بذلك أحد الذين مثلوا المعارضة الإنجليزية في هذا الدور . وقد ضاقت دوائر شركة القناة بما وجهه هذا النائب من أسئلة وما أثاره من مناقشات عن تسخير الشعب المصري في حفر القناة ، كما نددت جريدة الشركة بهذا النائب وقالت إنه لايسام ولايمل من إثارة موضوع السخرة في حفر قناة السويس ، وكتبت في هذا الصدد مقالات ضافية عاجلت فيها ما أسمته La Philantrophie de M. Griffith أى حب جريفت للإنسانية .

كان السؤال الذي وجهه جريفت في جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ إلى اللورد بالمرستون Lord Palmerston رئيس الوزارة البريطانية يدور حول ثلاثة أمور :

أولاً : إن سعيد باشا قد وقع تحت تأثير دى لسبس الذي استأله إليه لكي يحضن مشروع القناة ، ثم قال «ولاني أطلب إلى وزير الخزانة الأول إذا

(١) L'Isthme de Suez. العدد ١١٨ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ص ٢٢٥ مجموعة السنة السابعة، والعدد ١٦٩ الصادر في أول يوليو ١٨٦٣ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ مجموعة السنة الثامنة، والعدد ٢١١ الصادر في أول أبريل ١٨٦٥ ص ١٠٦ مجموعة السنة المباشرة . وهذه الأعداد على سبيل المثال لا الحصر .

كان قد تلقى تقارير تشير إلى أن مسير دي لسبس قد أغوى وإلى مصر كي
يسمح باستخدام عدد كبير من المصريين في حفر قناة السويس وفق نظام
السخرة .

ثانياً : إن السخرة ما هي إلا الرق تحت لفظ آخر .

ثالثاً : التنديد بسياسة اللورد بالمستون إزاء مشروع القناة بوجه خاص
والمسألة المصرية بوجه عام. فقال «وإني في نفس الوقت أعبر عن رأيي في أن
اللورد النيل وهو في رغبته في معارضة مشروع يعتقد أنه يضر بمصالح
إنجلترا قد عمل على تشجيعه بطريق غير مباشر » إذ كان من أثر هذه
المعارضة التي حمل لواءها أن ظفر المشروع بالتأييد والعطف في فرنسا .

« كانت سياسة اللورد النيل منذ عشرين عاماً خلعت هي إخضاع وإلى
مصر (يقصد محمد علي باشا) الذي شق عصا الطاعة على الباب العالي وكاد
يجعل نفسه الحاكم المسيطر على مصر - إلى مرتبة وال يدين بالولاء والطاعة
للسultan . ومنذ ذلك الحين كان وإلى مصر ينظر بعين الرعاية إلى السياسة
الفرنسية . وكان نتيجة ذلك أن الوالي الحالي قد استعمل إلى أن يحتضن المشروع
موضوع السؤال ، وأن يستخدم العمال كما يقال وفق نظام السخرة الذي
ما هو إلا الرق تحت لفظ آخر .

« إلى أناد هنا بتدخل إنجلترا بين محمد علي وبين السلطان ، لأنه إذا كان
قد سمح لمحمد علي بأن يقيم دولة مستقلة لكان النفوذ الإنجليزي في مصر أقوى
بكثير مما هو عليه في عهد حكومة تخضع اسمياً للسلطان » (١)

وقد طلب اللورد جون رسل Lord John Russel وزير الخارجية
تأجيل الإجابة عن هذا السؤال .

(١) انظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٣ ص ١٤٤٨ - ١٤٥٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزاً وافصاحاً عن تلك الجلسة . انظر L'Isthme de Suez.

العدد ٢٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٤ مجموعة السنة السادسة .

ولكن جريث لم يرش عن هذا التأجيل فسارع في ٢٥ يونيو ١٨٦١ - بعد مضي ثلاثة أيام - إلى توجيه سؤال جديد إلى وزير الخارجية في نفس الموضوع. وأضنى على سؤاله لباس الإنسانية والشفقة على الشعب المصري، فطالب حكومته باتخاذ تدابير «دفاعاً عن الإنسانية» وترمى إلى الاتصال بالحكومات التركية والمصرية والفرنسية لوقف العمل بنظام السخرة في حفر قناة السويس. وأوضح أن تسخير المصريين في حفر القناة لإخلال من سعيد باشا بتعهداته للباب العالي باحترام قوانين الدولة العثمانية، فقال في سؤاله «وإني أطلب إلى وزير الخارجية أن يوضح إذا كان قد تلقى معلومات تشير إلى أن مستر دى ليسبس قد حصل، أو على وشك الحصول من الباشا في مصر على تصريح بالزام الأهالي بالعمل في حفر قناة السويس وفق نظام السخرة. وهل يتفق هذا التصريح مع تعهدات الوالي نحو الباب العالي بمراعاة الخط الشريف «جلخان» وقوانين أخرى ترمى إلى مراعاة الرحمة في الإمبراطورية العثمانية؟ وهل استطاع إكراه المصريين على العمل وفق نظام السخرة؟ وهل قامت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أو في صدد القيام بإرسال تبليغ إلى حكومات تركيا ومصر وفرنسا دفاعاً عن الإنسانية؟».

وقد أجاب اللورد جون رسل وزير الخارجية عن هذا السؤال بقوله «تلقينا منذ حين معلومات من جانب القنصل العام بجلالة الملكة في مصر تشير إلى أن مستر دى ليسبس قد حصل على أمر من الباشا باستخدام عشرة آلاف من المصريين للعمل في حفر القناة وفق نظام السخرة. ويذكر القنصل العام أن عدداً من هؤلاء الأهالي قد أرسل بالسكك الحديدية، ولكن القنصل يتوقع أنه في خلال بضعة أيام سيسمح لهم بالعودة ثانية، لأن هذا في نظر القنصل إن هو إلا إجراء يرمى إلى الدعاية بأن أعمال الحفر يسودها النشاط، وقد قامت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملكة مؤخراً بتبليغ الباب العالي أن نظام السخرة هذا يتناقض مع الاتفاقات التي عقدت مع السلطان».

«ونحن نعلم من التقارير الأخيرة التي وصلتنا أن خورشيد باشا (محافظ الإسكندرية) قد أعلن أنه لم تكن هناك سخرة وأنه - أي خورشيد -

لا يعتقد في صحة التقارير الخاصة بهذا الموضوع . ولكن هل هو مخطئ ؟ وهل أبطلت السخرة ؟ يستحيل على أن أجزم بشئ . وسنقوم بتحقيق دقيق بخصوص هذا الموضوع في هذه الجهات . وبهذه المناسبة يجدر بي أن أذكر كذلك أني قد تلقيت أن سلطان تركيا قد توفي هذا الصباح (١) »

وتدل إجابة وزير خارجية إنجلترا على جهمل قنصل إنجلترا العام في مصر بمرامى الشركة وأهدافها حين زعم أن الشركة ستسرح خلال بضعة أيام العشرة آلاف عامل الذين أكرهم سعيد باشا على العمل في حفر القناة وفق نظام السخرة اعتقاداً منه أن الشركة أرادت من استقدامهم إلى ساحات الحفر القيام بمظاهرة تثبت أن العمل يسير قدماً في تنفيذ المشروع . ولا يعقل أن تظهر الشركة بهذه الكثرة من عمال السخرة ثم تعيدهم من ساحات الحفر أو بالأحرى تطلق سراحهم دون أن تستغل نشاطهم وطاقاتهم إلى أقصى حد . وليس بمعقول أن الفائدة التي تجنيها الشركة من القيام بهذه المظاهرة تعدل ماتكبده من نفقات وجهد في توفير ماء الشرب لهذا الجيش من العمال في الصحراء . وكان ماء الشرب وقتئذ أغلى وأثمن وأعز ماحرص عليه الشركة ، إذ لم تكن ترعة الماء العذب قد بلغت ساحات الحفر . وكان الماء يجلب في براميل على ظهور الجبال من مسافات نائية وينفقات باهظة .

وفي جلسة ٢٣ يوليو ١٨٦١ أثار جريفت للمرة الثالثة في مدى شهر واحد موضوع تسخير المصريين في حفر القناة . وكان ذلك بمناسبة زيارة قنصل إنجلترا العام في مصر إلى ساحات الحفر ، فوجه سوّالا إلى وزير الخارجية البريطانية « عما إذا كان المستر كولكوهم Colquhoun قنصل إنجلترا العام في مصر قد زار في ٢٩ يونيو ١٨٦١ برفقة قنصل إنجلترا في الإسكندرية وبعض الشخصيات ساحات حفر قناة السويس ؟ وهل أبدى

(١) انظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٣ من ١٥٦٢ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزا وأيا عن تلك الجلسة . انظر L'Isthme de Suez العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ من ٢١٤ مجموعة السنة السادسة .

هذا القنصل العام ارتياحه لما شاهده وسمعه ؟ إلى استفسر عما إذا كان يفهم من ذلك أن السخرة يجب ألا تستخدم في أعمال الحفر وأن تعهدات الوالى نحو الباب العالى في هذا الشأن تنفذ بروح الإخلاص .

وقد أجاب اللورد جون رسل وزير الخارجية بقوله « قرأت في بعض الجرائد الأجنبية هذا الخبر الذى يشير إليه السيد النائب المحترم . ولكنى لم أتلق مكاتبات من القنصل العام منذ ١٥ يونيو . وكان هذا الموظف قد أبلغنى قبل ذلك في رسالة برقية بعثها إلى برغيته في زيارة البرزخ . ولكن لم يصلنى شيء عن هذا الموضوع (١) » .

وقبل أن نتعرض للزيارة التى قام بها كولكوهوم Colquhoun قنصل إنجلترا العام والتصرّجات التى أهدى بها نقول إن هذه الزيارة لم تتم بعلم الحكومة الإنجليزية فحسب بل برغبتها أيضا . وقد مز بنا أن وزير الخارجية البريطانية قد وعد في مجلس العموم بجملة ٢٥ يونيو ١٨٦١ بإجراء « تحقيق دقيق بخصوص موضوع السخرة في هذه الجهات » . وقد وضع سعيد باشا تحت تصرف قنصل إنجلترا العام السقينة البخارية « متفلوط » فأبحر عليها من الإسكندرية في ٢٩ يونيو ١٨٦١ وصحبه في هذه الرحلة سوندرز Saunders القنصل الإنجليزي في الإسكندرية ولانج Lange مندوب شركة القناة في لندن ورويسرمن Ruyssenaers الوكيل الأعلى للشركة في مصر والدكتور أوبير روش Aubert Roche كبير أطبائها والمهرهز Henze وهو مهندس المائى من قبل قنصل بروسيا وغيرهم . وقد بلغوا بورسعيد في ٣٠ يونيو ١٨٦١ وبدأوا طوافهم بساحات الحفر وأنجهم جنوبا مارين بالقنطرة والفردان ومرتلعات عتبة الجسر إلى بحيرة التماسح ، وعندئذ قفلوا عائدين عن

(١) انظر مختصر الجلسة الجزئية ١٦٤ ص ١٢٧٨ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزا وانفا عن تلك الجلسة . انظر L'Isthme de Suez العدد ١٢٢ الصادر في أول أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٥ مجموعة السنة السادسة

طريق مديرية الشرقية قروا بالثل الكبير والرافزيق ومنها استقلوا القطار إلى
بها فالإسكندرية (١) .

وقد أقام رجال الشركة حفل تكريم لقتصل انجلترا العام في عتبة الجسر
- شبالى بحيرة التماسح - وقد ألقى في هذا الحفل خطابا طويلا جاء فيه « لقد
فرغت من الطواف بكل ساحات الحفر. وإلى لا أزال تحت تأثير ما شاهدت .
لقد أعجبت بشجاعتكم وتأثرت من الاتحاد والوفاء والنظام الذى يسود
أعمالكم ومن هذا التنظيم الذى جعلكم تذللون كافة الصعوبات التى صادفتكم.
ولا أشك مطلقا بعد ما شاهدت في أنه إذا بدت صعاب أكثر خطرا فسيكون
التغلب عليها أمرا هينا بفضل رئيسكم الجليل الذى يشرف عليكم. وإلى أرجو
الا تظهر صعاب من نوع آخر ، فى العصر الذى نعيش فيه يجب أن نعمل
على تلاشيها. وإلى لأشرككم من كل قلبى فى نجاح مشروعكم . ويسرنى
أن أتنع تقدمه . وأشكركم على الاستقبال الودى الذى أعدتموه لى، وإلى
أشرب نخب نجاح مشروعكم وإلى لا أشك مطلقاً فى نجاحه . أشكركم أيها
السادة شكرا عبقاً (٢) »

وعلى أثر انتهاء حفل التكريم أراد العمال الأجانب فى شركة القناة أن
يعبروا لقتصل انجلترا العام عن شكرهم وتقديرهم له، فطلبوا إلى رويسرس
Ruyssenaers الوكيل الأعلى للشركة فى مصر أن يستأذنه كى يسمح
للعمال بمقابلته وليلقى أحدهم وهو ثويليه Thuilier قطعة من الشعر نظمها
لمناسبة هذه الزيارة . وقد أذن لهم القنصل . واستقبل وفود العمال ، وقد
اصطفوا على شكل دائرة، ثم ألقى العامل الشاعر قصيدته وأبدى فيها ثقة الجميع
فى نجاح المشروع وإخلاصهم له . ثم خص القنصل الإنجليزى ببعض أبيات
جاء فيها :

(١) انظر وصف الرحلة فى جريدة L'Isthme de Suez المصاد ١٢٣ الصادر فى أول
أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٤ مجموعة السنة السادسة .

(٢) المصدر السابق .

Merci surtout à vous, généreux adversaire,
Digne représentant de la vieille Angleterre.
Vous nous avez compris, vous nous avez jugés,
Et faisant bon marché de certains préjugés,
Vous venez resserrer la sublime alliance
Du peuple d'Albion et du peuple de France (1) .

وقد صافح القنصل العام العامل بعد أن انتهى من إلقاء القصيدة وقال إنه يصادف في شخصه كل العمال ثم استطرد قائلا : « أنتم هنا مهملو الطريق للحضارة . إنكم تواجهون بشجاعة الجو الحار والصعاب التي لا بد منها في مثل هذا المشروع الضخم . إنكم تضربون أحسن الأمثال للعمال المصريين الوداعين الطيبين الذين يعملون في صفوفكم . ثقوا أن كل عواطف نتجها نحو مشروع وصل البحرين والذي سيفتح طريقاً جديداً لتجارة العالم ، وسأتبع باهتمام تقدم أعمالكم عن بعد كما تتبعها عن قرب . وأخيراً أشكركم باسم جناب قنصل إنجلترا في الإسكندرية على استقبالكم الودى وأقبل بسرور هذه القصيدة التي تقدمونها (٢) » .

وقد استغلت جريدة الشركة هذه الزيارة فنشرت تفاصيلها وعقبت عليها بقولها « لم نكف مطلقاً عن أن نقول لخصوم القناة : اذهبوا بأنفسكم إلى ساحات الحفر وحيثما تتلاشى معارضتكم (٣) » . وقد تساءل البعض في ذلك الوقت عن هاتين الكلمتين اللتين ألقاهما قنصل إنجلترا العام وهل هما يعبران عن رأى الحكومة الإنجليزية أو هما صورة انطبعت في نفسه لما شاهده أثناء الزيارة ؟ الواقع أنهما من قبيل المجاملات الدبلوماسية، فليس من الكياسة

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في أول أغسطس ١٨٦١ من ٢٤٥ - مجموعة السنة السادسة. ولمنح هذه الأبيات : شكراً لك بوجه خاص أيها المعلم الكريم وممثل إنجلترا العظيم . لقد أدركت حقيقتنا وأمددت حركتنا . وأنت تعمل على توكيد الاتحاد والاتصال بين شعب إنجلترا وفرنسا .

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر مقالاً في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٢ الصادر في أول أغسطس ١٨٦١ من ٢٤٦ - ٢٤٧ مجموعة السنة السادسة .

أن يهاجم القنصل العام مشروع القناة وهو في ضيافة رجال الشركة يضيفون عليه ألوانا من الرعاية والتكريم ويوجهون إليه الخطب الرقيقة . ويؤيد هذا الرأي أن الحكومة الإنجليزية ظلت بعد هذه الزيارة على عدائها للمشروع .

• • •

وبعد مضي أسبوع واحد على السؤال السابق وجه جريفت في جلسة أول أغسطس ١٨٦١ سؤالا إلى اللورد بالمستون رئيس الوزارة البريطانية قال فيه « أطلب إلى رئيس الخزانة الأول إيضاحا عما إذا كان قد تلقى بقرجات من قنصل إنجلترا العام في مصر يؤكد لكم أنه لا يكره ولن يكره أحد على العمل في حفر قناة السويس » . وقد رد رئيس الوزارة البريطانية على هذا السؤال فقال « يبدو أن جموعا كبيرة من العمال قد أكرهت على العمل في حفر القناة ، وأن الشركة قد أعطتهم أجورهم بسخاء كبير . ولكنهم كما ذكرت قد سيقوا إلى هناك بالإكراه (١) » .

وكان طبيعيا أن تهمل جريدة الشركة لقول اللورد بالمستون إن العمال يتناولون أجورهم بسخاء ، فأبرزت هذه النقطة وعلفت عليها في مقال ذهبت فيه مذهبا غريبا يناقض الواقع وحملت قول رئيس الوزارة البريطانية مالا يحتمل ومالا يريد ، فقالت « يبدو بجلاء في هذا الرد الذي أحل به اللورد بالمستون أن خطته أصبحت تختلف عن تلك الخطوة التي سار عليها إلى الآن ، فهو يعترف بأن العمل يسير بنشاط في حفر القناة ، وهو يعترف بأن العمال الوطنيين (يقصد المصريين) يتناولون أجورا طيبة ، ولكنه لم يشأ أن يقول عما إذا كان العمل يقوم على أساس الإكراه أم الاختيار (٢) » وظاهر جلي أن اللورد بالمستون في رده قد أكد مرتين أن العمل يقوم على عنصر الإكراه ،

(١) أنظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٤٠ من ص ١٨٢٢ - ١٨٢٣ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة ملخصا لما دار في تلك الجلسة . أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ من ٢٦٠ مجموعة السنة السادسة .

(٢) L'Isthme de Suez ١٢٤ سالف الذكر .

أما السخاء في الأجور فستعرض له عند الكلام على أجور العمال، وحسبنا أن نذكر هنا أن اللورد بالمستون قد جانب الحقيقة في هذه المسألة (١).

• • •

وفي صيف عام ١٨٦٢ قام سعيد باشا برحلة إلى أوروبا استغرقت كما ذكرنا خمسة أشهر زار خلالها إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وتركيا . وقد أثار جريفت مناقشة طويلة في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ حمل فيها حملة عنيفة على سعيد باشا وسفه عقليته وتفكيره وأسلوبه في حكم الشعب المصري، وأفاض في الكلام عن الآلام التي يتحملها المصريون الذين يسخرون في حفر قناة السويس .

استهل جريفت المناقشة بقوله إن الأسئلة التي يوجهها إلى وزارة الخارجية عن قناة السويس إنما تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية الإنسانية . وأبان أن إنجلترا قد أظهرت في كل الأوقات اهتماماً بالغاً بمنع الرق في كافة أنحاء العالم . وذبح النائب إلى أنه من الطبعي أن تنظر هذه المسألة باهتمام الحكومة الإنجليزية كذلك ، لأن الغالبية العظمى من العمال الذين يعملون في حفر قناة السويس قد أكرهت على العمل وفق نظام السخرة . والسخرة ماهي إلا الرق في صورة أخرى .

ثم أشار إلى رحلة الوالي في أوروبا وقال متهكما في أسلوب لاذع « أرجو أن تتاح لسعيد باشا في أثناء مروره بالدول المتحضرة فرصة الوقوف بنفسه على الآراء والأفكار التي تسود العالم المتقدمين ، ويكون لذلك تأثير عليه ، فيكف عن استخدام نظام السخرة الذي ماهو إلا الرق تحت لفظة أخرى » .

وكان جريفت ينبغي أن تصل تفاصيل هذه المناقشة التي يثيرها البرلمان إلى أسماع سعيد باشا وهو على مقربة من إنجلترا، إذ كانت الصحف الأوربية قد نشرت أن سعيدا سيصل باريس في ١٨ مايو ١٨٦٢، وكانت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث قد أعدت له استقبالا رسميا حافلا وأصدرت

أوامرها إلى القوات الإمبراطورية البرية والبحرية بالاشتراك في هذا الاستقبال. كما كان جريفت يرمى من وراء « الآراء والأفكار التي تسود العلم المتمدين » إلى الحركة الإنسانية وما كانت تهدف إليه من وجوب التخفيف عن متاعب الطبقات الكادحة الفقيرة . وافترض جريفت أن سعيد باشا يجهل الحركة الإنسانية ومراميها، وأبدى رجاءه في أن تتيح له رحلته الأوروبية آفاقاً جديدة في التفكير والثقافة فيقف بنفسه على أهداف الحركة الإنسانية، ويعمل على منع الظلم الصارخ الذي ينطوى عليه تسخير الشعب المصري في حفر قناة السويس . وقد ناشد جريفت الحكومة الإنجليزية كي تتدخل لمنع هذا النظام القاسى وقال « وإنى لمعتقد أن حكومتنا تولى الناحية الإنسانية في هذا الموضوع بالغ عنايتها » .

وانتقل جريفت بعد ذلك إلى الاستفسار من وزير الخارجية عن مسألتين : أولاً : إذا كان سعيد باشا قد أكره عشرة آلاف فلاح أو أكثر من هذا العدد على الذهاب إلى صحراء البرزخ لحفر قناة السويس .

ثانياً : إذا كان الاتفاق قد تم بين سعيد باشا وبين شركة القناة على أن يأخذ الوالى عن كل فرد من أولئك الفلاحين أربعين فرنكاً في الشهر وأن يقتصر التزام الشركة إزاء العمال على الخبز المقدد « الجراية » لهم .

وبعد أن فرغ جريفت من الناحية الإنسانية تلوج إلى الجانب السياسى ، فطالب الحكومة الإنجليزية باعتبار تصرف سعيد باشا من إكراه الفلاحين على ترك حقولهم لحفر قناة السويس نقضاً منه لقرمان سنة ١٨٤١ الذى ضمنّت تنفيذه الدول الأوروبية ، وتجاهلاً منه لقانون التنظيمات وخط شريف

(١) بخصوص تفاصيل رحلة سعيد إلى أوروبا عام ١٨٦٢ (مايو - ٧ أكتوبر) ومقابلته لملك إيطاليا عمانويل وقداثة البابا في روما وأبراطور فرنسا وإقامة الوالى في إنجلترا . انظر L'Isthme de Suez مجلة السنة السابعة الأسماء ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ محمد نهما سلا شاملا لمراحل الرحلة وللخطب التي أقيمت في الاحتفالات والمآكب التي أقيمت تكريماً للوالى في مختلف الدول الأوروبية .

جملته . وفوق ذلك رأى جريفت أن مضى الوالى فى هذا الأسلوب الذى يسير عليه فى حكم الشعب المصرى ينطوى على إخلال خطير بواجباته نحو الولاية التى يحكمها . واقترح جريفت على الحكومة الإنجليزية أن تبذل مساعيها لإلغاء الترخيص الذى أصدرته الحكومة التركية مؤخرًا إلى سعيد لعقد قرض خارجى . ثم انتقل جريفت أخيرًا إلى التدابير العملية الإيجابية لمنع السخرة فى حفر القناة فاقترح أن تتضافر الدول الأربع الموقعة على اتفاق ١٥ يوليو ١٨٦٠ وعلى المذكرات التى وجهت إلى الحكومة التركية بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٦٠ و ٢١ مارس ١٨٦٠ - على إلزام والى مصر بمراعاة هذه الاتفاقات ، كما ترك جريفت للوزارة الإنجليزية حرية اتخاذ أى إجراء آخر تراه مجديا للوصول إلى هذا الغرض (١) .

يتضح أن هذا النائب قد ربط بين الجانب الإنسانى والجانب السياسى وخرج بنتيجة أراد إبرازها وهى أن سعيد باشا يتجاهل قوانين ونظم الدولة العثمانية صاحبة السيادة وقتئذ على مصر وأنه أخل بواجباته نحو ولايته ، ورتب على هذه النتيجة مطالبة الحكومة الإنجليزية بالتدخل مع الدول الأوروبية فى المسألة المصرية على أساس أن تسوية المسألة المصرية قد تمت فى سنة ١٨٤١ بضمان الدول الأوروبية ، وأن تقضها - بخروج والى مصر عن اختصاصاته - يتطلب تدخل هذه الدول من جديد . ولكن يبدو أن جريفت لم يكن يبغي افتعال أزمة سياسية خطيرة تتدخل فيها أوروبا على غرار ماحدث مع محمد على سنة ١٨٤٠ ، ولكنها كانت مناورة سياسية أراد بها إثارة مخاوف محمد سعيد باشا وهو فى باريس . يتظفر بمظاهر الحفاوة والتكريم من الحكومة

(١) انظر محضر الجلسة فى المجلس ١٦٦ من ص ١٨٢١ - ١٨٢٥ ، ١٨٢٧ - ١٨٢٩

من .

Hansard's Parliamentary Debates.

وتجسد فى جريدة الشركة وصفا لما دار فى تلك الجلسة . انظر L'Isthme de Suez
العدد ١٤٣ الصادر فى أول يوليو ١٨٦٢ من ص ١٧٣ - ١٧٥ مجموعة السنة
الساكنة

الفرنسية وبذلك يكف عن تسخير الشعب المصري في حفر القناة ونحوه الشركة من الركيزة الأساسية التي تستند إليها في عمليات الحفر ، إذ يرى سعيد باشا أن رعايته للشركة مستعصف بمركزه كوال على مصر . وما يؤيد هذا الرأي أن الحكومة الإنجليزية قد استبعدت في هذه الجلسة الجانب السياسي وحصرت المناقشة في الناحية الإنسانية فقط .

وبعد أن فرغ جريفت من كلامه أعطيت الكلمة لأحد أعضاء المجلس وهو سكوت Scott وقد أسهل حديثه بقوله «إني إذ عدت من زيارة مصر منذ مدة وجيزة أعتقد أنني أستطيع أن أسرد هنا بعض الوقائع التي يطيب للمجلس سماعها » وهذه إشارة إلى أنه شاهد عيان لما يجري في ساحات الحفر ، فهو لا يعتمد في معلوماته عن تسخير الشعب المصري في حفر القناة على مرويات أو تقارير ، فإ يقول له قوته وقيمه . وانتقل بعد ذلك إلى الدفاع عن مشروع القناة أولا والشركة ثانيا ثم انقلب فهاجمها هجوما قويا لأنها تسمى «معاملة المصريين الذين يسخرون في حفر القناة ووصفهم بأنهم «أناس تاعسون» و «عمال مساكين» وضرب في هذا الصدد مثالا أبرزه لبرازا قويا مؤثرا ، ثم حمل على سياسة سعيد باشا إزاء الشركة ، واتسعت كلمته بالاعتزان والحكمة والتحفظ وبعد النظر في معظم أجزائها ، وقرر أنه لا يشاطر الحكومة الإنجليزية رأيا في أن مشروع القناة يحمل تهديدا خطيرا للممتلكات البريطانية في الشرق لا من الناحية التجارية ولا من الناحية السياسية وقال « ولا يسعني إلا أن أعتقد — مع إعجابي وتقديري لأولئك الذين يعتنقون الرأي المخالف — أنه إذا كانت هذه القناة ستفيد أحدا فإن التجارة البريطانية ستجني من المزايا ما يفوق تجارة أية دولة أخرى . وليست هناك دولة يهمها أن يكون الاتصال مع الهند سريعا هينا أكثر من دولتنا » . وبدا اتزان سكوت حين تعرض لاختلاف الآراء حول موضوع استحالة حفر القناة في برزخ السويس فلم يمتحيز إلى رأي خاص ولم يغلب رأي حكومة بلاده على رأي البلاد الأخرى وفي مقدمتها فرنسا فقال « إن المهندسين الإنجليز يعتقدون رأيا ، ويرى المهندسون الفرنسيون الرأي

المخالف ، وعلى هذا فإن الحكم لأحد الفريقين ستكشف عنه الأيام .
وأكد أن سنين عددا سوف تنقضى قبل أن يفتح أى جزء من القناة للملاحة .

وتطرق سكوت من هذه النقطة إلى الكلام عن نظام السخرة فى حفر
القناة ، وكان هذا هو أهم جزء فى بيانه ، فدافع عن السخرة من حيث
المبدأ فقال إنها نظام قديم مألوف فى الشرق ، وإنه يصعب فى كافة الدول
الشرقية القيام بالمشروعات الكبرى بدون أن تتدخل الحكومة لجمع العمال ،
ثم قال « إذا تذكرنا أن الفلاحين يتناولون أجورهم بانتظام ويظفرون بتغذية
طيبة فلا يمكن القول بأن عملهم هو السخرة بعينها . إن أجر العامل يتفاوت
من ستة بنسات (٢٤ مليا) إلى شلن (٥٠ مليا) فى اليوم وإن العمال يعيشون
فى البرزخ أحسن بكثير مما لو كانوا يؤدون أعمالهم العادية فى قراهم .

« ولكن هناك مسألة جديرة بأن تنال من اهتمام الحكومة نصيبا موفورا ،
هى أن الفلاحين يتناولون أجورهم فى صورة صكوك قابلة للدفع وقت
الطلب ولا تصرف قيمتها إلا من خزانة المالية فى القاهرة . والحكومة
المصرية مدينة لشركة القناة ، وهذه بطبيعة الحال استغلت هذا الظرف
لخفض رصيد دين الحكومة . وكان كثير من هؤلاء الناس التاعسين يضطرون
إلى قطع مسافات تراوح بين مائة ميل ومائة وخمسين ميلا لصرف قيمة
هذه الصكوك .

« وحين يصل الفلاحون إلى القاهرة لا يستطيع أحد منهم صرفها
واستبدال قيمتها إلا من كانت له صلة أو معرفة بشخص ذى نفوذ . أما
الباقون فكانت تصرف لهم صكوك أخرى لتجديدها لمدة ثلاثة شهور . وفى
هذه الحال لا يجدون وسيلة للتخلص من هذا المأزق سوى بيعها للمرايين
والصرافين فى مقابل مبالغ زهيدة جدا

« فإذا استطاعت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة القيام بعمل من
شأنه أن يمكن هؤلاء العمال المساكين من تسلم أجورهم بطريقة مريحة فإن
هذا يكون عملا إنسانيا جليلا من جانبها .

يبدو تناقض في هذا الجزء من بيان سكوت فهو يذكر أن معاملة الشركة للفلاحين المصريين معاملة حسنة إذ هي تدفع لهم الأجور بانتظام وإذ هي تقدم لهم الغذاء الطيب حتى غدا عملهم في حفر القناة بفضل عملهم في الحقول من حيث مستوى المعيشة ، فكيف يتفق هذا القول مع نعتهم لإياهم بأنهم أناس تاعسون وعمال مساكين وقوله إنهم يقطعون مائة وخمسين ميلا في السفر إلى القاهرة من أجل صرف الصكوك ثم لا يجدون حيلة لصرفها غير بيعها لجماعات المرابين بشمن بخس ؟

أما قوله بأن عمل المصريين في حفر قناة السويس لا ينطبق عليه نظام السخرة فردود عليه بأن أهم ما يميز نظام السخرة هو الإكراه ، وقد قلنا في الفصل الثاني إن عنصر الإكراه متوفر في عمل المصريين في حفر القناة . ونقرر هنا قيام هذا العنصر قبل أن تظاً أقدام العمال منطقة البرزخ ، منذ أن تشرع الحكومة في جمعهم من قراهم إلى أن تأذن الشركة بتسريحهم من ساحات الحفر . فعملهم هو السخرة بعبئها حتى يفرض أن الشركة كانت تدفع لهم أجورا فلم يكن للعمال دخل في قيوط العمل على أساس تلك الأجور فبالإضافة إذا كانت الشركة لم تدفع أجورا على الإطلاق في معظم الأحوال كما ستوضحه بالدليل المادى القاطع (١) ؟

ويلاحظ أن النائبين جريفت وسكوت قد اتفقا في أن كلا منهما قد أولى الناحية الإنسانية عناية ملحوظة : معى كل منهما لتخليص الفلاح المصرى من قسوة المعاملة التى يلقاها من شركة القناة ، وطالب كل منهما الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى مشكلة الفلاحين التاعسين على نحو من الأنحاء .

واختتم سكوت بكلمته بمهاجمة سعيد باشا وانتقد الالتزامات المالية التى ربط بها مصر لإزاء شركة القناة ، وقال إن الحكومة المصرية قد اكتسبت بما يقرب من نصف رأس مال الشركة التى تتمتع بامتيازات واسعة النطاق من تملك أراضي شاسعة إلى مباشرة حقوق إدارية لها إلى غير ذلك وهى

امتيازات قال سكوت عنها إنه « لا يحق لسعيد باشا كوال على مصر أن يصدر فرمانها » وأبدى تخوفه من أنه إذا جاء اليوم الذى تصنى فيه الشركة أعمالها فيكون مركز الحكومة المصرية حرجا للغاية وتساءل سكوت « أى مبلغ سيفرض على الحكومة المصرية دفعه بصفة تمويض لشركة تناصرها الحكومة الفرنسية كما هو المحتمل ؟ » وأبدى رجاءه فى أن يجىء رد الحكومة الإنجليزية عن هذه المسألة شافيا (١) .

وقد أجاب لا يارد Layard وكيل وزارة الخارجية ببيان مسهب باسم الحكومة الإنجليزية عن هذا الموضوع . واهتم بالناحية الإنسانية بعد أن استبعد الناحية السياسية التى تعرض لها كل من جريفت وسكوت من قبل : وكان الفلاح المصرى الذى تسخره الحكومة المصرية فى حفر القناة هو محور البيان .

تكلم لا يارد عن عقد الامتياز الثانى الذى أصلره والى مصر فى ٥ من يناير ١٨٥٦ وكيف أن المادة الثانية منه نصت على ألا تتجاوز نسبة عدد العمال الأجانب خمس عدد العمال المصريين ، وأبان أن الحكمة فى وضع هذا النص هى منع تدفق عمال أجانب على مصر فى نطاق واسع وبشكل خطير . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التى صدرت لتنظيم استخدام العمال المصريين فى أعمال قناة السويس وكيف

(١) الجزء ١٦٦ من من ١٨٤٣ - ١٨٢٥ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وعما هو جدير بالذكر أن جريدة الشركة أشارت فى عدة مناسبات إلى الشهادة التى جاءت من لسان سكوت فى مجلس المصوم فى هذه الجلسة لتدليل على حسن المعاملة التى كان يظفر بها الفلاحون المصريون فى مباحات المفسر على يد الشركة . انظر على سبيل المثال L'Isthme de Suez العدد ١٨٣ الصادر فى أول فبراير ١٨٦٤ ص ٨٥ مجموعة السنة الثامنة . كما أبرز دى ليس هذه الشهادة إبرازا قويا فى خطابه الذى ألقاه فى اجتماع الجمعية العامة لمبنى الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشر فى جريدة الشركة العدد ١٧٠ الصادر فى ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٨٣ مجموعة السنة الثامنة .

تص فيها على الشروط الخاصة بإعداد محال لسكنى العمال وتقديم الطعام لهم
ووجوب سهر الشركة على ما يكفل راحتهم . ثم قال لا يارد بعد ذلك :

« ويلوح مع ذلك مما كنت أسمع أن هذه الأجور كانت تدفع مقدما ،
ولكن في هذه الظروف كان العمال يعملون رغما عنهم . وقد هرب عدد
كبير منهم بالمبالغ التي تناولوها مقدما . ولكي تعمل الشركة على تجنب هذا
المهرب قررت وقف العمل بهذا النظام ، ورأت أن يكون دفع الأجور
لأصحابها بعد الفراغ من أعمالهم .

« وقد استمرت هذه الحال بعض الوقت ثم اتضح بعد ذلك أن المقاولين
توقفوا عن دفع الأجور بتاتا . ويجب على أن أذكر حتى أكون عادلا مع مستر
دي لسبس أن المقاولين نفوا ذلك . ومع ذلك فإن الحكومة تلقت تقارير
تقول إن المقاولين في العام الماضي قد توقفوا عن دفع الأجور للعمال أنفسهم .
وإن هذه الأجور التي يجب دفعها للعمال مباشرة كان يدفع جزء منها إلى
مشايخ القرى - رؤساء العمال - وإن الجزء الأكبر منها كان يرسل إلى الوالى
نفسه الذى كان يمد الشركة بالغالية العظمى من العمال كما ذكر منذ لحظات
السيد النائب المحترم سكوت الذى زودنا بمعلومات قيمة . وكانت القيمة
تخصم من حساب الباشا الذى يهيم جدا كما تعلمون حضراتكم تقدم
عمليات خسر القناة لأنه أحد المسحين في الشركة .

« هذه الواقعة يؤيدها فريق وينفيها فريق آخر ، ولكن من المسلم به
أن المقاولين قد اتفقوا مع متعهدين يونانيين في القاهرة والمدن الأخرى
أخلوا على عاقبتهم تقديم عمال في مقابل أجر خاص عن كل رأس .
وقد أدت هذه الحال إلى انتشار البؤس إلى حد عظيم .

« وقد أخبرنا السيد النائب المحترم سكوت أن بجا غفيرا من هؤلاء
الرجال قد اضطروا إلى قطع مسافة مائة ميل ليتسلموا أجورهم الضئيلة ، ولكن
إذا لاحظنا أن هؤلاء الرجال لا يقضون في العمل أكثر من شهر وأنهم
لا يقاضون أكثر من ستة بنسات في اليوم ، كان عليهم أن يقطعوا مائة ميل

من أجل الحصول على الأربعة عشر شلنا التي اكتسبوها في خلال شهر .
ومن هذا يتضح أن هذه الحال لا ترضيهم على الإطلاق .

« ويوسفى أن أذكر أن كثيرين من هؤلاء الرجال يقطعون مسافات
أطول من هذه أيضا . وقد وجد كجولكوهم قنصل إنجلترا العام في مصر أن
العمال يأتون من جهات بعيدة تقع بالقرب من الشلال الأول . ولما كان هذا
التجنيد الإجباري يتم في كافة فصول السنة : في موسم بلر البذور ، وفي
موسم الحصاد ، كانت المتاعب والآلام لاتنصب على الرجال فحسب ، بل
على زوجاتهم وأولادهم .

« لقد ذكر السيد النائب المحترم سكوت أن شركة القناة قد صرحت بأنها
تستخدم ٢٦ ألف عامل ، وهي تنكر أنها تستخدم ٤٠ ألفا ، ولكنها في الواقع
تستخدم ٥٦ ألفا إذ أن هؤلاء الرجال يستبدل بهم غيرهم كل شهر . وتم
عملية الاستبدال هذه في ساحات الحفر وتستغرق بعض الوقت . وكل ما
أستطيع أن أقوله إنه من المحتمل أن تؤدي هذه الحال إلى شيوع كثير من
ضروب الآلام والبؤس في البلاد .

« أما للناحية السياسية فلن أتعرض لها . وكل ما أذكره أن جزءا صغيرا من
العمل قد أنجز وأن ربع رأس مال الشركة قد استنفد . وفيها يختص بالأسئلة
الأخرى التي وجهت إلى وتفسير المعاهدة بين إنجلترا والدول الأخرى فلان
الإجابات التي أستطيع الإدلاء بها لن تلي أي ضوء على هذا الموضوع (١) »
وقد قفل بعد ذلك باب المناقشة .

إن أهم جزء في بيان وكيل وزارة الخارجية البريطانية أنه وصف — بحق —
تسخير الشعب المصرى في حفر قناة السويس بأنه تجنيد إجبارى ، وأنه كان
يتم في جميع أوقات السنة بغير مراعاة المواسم الزراعية في مصر الأمر الذى
أصاب الاقتصاد المصرى بأضرار جسيمة ، وأن المتاعب والآلام لم تصب العمال

المسخرين وحدهم ولكنها امتدت إلى سائر أفراد المجتمع المصرى من نساء وأطفال .

وفضلا عن ذلك فقد كشف بيان وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن عدة حقائق منها أن تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة - أو التجنيد الإجبارى - قد شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، قامت إلى الشلال الأول جنوب أسوان . وأن شركة القناة كانت تستبدل عمالاجددا بعمالها القدامى ، وأن عملية التغير كانت تستغرق بعض الوقت وهو أمر أشاع الكثير من ضروب الآلام والبؤس فى أنحاء البلاد . أما الحقيقة الثالثة فهى مسألة المتعهدين اليونانيين الذين كانوا يقدمون عمالا مصريين للشركة فى مقابل أجر خاص عن كل رأس ، ولعل فى استعمال وكيل وزارة الخارجية لهذا اللفظ - رأس - ما يكشف عما يرمى إليه من تهكم وسخرية وحقيقة مؤلمة . على أن شركة القناة قد ضاقت ذرعا بالمبالغ التى كانت تؤدبها للمتعهدين وهى عشر بارات عن كل رجل فى اليوم الواحد فاستغنت عن خدمات المتعهدين وخاصة بعد أن توسع سعيد باشا فى تنفيذ لائحة العمال وباتت السلطات المصرية تقدم الآفا عديدة من أفراد الشعب المصرى لتسخيرهم فى حفر القناة . أما مسألة أنجور العمال فلم يدل وكيل وزارة الخارجية برأى قاطع فيها وستعرض لحقيقتها فيما بعد .

• • •

ولقد سارع دى لىبس إلى إرسال خطاب ضاف مفتوح بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ إلى لايرد وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذى تكلم باسم الحكومة فى جلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ بمجلس العموم . فقد رأى دى لىبس أن المناقشات التى دارت فى هذه الجلسة « قد تضمنت أخطاء أرى واجبا على أن أصححها لأنها تعطى الرأى العام معلومات خاطئة عن المشروع الذى أنتشر بأن أكون على رأسه » .

وفى مستهل هذا الخطاب أعرب دى لىبس عن اغتباطه وشكره لأن ٢١٥

الذين اشتركوا في هذه المناقشة وفيهم وكيل وزارة الخارجية البريطانية قد اتفقوا ضمنا على فوائد المشروع من ناحية السياسية، كما سجل دى لسبس الاعتراف الصريح الذى جاء على لسان النائب سكوت بالمزايا التى تجنيها انجلترا من تنفيذ المشروع وأن الشركة بعيدة عن النفوذ الذى يظن البعض أنه يوجهها .

تطرق دى لسبس بعد ذلك إلى الناحية الإنسانية الخاصة بالفلاحين المصريين فحاول أن يقيم الدليل على أنه ليس للحكومة الإنجليزية حتى التدخل في مسألة السخرة في مصر ، لأن السخرة من عادات البلاد ومن نظمها فهى تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للحكومة المصرية ، واستطرد فقال إن الرق موجود في أمريكا كما يوجد نحو أربعين مليوناً من الأرقاء في روسيا، ومع ذلك فلم تحرك الحكومة الإنجليزية ساكنا . واستشهد بأسبانيا فقال عنها إنها دولة كاثوليكية متعصبة لا تسمح لأحد باعتناق أو نشر مذهب يخالف المذهب الكاثوليكي ، وقد حوكم أفراد كثيرون في أسبانيا لأنهم عملوا على نشر المذهب البروتستنتي . ولما كانت انجلترا دولة تدين بالمذهب البروتستنتي فقد تعرض البرلمان الإنجليزي لهذا الموضوع . وقد صرح اللورد بالمرستون في البرلمان برأى الحكومة الإنجليزية في هذا الموضوع قائلا « إن هذه مسألة تشريع داخلي ولا يمكن التدخل رسمياً لدى الحكومة الإسبانية » . وهنا تساءل دى لسبس لماذا كفت انجلترا عن التدخل لدى واشنطن ؟ ولماذا لم تطالب سان بطرسبرج بإلغاء رق الأرض ؟ ولماذا أظهرت هذا التحفظ في مدريد ؟ وفي نفس الوقت تعمل على اتباع سياسة مناقضة لهذه الروح في القاهرة ؟

وتلرج دى لسبس بعد ذلك إلى مهاجمة النظم الاجتماعية وقسوتها في انجلترا نفسها ، وأفاض في الكلام عن سوء نظام استخدام القسوة الإنجليزية وكيف يؤخرون للعمل في سن مبكرة جداً رغمًا عن إرادتهم . ووصف ما يلاقون من عنف وقسوة من توقيع العقوبات البدنية عليهم وحرمانهم من الأكل إلى غير ذلك من صارم العقوبات التى تتناقى مع روح الإنسانية .

وأشار إلى مسألة الهندوس وحالة العمال الذين يعملون في الممتلكات الإنجليزية بالهند ثم قال : « فإذا تدخلت فرنسا باسم الحضارة والإنسانية في هذه المسائل المؤلة فأى هياج يحدث في إنجلترا بسبب هذا التدخل ؟ وإذا كان لانجلترا حق التدخل لحماية الفلاحين المصريين ألا يحق للدول الأخرى أن تتدخل لحماية الصبية الذين يعملون في المصانع الإنجليزية ؟ » .

وكان طبيعيا أن يبرز دى لسبس في الخطاب ما جاء على لسان النائب سكوت في مجلس العموم من قوله إن الفلاحين يعيشون في البرزخ في أحوال تفضل أحوال معيشتهم في قراهم . وقد اعترى بهذه الشهادة التي جاءت على لسان نائب انجليزي اعترازا عظيما .

وعرج على السخرة فقال عنها إنها نظام مألوف في بلاد الشرق ولا تستطيع إنجلترا أن تنكر حق الحكومة المصرية في جمع العمال لتنفيذ المشروعات العامة . فبفضل نظام السخرة تم إنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس، ولم تتعرض الحكومة الإنجليزية على استخدام السخرة في تنفيذ هذا المشروع لأنه يخدع الإمبراطورية البريطانية ومصالحها . واستطرد مذكراً أنه حين عصفت السيول بجزء من خط السويس الحديدي الصحراوي، ضغطت قنصل إنجلترا على الحكومة المصرية لحشد أكبر عدد ممكن من الفلاحين لإصلاح هذا الخط بسرعة حتى لا يتعرض نقل البريد الإنجليزي الإمبراطوري لأى تعطيل . وذكر دى لسبس أن الحكومة المصرية أشرفت في جمع عمال السخرة لهذا الغرض حتى بلغ عددهم خمسين ألفا . وأشار إلى الآلام التي تحملها العمال وإلى الضحايا الذين سقطوا نتيجة التسرع في جمع العمال قبل إعداد الأقوات وماء الشرب لهم في الصحراء .

وناقش دى لسبس بعد ذلك مسألة استخدام العمال المصريين في عمليات حفر قناة السويس، فقال إن موضوع استخدامهم قد نظمته اتفاقات عقدت بين والى مصر محمد سعيد باشا وبين الشركة . وكان ضمان راحة الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم موضع العناية عند وضع هذه الاتفاقات . وأوضح أن معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة هي التي أوجت باستخدام العمال

المصريين بهذه النسبة الكبيرة لتجنب إثارة مخاوف إنجلترا من قلوب عمال
أجانب بكثرة كبيرة تهدد مركز مصر السيامي . وأكد دى لسبس أن
الجمهير في أوروبا قد أقبلت على الاكتتاب في رأس مال الشركة على أساس
هذه الاتفاقات التي سبق للحكومة المصرية أن ارتبطت بها ، ثم قال إنه
إذا لم تنفذ الحكومة المصرية لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ الخاصة باستخدام العمال
المصريين في عمليات حفر القناة فإن ذلك يؤدي إلى تدخل الحكومة الفرنسية
لحماية رؤوس الأموال الفرنسية التي تتعرض للخطر .

وذكر دى لسبس في هذا الخطاب أن والى مصر قد حرص في لائحة ٢٠
يوليو ١٨٥٦ على أن يكفل للعمال المصريين سبل الراحة، وأخذ يعدد المزايا
التي يظفرون بها في هذه اللائحة من حيث الأجور « التي تفوق الأجور
المعتادة » والتغذية الطيبة ومنع توقيع العقوبات البدنية عليهم والعناية الصحية
بهم والعلاج المجاني . وذهب دى لسبس في الإشادة بهذه اللائحة إلى قوله بأنه
« لما نشرت هذه اللائحة استقبلها أوروبا بأسرها بمظاهر الإعجاب . ولم يجرؤ
أحد على توجيه أى نقد لها » .

وأخذ دى لسبس بعد ذلك يفند البيانات التي أُلقيت في مجلس العموم
البريطاني بجملة ١٦ مايو ١٨٦٢ فني منها ما تعارض مع مصلحة عمال السخرة
وقال عن الأجور « إنها تدفع إلى العمال شخصيا ومباشرة دون وساطة أحد
من رؤسائهم، وإن العمال يتناولون هذه الأجور نقداً وفي الأمكنة التي اشتغلوا
فيها، فليس هناك أى ظل للحقيقة في هذه الوقائع التي ذكرت في البرلمان عن
اضطرار الفلاحين إلى قطع المسافات للذهاب إلى القاهرة لصرف أجورهم
وتركهم فريسة في أيدي المرابين في القاهرة » .

وفند مسألة توقف المقاولين عن دفع الأجور وقال « إنه لم يسمح لعمال
بالعودة إلى قريته قبل أن يسوى حسابه ويتناول أجره كاملا وهذا ما أكدته
لجنابكم . ولإني على استعداد لإثباته لأي فرد يناقضي » . وقال إن الوقائع

تتكلم بنفسها فقد توفي من بين عشرة آلاف رجل في البرزخ عاملان فقط
« وهذه النسبة أقل بكثير جداً من نسبة الوفيات في كافة أنحاء مصر » .

وأطلق دى لسبس العنان لقلمه فأشاد بأسطورة ابتدعها عن أثر السخرة
في حفر القناة في رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب المصري، وكان مما قاله
في هذا الصدد « إن الفلاحين يحتفلون رويداً رويداً بمحضرتنا ، خشيتم أن
نحمل إليهم البؤس ولكن نحن نحمل إليهم ملايين الفرنكات ندفعها لهم كأجور .
وهذه الملايين تنشر في الريف وتستخفف في قبرة من الزمن من ويلات الربا
الذي هو آفة مصر . نحن نسمو بالفلاح إلى مرتبة العامل الحر . نحن نساعد
محمد سعيد على تحقيق برنامجنا في الحضارة » .

وتلرج بعد ذلك مدافعا عن صديقه محمد سعيد فذكر الإصلاحات التي
أدخلها الوالي للنهوض بمستوى الفلاح وهي الإصلاحات التي تضمنتها
اللائحة السعيدية التي صدرت في ٥ أغسطس ١٨٥٨ .

وأخيراً اختتم دى لسبس خطابه بإبداء أمله في أن تتعاون الدولتان -
فرنسا وإنجلترا - بإخاء وإخلاص للنهوض بالحضارة ونشر الأنوار والبراء
في العالم (١) .

هذا هو موجز الرد الذي أرسله دى لسبس، وهو خطاب شديد اللهجة
في معظم أجزائه يدل على مقدار الحق الذي أحدثته البيانات التي ألقيت في
مجلس العموم في نفسه ووقعها في دوائر الشركة مما حملته على إرسال هذا
الخطاب الضافي .

والواقع أن هذا الخطاب لم يتناول الوقائع التي ألقيت في مجلس العموم فحسب،
فهله لم تستغرق إلا جزءاً يسيراً جداً من الخطاب ، ولكنه تعرض لمشروع

(١) نشرت جريدة الشركة هذا الخطاب في العدد ١٤٢ الصادر في أول يوليو
١٨٦٢ من ص ١٧٥ - ١٧٩ مجموعة السنة السابعة ، كما نشره دى لسبس في وثائقه
أنظر

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV
pp. 225-237.

القناة برمته وموقف إنجلترا منه تقتضن الخطاب ألوانا من الطعن والتنديد
بسياسة إنجلترا وإبراز معائب الحياة الاجتماعية فيها ، ودافع عن السخرة من
حيث أنها نظام مألوف في بلاد الشرق ، وأفاض في الكلام عن مزايا لائحة
٢٠ يوليو ١٨٥٦ ودافع عن سعيد باشا « الذي يثم بالباطل » كما قال في
خطابه .

على أن أهم ما بلغت النظر في هذا الخطاب هو التهديد السافر الذي
وجهه ديسلبرس بتدخل الحكومة الفرنسية لإذ حيل بين الشركة وبين تسخير
الشعب المصري في حفر القناة . وقد بنى تدخل الحكومة الفرنسية على أساس
حماية الأموال الفرنسية التي أسهمت في مشروع القناة . وقد أشهر ديسلبرس
هذا السلاح في وجه الحكومة الإنجليزية وغيرها ، لأن خطابه كان مفتوحا إذ
كان يخشى أن تكون للمناقشات التي تثار تباعا في مجلس العموم حول تسخير
المصريين في حفر القناة أثر على عمليات الحفر وتحرم الشركة من عمال للسخرة .

وهذا التهديد بتدخل الحكومة الفرنسية بصور السياسة الأوربية أصدق
تصوير تجاه مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : فأوروبا تغزو
مصر غزوا ماليا أول الأمر ثم تنهز أية فرصة للتدخل في شئون البلاد لتدخل
سياسيا ليكون هذا التدخل السياسي بدوره تمهيدا للتدخل العسكري . وكان
يجلس بسعيد واسماعيل أن يتعظا من هذا التهديد ، وكان اسماعيل يحكم مصر في
صيف ١٨٦٢ نياية عن عمه سعيد أثناء رحلة الأخير في أوروبا . فكان يجب
عليه بعد أن عين واليا على مصر سنة ١٨٦٣ أن يتخذ من هذا التهديد السافر
عظة له وحرسا ، فلا يسرف في عقد القروض الأجنبية حتى لا تمثل أوروبا
هذه السياسة في فصولها الثلاثة المالية والسياسية والعسكرية .

أما من حيث تنفيذ البيانات التي أقيمت في مجلس العموم فإن ديسلبرس
قد غالى في تكذيبها مغالاة لا يمكن قبولها ، ويكفي أنه قرر أن عاملين فقط
توفيا من بين عشرة آلاف فلاح في حين أنه في ذلك الوقت كان ويا
التفحوس منشرا في ساحة الحفر رقم ٦ بمنطقة عتبة الجسر شمالى بحيرة

التساح (١) وقد أودى هذا الوباء بحياة العمال المصريين كما أصيب به بعض الأطباء المصريين والأجانب الذين كانوا يتولون الخدمة الصحية بين جموع العمال ولقى بعضهم حتفهم أثناء مكافحتهم هذا الوباء (٢) .

وقد عملت شركة القناة بكافة الوسائل على نشر هذا الخطاب الموجه إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية فنشرته في جريدة الشركة *L'Istme de Suez* في نفس العدد الذي نشرت فيه تفاصيل ما دار في جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٦ مايو ١٨٦٢ (٣) . وعنها نقلته بعض الجرائد الأوربية مثل *Journal des Débats* في عددها الصادر في ٢٤ يونيو ١٨٦٢ وعلمت عليه بمقال بقلم *I. Allourey* (٤) هاجمت فيه إنجلترا واختتمت المقال بتقولها إنه لا يمكن لإنجلترا وهي دولة لم تسهم بأي مبلغ في هذا المشروع أن تزعم لنفسها الحق في مراقبة سير المشروع من الناحية الإدارية والمالية . ولتعلم جيراننا وحلفاؤنا أنه قد أتيت لهم في هذا المشروع القرص للكسب والاستفادة دون التعرض لأية خسارة . فإذا نجح فيستفيدون منه أكثر من أية دولة أخرى . وإذا فشل المشروع فماذا يعنيهم ؟ (٥) .

لم يكف دس ليسبس بهذا الخطاب ولكنه ناضل لكي يقر في أذهان الرأي العام الأوربي أن للشركة حقاً في تسخير الشعب المصري في حفر القناة تنفيذاً للاتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦ ، فعمل إلى إلقاء سلسلة من المحاضرات العامة

(١) أنظر التضرر الذي أرسله الدكتور روش *Anbert Roche* كبير أطباء الشركة إلى دس ليسبس بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٦٢ يخبره بأن التيفوس ظهر بين عمال الوجه القبلي . نشر هذا التقرير في جريدة الشركة العدد ١٤٤ الصادر في ١٠ يونيو ١٨٦٢ من ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة المنة السابقة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) العدد ١٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ من ص ١٧٤ - ١٧٩ مجموعة المنة السابقة .

(٤) هو مؤلف كتاب *Comment s'est fait le Canal de Suez*

(٥) أعادت جريدة الشركة نشر هذا المقال في العدد ١٤٦ الصادر في ١٠ يوليو ١٨٦٢ من ص ٢٢٢ - ٢٢٤ مجموعة المنة السابقة .

في باريس أعاد فيها شرح المسائل التي تناولها في خطاب ٢٣ مايو ١٨٦٢؛
فأتى في أول يونيو ١٨٦٢ محاضرة عامة عن « حال الفلاحين المصريين
الذين يعملون في ساحات الحفر (١) » ثم أتى محاضرة أخرى في ٢٢ يونيو
١٨٦٢ أفاض فيها الكلام على عطف سعيد باشا ورعايته للمشروع وعن
حال العمال المصريين والعناية الصحية التي يظفرون بها في ساحات الحفر (٢)
ثم أتى محاضرة ثالثة في نفس اليوم تناول فيها بالإسهاب موضوع العمال
والأجور التي ينعمون بها إلى غير ذلك (٣).

وذي لبس رجل يجيد فن العناية حتى ليدل أنه أحد المتخصصين فيها،
فعمل على إذاعة هذه المحاضرات في أوسع نطاق ممكن. وكانت وسيلة إلى
ذلك نشرها في الصحف الأوربية وبعض وكالات الأنباء وطبع
بعضها في كتيبات (٤). فنشرتها جريدة Le Constitutionnel في عددها
الصادر في ٢٤ يونيو ١٨٦٢ (٥) وجريدة Moniteur de la Flotte
في عدده ١٠ يوليو ١٨٦٢ (٦) كما نشرت هذه المحاضرات وكالة هافاس Havas
الإخبارية في ٢٠ يوليو ١٨٦٢ ووزعتها على الصحف الفرنسية في باريس
والأقاليم (٧) وكذلك نشرتها وعلقت عليها جريدة Le Siècle في عدده ٢٨

-
- (١) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو
١٨٦٢ من ص ١٩٣ - ١٩٩ مجموعة السنة السابعة.
(٢) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٥ الصادر في أول يوليو
١٨٦٢ من ص ٢٠٤ - ٢١٣ مجموعة السنة السابعة.
(٣) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو
١٨٦٢ من ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة.

- (٤) F. de Lesseps : Conférence sur les travaux du Canal de
Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Paris 1862.
(٥) أعادت جريدة الشركة نشر هذا المقال في العدد ١٤٥ من ص ٢١٣ -
٢١٤.

- (٦) أعيد نشره في جريدة الشركة العدد ١٤٦ من ص ٢٢٤ - ٢٢٥.
(٧) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٧ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٢ من ص ٢١٧
مجموعة السنة السابعة.

وبعد أسبوع واحد من المناقشة التي أثارت في مجلس العموم بمجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ وجه نفس النائب جريفت موالا في جلسة ٢٢ مايو ١٨٦٢ إلى وكيل وزير الخارجية قال فيه « أطلب إلى وكيل وزارة الخارجية إذا كانت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة تعزم بذل جهود جديّة لمنع الباشا في مصر من الاستمرار في استخدام نظام السخرة في أعمال قناة السويس (٣) » .

وقد جاء رد لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا السؤال مقتضياً للغاية فلم يزد على « أن هذا الموضوع يبحث بين الحكومة المصرية وشركة القناة (٤) » .

وفي جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ أثار جريفت نفس الموضوع في شيء كثير من العنف ، وكانت النقطة التي أبرزها إنسانية بحثه ، فرجا أن تتوصل الحكومة الإنجليزية إلى التخفيف من الآم المصريين اللذين يسخرون في حفر القناة ، واستغل فرصة قيام الحرب الأهلية الأمريكية من أجل إلغاء الرق وعطف الرأي العام في إنجلترا على أهداف هذه الحرب ، فوصف المصريين المسخرين في حفر القناة بأنهم أناس يائسون وأنهم يعانون من القسوة ألوانا تفوق القسوة التي يتحملها العبيد في أمريكا . ولهذا السؤال الذي وجهه جريفت هذه المرة دلالاته : وهي أنه لم يقتنع بما جاء في الخطاب المفتوح المستفيض الذي وجهه ديسليس إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ وأكد فيه أن العمال المصريين الذين يعملون في حفر القناة يظفرون بمعاملة طيبة من الشركة .

(١) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٧ سالف الذكر .

(٢) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٥ سالف الذكر .

(٣) الجزء ١٦٦ ص ٣٠٢٢ Hansard's Parliamentary Debates .

(٤) المرجع السابق .

وهذا هو نص سؤاله : « هل توصلت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إلى التخفيف من استخدام السخرة في عمليات الحفر في قناة السويس ؟ إن قسوة فظيعة تفوق في شدتها استرقاق العبيد في أمريكا تصب على هؤلاء الناس البائسين الذين ترغمهم الحكومة على العمل في هذا المشروع . وقد أصبح من المرغوب فيه أن توجه الحكومة كل جهودها لمنع مساوئ هذا النظام (١) » .

وقد أجاب لايارد وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا السؤال بقوله « ليس في استطاعتي أن أعطي حضرة النائب المحترم تفصيلات أخرى غير التي أدليت بها في مناسبة سابقة ، وقد ذكرت وقتئذ أنه من الحقيقى أن خمسة وعشرين ألف عامل استخدموا في هذا العمل الإجبارى الذى يزعم البعض أن الفلاحين قد تقاضوا أجورا عن عملهم هذا ، ولكنى أعتقد أن هذا الرقم دون الحقيقة ، وأن عددا من الرجال يراوح عددهم بين سبعين ألفا وثمانين ألفا قد انزعوا من أعمالهم التى يؤدونها فى قراهم كى يشتغلوا فى حفر قناة السويس . إن هذه الخطة لا بد أن تؤدى إلى بؤس عظيم . لأنها تتعارض بشكل جدى وخطير مع الأعمال الأخرى التى تتركز على الفلاحين أرباحا أو فلاحين مثل إنتاج القطن .

« ومع ذلك فليست هناك طريقة يمكن أن تتدخل بها الحكومة الإنجليزية لأنه فى كل معاملتنا مع الحكومة التركية قد احتفظت الحكومة الأخيرة لنفسها باستخدام هذا الأسلوب فى العمل .

« إن كل ما أستطيعه هو أن أرجو أن يدرك والى مصر المساوئ التى لا حدها والتى تزعج تحتها بلاده ، وأن يضع حدا لنظام ينطوى على الكثير من ضروب الآلام والحerman (٢) » .

(١) الجزء ١٦٨٠ من من ١١٤٧ - ١١٤٩ من المرجع السابق .

(٢) الجزء ١٦٨٠ من من ١١٤٧ - ١١٤٩ Hansard's Parliamentary Debates .

ويلاحظ أن وكيل وزارة الخارجية قد أشار إشارة خفيفة إلى أن المصريين المسخرين في حفر القناة لا يتقاضون أجوراً عن أعمالهم ، وذلك على الرغم من الخطابات الضافي الذي وجهه إليه دى لسيس بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ وأكد فيه أن العمال يتناولون أجورهم بانتظام . ولم يجانب وكيل الوزارة الحقيقة كثيراً حين قرر بصريح العبارة أن عدد العمال الذين تجبرهم الحكومة على العمل في حفر القناة وفق نظام السخرة قد تراوح بين سبعين ألفاً وبين ثمانين ألفاً، وذلك لأن عدد العمال الذين كانت تسخرهم الحكومة لحفر القناة تراوح في ذلك العام وهو ١٨٦٢ بين عشرين ألفاً واثنين وعشرين ألفاً. وكان أولئك العمال يستبدل ٣٠ غيرهم كل شهر . وقد خلص وكيل وزارة الخارجية من ذلك إلى أنه لا مناص من انتشار اليأس بين أفراد الشعب المصري نتيجة لهذه التعبدية، كما أكد أن السخرة في حفر القناة تؤثر على الاقتصاد القومي في مصر، وأشار لأول مرة في هذا النضال الذي قام بين إنجلترا وبين شركة القناة إلى مسألة القطن وستعرض لها في فصل قادم .

وقد كتب ارنست دبلاس مدير جريدة الشركة مقالاً ضافياً رد فيه على مادار في هذه الجلسة (١) ولم يأت بجديد بل كان المقال في مجموعه تكراراً لما ذكر في المناسبات السابقة التي كان يثار فيها موضوع السخرة في حفر القناة .

الفصل الحادى عشر

موت العمال عطشا فى ساحات الحفر

خطورة مشكلة ماء الشرب فى ساحات الحفر — فشل الشركة فى حلها — نقل الماء إلى بورسعيد من الإسكندرية ودمياط والمطرية — استخدام المكثفات — التجاء الشركة إلى كبار المصريين فى منطقة بحيرة المنزلة — أزمات مروعة فى بورسعيد بسبب نفاذ ماء الشرب — خطورة الموقف فى ساحات الحفر فى الصحراء — الاعتماد على مياه الآبار — تأخير قوافل الماء — موت العمال عطشا — تحبط الشركة — العمال يشربون ماء أجاجا — اعتراف دى لسبس بخطورة الموقف — السبب الحقيقى لتفاقم المشكلة — الشركة تغلب الناحية السياسية على حياة المصريين — محكمة السين فى باريس تشهد قصة المشكلة — سعيد يتقد الموقف — حفر ترعة حلوة صغيرة — الشركة تلجأ إلى أنصاف الحلول — المشكلة فى النصف الجنوبى من البرزخ — ١٠٠ ألف من عمال السخرة يمدون التربة الحلوة إلى السويس — ازدهار مدينة السويس بعد انضمامها .

• • •

كان جلب ماء الشرب إلى جموع العمال فى ساحات الحفر القائمة فى صحراء البرزخ هو مشكلة المشكلات التى واجهتها الشركة منذ بدأت عمليات تنفيذ المشروع فى ٢٥ إبريل ١٨٥٩ ، إذ كانت تلك المشكلة من الخطر والتعقيد والصعوبة ما جعل كافة مشكلات التنفيذ الأخرى التى صادفها تتضاءل أمامها .

وقد فشلت الشركة خلال السنوات الأربع الأولى (١٨٥٩ - ١٨٦٢)

فشلًا قريبا فى حل مشكلة ماء الشرب . وكان الاضطراب الشديد وارتجال

الحلول هما الطابع الذي اتسمت به تلك الفترة فيما يخص هذه المشكلة . ولم يبد رجالها بقطة في مواجهة الموقف واستعدادا لتطوراته ، وواجهت الشركة حالات خطيرة مكرورة من نقص كيات الماء أو نفادها أو تأخر وصولها أو انعدامها مما جعل تلك السنوات أحلك الفصول سوادا في تاريخ الشركة وأخطر فترة تعرض فيها العمال لخطر الموت عطشا .

كانت منطقة بورسعيد هي أول بقعة بدأ فيها تنفيذ المشروع ، وأخذت الشركة تنقل إليها ماء الشرب أول الأمر من الإسكندرية في سفينة بخارية استأجرتها وكانت تسمى « سعيد » (١) وقامت القوارب والسفن الصغيرة في بحيرة المنزلة بنصب في نقل ماء الشرب إلى بورسعيد من المطرية (٢) كما استخدمت الجمال في نقله من دمياط (٣) . وإلى جانب ذلك استوردت الشركة تباعا خلال عامي ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ثلاثة مكثفات لتحويل ماء البحر إلى ماء عذب سائغ شربه (٤) . وكفت الشركة عن جلب ماء الشرب من الإسكندرية واقتصرت على إحضاره من دمياط والمطرية بجانب إنتاج المكثفات الثلاث .

ولم تكن هاتان الوسيلتان كافيتين للوفاء بمحاجات عمال بورسعيد وساكنها ، وكانت المكثفات تتوقف عن العمل بسبب عطب يصيب بعض أجزائها .

(1) Voisin Bey, ouvr., cit., t. VI, p. 79.

(2) Percy Badger, ouvr. cit., p. 41.

(3) Bourdou - Le Miracle de l'eau. Histoire de l'eau douce dans l'Isthme de Suez, p. 323.

وكللك

Fol., ouvr. cit., p. 14.

(٤) بخصوص تلك المكثفات انظر كلا من :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 79, 145 et 168.

Ritt Olivier, ouvr. cit., pp. 173 et 182.

وجزيرة L'Isthme de Suez العدد ٩٦ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٠ ص ٢٠٢
مجموعة المنة الخامسة .

وتأخذ الشركة وقتا طويلا في إصلاحها بسبب عدم توفر قطع الغيار . وكان خطر انقطاع ورود الماء أو عدم كفاية كميته لا يزال قائما ، وهو أمر كانت تترتب عليه نتائج خطيرة من تعرض أرواح المستخدمين والعمال لخطر الموت عطشا ومن اضطراب الأمن وتعطيل سير العمل .

لجأت الشركة إلى مصطفى عناني بك ، وهو أحد كبار المصريين المتغلين بتجارة صيد الأسماك في منطقة بحيرة المزة ، وكان له سلطان كبير على سكان تلك المنطقة ويمتلك عددا وافرا من سفن الصيد . واتفقت معه على أن يرسل كيات من الماء العذب لا تقل عن ستة أمتار مكعبة في اليوم ويضعها في براميل ، تقدمها له الشركة ، وينقلها في قواربه لترسو بها تجاه القنار المقام في ميناء بورسعيد (١). وفي مقابل ذلك يتقاضى عناني بك ستة فرنكات عن المتر المكعب من الماء (٢) . وكان هذا الاتفاق في مصلحة الشركة إذ كان المتر المكعب من الماء الذي تنتجه المكشطات يكلف الشركة عشرين فرنكا .

ولكن لم يستمر ذلك الاتفاق أمدا طويلا ، واعتمدت الشركة على وسائلها الخاصة في جلب ماء الشرب عبر بحيرة المزة ، ثم فشلت وعادت إلى الأخذ بالنظام السابق ، فعقدت في يونيو ١٨٦١ اتفاقا مع محمد الجيار—وهو أحد أصحاب السفن في بحيرة المزة ومن ذوى الموارد الضخمة — لنقل ماء الشرب في براميل تعهدت الشركة بتقديمها إليه ، ولكنها عجزت عن تقديم العدد الكافي منها إلى أن استطاعت استيراد عدد منها في سبتمبر ١٨٦١ . وكانت كل سفينة تحصل برميلين من الصاج . وكانت سعة كل برميل مترا مكعبا من الماء ، وللهي وصول السفينة إلى بورسعيد تفرغ شحنتها ، بواسطة مضخات ضاغطة ، في خزان شيدته الشركة من الصاج ويسع ٣٢ مترا مكعبا .

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. III, p. 430.

Vaisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 217-218.

(٢) نقول بحريّة L'Isthme de Suez إن الأمر كان خسة فرنكات . انظر المصدر الصادر في أول يناير ١٨٦١ من ص ٣-٥ مجموعة السنة السادسة .

وكان ثمن المتر المكعب عشرة فرنكات . وقد استمر ذلك الاتفاق نافذا مع محمد البخيار حتى فرغت الشركة من مد خط أنابيب الماء من الإسماعيلية إلى بورسعيد في ابريل ١٨٦٤ (١) .

وعلى الرغم من هذه التدابير فقد كان الماء في بورسعيد عزيزا صعب المائل ، وظل العمال هناك يعانون الكثير من ضروب الحرمان ويتعرضون للموت عطشا بسبب نفاذ الماء في المدينة وتأخر وصول مقادير منه إليها . ويتضح ذلك الحرمان وتلك المخاطر من وصف كتبه أحد القرنين عاش في تلك الأخطار :

« بورسعيد في ١٥ من ديسمبر ١٨٦١

« لقد خرجنا من أزمة خطيرة مروعة . فقد كسر أحد المكثفات . ولم تكف مقادير الماء التي ينتجها المكثفان الآخران لمواجهة استهلاك المدينة اليومية ، فقد زاد عدد السكان زيادة كبيرة ولم نستطع الاعتماد على الماء العذب الذي تجلبه من المطرية سفن الرئيس محمد البخيار الذي عقد معه اتفاق لنقل الحاجيات عبر بحيرة المنزلة وخاصة لنقل ماء الشرب إلى بورسعيد ورأس العش .

« وما زاد الموقف حرجا هبوب عاصفة شديدة دامت ستين ساعة متتالية . ولم يصل إلينا أي قارب أو سفينة طوال المدة التي استمرت خلالها العاصفة . ولم يكن هناك بد من أن نطبق نظام توزيع الماء على السكان بالبطاقات . وكان نصيب الفرد لا يزيد على لترين من الماء لكافة استهلاكه...

« ولما حل اليوم الثالث ولم يظهر أي قارب أو سفينة في طريقها إلينا تجمع المهر العمال ووقفوا عند مرسى السفن المنتظر وصولها من المطرية . ولم تكف هذه القوارب تقف تجاه مراسيها حتى اندفع العمال المتجمعون - وكان عددهم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة عامل - ودفعوا بجانبها وبكل عنف رجال هذه

(١) الاتفاق المذكور في فوازان بك الجزء السادس ص ص ٣١٨ - ٣١٩ وانظر أيضا الجزء السابع ص ص ٦ - ٧ من نفس المصدر

القوارب وفتحوا براميل الماء واغتصبوا شحنة المياه لم تبق جرعة من الماء في هذه القوارب وقد غادر العمال المكان .

« إن الموقف خطير ... » (١)

وقد تكررت تلك المأساة في الشتاء التالي إذ قامت عواصف هوجاء في ديسمبر ١٨٦٢ تجاه بورسعيد وحالت دون وصول قوارب الماء ، فعملت الشركة على جلبه من بئر يقع عند « قم طينه » على بعد ٢٥ كيلو مترا من بورسعيد غير أن ماء ذلك البئر لم يكن مستساغا (٢) .

ولا يغيب عن البال أن بورسعيد كانت تفضل غيرها من مراكز العمل وساحات الحفر القائمة في داخل البرزخ ، إذ توجد بها ثلاثة مكثفات والاتصال بها ميسور بجرأ ، والقوارب تشق طريقها إليها من جهات متعددة في منطقة بحيرة المنزلة ، والجبال ترتاد الشريط الساحلي الواقع بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة في طريقها من دمياط إلى بورسعيد . كما أن نشاط الشركة في بورسعيد لم يكن طارئا فقد كانت أول منطقة شهدت تنفيذ المشروع .

وإذا كان الموقف في بورسعيد لا يزال خطيرا بعد أن سلخت الشركة قربة ثلاثة أعوام منذ بدأت في تنفيذ المشروع وعلى الرغم من كل المميزات التي كانت تتمتع بها بورسعيد فلأن الموقف كان مروعا بشعا في ساحات الحفر القائمة في أعماق الصحراء في برزخ السويس . فقد ابتعدت عمليات الحفر بعد ذلك عن منطقة بورسعيد وانتقلت جنوبا إلى القنطرة وفردان ومرتفعات عتبة الجسر حتى بحيرة التماسح . وأخذت الشركة تنقل الماء إلى العمال في ساحات الحفر من بعض آبار متناثرة في الصحراء (٣) .

(١) Ritt, ouvr. cit., p. 225.

(٢) Fel, ouvr. cit. p. 15.

(٣) كانت هذه الآبار :

أ - أبو صبور غرب عتبة الجسر .

ب - نفقشه عند بلدة نفقشه .

ج - السبع بيار بين البوئين السابقين .

د - أبو المروق : شمال شرق مضبة عتبة الجسر .

هـ - أبو شان : جنوب القنطرة .

كان الماء عند استخراجِه من الآبار يوضع في براميل تحملها الجمال إلى أماكن حشد العمال (١) وكان كل جمل لا يحمل سوى برميلين ، سعة كل منها سبعون لترا (٢) وكان متوسط المسافة التي يقطعها الجمل في اليوم ٤٥ كيلومترا (٣) وكانت الجمال تسير في قوافل ، قوام كل قافلة عدد يتراوح بين عشرة جمال وعشرين جملا ومعها العدد اللازم من الجالين ورئيسهم الذي يكون في مقدمة القافلة (٤) . واستوردت الشركة لهذا الغرض عددا كبيرا من البراميل (٥) واستأجرت عددا ضخما من الجمال قدره أنصار الشركة بأنه كان يتراوح بين ١,٥٠٠ ١,٦٠٠ جملا (٦) .

إن هذا الأسلوب الذي سارث عليه الشركة في جلب ماء الشرب إلى ساحات الحفر كان بدائيا . ونحن لانطلق هذه التسمية جزافا بل نستعيرها من أشد الكتاب الفرنسيين مناصرة لدى لبس ومساندة لشركة القناة (٧) . فالأمر كان يجلب من مسافات بعيدة للغاية على ظهور الجمال، ويكنى أن نذكر أن قافلة الجمال كانت تأخذ أربعة أيام في ذهابها من القنطرة إلى مورد الماء وفي عودتها منه (٨) وإذا تأخر وصول القافلة ، وهو أمر كان يحدث غالبا ، كان الموت يحصد المال حصلا (٩) . ومن هنا يقول فارمان إن العمال كانوا يموتون كالذباب (١٠) . أما ديسى فيقول إنهم كانوا يموتون كالماشية (١١) .

(1) Micard : Le Canal de Suez et le génie français. Paris p. 135.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 221.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, p. 4.

(4) Ritt. ouvr. cit., p. 232.

(5) ibid.

(6) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, p. 5.

أما فارمان فتوصل الولايات المتحدة في مصر فيقرر أن ١٦٠٠ جمل أو أكثر قد استخدمت لهذا الغرض وأن مصر هي التي قدمت هذا العدد من الجمال . انظر

Farman, ouvr. cit., p. 202.

(7) Fontane Marins, ouvr. cit., 2ème partie, p. 138.

(8) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 168.

(9) Hoskins, ouvr. cit., p. 365.

(10) Farman, ouvr. cit., p. 203.

(11) Dicey ouvr. cit., cit. p. 36.

كان معظم العمال يلوذون بالفرار من ساحات الحفر حين يستشعرون الخطر الداهم بسبب نفاد كميات الماء وتأخر وصول مقادير أخرى فيلتمسون النجاة بالهرب قبل أن يدرکہم الموت . وكانوا في تلهفهم على النجاة بأرواحهم لا يقنرون خطورة ما هم مقدمون عليه من اجتياز صحراء وهم لا يحملون ماء ، ويسون بعد الشقة التي تفصل بين ساحات الحفر وبين الأماكن المأهولة والتي توجد فيها مياه الشرب ، فكانوا يلقون حتفهم في الطريق من شدة العطش وتظل جثثهم في العراء على رمال الصحراء تبشها الذئاب . ويقول ريت « إذا ضلّ الطريق قافلة الجبال التي تحمل ماء الشرب نتيجة أوامر أسىء إعطاؤها أو أسىء فهمها أو أسىء تنفيذها فإن فوجا بأسره من العمال يعوزه الماء ، ويكون هربهم هو أقل الكوارث التي تنجم عن هذا الحادث (١) » وقد ذكر هذا الكاتب حرب العمال على أنه أقل الكوارث ، ولا شك أنه كان ينظر من زاوية معينة هي « مصلحة الشركة » ، فاعتبر حرب العمال كارثة تؤثر على إنتاج الشركة في الحفر ، وتجنب أن يذكر الكوارث الأخرى التي تصيب المجتمع المصري نتيجة موت الفلاحين عطشا في ساحات الحفر . وليس بمستغرب أسلوب هذا الكاتب في وصف ضحايا مشكلة ماء الشرب ، لأنه فرنسي ومستخدم في شركة القناة يهتم بمصالحها وكثيرا ما دافع في كتابه عن تصرفاتها .

وكان هناك قلة من العمال يستسلمون لقضاء الله وقدره ، لا يبرحون ساحات الحفر يحملونهم الأمل في وصول القافلة التي تحمل ماء الشرب . وكان يطول انتظارهم ويلفظون أنفاسهم قبل أن تدرکہم قافلة الجبال .

أما العمال الذين قدرت لهم النجاة فقد قاسوا كثيرا من جراء هذه المشكلة ، إذ كان بعضهم يشرب من آبار يميل ماؤها إلى الملوحة ، كالعمال اللين اشتغلوا في منطقة بحيرات البلاح ، إذ كانوا يأخذون حاجتهم من الماء من بئر (أبو العروق) . وكان اتعدام الماء الصالح للشرب في تلك المنطقة

يضطرونهم اضطراباً إلى تناول ذلك الماء الأجاج (١) وظل العمال يتجرعون ذلك الماء ودحا من الزمن إلى أن دل أحد رؤساء الأعراب، ويسمى الحاج سالم، رجال الشركة في أغسطس ١٨٦١ إلى موقع بئر بالقرب منهم هو بئر (أبوشنان) (٢) تصلح مياهه لشرب الإنسان، فوجهت الشركة قوافل الجمال شطره تنقل مياهه إلى العمال (٣). ويكشف هذا الحادث عن اضطراب الشركة، فلم تقم بدراسة تربة البرزخ، دراسة وافية على الرغم من أنه كان لها عدة فرق فنية عهدت إليها في مناسبات عديدة ارتياد البرزخ ودراسة تربته والكشف عن مواطن الآبار فيه (٤).

ومن دلائل ارتجال الحلول والاضطراب الشديد أن تشرع الشركة في تنفيذ مشروع مؤقت يجلب ماء الشرب إلى مناطق كثيرة واسعة، ثم تركه جانباً حين تكتشف على مقربة من مكان المشروع، في منطقة تحفها التلال، بئراً يصلح ماؤه لشرب الإنسان فتصرف إليه، ويضيع الوقت الذي صرف في الدراسة والإعداد، وتضيع الجهود التي بذلت في تنفيذ بعض مراحل المشروع (٥).

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, pp. 5-6.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 49.

تمجد في هذا الكتاب قصة المور على ذلك البئر.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 220.

(٤) كانت الشركة قد كوتت لمس فرق للقيام بالأبحاث في البرزخ، وقد عهد إلى الفترة الثالثة بالبحث عن الآبار. كما أن مجلس إدارة الشركة قد أقر في جلسة ١٤ فبراير ١٨٦٠ عدة تدابير كانت لجنة الإدارة قد اتخذتها بجلته ٢٤ يناير ١٨٦٠ وكان من بينها مسح أراضي البرزخ ودراسته والتصرف عليها. انظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 82, 141-144 et 145.

(٥) كان هذا المشروع يقوم على الاستفادة من مياه القرع البلوزي القديم فتصرف ترعة تخرج من ذلك القرع عند قرية تل دفنة قبيل مصب في بحيرة المزلّة. وتوجه الترعة شرقاً مسافة ٢٠ كيلو متراً حتى تبلغ القنطرة فتتدفق منطقتها مياه الشرب، وفي نفس الوقت تلتقي الشركة في القنطرة محطة مائية يخرج منها خط أنابيب ماء يتجه شمالاً إلى بور سعيد فيتلقي بدوره المدينة وسائر ساحات الحفر ومراكز العمل التي تقع في طريق خط الأنابيب. ومن ناحية ثالثة تمتلك الشركة موقع القنطرة على القناة البحرية الصغيرة - مصفرة - قناة المريس - فتتدفق ماء الترعة

كما كانت الشركة تقوم بتنفيذ مشروع مؤقت، هو مشروع بحيرة المحسنة، بغنيها عن ماء الآبار وتصرف فيه جهدا ووقتا ومالا، ولكنه يفشل فشلا تاما فتمضى في طريقها الأولى البدائية من حيث الاعتماد على قوافل الجمال في نقل الماء من آبار الصحراء (١).

وكان نقل مياه الشرب بهذه الطريقة البدائية إلى ساحات الحفر يكبد الشركة نفقات باهظة، فبلغت تكاليف نقل الماء المكعب من الماء إلى منطقة القنطرة ٢٥ فرنكا أى ما يوازي مائة قرش تقريبا، وإلى منطقة منفر ٢٠ فرنكا، وإلى عتبة الجسر ١٥ فرنكا (٢).

وليس أدل على نقص كميات ماء الشرب من خطاب نشره دى لسيبس في وثائقه، وكان قد أرسل هذا الخطاب من القاهرة بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ إلى مندوب المفاوض العام للشركة في منطقة بشر «أبولج» بالقرب من بحيرة التساح، وقد جاء فيه «أبلغني الوالي أن رجال الوجه القبلي يشكون من أنه وزع عليهم منذ اليوم الأول لوصولهم ساحات الحفر خبز جاف قد تسرب إليه التعفن، وأن ماء الشرب كان قليلا، وأن..... وقد نقيت له كل

فيمن ذات صهاريج أو قوارب حديدية توضع فيها براميل مملأة ماء وتنير القوارب في القنطرة البحرية إلى قردان عند منح مرتفعات عتبة الجسر، ومن هناك تحملها الجمال وتوزعها على ساحات الحفر الواقعة في المنطقة الشمالية من عتبة الجسر. واستكملت الأسباب لتجفيف المشروع شيدت الشركة في يوليو ١٨٦١ سدا عند نهاية الفرع البلوزي يحمي خلفه ماء النيل بدلا من ضياعها في بحيرة المنزلة من ناحية واصلية منسوب المساء في ذلك الفرع فتساب المياه في ترعة تل دفنة في سهولة ووفرة من ناحية أخرى. ثم شرعت في حفر الترع من ناحية الفرع البلوزي حتى إذا قطعت في حفرها مسافة خمسة كيلو مترات أوقفت السيل لاكتشاف بئر أبو شنان.

(١) كان هذا المشروع يقدم على الاستفادة من مياه بحيرة المحسنة عبري عتبة الجسر. ورأت الشركة أن تحفر ترعة طولها ٢٦,٨٠٠ متر تخرج من بحيرة المحسنة وتصب في بئر «أبولج» وهناك تحفظ المياه في حوض تشييده الشركة ويخرج منه خط مزدوج من الأنابيب ينساب فيه الماء إلى ساحات الحفر في عتبة الجسر.

هذا. ولكن ليس هناك دخان بدون نار . وعليك أن تنتظر في الأمر بنفسك» (١)
وقد تكلم دى لسبس هنا عن عدم كفاية مقادير ماء الشرب، وتجنب أن ينشر شيئاً عن نقاد ماء الشرب أو تأخر وصوله إلى آخر تلك الكوارث التي حلت بالعمال المصريين في ساحات الحفر وألقت بهم في موارد الهلاك . ولكنه قرر في مناسبة أخرى أن شغله الشاغل كان إعداد الوسائل اللازمة لتأمين العمال وسط الصحراء وعلى الأخص إمدادهم بماء الشرب قبل كل شيء . وقد ذهب إلى أن مشكلة حفر قناة السويس إنما هي في توفير ماء الشرب في ساحات الحفر ، أي أن نجاح تنفيذ المشروع وإعداد الكميات الكافية من ماء الشرب إنما هما عبارتان مترادفتان (٢) .

والشطر الأخير من قول دى لسبس هو دفاع عن الشركة سقيم لتبرير موقفها ، إذ لا شك أن شركة القناة كانت مشغولة عن هذا الوضع وعن الحائث الجسيمة في الأرواح ، لأنها قلبت رأساً على عقب المهاج المرسوم لتنفيذ المشروع ، واهتمت بالناحية السياسية وأغفلت الناحية الإنسانية ، وبعبارة أخرى لم تكثر بأرواح العمال وعنت وتقتل بتدعيم مركزها في المعترك الدولي .

ولتفسير ذلك نقول إن عقد الامتياز الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ نص على أن تقوم الشركة إلى جانب إنشاء قناة السويس بحفر ترعة للماء العذب تستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية ، تخرج من النيل إلى بحيرة التماسح ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يتجه شمالاً إلى بورسعيد والآخر جنوباً إلى السويس . وكان لينان بك وموجل بك كبيراً مهندسى الحكومة المصرية قد وضعاً بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ - قبل صدور عقا الامتياز الثاني - تقريرهما

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 149-150.

(٢) خانمة عاسة ألقاها دى لسبس في جمعية المهندسين بباريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ مجموعة الستة السابقة .

المعروف باسم « المشروع » الابتدائي لشفق برزخ السويس (١) « وقررا فيه أن تكون الأسبوعية في التنفيذ لترعة الماء العذب فيتم حفرها قبل أن يُشرع في حفر قناة السويس . واستندا في رأيهما إلى أن قناة السويس تحتجاز منطقة صحراوية يتعلم فيها الماء الصالح للشرب إلا من بعض آبار قليلة متناثرة لائق بإمداد جموع كثيفة العدد من العمال بماء الشرب . فإذا بدأت الشركة بحفر الترعة الحلوة استطاعت أن تواجه الموقف باطمئنان حين تحشد العمال وسط صحراء البرزخ لحفر قناة السويس . كما اقترحا أن تخرج الترعة الحلوة من القاهرة عند بولاق وتوجه شرقا إلى بحيرة التمناح ، ثم يخرج من الترعة فرع طوله ٨٨ كيلومترا يمتد جنوبا إلى السويس ، ويمد موقعا إلى بورسعيد خط أنابيب ماء طوله ٨٠ كيلومترا على أن تستبدل بذلك الخط من الأنابيب ترعة فيما بعد (٢) .

وقد اتفق سعيد ودي لسبس على أن تتولى الحكومة المصرية حفر الترعة الحلوة وإنشاء ملحقاتها على نفقة الشركة قبل تأسيسها ، طبقاً للمواصفات التي جاءت في تقرير كبير مهندسى الحكومة المصرية ، حتى إذا ما طرحت الأسهم للاكتتاب وتكونت الشركة قامت بتسديد نفقات حفرها للحكومة المصرية (٣) .

ولما عرض تقرير لينان بك وموجل بك على اللجنة العلمية الدولية للزاسته أقرت ما جاء به خلاصا بوجود البلد بحفر ترعة الماء العذب ، وأحييت علما بأن الحكومة المصرية هي التي ستولى حفرها على نفقة الشركة المستقبلية (٤) .

(١) De Lessepa F. : Percement etc., ouvr. cit., t. II, p. 67-214.

(٢) انظر معلومات مبسطة عن مشروع ترعة الماء العذب كما ورد في تقرير كبير مهندسى الحكومة المصرية في فوازان بك

المجلد الرابع من ١٧ - ٢١ ، ٣٠ ، ٨٠ ، ٢٣٩
المجلد السابع من ٢ .

(٣) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 80, 339 et 341.

(٤) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 78-80, 90 et 339.

وأصدر سعيد باشا « أمرا كريما » جاء فيه « إنه بمئة تعالى سيصير البدء والشروع في عملية ترعة السويس . وحيث أن الاهتمام في تنجيز وتأدية لوازمها بمجرد طلبها في الوقت والحال من أقصى مرغوبنا ، فقد صدرت أوامرنا إلى جهات الاقتضاء عن ما ذكر ، وأصلرنا أمرا هذا إليكم لتعلموا ذلك وبالحال ورود . مكتابة إليكم بطلب أى شىء للزوم تلك العملية سواء كانت من ديوان محافظة مصر أو من المهندسين المأمورين بأشغال الترعة المذكورة نيتلوا كمال الأمانة في تأديته بوقته وساعته بدون تأخير كما هو مطلوبنا (١) » . وفى النصف الثانى من عام ١٨٥٦ اتخذ سعيد التدابير النهائية لحفر الترعة (٢) ، واستورد من إنجلترا وفرنسا المهام اللازمة لتنفيذ مشروع الترعة الحلوة (٣) ، ووضع المهندسون علامات على الأرض لتحديد خط سير الترعة . وكان عدد العمال الذين يعملون وقتئذ اربعمائة عامل ، ولكن دى لسبس لم يقنع بهذا العدد وطالب برفعه إلى ألف . وجريا على عادته مع سعيد باشا كتب دى لسبس إليه من باريس في ٣١ مارس ١٨٥٨ خطابا يقبض بإطرائه وملحه ويؤكد له أنه - أى سعيد باشا - أصبح موضع تقدير العالم أجمع ، وأخذ يحثه على المضى في حفر ترعة الماء العذب ، وقال

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر عربى رقم ١٨٨٤ ص ٥ في ٢٣ جمادى الأول ١٢٧٢ (٣١ يناير ١٨٥٦) .

هذا وقد أصدر سعيد باشا في نفس اليوم عدة أوامر مشيدة على غرار هذا الأمر إلى كل من محافظ القاهرة ومدير العقولية والقلمة السعيدية وغيرهما من الجهات الحكومية . انظر محفوظات قصر عابدين :

دفتر رقم ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٥ ص ١٩١ ووثيقة رقم ١٤٣ ص ١٩٣ ووثيقتي رقم ١٨٤ ص ١٤٤ .

ودفتر رقم ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢٣ ص ٤ .

(2) Rassignal, ouvr. cit., p. 37.

(٣) استورد موجبل بك في أكتوبر ١٨٥٦ من إنجلترا بموافقة الحكومة المصرية وحسابها ٣٨ ألف متر من الأنابيب قطر بعضها ٢٥ سم وقطر البعض الآخر ٢٠ سم . كما استورد من فرنسا ١٢ ألف متر من الأنابيب قطر بعضها ١٦ سم ، ١٥-١٢-٢٠ سم . واستورد أيضا عددا كبيرا من الأكواخ الخشبية الكبيرة التي يسهل نقلها من مكان

« وطبقاً لما لمسته بنفسي في باريس وفي لندن ، وطبقاً لما كتبه إلى نيجريللي Negrelli (١) وبالبوكا Paleocapa (٢) يمثلح العالم كله سموكم لشروعكم في أعمال حفر ترعة الماء العذب . وأؤكد لسموكم بكل ثقة أنكم تستطيعون متابعة هذه الأعمال دون أن يكون هناك أي مبرر للقلق أو للمخاوف إذا كان الوقت وحاجات الزراعة وموارد الحكومة تسمح بتنشيط هذه الأعمال إلى الحد المطلوب (٣) » . وقام دى لسبس من ناحيته بوضع مشروع لأتحة موافقة لتنظيم العمل في حفر تلك التربة ، وأرسله من أوروبا في شهر إبريل ١٨٥٧ إلى رويسرس الوكيل الأعلى لشركة القناة في مصر (٤) .

ولكن حدث أن تلقى سعيد باشا في شهر يوليو ١٨٥٧ خطاباً من دى لسبس بمخطرة فيه برغبته في طرح موضوع ترعة الماء العذب برمته على اللجنة العلمية الدولية من جديد للراسته مرة أخرى وإبداء رأياً في المشروعات النهائية التي وضعها مهندسو الحكومة المصرية وخاصة فيما يتصل بتحديد الموقع الذي تخرج منه التربة من النيل والبت في نوعها وهل تكون ترعة صهيفية أو ترعة نيلية . ثم ذكر في خطابه أن البدء من ذلك الوقت في حفر ترعة الماء العذب التي هي جزء مشتم لا يتفصل عن مشروع شق برزخ السويس يعد أمراً سابقاً لأوانه ، وأنه لما كان الوقت قد حان لتكوين شركة القناة ، فقد أصبح من المرغوب فيه أن تترك للشركة المستقبلية الحرية التامة في العمل ، فتتخذ الحلول التي تراها كفيلة برعاية مصالحها ، وخاصة فيما يتصل بموضوع رى الأراضي الشاسعة الممنوحة للشركة (٥) . وعلى أثر تلقى هذا الخطاب أوقفت الحكومة المصرية العمل في ترعة الماء العذب (٦) .

(١) مفتش عام السكك الحديدية المتساوية وعضو اللجنة العلمية الدولية .

(٢) وزير الأشغال العمومية في ملكة بيدست بايطاليا وعضو اللجنة العلمية الدولية .

(٣) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. II, pp. 40-42.

(٤) المصدر السابق . الجزء الثاني من ص ٤٧ - ٤٩ .

(٥) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, p. 340.

(٦) المصدر السابق . الجزء الرابع من ص ٣٤٠ والجزء السادس من ص ٨ .

ولا ريب أن الأسباب التي أوردتها دى لسبس لم تكن طارئة بحيث تبرر تغيير الشركة لخطتها تغييراً فجائياً وتاماً، بل هي أعذار واهية مخلفة أريد بها تغطية موقف سعيد باشا ودى لسبس بعض الوقت ريثما تهدأ العاصفة السياسية التي أثارها في ذلك الشهر اللورد بالمستون رئيس الوزارة البريطانية. فقد وجه بركلي Berkeley أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني سؤالاً إلى بالمستون بجلسة ٧ يوليو ١٨٥٧ ليوضح أسباب معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة. وانتهر بالمستون الفرصة فهاجم المشروع هجوما صارما، وصرح بأن الحكومة الإنجليزية قد استخلفت خلال الخمسة عشر عاما السابقة كل ما في وسعها من نفوذ في القسطنطينية وفي مصر لمنع تنفيذ المشروع. وأعلن أن الحكومة الإنجليزية لم ولن تتأخر عن مناهضته. وأكد أن المشروع قد بني على أساس الإضرار بمصالح إنجلترا وإيجاد طريق أسهل إلى الممتلكات الإنجليزية في الهند، وأنه قد بني أيضا على أساس فصل مصر عن تركيا، وهو أمر يتعارض مع الخطة السياسية التي درجت عليها إنجلترا، وهي المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية والتي من أجلها خاضت إنجلترا حمار حرب القرم. ولم يفت بالمستون أن يتهكم عن القائمين بأمر المشروع، ونعته بأنه مشروع وهمي، أريد به السطو على عقول السذج من أرباب الأموال لا غتيال أموالهم، ونختم تصريحه في المجلس بتأكيد أن مشروع القناة إنما هو مشروع ضار بالمصالح الإنجليزية من جميع الوجوه (١).

وقد طغت موجة من التشاؤم على النواثر الفرنسية والمصرية وغيرها من الجهات المتناصرة للمشروع. وبذلك دى لسبس في ذلك الوقت جهودا جبارة للتخفيف من مخاوف سعيد باشا من ناحية، ولالتماس مساعدة الحكومة

(١) محضر جلسة ٧ يوليو ١٨٥٧ مجلس العموم البريطاني الجزء ١٤٦ من ص

١٠٤٢ - ١٠٤٤ من

Hansard's Parliamentary Debates.

ويلاحظ أن موضوع قتلة السويس قد أثير مرة أخرى في مجلس العموم بجلسة ١٧ يوليو ١٨٥٧ وأعاد بالمستون الاعتراضات التي ذكرها في جلسة ٧ يوليو ١٨٥٧. انظر الجزء ١٤٦ من ص ١٧٠٤ - ١٧٠٧. من نفس المصدر.

الفرنسية من ناحية ثانية ، وإطلاع الرأي العام الأوربي على حقيقة المشروع من ناحية ثالثة . وعلى هذا أرسل دى لسبس ذلك الخطاب إلى سعيد باشا وقال فيه وهذه التصريحات التي أدلى بها اللورد بالمستون ستكون أساساً يسترشد به الممثلون السياسيون لإنجلترا في الخارج ، وستكون حتماً مبعث ارتباكات ومتاعب لسموكم أرغب في أن تتلافوها (١) . وأبان بعد ذلك أن الطريقة المثلى في ذلك الوقت هي وقف العمل في حفر ترعة الماء العذب وترك ذلك المشروع تتولاه الشركة حتى يمين الوقت المناسب لتأسيسها . وعلى هذا كان موقف إنجلترا العدائي من المشروع وعنف معارضة اللورد بالمستون سبباً غير مباشر في تعطيل تنفيذ حفر ترعة الماء العذب سنة ١٨٥٧ .

وقد ظل موضوع هذه التركة على ماله من أهمية بالغة معلقاً ردحا من الزمن ينتقل من هيئة إلى هيئة ويتردد بين التنفيذ والتعطيل حتى عرض على مجلس الأشغال الأعلى (٢) في نوفمبر ١٨٥٨ . وأبلغ دى لسبس الأعضاء بالاتفاق الذي تم بين سعيد باشا وبينه بشأن إيقاف العمل في حفرها وبأن تنفيذ مشروعها قد غدا متوطاً بالشركة . ثم بحث المجلس مشروع التركة فحدد المجلس نهائياً قصر النيل بالقاهرة ليكون مخرج التركة . وكان أمام المجلس رأيان أحدهما يقول بوضع مشروع ترعة اتساعها عشرون متراً تحقق جميع أغراض

(١) انظر خطاباً ثانياً أرسله دى لسبس من باريس بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٥٧ إلى سعيد باشا في

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. II pp. 118-120.

(٢) كون دى لسبس هذا المجلس في ٢٢ نوفمبر ١٨٥٨ وتكونت الشركة في ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ . وفرغ دى لسبس نفسه رئيساً على مجلس الأشغال الأعلى على الرغم من أنه لم يكن مهتماً ولم تسبق له دراسة المنيعة على الإطلاق . وكان يضم المجلس عدا الرئيس ستة أعضاء أحدهم باليو كابا وزير الأشغال العمومية في بيدمت بإيطاليا وكونراد رئيس اللجنة العلمية الدولية وهو من هولندا . أما بقية الأعضاء فكانوا فرنسين . وكان اختصاص هذا المجلس هو دراسة المسائل الفنية ومشروعات الاتفاقات التي تمدها الشركة مع المقاولين وغيرهم لتنفيذ المشروع .

الشركة : فتجلب ماء الشرب إلى ساحات الحفر وتستخدم طريقا مائيا يربط منطقة القناة بمحطات الدلتا وتقوم بالنور الرئيسي المتخالد المقدر لما هو رى الأراضي الواسعة الممنوحة للشركة وكانت تبلغ مساحتها ١٣٣ ألف هكتار (الهكتار يساوى فدانين تقريبا) . أما الرأى الآخر فيقول بوضع مشروع مؤقت قوامه حفر ترعة صغيرة اتساعها عشرة أمتار تنى بمطالاب السنوات القليلة التالية . وقد أخذ مجلس الأشغال الأعلى بالرأى الثانى (١) .

وهنا أبدى موجل بك رأيا غريبا وخاطئا ، وكان موجل بك قد عين مديرا عاما للأشغال بالشركة (٢) ، فقرر أنه إذا أريد ألا يتأخر حفر قناة السويس فيجب ألا يعلق حفرها على الفراغ من حفر ترعة الماء العذب (٣) . وقد أخذ المجلس برأيه وقرر تنفيذ مشروع القناة بشقيه فى وقت واحد قناة السويس وترعة الماء العذب ، ولكن فى حدود ضيقة بأن قلل من اتساع القناة والترعة وعمقهما ريثما يحين الوقت المناسب لتوسيعهما وتعميقهما طبقاً لما جاء فى تقرير اللجنة العلمية الدولية .

أما وجه الغرابة فى رأى موجل بك فيرجع إلى أنه كان من أشد الناس رغبة فى سرعة الفراغ من حفر ترعة الماء العذب ، حتى إنه قدم إلى اللجنة العلمية الدولية خلال الجلسة التى عقدتها فى شهر أغسطس ١٨٥٦ تقريراً

Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 80-89 et 340.

وانظر ايضاً محضر الجلسة فى

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. II, pp. 400-402.

(٢) اشترك موجل بك فى مناقشات مجلس الأشغال الأعل أثناء جلساته التى عقدتها فى نوفمبر ١٨٥٨ بصفتها مديراً عاماً للأشغال عل الرغم من أن قرار تعيينه فى هذا المنصب لم يصدق عليه إلا فى ١٥ يناير ١٨٥٩ حين أقر مجلس إدارة شركة القناة اقتراح دى لمبس بتعيينه مديراً عاماً للأشغال . انظر حركة الشركات والتعيينات فى المناصب الكبرى بالشركة فى

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 35.

(٣) انظر مذكرة موجل بك فى هذا الصدد فى

Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 340-341.

صمته كافة التدابير التي رأى اتخاذها للبدء فوراً ودون هوادة في حفر ترعة الماء العذب حتى يمكن الاستفادة من مياه فيضان النيل في صيف عام ١٨٥٦ في نقل المهامات اللازمة لتنفيذ المشروع في سفن تسير في ترعة الزعفرانية. وذكر موجل بك في ذلك التقرير أنه إذا لم يمكن نقل كافة المهامات والأدوات إلى أماكنها قبل حلول أول ديسمبر ١٨٥٦ فإن حفر ترعة الماء العذب سيتأخر لا محالة عاماً آخر (١). ولكنه عاد في ١٨٥٨ فغير رأيه كما يغير الإنسان قميصه على حد تعبير المثل الفرنسي المشهور: «أما وجه الخطأ فيمكن أن نذكر أنه نجم عن الأخذ برأيه موت العمال عطشا في الصحراء بعد أن سبقوا إلى ساحات الحفر زمرا ودون أن يسبق حشد لهم توفير ماء الشرب بطريقة مأمونة سليمة.

وقد قسم مجلس الأشغال الأعلى أعمال تنفيذ المشروع كله إلى خمس مراحل، قدّر الانتهاء منها جميعاً خلال ست سنوات. وشملت المرحلة الأولى حفر ترعة الماء العذب من القاهرة إلى بحيرة التماسح على أساس مشروع موّقت باتساع عشرة أمتار: وكذلك حفر قناة بحرية صغيرة باتساع ١٢ متراً وإنشاء منارة في بورسعيد وميناء مؤقت وكوبرى في البحر المتوسط يمتد من الساحل داخل البحر لترسو عنده السفن في أعماق كافية وكذلك إقامة مخازن وورش وغير ذلك، وقدر المجلس سنتين لإنجاز كافة أعمال هذه المرحلة.

ولكن لما شرعت الشركة في تنفيذ هذه المرحلة عقب حفل الانتتاح في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ نجد أنها أغفلت إغفالاً تاماً مشروع ترعة الماء العذب وقصرت جهودها على المنطقة الساحلية في بورسعيد وقامت بعملين هما: إنشاء الميناء بما يتبعه من مخازن وورش ومنارة وكوبرى وغير ذلك من منشآت بحرية وصناعية، ثم حفر القناة البحرية الصغيرة من بورسعيد في اتجاه الجنوب. وتناست الشركة أن حفر ترعة الماء العذب كان ضرورة عاجلة وإجراء هاماً من الطراز الأول.

وفي أول مايو ١٨٦٠ رفع ، ورجل بك ، مدير عام الأشغال في الشركة تقريراً ضافياً استعرض فيه الأعمال التي تمت في البرزخ منذ ٢٥ أبريل ١٨٥٩ - تاريخ البدء في تنفيذ المشروع - إلى ذلك الوقت . وقد تعرض في تقريره لترعة الماء العذب ، وأبدى نفس الرأي الغريب الخاطئ ، وهو التصحح بالتريث في حفرها ، وتركيز كل جهود الشركة للفراغ من لإنشاء ميناء بورسعيد وحفر القناة البحرية الصغيرة من ذلك الثغر إلى بحيرة التماسح ، ثم تشرع الشركة بعد ذلك في حفر ترعة الماء العذب (١) . وقد عرض هذا التقرير على مجلس الأشغال الأعلى بجلسة ١٠ مايو ١٨٦٠ ، وأقر ما جاء به (٢) .

كانت هناك عدة بواعث دفعت موجل بك إلى المطالبة بتأجيل حفر ترعة الماء العذب ، وكان في طبيعتها موقف انجلترا العدائي من مشروع قناة السويس إذ كانت تنادي ، تارة في مجلس العموم واللوردات (٣) ، وتارة في الصحافة الإنجليزية (٤) . باستحالة حفر قناة بحرية في صحراء البرزخ . وأرادت الشركة أن ترد رداً عملياً على تلك المعارضة ، فانصرفت بجهودها لحفر قناة بحرية صغيرة حتى يكون لإنشائها أكبر دليل على تقحمه به المعارضة الإنجليزية . كما رأى موجل بك أن حفر القناة البحرية يزيل القلق

(١) انظر النص الكامل للتقرير في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٤ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦٠ من ص ١٦٧ - ١٧٣ مجموعة أمتة الخامسة .

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 10.

(٣) بالإضافة إل محضري جلتي ٧ يوليو و ١٧ يوليو ١٨٥٧ بمجلس العموم البريطاني والتي تبنت الإشارة إليهما في هذا الفصل أنظر محضر جللة أول يوليو ١٨٥٨ في الجزء ١٥٠٠ من ص ١٣٦٠ - ١٤٠١ في

Hansard's Parliamentary Debates.

(٤) كانت الجرائد الإنجليزية هي Morning Post لسان حال اللورد بالمرستون والتايمز Morning Herald, Times وغيرها . انظر أعداد جريدة L'Isthme de Suez من ١٨٥٨ سنة ١٨٥٩ تجد فيها مقالات تلك الصحف الإنجليزية ورد الجريدة الفرنسية عليها . وانظر أيضاً

Hallberg, ouvr. cit., pp. 179-180.

Charles-Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 290-291.

الذى بدأ يساور نفوس مسهمى الشركة ومؤيدى المشروع . وكان من رأيه أيضا أن إنشاء القناة من بورسعيد إلى بحيرة التمساح يحل مشكلتي النقل والقون في النصف الشمالى من البرزخ بإيجاد طريق مائى هام تنقل فيه المهمات والآلات التى تأتى بها السفن من أوروبا إلى بورسعيد . ولكن من الواضح أن الاعتبار الأول ، وهو الرغبة فى إقحام المعارضة الإنجليزية ، كان السبب الأهم الذى جعل موجل بك يطالب بتأجيل حفر ترعة الماء العذب . وكانت النتيجة أن ارتطمت الشركة بأخطار وأعقد مشكلة واجهتها أثناء المراحل الأولى للحفر ، وهى إمداد العمال وسط الصحراء بماء الشرب .

وكان موجل بك قد ذكر فى تقريره أن مياه الآبار ومياه بحيرة المحسة كفيلة بحل مشكلة ماء الشرب فى المراحل الأولى لتنفيذ المشروع . ورددت هذا الرأى جريدة الشركة ، وذهبت إلى أنه « ليس هناك ما يدعو إلى انتظار حفر ترعة الماء العذب ، فالماء يمكن الحصول عليه من آبار على عمق يتراوح بين ثلاثة أمتار وخمسة أمتار (١) » ولكن اتضح خطأ هذا الزعم ، وأثبتت التجارب المبررة أن موجل بك كان يجهل طبيعة تربة منطقة القناة ، فالآبار كانت نادرة ومياه بعضها آسن كانت تعافه الإبل . وقشل مشروع بحيرة المحسة فشلا قريبا بعد عديد المحاولات التى قامت بها الشركة .

وقد شهدت المحاكم الفرنسية قصة ترعة الماء العذب فى إطارها العام ، وكان ذلك أثناء نظر قضية أقامتها شركة القناة على رؤساء تحرير بعض الجرائد الفرنسية . ونظرت أمام محكمة السين المدنية فى جلسة ٦ يونيو ١٨٦٦ ، وتبادل طرفا الخصومة تقديم المذكرات إلى المحكمة . وتبدو مذكرة الشركة للباحث المنقب لأول وهلة أنها لا تمت بصلة لموضوع ترعة الماء العذب فى كثير أو قليل ، ولكنها فى الواقع تعرضت لصميم الموضوع ، وقد وضعها محاميا الشركة سنار Senard وذنورماندى Denormandie ، ولأهميتها نورد ترجمتها لبعض فقراتها (٢) :

(١) L'Isthme de Suez العدد ٦٨ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٥٩ من ١١٤ مجموعة السنة الرابعة .

(٢) كانت هذه القضية مظهرا من مظاهر الأزمة التى تعرضت لها الشركة عام

و حين قدم الأسطول البريطاني ورابط في ميناء الإسكندرية في صيف عام ١٨٥٩ تمهيداً لإجراء محاولة خطيرة لوأد المشروع بل وخلع سعيد، جاءت الأخبار بانتصار فرنسا في موقعة سلفرينو، ثم ما لبثت أن عقدت هدنة فيلافرنكا (١) على أثرها . عندئذ قفل الأسطول الإنجليزي راجعاً إلى قاعدته في مالطة .

و هذه المظاهرة البحرية التي قامت بها إنجلترا ضد المشروع ، ولو أنها لم تنخفض عن أثر حاسم ، إلا أنها تركت ذيولاً بعيدة المدى أثرت في سير عمليات الحفر ، بل عدلت من برنامج الشركة في التنفيذ وعدلت من الخطط التي رسمتها الشركة لنفسها .

و كان يجب أولاً تهيئة سبل الحياة في صحراء مجربة قاحلة للأبدى العاملة التي ستتوفر على الحفر . وكان يجب تحقيقاً لهذا الغرض جلب الماء العذب في شريان إلى الصحراء يستقي منه العمال . وكان عقدا الامتياز اللذان نالهما

١٨٦٦ فقد عقدت اتفاقاً مع الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٦٦ تنازلت فيه الشركة عن ترعة الماء العذب وحددت مساحة الأراضي الممنوحة للشركة بمساحة استبعاد المساحات التي استردها الحكومة إل غير ذلك من المسائل التي كانت مشارة النزاع بين الحكومة والشركة . وعمل أثر نشر مصاد الاتفاق حاجت بعض المبررات الفرنسية الشركة واتهمها بتبريس أموال المصحين للخطر وأنها لم تلتزم البرنامج الذي أخذت على عاتقها تنفيذه . وكان من مظاهر هذه الأزمة أن تكونت لجنة من بعض المصحين ترأسها الكونت Villers واتخذت لها مقراً بشوارع Aurnale رقم ٧ بباريس وكانت معظم المسائل التي تنازلتها بالنقد تتعلق بميزانية الشركة والأوجه التي صرفت فيها أموالها . أما المبررات التي شلت الهجوم على الشركة فكانت

Journal des Travaux Publics.

Le Conseiller.

Gazette des Chemins de Fer.

La Correspondance Denechaud.

(١) جاء في الأصل الفرنسي أنها صلح فيلافرنكا . وهذا خطأ تاريخي مادي لأن المدة زومت في فيلافرنكا في ١٢ يوليو ١٨٥٩ ثم أعقبها الصلح الذي أبرم في زيورخ Zurich في ١٠ نوفمبر ١٨٥٩ . (المؤلف) .

الشركة من سعيد ينصان على وجوب البدء في حفر ترعة الماء العذب تخرج من النيل وتربط مصر ببرزخ السويس ، وتحقق هذه التركة أغراضاً شتى : فهي مورد لا ينضب من ماء الشرب ، وشریان يصل البرزخ بناحى مصر ، وطريق مائى تسلكه السفن تحمل العمال والعتاد إلى البرزخ ، وعامل من عوامل إقبال السكان على تعمير الصحراء وزراعة الأراضى الواقعة على جانبي التركة .

وإن اللجنة الدولية لم تفهأ كل هذه المنافع التى تعود من حفر ترعة الماء العذب ، ولذا أوصت بوجوب البدء - قبل أى عمل آخر - بحفر ترعة من النيل إلى بحيرة التمساح . ولكن حين غمت الشركة بهذا العمل الخيوى لها ولكيانها ومشروعها كانت آثار المظاهرة البحرية لا تزال ماثلة أمام أعين رجال الحكومة المصرية ، فوجدت معارضة من تلك الحكومة التى رأت أن فى قيام الشركة بحفر ترعة حلوة يكون مأخذ مياهها عند القاهرة فى وسط القطر وعلى مقربة من أسوار عاصمتها - عملاً من شأنه أن يزيد من معارضة الإنجليز بإعطائها سلاحاً جديداً ماضياً تشهده فى وجه المشروع وفى وجه الحكومة ، وتتخذ وسيلة قوية لإثارة مخاوف السلطان ، وإفهامه أن الغرض من المشروع إنما هو نزع مصر - هذه الولاية الهامة - من ولايات السلطنة العثمانية وضمها إلى فرنسا .

« كان من الضرورى حتى لا تنبأ مثل هذه الفرصة السانحة لإنجليزاً لتزيد فى معارضتها من أن تتجه الشركة وجهة أخرى فى سياستها الإنشائية . ولم يكن فى الاستطاعة والحال هذه أن تسهل الشركة أعمالها بحفر ترعة الماء العذب ، ولم تكن هناك منطقة تبدأ عندها الشركة أعمالها سوى المنطقة الواقعة على ساحل البحر المتوسط . وهنا انكشفت وتواضعت واستقر رأيها على الرحيل إلى البحر فى المنطقة الشمالية للبرزخ . كانت هذه المنطقة موحشة جرداء ، عبارة عن شريط ساحل رملى محصور بين بحسّر مالح عريض وبحيرة واسعة الأرجاء ماؤها ملح أجاج ، وكانت وسائل الحياة فى هذه المنطقة معدومة ، ففى فيها ماء الشرب والمكان الأمين الذى يلتئم فيه

الإنسان الأمن والراحة . هنا بدأ الحفر في هذا الشريط الرملي الضيق الذي غدا بعد عدة سنوات مدينة زاخرة بمصانعها والآبها وسكانها من مختلف الأجناس وجالياتها الأجنبية الكبيرة وإرتقى عددها إلى ستة أو سبعة آلاف نفس.

« وسرعان ما حشرت القناة البحرية الصغيرة بأيدي الفلاحين عبر بحيرة المنزل وارتفعت المدينة الناشئة بداخل البرزخ ، وفي نفس الوقت انتشرت فرق أخرى من طلائع الموظفين الفنيين على طول الخط المقرر لسير القناة البحرية الكبرى وأقاموا خيامهم والشاؤوا المسكرات » الخجبات . وكانت وسائل الحرمان أمامهم من كل نوع ، وقاسوا الأمرين من العمل ذاته ، كما كانت القبائل الضاربة هناك قد حركتها أيد أجنبية معادية ، فقامت بأعمال عدائية ضد رجال هذه الفرق الذين كانوا يعملون والفأس في يد والأصلحة النارية في يد أخرى ، وكثيرا ما اضطروا إلى الانتظار طويلا ريثما يؤتى لهم بالحطب والماء ، إذ كانت وسائل المواصلات صعبة بطيئة غالية التكاليف ، وكان الماء الذي يجرعونه أغلى ثمننا من السوائل الأخرى » .

تم تعرضت المذكورة بعد ذلك لحوادث التي تتابعت ، فشرحت أزمة أكتوبر ١٨٥٩ ومجيء غنمار بك إلى مصر لإيقاف عمليات تنفيذ المشروع ، وتدخل امبراطور فرنسا لتأييد الشركة إلى أن قالت « حينئذ تشجع سعيد على أثر تدخل امبراطور فرنسا فساعد الشركة بدون تحفظ وأذن في حفر ترعة الماء العذب » . (١)

ولم تمض ستة شهور على تقديم هذه المذكرة لحكمة السين حتى ألقى دى لسبس محاضرة في مدينة نانت في ٨ ديسمبر ١٨٦٦ أيد فيها ما جاء في المذكرة خاصة بأثر معارضة انجلترا في تأخير حفر ترعة الماء العذب ، وكان مما قاله في هذا الصدد : « لقد عملت السياسة الإنجليزية في القسطنطينية والقاهرة لتحويل دون المشروع في شق ترعة الماء العذب ، تلك التركة التي

(١) نص المذكرة منشور في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢٤٠ الصادر في أول يوليو ١٨٦٦ من ص ١٩٧ - ٢٠١ بمجموعة السنة الحادية عشرة .

هي أساس كل عملياتنا فيما يتصل بمشكلات النقل والتوطين والصحة وما إلى ذلك . وكان علينا أن نترك جانباً حفر هذه الترع ، ونجملنا من جراء ذلك الآماً مفضية ومتاعب جمة وتكيلنا مصاريق باهظة ، واضطررنا إلى أن نستخدم ما لا يقل عن ألف جمل لنقل ماء الشرب إلى ساحات الحفر (١) .

يتضح مما سبق أن الشركة قد غلبت الناحية السياسية على الناحية الإنسانية ، فاهتمت بالتهرب من المعارضة الإنجليزية حيناً ومحاولة التغلب عليها حيناً آخر ، ولم تبد مثل هذا الاهتمام لتوفير ماء الشرب للعمال في الصحراء ، باعتبار أن هذه مسألة تتصل بحياة الآف العمال المصريين الذين سخروا من أجلها . لقد تضاعف مشروع ترعة الماء العذب في نظر الشركة حتى استبدلت به وسيلة أخرى هي جلب ماء الشرب من الإسكندرية ودمياط والمطرية ، واتقاسه من بعض آبار متناثرة لا يتجاوز عددها أصابع اليد . ولا يمكن أن نعد هذه الوسيلة البدائية الخطرة غير المأمونة مظهراً من مظاهر اهتمام الشركة بحياة العمال المصريين .

ولم يبق الموقف إلا تدخل الحكومة المصرية فساعدت الشركة بالمسأل وعمال السخرة ، كما مر بنا في الفصل السادس ، لحل مشكلة ماء الشرب حلاً سريعاً مؤقتاً . وتم حفر ترعة الماء العذب في خلال تسعة أشهر من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيشة بالقرب من بحيرة التماسح . وكانت الترع تمر بالمخمة ورسيس والحفر والسبع بيار . ولم تبلغ نفيشة إلا في ٢٣ يناير ١٨٦٢ وبلغ طولها ٣٤,٨٣٥ متراً وبلغ عدد عمال السخرة الذين أرسلهم معيد لحفرها ٥٥,٨٩٣ رجلاً . وهكذا خرج مشروع ترعة الماء العذب في صورة مختزلة في مستهل العام الرابع لبدء تنفيذ المشروع ، وخفت إلى حد ما حدة أزمة ماء الشرب في ساحات الحفر .

موقف الشركة بعد حفر ترعة الماء العذب :

كان من المتوقع أن تنعظ الشركة من كوارث موت العمال عطشاً ومن

(١) طبعت هذه الحاضرة في كتاب

الأموال التي قاساها من قدرت لهم التجارة من تلك المحنة ، فتكون تلك الكوارث والأموال حافزا للشركة لأن تعصى مسرعة في حل مشكلة ماء الشرب وفق المنهاج الذي قررته اللجنة العلمية الولية: فتمد خط أنابيب تنساب فيه المياه العذبة في النصف الشمالي من البرزخ حتى مدينة بورسعيد (١). وكان إنشاء خط الأنابيب ضرورة ملحة، لأن الشركة ركزت نشاطها عام ١٨٦٢ في النصف الشمالي من البرزخ، وبدأت جديا منذ شهر فبراير من ذلك العام في شق مجرى للقناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر ، وهي أكبر عتبة طبيعية تعترض قناة السويس ، وأرسل سعيد كل شهر عشرين ألف مصري إلى ساحات الحفر انتشروا كأسراب الخمل في مسافة طولها ٣٢ كيلومترا من القنطرة شمالا إلى الجسر جنوبا . وكان لابد من توفير ماء الشرب بطريقة آمنة مضمونة وبكميات تفي بحاجات العمال . ولكن الشركة كانت لا تقم وزنا لحياة العمال ماداموا مصريين وكانت لا تزال ممعنة في خطتها وهي إثارة الناحية السياسية على الجانب الإنساني ، فركبت مؤقفا

(١) كان المقروض طبقا لعقد الاختيار الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ أن تخضر الشركة فرصا يخرج من رعة الماء العذب عند بحيرة التماسح ويتجه شمالا إلى بورسعيد على غرار الفرع الذي يتجه إلى السويس . ولكن اقترح لينان بك وموجيل بك في تقريرهما المعروف باسم « المشروع الابتدائي لشق برزخ السويس » بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ إنشاء خط من أنابيب الماء تمتد من بحيرة التماسح إلى بلوز (بورسعيد) ويكون طوله ٨٠ كيلو مترا على أن تستبدل بذلك الخط بعد فترة من الزمن ترعة الماء العذب . أما الأنابيب فاقترحوا الانقطاع بها ، بند رطوبتها ، في مدحا في المدينة المقترح إنشاؤها على ضفاف بحيرة التماسح . ولما تكونت اللجنة العلمية الدولية أعذت بهذا الرأي وسجلته في تقريرها .

وعلى ذلك لم يكن إنشاء خط أنابيب الماء فكرة طارئة جاءت وليدة الصعاب التي واجهتها الشركة من قبل في حفر القناة البحرية الصغيرة كما قرر بعض المؤرخين والكتاب . كذلك تنهوى أقوال البعض الآخر بأن إنشاء خط أنابيب الماء كان نتيجة مباشرة لسياسة إسماعيل حين حال بين الشركة وبين استخدام عمال الصغيرة فتعذر عليها حفر التربة الحلوة واستبدلت بها خط أنابيب الماء ، لأن الشركة عقدت اتفاقا مع لاسرون Lasseron في ١١ يوليو ١٨٦٢ له خط الأنابيب ، وكان ذلك قبل أن يتولى إسماعيل الحكم ستة أشهر .

مشروع خط الأنابيب وانصرفت بجهودها ونشاطها إلى حفر القناة البحرية الصغيرة من بورسعيد إلى بحيرة التماسح كى تقيم الدليل المادى أمام المعارضة الإنجليزية التى تنادى باستحالة حفر القناة . وكان هناك عامل مساعد للشركة فى مد خط الأنابيب هو حفر ترعة الماء العذب إلى نفيسة ووصول المياه الحلوة إلى مشارف مدينة التماسح (الإسمايلية فيما بعد) .

لجأت الشركة إلى أنصاف الحلول وأرباعها لتدبير ماء الشرب فى عتبة البحر اعتباراً من فبراير ١٨٦٢ : حفرت بحرى مائياً ضئيلاً عرضه نصف متر وطوله ٤٦٠٠ متر يبدأ من نفيسة ويسير حول بحيرة التماسح من ناحية الغرب ثم يصب فى خزان حفر فى الأرض ، ثم شيدت الشركة عدداً من الأحواض تتفاوت سعتها ووضعها فى جهات مختلفة من منطقة عتبة البحر (١) . وكانت الجمال تنقل الماء من الخزان إلى تلك الأحواض حيث تفرغ فيها . ويقف عند كل حوض جارس يتولى توزيع الماء على العمال . وكان العمال يتنافعون على الجمل حين يصل إلى الحوض ويتراحمون حوله لإرواء عطشهم ثم ملأ قلاهم بعد ذلك (٢) .

وأحست الشركة أن هذه الوسيلة عبء مالى باهظ التكاليف (٣) . فعادت إلى الوضع الطبيعى وعقدت فى ١١ يوليو ١٨٦٢ اتفاقاً مع لاسرو Lasseron لمد خط الأنابيب من مدينة التماسح إلى بورسعيد . وقد تم إنشاء الخط فى ١٠ إبريل ١٨٦٤ وأقامت الشركة احتفالات فخمة إبتهاجاً

(1) Hawkshaw J. : Rapport sur les Travaux du Canal de Suez. Paris 1863, p. 21. Voir aussi :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 267.

Berchère, ouvr. cit., p. 203.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 200.

(٣) تقول الشركة إنها أنفقت ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (سواء أربعة وعشرين ألف جنيه) فى جلب ماء الشرب إلى مرقعات عتبة البحر غسال نسة أشهر انظر مذكرة وضعها مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٦٣ ومنشورة فى

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 350-362.

(٤) تجدد نصوص الاتفاق مع مقدمة تفسيرية له فى الجزء السابع من نوازل بك ص ١١-١٠ .

بوصول الماء العذب في أنابيب الماء (١). ثم ما لبثت الشركة أن رأت عدم كفاية هذا الخط لأن ساحات الحفر القائمة في عتبة الحفر والقنطرة كانت تستنفد الجزء الأكبر من كميات الماء ولا تكاد تكفيها فاحتفظت بالمكثفات الثلاث في بورسعيد لاستخدامها في أوقات الطوارئ (٢)، وقررت لإنشاء خط أنابيب ثان يسير بمحاذاة الأول، وعقدت لهذا الغرض اتفاقيتين آخرين بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٦٤ و ٢٨ مارس ١٨٦٥ مع نفس المهندس.

• • •

مشكلة ماء الشرب في النصف الجنوبي من البرزخ

تعلمت الشركة أخيراً من التجارب المبررة التي مرت بها خلال السنوات الأربع الأولى في تنفيذ المشروع أن قلة الماء أو انعدامه كان السبب الأول الذي شل عمليات الحفر وأودى بحياة العمال المصريين فأدخلت تعديلاً جوهرياً على سياستها في الحفر: كانت الشركة تعزم في تلك الآونة مد القناة البحرية الصغيرة La rigole de service في النصف الجنوبي من البرزخ من بحيرة

(١) انظر بخصوص خط الأنابيب

- (1) Guillemin, ouvr. cit., pp. 257 et 264.
Fontane Marius, ouvr. cit. p. 75.
Ritt, ouvr. cit., pp. 278-279 et 398-399.
Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, p. 185.
Dangler, ouvr. cit., pp. 256-257.
Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 261, 267, 277, 306 et 327, t. VII.
pp. I-24.

وجريدة L'Istme de Suez

- المدة ١٥٧ الصادر في أول يناير ١٨٦٣ من مجموعة السنة الثامنة.
المدة ١٦١ الصادر في أول مارس ١٨٦٣ من مجموعة السنة الثامنة.
المدة ١٦٣ الصادر في أول أبريل ١٨٦٣ من مجموعة السنة الثامنة.
المدة ١٨٥ الصادر في ١ مارس ١٨٦٤ من مجموعة السنة الثامنة.
المدة ١٨٨ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٤ من مجموعة السنة الثامنة.
المدة ١٨٩ الصادر في أول مايو ١٨٦٤ من مجموعة السنة الثامنة.

- (2) Casimir, ouvr. cit., p. 122.

التساح إلى السويس بعد أن نجحت في حفرها في نصفه الشمالى من بورسعيد إلى بحيرة التساح . ولكنها رأت أن يكون حفر ترعة الماء العذب في هذه المنطقة سابقاً لحفر قناة السويس ذاتها حتى لا تتعثر عمليات الحفر ولكي تكفل للعمال مورداً ثابتاً يستقون منه (١) . وبذلك كانت سياستها في الحفر في النصف الجنوبي من البرزخ على تقيض سياستها التي سارت عليها في الحفر في نصفه الشمالى حين شرعت في حفر القناة البحرية الصغيرة من بورسعيد دون أن يسبق هذا العمل إجراء جدى لتوفير ماء الشرب للعمال في ساحات الحفر .

وتمشيا مع هذه السياسة كرست الشركة معظم جهودها منذ ديسمبر ١٨٦٢ لحفر ترعة الماء العذب من نقيشة إلى السويس (٢) والفراغ منها في أمد وجيز وخاصة بعد أن تطور الموقف إبان حفرها لغير مصلحة الشركة (٣) .

(١) خطاب دى لمبس الذى ألقاه في الجمعية العمومية لمبس الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٠ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ من ص ٢٥٨ - ٢٩٣ مجموعة السنة الثامنة .
والنظر أيضاً بخصوص هذه النقطة وأهداف الشركة من الإسراع في حفرها .

Ritt, ouvr. cit., pp. 274-275.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 243.

(٢) جريدة L'Isthme de Suez

العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ من مجموعة السنة السابعة .

العدد ١٥٦ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦٢ من ص ٣٧٧ - ٣٧٨ مجموعة السنة السابعة .

والنظر أيضاً كلام من :

Lavalley, ouvr. cit., p. 7.

Guillemin, ouvr. cit., p. 251.

(٣) قام في عامي ١٨٦٣ و ١٨٦٤ النزاع بين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل وبين الشركة حول إلغاء السفرة في حفر القناة وبعض مسائل أخرى . وتخرج مركز الشركة على إثر هجوم عنيف قامت به الحكومة المصرية بمثل في حملات صحفية واستشارات قانونية نمت على الشركة اعتماداً على نظام قانس لفظته الدول المتبدينة . وقد أهتمت الشركة بالفراغ عن حفر ترعة الماء العذب قبل أن يقرر إلغاء السفرة كما أن إتمام حفرها كان لا يلزم مركز الشركة في تلك الأزمات الطاحنة التي كانت تجتازها وقتئذ .

ولذلك كانت تحمل عمال السخرة على مواصلة العمل في حفرها إلى ساعات متأخرة في المساء أثناء الليالي القسرية (١) . وكلما فرغ العمال من حفر جزء من الترعة انسابت المياه فيه . وكانت الجبال تحمل ماء الشرب للعمال الذين يتعدون في قلب الصحراء عن جزء الترعة الذي يكون الماء منسابا فيه (٢) . وكانت المسافة التي تقطعها الجبال إلى أولئك العمال قصيرة بطبيعة الحال .

وقد بلغت الترعة مدينة السويس في النصف الثاني من ديسمبر ١٨٦٣ بعد أن استغرق حفرها أقل من عام (٣) واستطاعت الشركة أن تحقق هدفا رئيسيا من أهدافها بفضل عمال السخرة . وعلى الرغم من أن عددهم في عام ١٨٦٣ كان أقل بكثير من الأعداد التي كانت تظفر بها الشركة في عام ١٨٦٢ على عهد سعيد فقد بلغ مجموع عدد عمال السخرة الذين اشتغلوا في حفر تلك الترعة من نفيسة إلى مدينة السويس مائة ألف عامل ، (٤) رفعوا في حفرها أنقاضا بلغ مقدارها ٣,٣٤٧,٠٠٠ متر مكعب ، وبلغ طول الترعة ٨٩,٧٣٠ مترا واتساعها ١٥ مترا وعمقها مترا ونصف متر (٥) . وقد أقامت الشركة حفلا كبيرا في مدينة السويس بمناسبة إنجاز حفر الترعة الحلوة . ولم يحضر دى لسبس الحفل لأنه كان وقتئذ في باريس يناضل في سبيل احتفاظ الشركة بامتيازاتها التي أراد اسماعيل انزاعها منها . وقد

(١) Ritt, ouvr. cit., p. 277.

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 300.

(٣) أوقف العمل في حفرها إبان التجارب في سبيل سيف ١٨٦٣ إذ صعب تموين العمال بماء الشرب بسبب انخفاض منسوب المساء في ترعة الوادي واضطرت الشركة إلى سحب أولئك العمال للحفر قناة السويس الصغيرة عند طوسن جنوبي بحيرة التماس حيث كان يسجل تمويهم بماء الشرب . وكان ذلك إجراء مؤقتا . فلما حل موسم الفيضان استؤنف العمل في حفرها في سبتمبر ١٨٦٣ انظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 301-302.

(٤) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 303.

(٥) انظر الحطاب الذي ألقاه دى لسبس في اجتماع الجمعية الموسمية للسبين بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ بمجموعة السنة التاسعة .

رأس ذلك الحفل رويسنرس Ruysenaers نائب رئيس الشركة وكان قد رق إلى هذا المنصب - وشهدته جيراردا Gérardin الوكيل الأعلى للشركة في مصر والمفتش العام بها وكبير أطبائها ومن إليهم من كبار مستخدمى الشركة وقناصل الدول . وأقامت الشركة سدا على مقربة من مصب التربة الحلوة في البحر الأحمر، وحجزت خلفه ماء النيل ، وأقامت منصة عالية على مقربة منه للمدعوين ثم قطع السد وانساب المياه في البحر الأحمر . وألقى رويسنرس Ruysenaers خطابا جامعا استهله بإبداء أسفه على تغيب دى ليس عن حضور الحفل، ثم عرج على تاريخ الطريق بين الشرق والغرب وجهود الضابط الإنجليزى واجورن Wagborn في سبيل تنظيمه في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم عدد المزايا التى تعود على مصر والعالم من حفر تلك التربة، وأبدى شكره العميق للرجال الذين أسهموا في إنجاز هذا العمل الكبير (١) ، ثم أبقى إلى مقر الشركة في باريس ينشأ بإتمام حفر التربة (٢) .

أما دى ليس فلم يفته وهو في باريس أن يستغل إتمام حفر التربة الحلوة استغلالا واسع النطاق، فأقام في ١١ فبراير ١٨٦٤ مأدبة شهدها ألف وصانة مدعو ورأىها الأمير جبروم نابليون الذى ألقى خطابا ضافيا دار حول

(١) انظر وصف الحفل والمطابق الذى ألقى فيه منشورين في العدد ١٨٢ من جريدة L'Isthme de Suez الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٤ من ص ٣٤ - ٣٦ مجموعة السنة الثامنة .

(٢) هذا هو نص البرقية كما نشرته جريدة الشركة :

Suez, 20 décembre 1863.

Le canal d'eau douce vient d'être inauguré. Le Nil coule dans la mer Rouge. Au banquet, un toast a été porté au Vice-Roi actuel S. A. Ismail et à feu Mohamed-Said, auteur de la concession. La population de Suez est dans l'enthousiasme.

Signé

Ruysenaers

انظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨١ الصادر في أول يناير ١٨٦٤

تجديد عمل الشركة والظعن في الشرقيين عامة من حيث عقليتهم وأسلوبهم
في التفكير ونقصهم للمهود !! (١)

وعلفت جريدة L'Isthme de Suez على اتصال ثروة الماء العذب إلى
السويس بقولها « إنه في الوقت الذي ينكر بعض الصحفيين وجود الشركة
من الناحية القانونية إذ بالشركة العالمية تثبت وجودها بتنفيذ أحد الأحداث
الكبرى في العصور الحديثة . » (٢)

ولا شك أن وصول ماء الشرب في ثروة جارية إلى مدينة السويس كان
له أثر بعيد في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها . إذ كانت السويس
حتى ذلك الوقت لا تعدو أن تكون قرية كبيرة (٣) فكان عدد سكانها

(١) نشرت الشركة هذا الخطاب والمطابقين الآخرين الذين أنقضا دي ليس
والنائب العام Dupin في كتاب باسم :

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Banquet du
Canal de Suez — 11 février 1864 — Discours de S.A. le Prince Napoléon,
de M. Dupin et M. de Lesseps, Paris 1864.

(٢) العدد ١٨٠ الصادر في ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٨٦٣ من ٥٢١ مجموعة السنة الثامنة .

(٣) انكشفت مدينة السويس بمسألة أن تحول عنها طريق التجارة
العالمية على إثر استكشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وظلت على تلك الحال حتى
نظمت الحكومة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الطريق البحري
The Overland Route فانتعشت قليلا . ثم كان إنشاء الخط الحديدي عبر
الصحراء بين القاهرة والسويس واستخداه في ١٨٥٨ فأهم في نمو المدينة . ومع
ذلك يقول أحد الذين زاروها في أغسطس ١٨٦٢ وهو Stoecklin إن معظم مبانها
مبارة عن مجموعة أكواخ خشبية مقامة عند رأس الخليج ولا توجد صالات بها قائمة
وليس بها سوى مستخدمى شركة P. & O. وجماعة من تجارة السفن وأصحاب العرب .
ويقول سائح فرنسي زارها في نفس ذلك المسام (١٨٦٢) إن أفخم مبانى السويس
هو الفندق الهندى The Indian Hotel

انظر

Stoecklin A. : Notice sur la construction du bassin de Radoub de
Suez. Bordeaux 1867, pp. 5-6.

Berchère. ouvr. cit. p. 266.

وانظر في هذا الكتاب وصفا لمدينة من ٢٦٧ - ٢٦٨

بأرواح بين ثلاثة الآف وأربعة الآف نسمة عام ١٨٦٤ (١) وكانت تجلب لها بعض الحركة بواسطة شركة P. & O. الإنجليزية وغيرها من شركات الملاحة البحرية (٢).

وكان في مقدمة الأسباب التي أعاققت نمو السويس عدم توفر ماء الشرب بها ، إذ كان الماء ينقل إليها على ظهور الجمال من عيون موسى (٣) ، وهي آبار ارتوازية ذات تركيب عجيب وتقع على مسافة ١٦ كيلومترا من الجنوب الشرقى للسويس (٤) . وكانت مكاتب شركات الملاحة البحرية في السويس والفنادق الأجنبية تعتمد في خدمة مستخدميها ونزلاتها على المكثفات لتحويل ماء البحر إلى ماء سائغ شربه (٥) . ولما أنشئ الخط الحديدي الصحراوي

ووصفها إبان موسم الحج من ٢٧٨ - ٢٨٢ .

ووصفها في ليال شهر رمضان من ٢٧٠ - ٢٧٦ .

وانظر أيضا وصفا لمدينة السويس قبل مشروع القناة وبعد تنفيذ المشروع في

Edwin de Léon, ouvr. cit., pp. 42-43.

(1) Morellet, Breton et Cattin : La vérité actuelle sur le Canal de Suez. Excursion dans l'Isthme. L'état des travaux. Leur achèvement. Paris 1868, p. 14, Voir aussi.

Borde Paul : L'Isthme de Suez, Paris 1870, p. 48.

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 193.

(3) Bourdon, ouvr. cit., p. 331. Voir aussi :

Bernard H. et Tissot E. : Itinéraire pour l'Isthme de Suez. Paris 1869, pp. 99-101.

Mazuel Jean : L'œuvre géographique de Linant de Bellefonds, Le Caire 1937, p. 289.

Danglar, ouvr. cit., p. 257.

(4) Linant de Bellefonds, ouvr. cit, p. 153.

(٥) محفولات قصر عابدين : دفتر رقم ١٦٥٤ من ٧ رقم ٢ في غايصة مصر ١٢٧٧

١٦ - يناير ١٨٦١ م) ومن ٨ رقم ٢ نفس التاريخ ومن ٩٩ رقم ٩ .

وانظر أيضا : دفتر رقم ١٦٥٥ من ٥٩ رقم ٢٤٠ ودفتر ٢٤١ ومن ٩٠ رقم ٢٨١

وفيها يقول : وكيل القنصلية الشرقية بالسويس استعصر من إنجلترا آلة لتقطير ماء

البحر المالح لزوم القنصلية ومقتضى تركيبها بين البحر وبين القنصلية .

بين القاهرة والسويس وبدأ العمل عليه في ١٨٥٨ تولت الحكومة المصرية نقل الماء إليها من القاهرة في صهاريج (١) . وكانت الحكومة تباع الماء للأماين في السويس بسعر ٢,٥ من القروش للقرية التي تسع ٤٥ ليرا (٢) . وكان هذا الثمن لا يغطي تكاليف نقل الماء في الطريق الحديدي . وقد بلغت قيمة ما كانت تتحمله الحكومة في السنة في سبيل نقل الماء من القاهرة إلى السويس مائة ألف فرنك أي مايقرب من أربعة آلاف جنيه (٣) . وكان يشتد الطلب على الماء اشتدادا عظيما في موسم الحج حين تزدهم المدينة بالحجاج وهم في طريقهم إلى مكة ؛ وكان يرتفع سعر القرية إلى ستة عشر قرشا وأحيانا يقفز إلى عشرين قرشا . (٤) وكانت تقع مصادمات بين الحجاج بسبب قلة ماء الشرب . (٥) ولذلك كانت الحكومة لا تسمح للحجاج بالسفر إلى السويس وهم في طريقهم إلى الحجاز إلا إذا كان موعدا وصول القوم إلى تلك المدينة يقارب موعدا قتلوم سفينة تقلهم إلى الحجاز حتى لا يتناول إقامة القوم في السويس ويصعب تزويد أفرادهم بماء الشرب . وقد رفعت الحكومة هذا الحظر بعد إتمام حفر الترع الحلوة (٦) .

(1) David C. E. : Souvenirs d'un voyage dans l'Isthme de Suez et au Caire. Paris 1865, p. 17.

Voir aussi :

Fontane, ouvr. cit., 2ème partie, p. 138.

Fol. ouvr. cit, p. 15.

Lavalley, ouvr. cit., p. 6.

Hawkshaw, ouvr. cit. p. 21.

Fitzgerald, ouvr. cit., t. I. p. 182.

(2) Bernard H. et Tissot E., ouvr. cit., pp. 99-101.

(٣) انظر مقالا لجريدة Moniteur Universel أعادت جريدة L'Isthme de

Suez نشره في عددها رقم ١٦٢ الصادر في أول أبريل ١٨٦٣ من ص ١٠٩ - ١١١ مجموعة السنة الثامنة .

(4) Stoecklin, ouvr. cit., p. 14.

(5) Guillemin, ouvr. cit., p. 261.

(٦) تقرير كبير أطباء شركة القناة بتاريخ أول يوليو ١٨٦١ نشر في جريدة

L'Isthme de Suez العدد ١٩٥ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ من ص ٣٢٨ - ٣٢٧ =

وكان من أبرز نتائج إيصال ترعة الماء العذب إلى السويس أن ازداد عدد سكانها زيادة كبيرة وسريعة . فبعد أن كان عددهم في عام ١٨٦٤ يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف تسعة كما مر بنا ، إذ به يقفز إلى أكثر من عشرين ألفاً في سنة ١٨٦٨ (١) ويصل في العام التالي ١٨٦٩ إلى خمسة وعشرين ألفاً (٢) .

مجموعة السنة التاسعة .

وانظر أيضاً

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 316.

(1) Morellet, Breton et Cattin, ouvr. cit., p. 14.

(2) Hoskins, ouvr. cit., pp. 367-368.

الفصل الثاني عشر

تفشي الأوبئة والأمراض بين العمال في ساحات الحفر

الشركة تنشىء إدارة صحية - أعيانها - فشل خطها - انتشار الأمراض - فتكها بعمال النوبة - وبالعمال في الشلوفة - تفشي الأوبئة - التيفود ومسئولية الشركة - تكتم أنباء الوباء - مغالطات الشركة - وباء التيفوس - كيف وقد إلى ساحات الحفر - وباء الجلدري - وباء الكوليرا - مزاعم الأوربيين عن الحجاج المسلمين - انتشار الكوليرا المروع في مصر وانتقال الوباء إلى ساحات الحفر - تدابير الشركة - تقاوم الموقف - انتشار الذعر - إخلاء ساحات الحفر - الشركة تفقد سيطرتها على الموقف - الشركة لا تجد رجالا لنقل الموقى - انتشار اللوسنتاريا - الحكومة تشتري الإدارة الصحية من الشركة .

التزمت الشركة في لائحة العمال بإنشاء مستشفى ومراكز إسعاف كما تعهدت بتوفير العلاج الطبى المجانى للعمال المرضى . ويقضينا واجب الإنصاف أن نذكر أن الشركة اهتمت منذ السنة الأولى بالتنفيذ الجزئى الشكلى لهذا الالتزام . فأنشأت في ١٠ يناير ١٨٦٠ إدارة صحية وعينت أووير روش Aubert Roche على رأس تلك الإدارة (١) . وكان هذا الطبيب قد شهد الحفل الذى أقامته الشركة في بورسعيد في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ إيدانا بالبلد في تنفيذ المشروع وعهدت إليه وقتئذ بدراسة تنظيم إدارة صحية . وقد ظل هذا الطبيب شاغلا لمنصب كبير أطباء الشركة طوال سنى حفر القناة .

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 157.

وكانت المهمة التي واجهها الإدارة الصحية شاقة وخطيرة ، إذ لم يكن من الأمر المسين المحافظة على الصحة العامة بين جموع العمال المحتشدة في الصحراء . وزادت أعباء الإدارة الصحية كلما تقدم العمل في حفر القناة وأنشئت ساحات حفر جديدة وزيد عدد العمال . ومما زاد في خطورة أعباء تلك الإدارة أن البرزخ كان في منطقة صحراوية خالية من الماء العذب إلا من بعض آبار قليلة ، فلم يكن في الاستطاعة إقامة الحمامات العامة أو المغاسل وغير ذلك من وسائل المحافظة على الصحة العامة .

ولا يغيب عن البال أن تغذية معظم المشروعات الكبرى في مصر في ذلك العصر قد اُقرن بوقوع كوارث بين العمال المصريين . فعلى عهد محمد علي حفرت ترعة الحمودية ومات أثناء حفرها اثنا عشر ألف مصرى من عمال السخرة (١) نتيجة الجوع والعطش والإرهاق في العمل ، إذ كان موظفو الحكومة وجنودها يحملونهم على العمل المتصل من الفجر حتى غيب الشمس ويفرضونهم حلالا يلد منهم أدنى تقصير في الحفر . ويقول الجبرتي في حوادث شهر شوال ١٢٣٤ (أغسطس ١٨١٩) « سافر الباشا (محمد علي) إلى جهة الاسكندرية بسبب ترعة الأشرفية (الحمودية) وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل فأخذوا في جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح . » (٢) وفي سنة ١٨٣٥

(1) Mengin Félix : Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly ou Récit des Evénements Politiques et Militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823, 2 vols. Paris 1823, t. II, p. 334.

وانظر أيضا كلا من

Merruau Paul : ouvr. cit. p.

Bréhier Louis : L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.

والهكتور كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ترجمة محمد سمود بك الجزء الثاني من ص

٧٠٢ - ٧٠٣ .

(٢) جيه الرحمن الجسوق : عجائب الآثار في التراجم والأخبار . الجزء الرابع

ص ٣٠٠ - حوادث ٢٤ شوال ١٢٣٤ (٦ أغسطس ١٨١٩) .

انتشر الطاعون في مصر وقتك بجموع العمال الذين كانوا يعملون في بناء القناطر الخيرية وتعرضت أعمالها للتعطيل التام إذ هرب العمال إلى قراهم .
وفر لبنان بك إلى الأقصر حيث كان قد هرب إليها محمد علي وأفراد بطانته (١) .

وكانت الإدارة الصحية تفتش تباعا مراكز إسعاف في الجهات التي تمتد إليها نشاط الشركة ، وكانت بورسعيد أولاها (٢) . ولما انتقلت عمليات الحفر جنوبا في اتجاه السويس تابعت الإدارة الصحية إنشاء مراكز الإسعاف ، وبمضى الأيام غدا لها مراكز إسعاف في بورسعيد والقنطرة وعتبة الحسر والإسماعيلية وطوسن وجنيفة والشلوفة والسويس . وبذلك أصبح نشاط الإدارة الصحية ممتدا في جهات متباعدة على طول خط القناة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر (٣) . وكان إذا قل نشاط الشركة في إحدى الجهات لم تجد الإدارة الصحية حرجا في إلغاء مركز الإسعاف أو نقله إلى جهة أخرى .

وكانت أهمية مركز الإسعاف تتوقف على عدد العمال الذين يعملون في دائرته (٤) أو على جنسية المقيمين هناك . وعلى ضوء تلك الأهمية كان يتحدد عدد الأطباء والصيادلة والسرر . ومن المومض أن عناية الشركة بصحة مستخدميه وعمالها الأجانب كانت تفوق كثيرا عنايتها بصحة العمال المصريين .

(١) Mazuel Jean, ouvr. cit., pp. 8 et 172.

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٠ نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٩ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ من ص ٢٤٤ - ٢٥٠ مجموعة السنة الخامسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ من ص ١٧٢ مجموعة السنة الثامنة . وأنظر أيضا .

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 281.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٦٣ نشر الجزء الأول منه في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ من ص ١٦٨ - ١٧٤ ونشر الجزء الثاني من التقرير في العدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٣ من ص ٢٢٦ - ٢٣٩ مجموعة السنة الثامنة .

وليس أدل على ذلك من أن فرقة فنية كانت في مسهل عمليات الحفر تقوم بأبحاث ودراسات في منطقة طوسن جنوبي بحيرة التماسح . وكانت تلك الفرقة تتكون من عشرين أجنبيا ما بين مستخدم وعامل . فأنشأت الشركة لهم خصيصا مركزا طبييا في طوسن أشرف عليه طبيب وصيدلي . وأقيم المركز في كشك خشبي استوردته الشركة من فرنسا ثم نقل على ظهور الجمال من بورسعيد إلى طوسن ، وقد نصبت فيه سبعة أسرة (١) .

وقد رسمت الإدارة الصحية لنفسها سياسة فشلت فيها فشلا ذريعا هي العمل على منع وقوع الأمراض واتخاذ الحيلة لمنع تسرب الأمراض والأوبئة إلى منطقة القناة (٢) ولكن انتشرت الأمراض بين العمال وتفشيت فيهم الأوبئة ، ومن ثم سارت على سياسة الطب العلاجي .

وتمشيا مع السياسة العليا للشركة ، استوردت الإدارة الصحية من فرنسا كل الأدوية والأدوات الطبية (٣) ، وسارت على خطة المستشفيات العسكرية من حيث استيراد الأدوية التي يسهل المحافظة عليها مدة طويلة دون أن تتعرض للفساد أو يصعب تركيبها انحلال (٤) . وكانت الإدارة الصحية تؤدي خدماتها الإنسانية للأفراد المقيمين في منطقة القناة ، ولكن أصدرت إليها إدارة الشركة أمرا في أواخر عام ١٨٦٦ بأن تقصر نشاطها على مستخدمى الشركة وعملها . وقد أرسل محافظ القناة إلى اساعيل يحظره بمضمون هذا الأمر (٥)

(١) انظر محضر جلسة ١٢ يوليو ١٨٥٩ التي عقدتها اللجنة المتابعة من قبل مجلس إدارة الشركة في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 80, 134 et 178.

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٨ أبريل ١٨٦١ . وقد نشر في جريدة الشركة العدد ١١٧ الصادر في أول مايو ١٨٦١ من ص ١٢٣ - ١٢٧ مجموعة البنية السادسة .

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 257.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٨ أبريل ١٨٦١ - حالفه الذكر .
(٥) محظوظات قصر عابدين ، محفلة رقم ٤٠ مكية ، وثيقة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٢ (٢ ديسمبر ١٨٦٦) من اساعيل حمدي بك محافظ القناة إلى حضرة صاحب السعادة مهرداد الخانب العالي .

وكانت أكثر الأمراض انتشاراً بين العمال المصريين في ساحات الحفر هي الزلات الشعبية والأمراض الصلوية والرمدية وحالات الإسهال الشديد والدوسنتاريا وأمراض الكبد (١).

وقد قرر بوجوا Bougouin الطبيب بالشركة أن انتشار الرمد ، وهو التهاب يصيب العينين ، كان يرجع إلى عدة أسباب منها : البرودة الشديدة ليلاً عقب الحرارة العنيفة نهاراً ، وكذلك شدة أشعة الشمس المحرقة وتأثيرها على شبكة العين ، كما كان من أسباب انتشار الرمد طبيعة عمليات الحفر إذ أن نقل الأنقاض بلا إكلخ يذرات الأتربة التي كان ينفثها الهواء إلى العين (٢).

وكانت الشركة تطلق لفظ السود والبرابرة Nègres et Barbarins على العمال الذين يفنون من بلاد النوبة. وكانوا في الواقع أسوأ العمال حظاً ، إذ كانت الأمراض تجد في أجسامهم مرتعاً سهلاً ، وذلك لضعف بنيتهم من ناحية ، وللعناء الشديد الذي كانوا يلاقونه في سفرهم الطويل من بلادهم البعيدة من ناحية ثانية . وكان أطباء الشركة ورجالها يعملون غالبية أولئك العمال جيشاً هاملة ، إذ كان الموت يطويهم بعد مرضهم بئناً وأربعين ساعة (٣).

(١) ذكر هذه الأمراض كبير أطباء الشركة في تقاريره السنوية التي كان يرسلها إلى إدارة الشركة . وتوجه مجموعة من هذه التقارير التي صدرت من ٢٥ يونيو ١٨٦٠ إلى ١٨٦٥ في مجلد محفوظ في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت اسم .

Dr. Aubert Roche : Rapports sur l'état sanitaire et médical des travailleurs et des établissements du canal maritime de l'Isthme de Suez. Imprimerie Centrale de Napoléon, Paris 1865.

كما أن جريدة الشركة كانت تعرض على نشر تلك التقارير في حينها .

(٢) انظر تقريراً ضامياً وضعه الدكتور Bougouin الذي أشرف على الحالة الصحية بين عمال المنارة الذين حفروا ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نقيشة . ويقع ذلك التقرير ، وتاريخه ١٥ مارس ١٨٦٧ ، في أربعة تفصيلات طويلة ونشرته جريدة L'Isthme de Suez في العدد الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ من ص ١٢٣ - ١٢٨ بمجموعة السلة السابقة .

(٣) انظر بمضمون هذا الموضوع كلام من .

تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٦٢ . نشرته جريدة الشركة صل =

وقد مرت بمصر موجة برد شديدة قارصة في شتاء ١٨٦٣ - ١٨٦٤ واشتدت وطأة البرد في ساحات الحفر اشتدادا مروعا وتجمد الماء في الشلوفة وهبطت درجة الحرارة عند جبل مريم فبلغت ثلاثة تحت الصفر ، وأمطرت السماء قطعا من الثلج في القنطرة ، وقد انفرجت ساحات الحفر في منطقة الشلوفة بأشد برد وأعنفه . وكان يشغل فيها خلال خمسة أشهر ٤٧,٧٨٠ عاملا مصريا بينما لم يزد عدد الأجانب فيها عن ٩٤ ما بين مستخدم وعامل . وكانت الوسيلة الأولى لحماية أولئك المصريين هي مبنيهم في داخل ماشآت تقيهم قسوة البرد . ولكن الشركة بررت مبنيهم في العراء تبريرا غريبا فقالت « إنه من الصعب إيواء وتدفئة جموع من العمال يتراوح عددهم كل شهر بين عشرة آلاف وأحد عشر ألفا » . وكان الإجراء الذي اتخذته الشركة - على قولها - لحماية العمال من موجة البرد العاتية أنها وزعت عليهم كميات من الخشب يوقدونها ليلا للتدفئة . وتمنن الشركة على المصريين فتزعم أن تقديم الخشب إلى العمال قد كبدها أربعين ألف فرتك (ما يقرب من ألف ومائتي جنيه) ، هي مجموع ثمن الخشب ومصاريف نقله بالطريق الحديدي من القاهرة إلى السويس ثم على ظهور الجمال مسافة ١٢ كيلومترا . ثم إلى السويس إلى الشلوفة . وقد أصيب العمال المصريون هناك بالدوسنتاريا والأمراض الصدرية ، وارتفعت نسبة الوفيات بينهم ، وكان من بين الضحايا طبيب مصري مستخدم في الشركة ، كان يشرف على الحالة الصحية بين

دفتري العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ من ص ١٦٨ - ١٧٤ والعدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ من ص ٢٣٦ - ٢٣٩ . مجموعة السنة الثامنة . وعاد كبير أطباء الشركة إل بحث هذا الموضوع في تقرير وضعه بتاريخ ٢٠ يوليو ١٨٦٥ . ب تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٧ نشر هل دفتريين في جريدة الشركة : العدد ٢٦٤ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٧ من ص ٢٢٢ - ٢٣٢ والعدد ٢٧٣ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٧ من ص ٢١١ - ٢١٥ مجموعة السنة الثانية عشرة .

جريدة الشركة العدد ٢٠٢ الصادر في ١٧ نوفمبر ١٨٦٤ من ٤٥٠ مجموعة السنة التاسعة .

د فوازان بك الجزء السادس من ٢٨١ .

العمال في منطقة الشلوفة . (١) وقد نشر كبير أطباء الشركة الإحصائية التالية عن عدد العمال المصريين وإصاباتهم ووفياتهم ، وذلك في تقريره بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ :

الشهر	عدد العمال	عدد المرضى	عدد الوفيات
يناير ١٨٦٤	١٠,٩٠٧	٤٠٧	٢٤
فبراير	١١,٤٢٠	٢٣٧	٤٥
مارس	١٠,٥٦٣	٣١٥	٤١
أبريل	٦,٠٢٢	٣٢١	٣٨
مايو	٨,٨٦٨	٢٠٠	٢٦
المجموع	٤٧,٧٨٠	١,٤٨٠	١٧٤

انتشار الأوبئة بين العمال في ساحات الحفر

تجمعت على العمال المصريين الكوارث من كل نوع وصوبه . فلما جانب أهوال أزمة ماء الشرب ومجانية العمل والإرهاق فيه والضرب بالكرباج والزج بهم في السجن جاءت الأوبئة فعصفت بالعمال في غير هودة أو شفقة . وكان من بين هذه الأوبئة حسب ترتيب ظهورها : التيفود والتيفوس والجدري والكوليرا والحمى الزاجمة . وكانت بعض الأوبئة تختفي لتعود مرة أخرى بعد سنة أو سنتين أكثر عنفا وأشد فتكا من المرة السابقة .

(١) انظر بخصوص موجة البرد في ساحات الحفر كلام من :

أ - تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ نشرته جريدة الشركة في العدد ١٩٥ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ من ص ٣٢٨ - ٣٣٧ مجموعة السنة الثامنة .

ب - جريدة الشركة العدد ١٧٩ الصادر في ٣ ديسمبر ١٨٦٤ من ص ٤٧٤ مجموعة السنة الثامنة .

ظهر التيفود في أبريل ١٨٦٢ في ساحة الحفر رقم ٦ بمنطقة عبة الحمر واتخذ مظهر الوباء بين العمال . وقد اختلفت الآراء في أسباب ظهوره في ساحات الحفر وفي تحديد مسئولية الشركة في تفشي ذلك الوباء. وقد ذكر كبير أطباء الشركة في تقريره الذي وضعه عن ذلك الوباء أن فوجاً من العمال بلغ عند أفراد ١٨٢٥ عاملاً جاء من بعض قرى مديرية قنا وكانوا يحملون ذلك المرض . واستند إلى دليلين : أولهما أن عدداً من أفراد ذلك الفوج قد أصيب بالتيفود ، وأن عدداً آخر قد قضى نحبه ، والفوج لا يزال في طريقه من الصعيد لم يكن قد بلغ بعد منطقة القناة . وثانيهما أن التيفود كان قد ظهر في العام السابق أي في ١٨٦١ - في سبع قرى من نفس مديرية قنا . وكانت هي نفس القرى التي وفد منها عام ١٨٦٢ ذلك الفوج من العمال . وهذا الدليل الثاني الذي يذكره كبير أطباء الشركة دليل عليه يدينه بالإهمال والتقصير لأنه كان يجدر به ، وقد علم أن التيفود انتشر في العام السابق : أن يتخذ التدابير الوقائية لمنع تسرب المرض إلى ساحات الحفر .

ويذكر البعض (٢) أن الشركة كانت سبباً غير مباشر في انتشار الوباء

(١) تحليلات الشركة في تحديد ذلك الوباء نفسه ذكر مدير جريدة الشركة أنه التيفوس (العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ من ١٩١ مجموعة السنة السابعة) كما تسرد ذلك كبير أطباء الشركة في تقريره الأول السلي وضعه عن ظهور الوباء والذي نشر في نفس العدد . ولكن عداد كبير الأطباء فلا ذكر في تقرير آخر وضعه في ١٥ أبريل ١٨٦٣ أنه التيفود إذ يقول فيه : « وقد أسفر الفحص النقيض في الحال عن تعرف الأمباء على أعراض التيفود . »

Bientôt un examen attentif fait reconnaître aux médecins des symptômes typhoïques".

وقد نشر الجسر الأول من هذا التقرير في العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ من ص ١٦٨ - ١٧٤ والجسر الثاني في العدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ من ص ٢٣١ - ٢٣٩ مجموعة السنة الثامنة . وانظر أيضا

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

(2) Sammarco : Précis etc. ouvr. cit., t. IV, pp. 148-149.

Sammarco : Histoire de etc. ouvr. cit., t. III, p. 55.

تقلا عن المحفوظات المتساوية في فينا .

إذ أن العمال المصريين لم يألفوا جو البرزخ ، وأن الأحوال المعيشية في البرزخ كانت تختلف في ذلك الوقت اختلافا بينا عما ألفوه في بلادهم فأصيبوا بالتيفود وهم في ساحات الحفر ، ثم حملوا مكروب المرض معهم إلى قراهم وهناك أخذ صورة الوباء وفنتك بالأهلين .

وعن الصعب ترجيح أحد الرأيين ترجيحا قاطعا ، ومن المحتمل أن يكون الرأي الثاني هو الأرجح ، لأن وسائل النظافة العامة والشخصية في ساحات الحفر القائمة في الصحراء كانت معدومة حتى بعد حفر ترعة الماء العذب من القصاصين إلى نفيشة ، إذ كان الماء لا يزال يحمل على ظهور الجمال إلى ساحات الحفر ، ولم يكذبى بمحاجات العمال الضرورية ، والعامل يعتبر نفسه سعيدا إذا ظفر بانتظام على ما يقيم أوده من ماء الشرب ، فلم تكن في ساحات الحفر حمامات عامة أو مغاسل أو غيرها .

وقد كافحت الشركة الوباء في صمت وتكتم شديدتين ، فلم يذكر أحد من رجال الشركة على الإطلاق اسم ذلك المرض حتى لا تكون معرفة الناس بانتشاره مدعاة لاتتشار الرعب والاضطراب في ساحات الحفر . وبلغ من تكتم الشركة أن المرضى أنفسهم كانوا يجهلون أنهم مصابون به (١) . وقد حاصر الأطباء الوباء بين أفراد الفوج الذي ظهر فيهم ، وعزلوا المرضى في خيام وأكشاك خشبية ، كما خصصت الشركة لسائر أفراد ذلك الفوج جهة ثابتة فسيحة يقيمون فيها . واهتمت بوسائل التهوية والنظافة بينهم ، وضاعفت عدد الأطباء في ساحات عتبة الجسر ، وأنشأت في كل ساحة من الساحات الست مركز إسعاف عينت فيه أطباء مصريين (٢) .

ويذكر كبير الأطباء أن القسم الطبي استطاع أن يتغلب على الوباء في خلال شهر واحد ، وأن عدد الأمهات بلغ ٥١٢ عاملا والوفيات ٢١ فقط .

(١) التقرير الأول الذي وضعه كبير الجساء الشركة من ظهور ذلك الوباء ونشر في جريدة الشركة العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ من ص ١٩١ - ١٩٢ بمجموعة السنة السابعة .
(٢) المصدر السابق .

ولكن الثابت أن هذه الأرقام كانت دون الحقيقة بكثير ، لعدة أسباب ،
 منها أن أحد الفرنسيين كتب عن ذلك الوباء في ٢ يونيو ١٨٦٢ من الساحة رقم
 ٦ في عتبة الجسر ، وهي الساحة التي انتشر فيها الوباء ، وتعرض فيها كتبه
 لعدد الإصابات فقال « أما عدد الضحايا فقد أذيع رسميا أنه عشرين. ولكني
 أعتقد - وأقول هذا في الخفاء - أن العدد أكثر من ذلك بكثير » (١)
 كما ذكر أن عمليات الحفر تعرضت للتعطيل بسبب الوباء (٢). والعبرة
 الأخيرة قوينة على جسامه عدد الضحايا، لأنه لا يعقل أن ٥٣٣ عاملا هم
 مجموع عدد المرضى والوقيات ، ينشأ عن غيابهم تعطيل عمليات الحفر، لأن
 هذا العدد ضئيل بالنسبة لمجموع عدد العمال وكان لا يقل عن عشرين ألفا. كما
 أن فرنسا معاصرا آخر هو فوزان مدير عام الأشغال في الشركة ، وكان
 يشرف وقتئذ على عمليات الحفر في تلك المنطقة ، وصف ذلك الوباء بأنه
 « حادث خطير » (٣) ويذكر روش أن « عددا كبيرا جدا من أفراد ذلك
 الفوج قد أصيب بسرعة وفجأة (٤) ». كما أصيب عدد من أطباء الشركة
 المصريين والأجانب بذلك الوباء ولقى بعضهم حتفه وهم يكافحون الوباء. (٥)
 وقد وجد معارضو المشروع في ظهور التيفود بعد أن أعلنته جريدة
 الشركة على صفحاتها فرصة سانحة لمهاجمة المشروع ، فأذاع بعضهم أن المنطقة
 التي تجتازها القناة إقليم موبوء غير صحي ، واعتبر البعض الآخر انتشار الوباء
 دليلا على سوء الإدارة وفوضى العمل في الشركة (٦).

وفي العام التالي ، أي في سنة ١٨٦٣ ، حل وباء التيفوس والتيفود معا

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 245.

(2) ibid.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٦٢ وقد سبقت الإشارة إليه.

(٥) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢
 ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة السنة السابعة.

(6) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

في ساحات الحفر . وكانت مصر قد ابتليت بهذين الوباءين قبل أن ينتقلا إلى منطقة البرزخ . وكان من المتمذر أن تظل تلك المنطقة بمنجاة منهما .

انتشر في مصر لمدة عامين الطاعون البقري بين الماشية . ونفق ما يقرب من ستائة ألف رأس . ولم نجد نفعا للتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء . فقد استوردت عددا كبيرا من الماشية من بلدان حوض البحر المتوسط على بواخر الشركة العزيرية المصرية . (١) وأعطت الحكومة تلك الواردات من الرسوم الجمركية ووزعتها على الفلاحين على أن يسددوا ثمنها على آجال طويلة ، (٢) ولكن مالبث أن أصيبت الحيوانات المستوردة بالطاعون ونفقت . (٣) وكان لذلك الوباء الحيواني نتائج بعيدة على الصحة العامة في مصر . كان الفلاحون يلقون بحيواناتهم النافقة في الترع والنيل بدلا من موارثها في حفر في الأرض . وسرعان ما كانت تطفو وتتفنن ويدفعها التيار أمامه ، وكان بعضها يحجز عند الكبارى ، والبعض الآخر يضطلم عند المنحنيات فيقف عن السير في التيار . ومن المعروف أن الترع كانت هي المورد الذي يستقى منه الفلاحون . فغدت المياه ملوثة ، وهكذا كانت تلك البلطيمبعث أمراض خطيرة ، فانتشر التيفوس والتيفود .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تضافرت عدة عوامل زادت من شدة وطأة الوباء ، كان من بينها سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار اللحم ارتفاعا فاحشا (٤) وزيادة أثمان المحاصيل الزراعية ، ققلت التغذية وضعفت القدرة على مقاومة الأمراض . يضاف إلى ذلك نقص المساحات المزروعة

(1) Sabri M. : L'Empire etc., ouvr. cit., p. 116. Voir aussi : Dervieu, ouvr. cit., p. 15.

(2) Sammarco : Histoire etc. ouvr. cit., t. III, p. 105.

(٣) محمولات قصر عابدين : حفلة ٣٦ معيسة تركي وثيقة رقم ١٩٢ في ٢٤ شبان

(4) Douin : Histoire du Règne etc. ouvr. cit., t. I, pp. 234-235.

قمحا وذرة (١) بسبب التوسع في زراعة القطن نتيجة الإقبال على شرائه بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية . ثم جاء فيضان ١٨٦٣ وكان خطيرا عاتيا ، (٢) أغرق حقول الذرة ونقص المحصول نقصانا كبيرا وارتفعت أسعاره إلى الضعف ، وقامت شبه مجاعة في البلاد تداركها الحكومة باستيراد مقادير كبيرة من القمح من الخارج . وكانت نتيجة تلك العوامل مجتمعة اشتداد وطأة التيفود والتيفوس في مصر .

وقد وقد الويامان إلى منطقة البرزخ بثلاث طرق :

أولا : كان النيل يقذف في البحر المتوسط الآفا من جثث الحيوانات . وكان التيار الساحلي يدفعها شرقا في اتجاه بورسعيد . فكان يصل كل يوم تجاه المدينة عدد من جثث الحيوانات المتأكلة المتعفنة . وكانت الأمواج تلقىها على الشاطئ . وبذلك تهاأت الفرصة أمام ميكروب المرض لكي يتسرب إلى المدينة بطريقة أو أخرى .

ثانياً : كانت جثث الحيوانات النافقة تلقى في الترع الموجودة في شرق فرع دياط والتي تتصل بترعة الماء العذب التي حفرتها الشركة من القصاصين إلى نفيسة ، وبذلك كانت تصل مياه الشرب ملوثة إلى منطقة البرزخ من ناحية الغرب . وقد اهتم رجال الشركة في تفتيش الوادي - وكان من ممتلكات الشركة وقتئذ - بتلك المسألة وحاولوا معالجتها علاجا جزئيا ، فكانوا ينشلون من ترعة الوادي مئات من جثث الحيوانات النافقة ويعملون على دفنها في أمكنة أعدوها لهذا الغرض (٣) .

(١) انظر تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٥ وقد نشرته جريدة الشركة في العدد ٢١٨ الصادر في ١٨ يوليو ١٨٦٥ من ص ٢٠٥ - ٢٢١ مجموعة السنة العاشرة .

(٢) بلغ من عطوذة الفيضان أنه أحدث في ليلة ٢٨ سبتمبر ١٨٦٣ قطعا في سر فرع رشيد بلغ طوله ستة أميال شمال كفر الزيات وبلغت المياه ملغيا وانقطعت المواصلات بين القاهرة والإسكندرية ولم تتأخر إلا في ٩ نوفمبر . وحديث قطع أسر كبير في جسر فرع دياط عند طلفس وانتقل الوال إلى هناك للإشراف على أعمال الإنقاذ .

ثالثاً : جاء الوباء مع أفواج العمال المصريين الذين كانوا يفدون من مناطق موبوءة في الأصل . وقد وجد الوباء مرعى خصيباً وسط الجموع المحتشدة من العمال . وكان سوء التغذية بينهم عاملاً قوياً ساعد على اتساع مدهاء ، فقد كان الحصول على الأطعمة في منطقة البرزخ صعباً للغاية ، (١) على الرغم من أن الشركة قد عملت ، بعد انفراج أزمة ماء الشرب ، على ترغيب التجار والباعة في الزوح إلى مناطق الحفر يقيمون المتاجر . وقد ارتفعت أثمان الحاجيات في منطقة القناة ارتفاعاً فاحشاً ، وكثيراً ما انعدم وجود الأغذية في الأسواق .

وكانت منطقة الشلوفة أكثر المناطق تعرضاً للإصابة بالتيفوس ، (٢) وبلغ عدد الاصابات — كما جاء في بيانات الشركة — ٢٢٥ والوفيات ٣٧ ، وهذه الأرقام دون الحقيقة بكثير .

• • •

وتسرب وباء الجدري إلى ساحات الحفر في عام ١٨٦٤ في أعقاب التيفوس والتيفود . وكما وفدت الأوبئة السابقة أو غالبها من خارج منطقة القناة فقد حل الجدري كذلك بساحات الحفر غرباً عليها . وهذا يؤكد تقصير القسم الطبي بالشركة في اتخاذ التدابير الوقائية لمنع تسرب الأمراض والأوبئة إلى منطقة القناة .

وصل إلى السويس من جده في أوائل ١٨٦٤ أفواج من العيد السود قلم بهم تجار الرقيق . وكان عدد كبير منهم مصاباً بالجدري (٣) . وسبق أولئك الرقيق سرا إلى القاهرة فحملوا إليها ميكروب المرض ، وهناك

(١) ibid.

(٢) يقول كبير أطباء الشركة في تقريره بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ « إن التيفوس أصاب عدداً كبيراً من عمالنا » نشرت جريدة الشركة هذا التقرير في العدد ١٩ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ ص ٣٢٨ - ٣٢٧ مجموعة السنة الثامنة .

(٣) Vojsin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 318.

انتشر بين الأهليين ، وانتقل من القاهرة إلى جهات مختلفة في مصر . وكانت القاهرة والسويس أكثر المناطق إصابة بالجلدري . وانتقل الوباء إلى ساحات الحفر حيث وقع كثير من الضحايا بين العمال المصريين واليونانيين .

وظهر الجلدري مرة أخرى في منطقة البرزخ في أواخر عام ١٨٦٦ ، إذ كانت تجارة الرقيق لاتزال تجدد بعض الرواج في مصر على الرغم من جهود الحكومة المصرية في الضرب على أيدي المشتغلين بها . وكان فريق من تجاره يرسلون شحنتا آدمية تبخر من سواحل أفريقيا ومن جده إلى السويس ، وكانت تلك السفن لانجضع للرقابة الصحية التي تفرض على السفن الأخرى . وكانت البلاد التي وفد منها الرقيق تعتبر موطن الجلدري . وبذلك تسرب إلى السويس ومنها إلى سائر الأقاليم في مصر . ولم يلبث أن انتقل الوباء إلى منطقة القناة حيث كان انتشاره عنيفا في سرايوم والإسماعيلية (١) .

وكان وباء الكوليرا الذي اجتاحت ساحات الحفر في مسهل صيف عام ١٨٦٥ أخطر وأشد وباء شهدته منطقة القناة . وتقع الشركة وجريدتها وبعض المصادر في خطأ إذ قررت أن ذلك الوباء قد بدأ في الأراضي الحجازية بين الحجاج المسلمين الذين أدوا فريضة الحج في أبريل - مايو ١٨٦٥ (ذي الحجة ١٢٨١) فنقله الحجاج المصريون معهم إلى مصر (٢) حيث انتشر في

(١) تقرير كبير أعضاء الشركة يصاريخ أول يوليو ١٨٦٧ ونشر في جريدة الشركة على دفعتين : العدد ٢٦٤ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٧ من ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والعدد ٢٧٢ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٧ من ص ٤١١ - ٤١٥ مجموعة السنة الثانية عشرة .

(٢) L'Isthme de Suez العدد ٢٢٠ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٥ من ص ٢٧١ مجموعة السنة العاشرة . وقد بلغ من قوة هذا الرأي الخاطئ الذي ساد أوروبا وتخذ أن وزيرى الخارجية والتجارة في فرنسا قدما إلى الإمبراطور نابليون الثالث تقريرا عن وباء الكوليرا ووسائل مكافحته . وقد اقترعا عقد مؤتمر دولي يضم الدول الأوروبية لاتخاذ تدابير فعالة بالاتفاق مع الحكومة التركية لحماية أوروبا من الكوليرا التي تبدأ صرخا - في زعمهم - من مكة المكرمة . أنظروا نص التقرير في جريدة الشركة العدد ٢٢٤ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٥ من ص ٣٤٦ - ٣٤٨ مجموعة السنة العاشرة .

ربوع البلاد وقتك بساكنها فتكا عتيقا . ولكن الواقع أن ذلك الوباء يطلق عليه في التاريخ الطبي Quatrième Pandémie (١٨٦٣ - ١٨٧٦) (١) ظهر أولا عام ١٨٦٣ في البنغال بالهند بين الحجاج الهندوس الذين نقلوه إلى القادش ثم آجرا ، واما من المدن المقدسة عند الهندوس ، ثم بلغ الوباء بمباى . وفي سنة ١٨٦٥ انتشر على ساحل ملبار إلى كرتشى وبلوخستان . فلما حل موسم الحج الإسلامى فى بداية صيف ذلك العام ورحل الحجاج الهندوس المسلمون إلى الحجاز حمل بعض منهم ميكروب المرض إلى مكة (٢) حيث وجد مرتعا خصبا وسط الحشود المائلة من الحجيج . وبلغ تعدادهم فى ذلك العام مائة وخمسين ألفا (٣) ، توفي منهم بالكوليرا تسعة آلاف . فلما عاد حجاج مصر وشمال افريقيا إلى السويس وقد الوباء معهم إلى ذلك الثغر ، ومن ثم انتشر فى مصر انتشارا مزعجا . وانتقل الوباء إلى أوروبا فأمريكا الشمالية ، ولم يعرف الوباء فى شدته وهجومه واتساع مداه حلودا أو فواصل ، وظل أربعة أعوام ينتقل من قارة إلى أخرى يجتاز البحار ويعبر المحيطات .

وصلت الباخرة الإنجليزية سدنى Sidney ميناء السويس فى ١٩ مايو ١٨٦٥ نقل الفوج الأول من الحجاج . وكان بعض ركابها مصابا بالكوليرا ، ومات عدد منهم والسفينة تمخر عباب البحر الأحمر إلى السويس ، (٤) فألقت بجث موتاهما فى قاع البحر . (٥) وعلى الرغم من ذلك فقد أعطى ربانها إلى السلطات المصرية فى الميناء بيانات مزورة عن خلو السفينة من

(1) Nouveau Traité de Médecine. Publié sous la direction de MM. les Professeurs: Roger — Vidal — Teissier. Paris 1927, t. III, Maladies Infectieuses, p. 356.

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر تقرير كبير ألباء الشركة بعنوان « سير الكوليرا » .

Marche du Choléra

(4) Dr. Herman Legrand : Contribution à l'étude du problème de la défense de l'Egypte contre le Choléra. Alexandrie 1903, p. 6.

(5) Guillemin, ouvr. cit., p. 328.

العامة : والعمل على إبادة القاذورات حتى « يقضى على كل وكر من أوكار العدوى » ، وأشار القسم الطبي بأن يتعاون كل طبيب مع كبير مهندسي القسم الذي يعمل في دائرته لاتخاذ التدابير الوقائية ، على أن يكون تنفيذ تلك التدابير في تكتم شديد دون أن يذكر اسم المرض منعا لإشاعة الملع في النفوس ، لأن « الدعر عامل كبير يساعد على انتشار الوباء » .

واهتم الأطباء بالإصابات المعوية التي كانت تقع بكثرة في فصل الصيف خشية أن تكون تلك الإصابات أعراضا للكوليرا .

وبينا كان الوباء على أشده في الإسكندرية وغيرها ظلت ساحات الحفر قرابة خمسة عشر يوما بمنأى عن الكوليرا ، حتى إذا كان يوم ١٦ يونيو ١٨٦٥ ظهرت أعراض الكوليرا على عامل مصري كان يشتغل عند الكيلو ٤٢ شمالى السويس (١) . فكان ذلك بدء ظهوره في ساحات الحفر . وكانت الوحدة الصحية القائمة في طوسون هي أول وحدة بدأ منها الوباء زحفه نحو ساحات الحفر . وانتقل الوباء من طوسون إلى سرايوم في ١٨ يونيو ١٨٦٥ ، وكان يعمل هناك طبيبان أحدهما مصرى هو الدكتور الشباصى ، والآخر أوربى هو Zuriidi وقد جابها الموقف بشجاعة ، إلا أن الطبيب الأوربى قد انتقلت إليه العدوى وتوفى (٢) ، وكانت وفاته سببا في انتشار الدعر بين العمال فتركوا المنطقة ، وترتب على ذلك أن خلت تماما ساحات الحفر في سرايوم من العمال .

وفي نفس الأسبوع ظهر الوباء في الإسماعيلية (٣) ، وقد وفد إليها ناحتيتين : الجنوب حيث كان قد ظهر في طوسون وسرايوم ، والغرب إذ كان الوباء قد استفحل خطره في تلك الآونة في الزقازيق (٤) . وفرت جموع

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 380.

(٢) Guillemin, ouvr. cit., p. 327.

(٣) محفولات قصر حابدين : عطفة رقم ٣٦ سيرة تركى وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٤ شبان ١٢٨٢ . ويلاحظ أن الكوليرا ظهرت في الاسماعيليه في ٢٤ يوليو ١٨٦٥ .

(٤) محفولات قصر حابدين : عطفة رقم ٢٣ سيرة تركى وثيقة رقم ١٧٥ بتاريخ

غفيرة من سكانها ، وعلى الأخص اليونانيين والإيطاليين ، إلى الإسماعيلية وعصت بهم الفنادق واكتظ بهم الحى اليونانى وحى التجار ، كما اجتاز الإسماعيلية فريق آخر منهم فى طريقه إلى بورسعيد حيث أثر مغادرة مصر . وكان مجيء هؤلاء وأولئك إلى الإسماعيلية سببا فى انتشار الذعر بسبب السكان (١).

ولم تكد تظهر الكوليرا فى الإسماعيلية حتى انتشرت انتشارا مروعا لم تشهد مثله سائر جهات منطقة القناة ، فأصيب بها المرضى من نزلاء المستشفى وماتوا متأثرين بها ، وفتكت بسكان الحى العربى واجتاحت حى التجار والحى اليونانى وحى العمال ، ونجم عن ذلك أن سيطر العرب على سكان المدينة (٢) . وخرج الأجانب هائمين على وجوههم صوب بورسعيد يقطعون المسافة سيرا على الأقدام ويحملون معهم أنفالا من المتاع .. ولما ازداد عدد الموتى زيادة مروعة اعتقد الجميع أن الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوباء هى مغادرة المدينة بأسرع ما يمكن (٣) . ويقول ريت « لم تكن هناك قوة بشرية تستطيع أن تكبح جراح تلك الحركة » (٤)

وبلغ الموقف غاية من الخطورة حين عجزت الإدارة الصحية عن الحصول على رجال ينقلون المرضى إلى مراكز الإسعاف أو يرفعون جثث الموتى (٥) . وأُنقذ الموقف بعض الشيء مدير عام أشغال حفر القناة ، إذ أعار القسم الطبى بعض المستخدمين من قسم الحسابات للمعاونة فى ذلك الوقت المصيب .

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 320.

(2) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 82.

(3) Chatrian Erckmann: Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez. 5ème édition. Paris, p. 59.

(4) Ritt, ouvr. cit., p. 320.

(٥) تقرير كبير أطباء الشركة منشور فى العدد ٢٢١ من L'Isthme de Suez الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٦٥ من ص ٢٨١ - ٢٩١ مجموعة السنة العاشرة .

وعلى الرغم من أن الوحدة الصحية في الإسماعيلية كانت تضم مستشفى للعالم المصريين وآخر للعالم الأجانب ومركز إسعاف، فإن تلك المنشآت لم تكن كافية لمواجهة الوباء . إذ كان عدد المصابين في ازدياد مطرد ، فوضعت الشركة يدها على منزل كانت قد أعدته لنزول محافظ القناة في زيارته للإسماعيلية ولم يكن قد شغله بعد ، وحولته إلى مستشفى يعزل فيه المصابون بالكوليرا والدوسنتاريا وحالات الإسهال الشديد ، إذ كان المصابون بالمرضين الآخرين أكثر الناس تعرضا للإصابة بالكوليرا ، ولا يتقاضى عليهم وقت طويل حتى يطوهم الموت . وقد وضع في ذلك المنزل ستون سريرا شغلت في الحال (١) .

وشعر رئيس الوحدة الصحية في الإسماعيلية أن زمام الموقف قد أفلت من يده أو كاد : فأرسل في ٢٨ يونيو ١٨٦٥ تقريراً رسمياً إلى كبير أطباء الشركة أبدى فيه مخاوفه من تفاقم الموقف إذا استمر الوباء بمثل ذلك العنف . وأعرب عن حيرته في أمر توفير الأماكن للمصابين بالكوليرا (٢) . واستجابت الشركة فأرسلت أربعين سريرا وزعت مناصفة بين العمال المصريين والعمال الأجانب . فوضعت أسرة العمال الأجانب في مستشفاهم ، وأما سرر العمال المصريين فنصب في كشك خشبي مقام في الفراغ الواقع بين مستشفى العمال المصريين ومستشفى العمال الأجانب .

ولم تكن تجدي الإسعافات السريعة ولا العناية الطبية، فقد كان المريض في معظم الحالات يطويه الموت بعد ساعات معدودة من إصابته بالوباء . كما لوحظ أن العدوى كانت تنتقل بسرعة إلى أصدقاء المتوفى . إذا اشركوا

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢١٨ الصادر في ١٨ يوليو ١٨٦٥ من ص ١٩١ - ١٩٥ مجموعة السنة العاشرة .

(2) Rapport sur le Choléra à Ismailia par le docteur Louis Compagnon Chef du service de santé de la circonscription.

وتد نشر هذا التقرير في جريدة الشركة في العدد ٢٢١ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٥ من ص ٢٩١ - ٢٩٧ مجموعة السنة العاشرة .

في تشييع جنازته . وكان الأطباء خلال فترة الوباء يعتقدون الاجتماعات في الإسماعيلية لبحث الموقف الذي كان يزداد تضامنا يوما بعد يوم ، وكان يشهد تلك الاجتماعات محافظا السويس والقناة ومدير عام الأشغال في شركة القناة (١) .

ومن الإسماعيلية انتقل الوباء إلى عتبة الجسر وهي على مسافة ٦ كيلومترات شمالها ، وكانت زاخرة بالعمال ، وقد وقعت الإصابة الأولى في ٢٦ يونيو ١٨٦٥ على أحد العمال المصريين ، ثم توالى وقوع الإصابات واتخذ المرض مظهر الوباء ابتداء من ٣ يوليو ، وكان عدد الضحايا المصريين يربو على عدد الضحايا الأجانب (٢) .

ولم ينتشر الوباء في القنطرة على الرغم من أنه مرت بها جموع كثيرة من اللاجئين في طريقهم إلى بورسعيد ، ولم يقل عددهم عن ألفين . وقد تركوا في القنطرة اثني عشر شخصا أصيبوا بالكوليرا ومات بعضهم . أما بورسعيد فكان الموقف فيها يتلخص بحالة خطيرة للغاية ، فقد وفد إليها سيل جارف من الرقازيق والإسماعيلية وعتبة الجسر . وفي ٢٨ يونيو ١٨٦٥ قدم بورسعيد عامل يوناني من الإسماعيلية واصطحب معه الكوليرا ، وازدادت الوفيات منذ اليوم الثالث من شهر يوليو كلما ازداد عدد القادمين . ولم يحاول أحد من رجال الشركة وقف ذلك السيل من اللاجئين إلى المدينة خشية وقوع تصادم . ولكن على الرغم من كثرة الوفيات بالكوليرا في بورسعيد ، فإن الوباء لم يكن يمثل العنف الذي عرف به في الإسماعيلية .

وتقرر الشركة أن الشلوفة والسويس ظلتا بمفازة من الوباء (٣) ، ولكن

(١) محظوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٣ للبرقيات المصادرة من عابدين . برقية رقم ٣٩٤ في غزة ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى محافظ السويس وإلى محافظ القناة . وبرقية رقم ٤٠١ في ٢ ذي القعدة ١٢٨٢ إلى كلوجي بك رئيس مجلس الصحة بالإسكندرية .

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة السلي منحت الإشارة إليه بعنوان : سير الكوليرا Marche du Choléra

(٣) انظر تقريرين وضعهما كبير أطباء الشركة الأول بعنوان سير الكوليرا

البرقيات التي تلقاها وقتئذ قصر عابدين في القاهرة تثبت بجملة أنهما تعرضتا للوباء وكان له ضحايا فيهما (١) ، بل إن عنف الوباء في الشلوفة حمل مجلس الصحة في الإسكندرية على إصدار قرار بضرورة وقف العمليات الجارية في الشلوفة . وأرسلت نظارة الخارجية المصرية صورة من ذلك القرار إلى محافظ القناة وإدارة شركة القناة لتنفيذه بكل دقة (٢) .

وقد استمر الوباء في منطقة القناة من ١٦ يونيو ١٨٦٥ إلى ٣١ يوليو ١٨٦٥ ، وبلغ منتهى شدته في الفترة الواقعة بين أول يوليو و ٨ يوليو . وقد منحت الحكومة الفرنسية وسام الشرف من طبقة فارس للدكتور أوبير روش كبير أطباء الشركة تقديرا منها للجهود التي بذلها في مكافحة الوباء في ساحات الحفر (٣) . وصدر الأمر الإمبراطوري بهذا الانعام في ١٩ يناير ١٨٦٧ .

ومن بواعث الأسف أن يظل عدد الإصابات بالكوليرا بين العمال المصريين في ساحات الحفر أمراً غامضاً لم تشر إليه تقارير الإدارة الصحية

= Marche du Cholera وقد سبقت الإشارة إليه . والثاني بعنوان نهاية وباء الكوليرا في البرزخ .

Fin de l'épidémie du Choléra dans l'Isthme.

وقد نشرت جريدة الشركة التقرير الثاني في العدد ٢٢٠ الصادر في ١٨ أغسطس ١٨٦٥ ص ٢٤٧ مجموعة السنة العاشرة .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١ للبرقيات الواردة إلى قصر عابدين . برقية رقم ٧٤٦ بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٨٢ ، ودفتر رقم ١ للبرقيات الصادرة من قصر عابدين برقية رقم ٥٢٣ بتاريخ ٢١ جمادى آخر ١٢٨٢ الساعة ٢,٢٠ صباحاً و برقية رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٨٢ الساعة ٢,٤٠ صباحاً .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢ للبرقيات الصادرة من عابدين . برقية رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى اسحاق بك محافظ القناة . انظر كذلك برقية أخرى رقم ٥٨٦ في نفس الدفتر بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى مدير الشرقية .

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢٥٤ الصادر في أول فبراير ١٨٦٧

ص ٣٤ مجموعة السنة الثانية عشرة .

في شركة القناة إلا لاما ، وقصرت الشركة إحصائياتها على العمال الأجانب . وقد ذكر كبير أطباء الشركة في تقريره عن « سير الكوليرا » وكذلك مدير عام الأشغال (١) وبعض الفرنسيين (٢) أنه كان من الصعب للغاية الوقوف على عدد الوفيات والإصابات بين العمال المصريين . ولا يمكن أن يعتبر هذا تبريرا لإغفال ذكر الإحصائيات الخاصة بهم . لقد عمدت الشركة في جميع مراحل حفر القناة إلى ذكر الحالة الصحية بين جموع العمال - مصريين وأجانب - ونشرت عديد الإحصائيات عن الأمراض والوفيات بين الفريقين ، ولكنها خرجت على هذا التقليد في تلك المرة التي كان ذكر الإحصائيات الخاصة بالعمال المصريين أهم وأوجب . فهذا الإغفال يعتبر أمرا مقصودا أريد به التستر على حالة غير مرضية - إن لم تكن مزعجة - سادت بين العمال المصريين أثناء فترة الوباء ، كما أريد به إخفاء نسبة وفيات عالية بينهم لا يجدي فيها تزوير الأرقام .

وفي شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩ انتشر بين العمال المصريين في منطقة الشلوفة مرض الدوسنتاريا واتخذ مظهر الوباء بينهم . ويختلف هذا الوباء عن سائر الأوبئة التي اجتاحت البرزخ من قبل في أنه نشأ في ساحات الحفر فلم يحمله إليها أحد من خارج البرزخ ، وعلى ذلك يمكن اعتباره وباء محليا ، كما اقتصر انتشاره على العمال المصريين دون العمال الأجانب . ويمكن رد هاتين الظاهرتين إلى عدة اعتبارات : أولا شتاء قارس البرد تعرضت له بوجه خاص هضبة الشلوفة في ذلك العام ، وكان العمال المصريون يبيتون في العراء .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 482.

(2) Guillemin, ouvr. cit., p. 329.

وبخصوص وباء الكوليرا في البرزخ وندابير الشركة لمناقشته في ساحات الحفر وغير ذلك انظر خطابا أرسله دي ليس من يومسيه بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ إلى الدوق البرفاني باريس في :

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. V, pp. 166-169.

وانظر أيضا

وكان سوء التغذية عاملاً هاماً ساعد على انتشار المرض بين العمال المصريين . كما أن ملابسهم لم تحمهم من قسوة البرد . أما العمال الأجانب الذين اشتغلوا وقتئذ في تلك المنطقة جنباً إلى جنب مع العمال المصريين فكانوا ينفقون بسخاء على ماكلهم وملبسهم ، وكانوا يبيتون في أكشاك خشبية، ولذلك ظلوا بمنجاة من الدوسنتاريا . والجدول الآتي (١) يبين نسبة الوفيات بين الفريقين في منطقة الشلوفة خلال الشهور الثلاثة التي انتشرت فيها الدوسنتاريا في شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩ :

جنسية العمال	عدد العمال	عدد الوفيات	نسبة الوفيات
المصريون	٦,٥٩٦	٤٤٩	٪٦,٨٠
الأجانب	٦,١٢٨	٤٤	٪,٧١

على أن هناك عاملاً له أهميته في ذلك الموضوع وهو القدرة الطبيعية التي يتمتع بها العمال الأجانب على تحمل البرد الشديد بعكس العمال المصريين الذين لا يحظون بمثل تلك المناعة ضد أمراض الشتاء ، ومن ثم كان بروز تلك الظاهرة الواضحة في ساحات الحفر، وهي أن العمال المصريين كانت تسوء صحتهم إبان فصل الشتاء، وخاصة إذا كان قارس البرد، فتنقع بينهم إصابات بالدوسنتاريا والإسهال الشديد والزلات الشعبية التي كانت تنقلب في معظم الحالات إلى التهاب رئوي حاد يؤدي بحياتهم . أما العمال الأجانب فكان شتاء البرزخ يعد عندهم بمثابة الربيع (٢) . وفي الصيف تنقلب الأوضاع إذ تنتشر الأمراض بكثرة بين العمال الأجانب الذين لا يتحملون حرارة الصيف اللافحة في الوقت الذي تكون فيه الحالة الصحية بين العمال المصريين مرضية نسبياً .

• • •

وقد ظلت الإدارة الصحية في الشركة تؤدي رسالتها في نطاق محدود

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 432-433.

(2) ibid.

حتى مسهل عام ١٨٦٩ . فلما قاربت عمليات الحفر الانتهاء اتفقت الشركة مع الحكومة المصرية على ضم الإدارة الصحية بمنشآتها ومستشفياتها إلى الحكومة ، على أن تدفع إلى الشركة تكاليف إقامة المنشآت الطبية وأثمان ما تنضمه تلك المنشآت من أجهزة وأدوات وأدوية وغيرها . وسجل ذلك في الاتفاق الأول الذي أبرم في ٢٣ ابريل ١٨٦٩ بين الحكومة المصرية والشركة (١) .

والسبب الذي حمل الشركة على هذا الإجراء هو أنها كانت وقتئذ في حاجة ملحة إلى المال « لتحسين وتدعيم مركزها المالي » (٢) إذ زادت نفقات تنفيذ المشروع إلى أكثر من ضعف المبلغ الذي قدرته اللجنة العلمية الدولية ؛ فارتفعت التكاليف من مائتي مليون فرنك إلى ٤٣٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنكا (٣) . وقد بلغت ميزانية الإدارة الصحية في ذلك العام (١٨٦٨ - ١٨٦٩) نصف مليون فرنك (٤) . وكانت الشركة قد انجبت إلى بيع كثير من أملاكها والتنازل عن امتيازاتها تباعا إلى الحكومة المصرية لقاء تعويضات ضخمة كلما أحست بوطأة الضائقة المالية . فباعت للحكومة في فبراير ١٨٦٦ تفتيش الوادي ، والمعدات التي أنشأتها في محاجر المكس (٥) ، وكذلك المباني

(١) انظر المادة السابقة من الاتفاق وهو منشور في .

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Recueil chronologique etc., ouvr. cit., pp. 46-50.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 274.

وقد كتب فصيل فرنسا في مصر بتاريخ ٧ فبراير ١٨٦٩ إلى حكومتهم يقول إن الرأي السائد هو أن الشركة في حاجة شديدة إلى المال . وقد أمر له بهذا القول كذلك أشخاص يشغلون مناصب عالية جدا في إدارة الشركة وعلى علم تمام بحقيقة الموقف . انظر

Sammarco : Histoire de etc., ouvr. cit., t. III, p. 86.

(3) Hallberg, ouvr. cit., p. 137. Footnote No. 1

(٤) خطاب من لميس الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لسمي الشركة والذي عقد في ٢ أغسطس ١٨٦٩ .

(٥) غفوقات قصر عابدين : محفظة ١٥ معية تركي وثيقة رقم ١٠٥ ووثيقة رقم ١٠٩ ، ٣٦ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٨٦ برقية وأردت من فريد باشا ، وانظر أيضا دفتر رقم ٧٥ ص ١٥٥ وثيقة رقم ٦٨ .

التي كانت قد اشترتها في ديباط (١) وبولاق بالقاهرة (٢) ، وتنازلت عن حق الإعفاء الجمركي الذي حوله إياها عقد الامتياز الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ (٣) . وكان تنازلها عن الإدارة الصحية إحدى حلقات هذه السياسة التي سارت عليها في السنوات الأخيرة لحفر القناة .

وكان اسماعيل قد أبدى تقديره لرجال الإدارة الصحية ففتح روش Roche كبير الأطباء النيشان المجيدي من الرتبة الثالثة (٤) . ووافق على نقله مع سائر أطباء الإدارة الصحية إلى خدمة الحكومة المصرية (٥) .

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٤٥ ممية تركي وثيقة رقم ٣٠٦ من شريف باشا إلى الجناب العالي .

(٢) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٤٥ ممية تركي نفس الوثيقة السابقة . وكذلك دفتر رقم ١٩٣٠ ص ٦٨ وثيقة رقم ٨٧ .

(٣) المادة الأولى من الاتفاق الأول الذي أبرم بين الحكومة المصرية وشركة القناة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٦٩ والذي سبقت الإشارة إليه .

(٤) محفوظات قصر عابدين : « أمر كريم » إلى نظارة الخارجية بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٦ وثيقة رقم ١٠ دفتر ٥٧٣ ص ٢٢٨ .

انظر أيضا الوقائع الرسمية عدد ٢٨٢ الصادر في ١٦ من الحجة ١٢٨٥ (٢٩ مارس ١٨٦٩) نقلا عن تقويم النيل لأمين سامي باشا المجلد الثاني من الجزء الثالث ص ٨٠٥

الفصل الثالث عشر

أجور عمال السخرة

مزاعم دى لسبس حول أجور عمال السخرة - إخلال الشركة بالتزاماتها - تحديد الأجور على أساس الإنتاج - تفسير هذه الخدعة - الشركة تتجاهل لائحة العمال - ونحدد من تلقاء نفسها أجورا تافهة - العمال يسهمون في نفقات طعام الحراس ودواهم - مدير عام أشغال الحفر يعترف بضآلة الأجور - تفاعلة الأجور من أسباب هرب العمال - مظالم الشركة في توزيع عمليات الحفر على العمال - الشركة لا تدفع الأجور للعمال مباشرة - مساوئ هذه الطريقة - صور مشينة لتلاعب الشركة بأجور العمال - الشركة تعطى العمال صكوكا تصرف من نظارة المالية - الشركة تصدر عملة خاصة بها للتداول في منطقة القناة - الشركة تتوقف عن دفع الأجور - ١,٥ مليون فرنك الأجور المتأخرة في تقدير لجنة التحكيم - الشركة تهرب - خصم الأجور المتأخرة من تعويض إلغاء السخرة في حضر القناة .

• • •

تضاربت الآراء حول أجور عمال السخرة في حضر القناة ، وانقسم حيالها المؤرخون والكتاب ومن إليهم فريقين : فريق أنكر أنكارا بانا أن الشركة كانت تدفع أجورا لعمال السخرة (١) ، وفريق قرر العكس وعلى رأسه دى لسبس وغيره من رجال الشركة وأنصارها ، ورتبوا على ما ذهبوا إليه

(1) Percy Badger, *ouvr. cit.*, p. 68.

Edward Dickey *ouvr. cit.*, p. 36.

André Kostolany, *ouvr. cit.*, pp. 114-115.

ويقرر الأخير أن آلاف الفلاحين البدائيين قد كونوا جيشا مجاهدا من العمال .

نتائج تثير السخرية ، فزعم دى لسبس في خطابه الذى ألقاه في اجتماع الجمعية العامة لمسمى الشركة في ١٥ مايو ١٨٦١ أنه « لا يوجد الآن عمل في مصر يقظر بمحية بين الجماهير أكثر من هذا العمل الذى ينفذ في بوزخ السويس » (١) . كما زعم في اجتماع مسمى الشركة بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ أن « العامل يعود إلى قريته حاملا معه مبلغا من المال ، وهذا أمر لم تشهده القرية المصرية من قبل » (٢) . وذكرت جريدة الشركة في مناسبات سابقة أن رجوع الفلاحين إلى قراهم يحملون أجورهم أمر جديد لم يألّفه أهل البلاد (٣) .

ويعتمد هذا الفريق في تأكيد دعواه على أن لائحة استخدام العمال المصريين في حفر القناة لم تنص على ضرورة دفع الأجور للعمال فحسب ، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك ، فحددت فئات الأجور حتى لا يكون هنالك مجال للظلم ، فجعلتها للعمال بحيث تراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم ، عدا الخبز المقدد « الجراية » وقلو ثمنها بقرش . أما الأطفال الذين تستخدمهم الشركة وتقل أعمارهم عن اثنتي عشرة سنة فحددت أجورهم بقرش واحد ، فضلا عن الجراية التي تصرف لهم كاملة على الرغم من حداثة سنهم .

وتحديد الأجور في اللائحة أمر صحيح لا سبيل إلى التشكك فيه ، ولكن وضع اللوائح شيء ، وتنفيذها شيء آخر . وليس من العسير أن نقيم الأدلة المادية التي تقطع بأن الشركة أخلت بالتزاماتها التي نصت عليها اللائحة فيما يخص بأجور العمال . وقد اتخذ هذا الإخلال مظهرين :

(١) نشر خطابه في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة

(٢) نشر ذلك الخطاب في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٨ - ٣٧١ مجموعة السنة السابعة . والعدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٤ ص ٢٢٥ مجموعة السنة الثامنة .

أولاً : ألغت الشركة لمصلحتها المادية نظام دفع الأجور على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر والذي نصت عليه اللائحة واستبدلت به نظاماً جائراً آخر .

ثانياً : لم تدفع الشركة بانتظام الأجور لعمال السخرة وتأخر عليها نتيجة لذلك مبالغ جسيمة قدرتها لجنة التحكيم الفرنسية بأربعة ملايين ونصف مليون فرنك أي ما يوازي ١٧٣,٢٥٠ جنيتها، وهو مبلغ كبير للغاية بالنسبة لتفاهة الأجور المقررة لعمال من ناحية، وبالنسبة لقيمة النقد في ذلك الوقت من ناحية ثانية .

أما فيما يختص بالمظهر الأول من مظاهر إخلال الشركة بالتزاماتها فإنها وضعت نظاماً يقوم على تحديد أجر العامل على أساس إنتاجه في العمل، وهو النظام المعروف باسم « المقطوعة » *Le travail à la Tache* ، ويقضي بإعطاء العامل أجزاء من الأرض التي ستحفر فيها القناة ، يطلق على كل جزء منها « ثمرة » ، تعلق عليها لوحة تكتب عليها باللغة العربية مقدار الألقاض التي يتعين استخراجها منها وكذا الأجر الذي يدفع عن حفرها . وكانت تلك « الثمر » تخطط على شكل مستطيل ، ويبين حد كل قطعة بحفر حفرة صغيرة عند نهايتها ، فيقوم العامل بحفر تلك الأجزاء تباعاً ، وكان حفر القطعة الواحدة يستغرق عادة خمسة أيام ، وكلما فرغ من حفر قطعة أعطى قطعة أخرى وهكذا حتى ينقضي الشهر المقرر لإقامته في ساحات الحفر .

ويبدو من أول وهلة أن هذا نظام اقتصادي سليم عادل ، فلا يتساوى في الأجر العامل المجهد مع العامل غير المجهد ، ولكن هذه الحالة لم يكن لها وجود بالنسبة لعمال السخرة في حفر القناة ، لأن الرقابة الشديدة الصارمة التي فرضها اسماعيل حمدي بك عليهم لم تسمح لعمال بالتهاون في العمل أو التراخي فيه . وكانت الشركة من ناحية أخرى ، وكما مر بنا ، لا تقبل عند فرز عمال السخرة في مدينة الرقازيق سوى الشبان الأشداء الذين يقوون على عمليات الحفر المضنية وتستبعد العمال هزيلي الأجسام ضعاف البنية .

وأهم من ذلك ، حددت الشركة من تلقاء نفسها ودون الرجوع إلى

السلطات المصرية أجورا منخفضة جدا وجعلتها على فئات تختلف باختلاف نوع الرعة التي تحفر فيها القناة البحرية أو رعة الماء العذب على النحو الآتي (١) أولا : أرض رعة الماء العذب وكان يسهل حفرها .

الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض التي تتخلف عن عملية الحفر	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري باعتبار الشهر ٣٠ يوما
بالسنتيم ٣٠ بالمليم ١١,٥٤	٥٠ مترا	٥٧٧ مليا

ثانياً : أرض قناة السويس وجعلتها الشركة على ست فئات :
(١) أرض يسهل حفرها وترفع منها الأنقاض إلى جسور عالية .

الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٣٥ بالمليم ١٣,٥٤	٤٥ مترا	٦٠٩ مليات

(٢) أرض تبدى تربتها بعض الصعوبة في حفرها .

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٠ بالمليم ١٥,٤٠	٤٠ مترا	٦١٦ مليا

(٣) أرض تبدى تربتها صعوبة أكثر من سابقتها في حفرها .

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٥ بالمليم ١٧,٣١	٣٥ مترا	٦٠٦ مليات

(٤) أرض تتكون تربتها من رمال متحجرة .

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٥ بالمليم ١٧,٣١	٢٥ مترا	٤٣٢ مليا

(١) Ismail Hamdy Bey : Note explicative etc., op. cit.

وقد اعتدنا ، في تحويل السلة الفرنسية إلى عملة مصرية ، على ما قرره فوازان بك من أن القرش المصري كان يساوي وقت حفر القناة ٢٦ سنتيا . وأن الفرنك كان يساوي ٢,٨٠ قرشا .

(٥) أرض تربتها حجرية ويصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسر عالية.

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
من ٥٠ سنتيا إلى ٥٥ سنتيا أو من ١٩,٢٣ ملجم إلى ٢١,١٥ ملجم	٢٥ مترا	من ٤٨١ مليا إلى ٥٢٩ مليا

(٦) أرض تربتها صخرية يصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسر عالية

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
من ٦٠ سنتيا إلى ٦٥ سنتيا أو من ٢٣,٠٨ ملجم إلى ٢٥ ملجم	٢٥ مترا	من ٥٧٧ مليا إلى ٦٢٥ مليا

وعلى أساس تلك القنات كان متوسط الأجر الذي يتناوله الفلاح عن عمله سبعة وخمسين قرشا ونصف قرش إذا اشتغل شهرا كاملا في حفر ترعة الماء العذب . أما إذا عمل في حفر القناة البحرية طوال شهر كامل فإن أجره يصل في المتوسط إلى خمسين قرشا . بينما حددت لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ الأجر اليومي للعامل بأربعة قروش بما فيها ثمن الجراية . ويزيد في فداحة الظلم أنه لم يكن على العامل أن يدبر من ذلك الأجر طعامه فقط بل يدفع أيضاً نصيبه في نفقات طعام مندوبي الحكومة المصرية والحراس وغيرهم وكذلك أكل دوابهم (١) . وإذا علمنا أن عودة العمال من ساحات الحفر إلى قراهم كانت على نفقتهم - فيما عدا استعمال السكك الحديدية، وكانت شبكتها متواضعة جدا في ذلك الوقت - وكان عليهم أن يدبروا أمر طعامهم أثناء سفرهم الطويل في أربهم إلى ذويهم ، لم يكن يتبقى في أيديهم شيء من كسبهم ، وكانوا يصرفون أجورهم التافهة قبل أن تطفأ أقدامهم أرض بيوتهم . وهكذا تنهوى مزاعم دي لسيبس التي أشرنا إلى طرف منها في مسهل هذا الفصل وتصير إلى هباء .

(1) Avec ce salaire, l'ouvrier égyptien doit pouvoir à sa nourriture, qui est évaluée de 40 à 50 centimes par jour, et de plus supporter sa quote part des frais de nourriture des agents du gouvernement, gardiens et autres préposés, ainsi que leurs montures.

وقد اعترف فوازان بك مدير عام أشغال حفر القناة بضآلة أجور عمال السخرة، وأنها لم تف بتفقات طعامهم، كما قرر أن ضآلة تلك الأجور كانت السبب الرئيسي الذى حمل الفلاحين على الحرب من ساحات الحفر (١). ولكنه يبرر مركز الشركة فيقول إنه كان في مقدور الفلاح لو كانت لديه الخبرة والمران الكافيان أن يزيد إنتاجه فيحضر في اليوم أجزاء من الأرض أكبر من الأجزاء التي كان يحفرها الأمر الذى يؤدي إلى زيادة أجره.

وهذا القول دفاع هزيل عن الشركة من جانب مدير عام الأشغال فيها. فالفلاح المصرى كان يبذل جهدا لا يستطيع أن يبذره فيه غيره من العمال الأجانب، وكان لإنتاجه في العمل يفوق إنتاج أى فرد آخر. وقد أجمع كل من شاهد المصريين وهم يحفرون القناة على نشاطهم وحبهم وصبرهم على تحمل المتاعب (٢). يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يعملون في جو قارى عنيف (٣). وقد قرر أحد الزوار الفرنسيين عقب عودته من ساحات الحفر أن المصريين كانوا « يحفرون القناة من شروق الشمس إلى غروبها، وكثيرا ما كانوا يواصلون العمل إلى وقت متأخر من الليل في الليالي القمرية » (٤). فلا يمكن مطالبة الفلاحين بأن يعملوا فوق الطاقة البشرية وقد تجاوزوها فعلا وسقط كثير منهم صرعى من الإعياء.

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 232.

(٢) انظر على سبيل المثال.

Ritt Olivier, ouvr. cit., pp. 228 et 255.

Fontane Marius, ouvr. cit., pp. 51, 59 et 62.

Paul Borde : L'Isthme de Suez. Paris 1870, p. 99.

وكذلك L'Isthme de Suez العدد ٩٧ الصادر في أول يوليو ١٨٦٠ من ٢١٠ مجموعة السنة الخامسة والعدد ١١٢ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦١ من ٥١ - ٥٢ مجموعة السنة السادسة.

(٣) انظر ملاحظتي الحالة الجولية المرفقة بتقارير الدكتور أوبير روش Aubert Roche كبير أطباء شركة القناة وهي تقارير سنوية كان يقدمها عن الحالة الصحية، ومحفوفة بمكتبة بلدية اسكندرية.

(٤) مشاهدات سائح فرنسي منشورة في جريدة L'Isthme de Suez العدد الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ من ٣٧١ مجموعة السنة السابعة.

وقد أظهر المصريون منذ أقدم الأزمنة براعة كبيرة في القيام بالمشروعات العامة دون الاستعانة بالوسائل الآلية، وبرزت تلك البراعة بوجه خاص في حفر الترع وشق القنوات (١). وفي التاريخ المصري في عصوره المتعاقبة شواهد كثيرة على ذلك. وقد ذكر مدير تحرير جريدة الشركة عن العمال المصريين في حفر القناة في ذلك الوقت بالذات أنه « ليس هناك شيء يدعو إلى الإعجاب أكثر من الأعمال التي قام بها العمال المصريون خلال عام ١٨٦٢ » (٢).

وعلى ذلك فلم تكن قلة الأجور ناتجة عن كسل أو هوان في العمل، وإنما نتجت عن فساد الأسس التي قام عليها نظام العمل، ولانعدام رغبة الشركة في دفع أجور تتناسب مع المجهود المضني في حفر القناة ومع الأخطار التي كانت تحيط بالعمال بسبب نقص ماء الشرب ومع متاعب سفر طويل شاق وبعد عن عائلاتهم. ويقول فارمان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر إنه كان من الجائز أن تكون تلك الأجور مناسبة لو كان حفر القناة قد تم في أرض زراعية وعلى مقربة من قرى الفلاحين. ولكن في مثل الأحوال التي كانت سائدة كانت الأجور طفيفا للغاية (٣).

ولم تكن الشركة تحرص على توزيع العمل توزيعا يكفل أسباب المساواة والعدالة بين العمال، فبينما كان يظفر عامل بأرض صلبة إذ يقع من نصيب عامل آخر أرض رخوة. وكانت هذه التفرقة مثارا للتشمر بين العمال. وقد عدلت الشركة أخيرا عن ذلك النظام ورأت توزيع الأجزاء التي يطلب من كل فلاح حفرها، فكان يعطى العامل أجزاء من الأرض الصلبة وأجزاء من الأرض الرخوة بحيث تكون الأجور التي يتقاضاها في النهاية بعد حفر جميع

(1) Siegfried, : Suez and Panama, Oxford. 1940. p. 38.

وانظر أيضا

De Lesseps F. : Percement de L'Isthme de Suez. Exposé.

(٢) L'Isthme de Suez المجلد ١٣ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ من ص ٣٢٩ -

٣٣ مجموعة السنة السابقة.

الأجزاء متساوية قدر الإمكان مع أجور زملائه ، وبذلك اختفت الشكوى التي كانت تنبعث بسبب تلك التفرقة في الأجور (١) .

وقد اعترض اسماعيل حمدي بك - وهو المعروف بصراخه مع العمال المصريين المسخرين في حفر القناة - على ضالة أجورهم ، وقدم إلى الشركة مطلبين هما رفع فئات الأجور واحتساب الأجور على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر بدلا من نظام المقطوعة (٢) . ولكن الشركة رفضت المطلبين ، وافتري فرازان بك على العمال المصريين كذبا حين قرر أن الشركة استجابت للمطلب الأول فرفضت أجور عمال السخرة الذين قتلوا في شهر أكتوبر والنصف الأول من نوفمبر ١٨٦٢ إلى ٥٦ من القرنك أى قرابة قرشين عن كل متر مكعب من الانقاض . كما جانب ذلك الفرنسي الحقيقة حين زعم أن ذلك الأجر المرتفع «قد عوض الآم الفلاحين وجعلهم يعودون إلى ذوبهم قانعين راضين» (٣) . لأن تلك الزيادة لم تكن نتيجة رفع أجور العمال ، ولكن الشركة هي التي حملتهم حملا على أن يعضوا في عمليات الحفر إلى ساعات متأخرة من الليل على ضوء المشاعل في تلك الفترة حتى تستطيع الشركة الاحتفال بوصول مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التماسح في الموعد الذي حددته لذلك الحفل ، ومن ثم زاد الوقت الذي أكرهوا فيه على الحفر وازداد إنتاجهم وأدى ذلك إلى زيادة الأجر الذي استحق لهم .

وقد دار نقاش حول طريقة دفع الأجور . فقد ذكرت الحكومة الإنجليزية في مذكرة رسمية قدمتها للحكومة الفرنسية أن شركة القناة قد كتبت منذ شهر يوليو ١٨٦١ عن نظام الدفع المباشر للعمال ، وأنها أخذت بنظام جائر مؤداه أن تدفع الشركة الأجور التي يستحقها عمال الفرقة جملة واحدة إلى رئيسها «الشيخ» الذي يقوم ببلوره بتوزيعها على أفراد الفرقة ، ولكنه يستأثر

(١) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 232-233.

(٢) الجزء السادس من المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٣) المصدر السابق .

بنصيب الأسد من تلك الأجور (١). وقد نفت الشركة هذا الاتهام في مذكرة بتاريخ ٨ مايو ١٨٦٢ رفعتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية (٢) ، فأثار وكيل وزارة الخارجية البريطانية هذا الموضوع في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ وأعلن أن العمال لا يتقاضون أجورا، وأن المشايخ - أى الرؤساء - يتناولون جزءا من أجور العمال (٣) . فعاد دى لسبس - فى خطاب ضاف مفتوح وجهه إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية - يؤكد أن العمال يتناولون أجورهم بدا بيد، وأن المشايخ لا يصحبونهم إلا للمحافظة على النظام، وأن أولئك المشايخ يتناولون أجورهم كذلك حسب أهمية الفرقة التى يشرفون عليها وعدد أفرادها (٤) .

إلا أن هذا التكذيب العلنى الذى أذاعه دى لسبس لم يكن إلا افتراء على الحق وإنكارا لحالة تحدث فعلا . فقد ظلت الشركة تدفع الأجور إلى العمال بطريق غير مباشر وعلى نحو من الانحاء . ويستدل على ذلك من وصف كتبه من عتبة الجسر ريت Ritt أحد المعاصرين الحفر والمناصرين لشركة القناة ، وكان ذلك فى ٢٠ يونيو ١٨٦٢ فى الوقت الذى بلغ فيه النشاط فى الحفر ذروته .

(١) بخصوص هذا الموضوع انظر مذكرة بتاريخ ٨ مايو ١٨٦٢ عنوانها :

Memorandum sur le mode d'enrôlement et de paiement des ouvriers égyptiens employés au creusement du Canal Maritime de Suez.

ق

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 215-222.

وقد نشرت هذه المذكرة للجمهور بعد ذلك التاريخ بأكثر من سنتين فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩٧ الصادر فى أول سبتمبر ١٨٦٤ من ص ٣٨٠ - ٣٨٢ مجموعة السنة التاسعة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) Hansard's Parliamentary Debates, vol. 166, pp. 1827-1828.

(٤) L'Isthme de Suez العدد ١٤٣ الصادر فى أول يوليو ١٨٦٢ من ص

١٧٠ - ١٧٩ مجموعة السنة العاشرة .

يجلس العمال القرفصاء على الأرض ، كل عشرة منهم سوياء ، ثم يمر بهم أحد التراجمة ويطلب منهم أن يختاروا واحدا منهم يتسلم أجور العمال : ولا يلبث أن يحضر الصراف ومعه اثنان من مستخدمي الشركة بصفة ملاحظين أو شهود ومعه أيضا رجل يحمل كيس النقود واثنان من القواصة (رجال البوليس) وأحد التراجمة. فيتسلم مندوب المال المختار أجره وأجر زملائه (١) وقد أبدت تلك الواقعة معاصران آخران لعمليات حفر القناة (٢). ولا ريب أن الأخل بذلك النظام في صرف الأجور كان يتيح لكثير من رؤساء العمال ألوانا من القرض يقتطعون فيها جزءا من أجور العمال سواء رضئ الأخيرون أو لم يرضوا، إذ كان لأولئك المشايخ سلطة واسعة على العمال في ساحات الحفر وفي قراهم بعد عودتهم إليها (٣).

• • •

وفي صور شتى ، بعضها مشين ، تلاعبت الشركة بأجور العمال . كانت تقدم في بعض الأوقات الأجور للعمال في صورة صكوك قابلة للدفع وقت الطلب في خزانة نظارة المالية في القاهرة . وكان الفلاحون يضطرون إلى السفر إلى القاهرة لمحاولة صرفها فلا يستطيعون إلا من كانت له صلة بشخص ذي نفوذ ، أما غالبية العمال فكانت تصرف لهم صكوك أخرى لتجديدها لمدة ثلاثة شهور ، وفي تلك الحال لا يجدون وسيلة للتخلص من تلك الورقات سوى بيعها للمرابين من اليهود ومن لا يهيم مقابل مبالغ زهيدة تقل عن قيمتها الاسمية. وقد كشف عن هذه الوسيلة في دفع الأجور سكوت Scott أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني ، وقد زار مصر سنة ١٨٦٢ ، ثم أثار هذه

(1) Ritt Olivirer, ouvr. cit., pp. 246-247.

(2) Fol M., ouvr. cit., p. 8.

Marius, ouvr. cit., p.

(٣) انظر بعض حوادث من هذا القبيل يرددها

Percy Badger, ouvr. cit.,

المسألة في مجلس العموم بجلسته ١٦ مايو ١٨٦٢ (١). وكان هدف الشركة من اتباع هذا الأسلوب المتتوي في دفع الأجور هو أن الحكومة المصرية كانت مدينة لشركة القناة بمبالغ ضخمة هي ثمن ١٧٧٦٤٢ سهما التي أغرى دى لسيبس سميلا على قبولها في صيف ١٨٦٠ بفضل الحساب المفتوح من ناحية والإقناذ الشركة من انهيار محقق من ناحية ثانية . وقد رأى دى لسيبس أن يستغل الموقف لصالح الشركة بتحويل أجور عمال السخرة على خزانة نظارة المالية تدفعها عن الشركة خصما من الرصيد الدائن للشركة .

والتحذت الشركة من الأجور وسيلة لإكراه الفلاحين على البقاء في ساحات الحفر المدة المقررة أو المدة التي ترومها ، فامتنعت كلية عن دفع أى مبلغ من الأجر الذى يستحقه العامل إلا بعد أن يفرغ كلية من حفر الأجزاء التي تخصص له ، فإذا هرب العامل أو ترك عمله قبل إنجازها فإنه يحرم من جميع الأجور التي يستحقها مهما بلغ مقدار تلك الأجور (٢) . وكان هذا الإجراء التعسفي يخالف لائحة استخدام العمال المصريين .

وقد ابتدعت الشركة عملة خاصة بها أصلتها من ورق الكرتون بألوان تختلف باختلاف قيمتها . وكان بعض هذه الأوراق من فئة عشرين بارة والبعض الآخر من فئة عشر بارات (٣) . وكانت تلك العملة تسرى في منطقة القناة : في مكاتب الشركة القائمة في ساحات الحفر وفي محلات البيع وفي مخازن المكاو العام ، وبرر أنصار الشركة تصرفها بحجة واهية هي

(١) انظر الفصل العاشر.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

وانظر ما كتبه دى لسيبس بخصوص هرب عمال السخرة من ساحات الحفر والإجراءات المالية الإدارية التي كانت تتبعها الشركة حيالهم :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 220.

(٣) كان الفرش يساوى في ذلك الوقت أربعين بارة .

أنه كان يصعب عليها توفير كميات كبيرة من النقود المصرية ذات الفئات الصغيرة تكفى لدفع أجور عشرين ألف عامل كل على حدة (١) وهذا عذر واهٍ لأن الشركة لم تكن تدفع أجر كل عامل على حدة وإنما كانت تدفع لهم - حين تدفع - جماعات. والواقع كان تصرف الشركة بإصدار عملة خاصة بها كى تتداول في منطقة مصرية يعد افتتاحا منها على حقوق مصر، لأن إصدار العملة هو عمل من أعمال السيادة تنفرد به الحكومة، ولا تزاوله أية شركة مهما كانت المبررات أو الملبسات.

وفي أحيان كثيرة كانت الشركة تمتنع تماما عن دفع أجور نقدية للعامل وتكتفى بتقديم الخبز المقدد (الجراية) وتوزيع ماء الشرب عليهم (٢). نخرج مما سبق بحقيقة لامراء فيها وهى أن الشركة لم تكن تدفع دائما الأجور للعامل المصريين. وسواء كان هذا التوقف عن الدفع ناجما عن امتناع صريح منها أو ناتجا عن تحايل منها بطريقة أو أخرى فقد تراكمت عليها ديون كبيرة لم تبلغ أربعة ملايين وخمسمائة ألف فرنك أى ما يوازى مائة وثلاثة وسبعين ألف ومائتين وخمسين جنيتها مصرية (٣)، وقد حاولت الشركة التهرب من دفع هذا المبلغ ولم تسدده إلا بحكم ملزم لما لم يكن قابلا للاستئناف. وكان تسديدها المبلغ بطريق غير مباشر وهو الخصم من قيمة التعويض الذى فرضه الإمبراطور نابليون الثالث على مصر فى مقابل إلغاء السخرة فى حفر القناة.

(١) انظر بخصوص هذا الموضوع مقالا لمجلة Spectateur Egyptien عدد ١٨ يونيو ١٨٦٢. وقد أعيد نشره فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٧ الصادر فى أول أغسطس ١٨٦٢ من ص ٢٤٣ - ٢٤٥ مجموعة السنة السابعة. وانظر أيضا

Ritt ouvr. cit., p. 247.

(2) Kostolany, ouvr. cit., pp. 114-115.

(٣) بتحويل الفرتكات إلى جنديات مصرية احتسبا سمر الفرنك بمبلغ ٣,٨٥ من الفروش كما قرره فوازان بك عنده كلاءه على لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦. وكان فوازان بك مسامرا لتلك الأحداث. انظر ملحوظة رقم ٢ ص ١٠٠ فى الجزء الأول من مؤلفه.

ولتفصيل ذلك نقول إنه لما قام النزاع في سنة ١٨٦٣ بين الحكومة المصرية وبين شركة القناة حول إلغاء السخرة في حفر القناة واسترداد الأراضي الممنوحة للشركة تطور النزاع تطورا أدى إلى تدخل الإمبراطور نابليون الثالث. فأصدر في ٣ مارس ١٨٦٤ قرارا بتشكيل لجنة لدراسة المسائل المعلقة بين الحكومة المصرية وشركة القناة وتقديم تقرير بما تراه يعرض على الإمبراطور فيصدر حكمه في تلك المسائل على ضوء ما يكشف عنه تقرير اللجنة. وضممت اللجنة خمسة أعضاء يمثلون العناصر السياسية والقانونية والهندسية والمالية. ولكنها كانت فرنسية لحما ودما، وجعلت رأسها لعضو بمجلس الشيوخ هو ثوفنيل Thouvenel كان قبل أن يظفر بعضوية المجلس سفيرا لفرنسا في القسطنطينية وبذل مع دى لسبس جهودا جبارة لاستصدار موافقة السلطان على عقد الامتياز.

عقدت اللجنة عدة جلسات استمعت فيها لطرفي الخصومة، وحضر عن الحكومة المصرية نوبار باشا ولبنان دى بلتون بك واستعان نوبار بثلاثة من أقطاب القانون في فرنسا، كما حضر عن الشركة دى ليسبس وفوازان. وقد دفع نوبار أمام اللجنة دفعا فرعيا قال فيه إنه بدلا من أن تطالب شركة القناة بتعويض من الحكومة المصرية في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة فإن الحكومة المصرية تطالب الشركة بدفع أجور عمال السخرة الذين سيقوا إلى ساحات الحفر وكدوا وعادوا أدراجهم صفر الأيدي لم يتناولوا كثيرا ولا قليلا. وأوضح في مرافعته أن العمال لم يتسلموا دائما الأجر الذي نصت عليه لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦.

وقد دفعت الشركة بعدم اختصاص اللجنة بالنظر في هذا الدفع الفرعى. كما أن هذه المسألة ليست واردة في جدول أعمال اللجنة. وليس لوالى مصر صفة نحوله المطالبة بدفع تلك الأجور: لأنها ليست مستحقة له ولكنها مستحقة للعمال، وإذا كان لدى العمال أية مطالب في هذا الصدد فعليهم وحدهم أن يطالبوا الشركة بها. فرد نوبار على هذا الدفاع بقوله إن والى مصر يعتبر الوكيل عن رعاياه الذين يوجد من بينهم أولئك العمال، فهم لم

بذهبوا إلى ساحات الحضر في صحراء البرزخ إلا تنفيذا لأوامر الوالى ، ولم تكن لهم حرية في رفض العمل في حفر القناة . فله الحق في أن يطالب نيابة عنهم بالأجر الذى يستحقونه نظير قيامهم بعمل أجبرهم هو عليه .

وقد أخذت اللجنة بوجهة نظر توبار باشا وقالت في تقريرها إنه لا يسعها أن ترفض النظر في هذا الدفع . وبعد أن بحث وقائع وأرقامه رأت أنه بتطبيق الأجر المحدد في لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ تكون أجور العمال المستحقة على الشركة هي ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قررت أن تخصمها من مبلغ ٤٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وهو قيمة التعويض الذى اقترحت فرضه على الحكومة المصرية لشركة القناة مقابل إلغاء السخرة في حفر قناة السويس (١) .

وقد وافق الإمبراطور على ما ارتأته اللجنة ، وأصدر حكمه في ٦ يوليو ١٨٦٤ على ضوء ما جاء في تقريرها .

ونحن لا نذهب كما ذهب المؤرخون والكتاب وغيرهم الذين قرروا أن الإمبراطور نابليون الثالث قد قرر ٣٨ مليون فرنك تعويضا للشركة في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة . ووجه الخطأ واضح ، لأن التعويض الذى قرره الإمبراطور للشركة في مقابل ذلك الإلغاء كان ٤٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وخصم منه مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قيمة الأجور المتأخرة على الشركة ، فأصبح المبلغ المتعين دفعة هو ٣٨ مليون فرنك . وقد استخدم رجال القانون الفرنسيون البراعة في صياغة الحكم لإخفاء حقيقة المبلغ الذى تقرر تعويضا عن إلغاء السخرة ، فهو يبدو للقارئ العادى أو الباحث المتعجل أنه ٣٨ مليون فرنك .

وقد حالف التوفيق توبار باشا في هذا الموقف لأنه استطاع أن ينزع

(١) انظر تفاصيل هذا الدفع الفرعى في تقرير اللجنة في

هذه الحقيقة - وهي عدم قيام الشركة دائما بدفع أجور للعمال المصريين - من لجنة فرنسية لحما ودما لا يمكن أن تهم بأنها حابت مهر على حساب شركة القناة . فإن مبالغ التعويضات التي اقترحتها اللجنة وأخذ بها الإمبراطور وقد بلغت ٨٤ مليون فرنك (٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه) (١) قد أخذت استياء عميقا في الأوساط المصرية الرسمية والشعبية امتد إلى الخاليات الأوربية .

ومجعل القول إن الشركة حين كانت تدفع أجورا للعمال المصريين كانت تعطيتهم أجورا ضئيلة للغاية لا تنكافأ مع المجهود الشاق الذي يبذله الفلاحون في الحفر ، ولا مع متاعب السفر إلى ساحات الحفر في صحراء البرزخ ، ولا مع الأخطار التي كانت تهدق بهم بسبب ندرة ماء الشرب وتأخر وصوله إليهم ، ولا مع تعرضهم للأوبئة التي فنكت بهم . وكان دفع تلك الأجور يتم بطريقة غير سليمة تنطوي على مساوئ . كما أنها امتنعت ردحا من الزمن عن دفع الأجور للعمال . ولما أكرهت على سداد الأجور المتأخرة لم تنعيب تلك الأجور إلى جيوب الفلاحين ولا إلى خزانة الحكومة المصرية ، وإنما كان السداد عن طريق الخصم من مبلغ تعويض ظفرت به الشركة نتيجة حكم إمبراطوري جائر هو مثل مي . للعدالة الفرنسية .

(١) نشر النص الأصلي للحكم الإمبراطوري في عدة مراجع نكتش منها الآن بالكتاب

الفصل الرابع عشر

جناية سعيد وشركة القناة على الاقتصاد المصري

شركة القناة تسجل أن حشد المصريين لحفر القناة يصيب مصر بأضرار جسيمة - وتعد باستخدام الآت - إخلالاً بوعدها - فداحة الأعباء على الفلاحين على عهد سعيد - أسبابها - سعيد يقسو على الفلاحين ويعطف على طوائف أخرى - سعيد يفرض السخرة لخدمة شركة فرنسية أخرى - نقص العمال الزراعيين في مصر - التفكير في استخدام صينيين وهنود وإيطاليين لاستغلال أراضي مصر - سعيد يعترف بقلّة العمال الزراعيين - إنجلترا توفد بعثة اقتصادية إلى مصر لإغراء سعيد بالتوسع في زراعة القطن - وتعرض عروضا سخاوية - سعيد يعرض عنها ويقنع حفر القناة فوق أى اعتبار آخر - ازدهار المجتمع المصري بعد وفاة سعيد وإنقاص عدد عمال السخرة ثم إلغاء ذلك النظام الوبيل .

. . .

سجلت شركة القناة على نفسها في وثيقة رسمية رفعها بتاريخ ١٤ يوليو ١٨٥٩ إلى وزير الخارجية الفرنسية وإلى السفارة الفرنسية في القسطنطينية ، أنه تقديراً منها لأحوال مصر الزراعية قد قررت حفر القناة بالوسائل الميكانيكية ، ولذلك فهي في صدد استخدام الآت حفر قوية تغنيها إلى حد كبير عن استخدام العمال المصريين في عمليات حفر القناة . وقد جاء في هذه المذكرة : وأخيراً كان من بين الاعتراضات الأخرى التي قدمت ضد المشروع « اعتراض ظهر أنه جدير بالاهتمام ، ذلك هو الاعتراض الخاص بحشد الفلاحين الذين تتطلبهم أعمال حفر القناة ، والذين ستعوزهم نتيجة لذلك شئون الزراعة ، الأمر الذي يصيب البلاد بخسارة جسيمة .

« والشركة وهي تقدر وجهة هذا الاعتراض قد قررت تنفيذ أعمال الحفر بوسائل ميكانيكية ، وأمرت بعمل مجارب لآلات تستخدم في حفر

الأرض ورفع الأثربة ونقلها (١) .

كما أعلنت أن حاجتها إلى العمال المصريين ، يقبل تلك الوسائل الميكانيكية الضخمة ، وفي أكثر أوقات العمل نشاطا ، لن تتجاوز أربعة آلاف أو خمسة آلاف عامل على الأكثر (٢) . وأكدت هذا الوعد جريدة الشركة إذ قالت « ونحن نصرح لجريدة مورنينج بوست Morning Post أن حفر البرزخ لن يتطلب سوى عدد قليل من العمال لا يؤثر على انتظام الأعمال الزراعية . وسيتم هذا العمل (حفر القناة) بوسائل ميكانيكية دون الاعتماد على الأيدي العاملة . وقد أجريت تجارب على الآت قوية ستحل في معظم الأوقات محل العمال ، وإن مهندسى الشركة لمل ثقة من أن أعمال القناة لا تتطلب مطلقاً سوى إسهام عدد من العمال يتراوح بين أربعة آلاف وخمسة آلاف عامل . » (٣)

وقد اتضح أن ذلك الوعد لم يكن إلا ذراً للرماد في العين ، وأن نيتها كانت مبنية من أول الأمر على تسخير الشعب المصرى في حفر قناة السويس . وكل ما حدث هو أنها أكرهت على لإرجاء مطالبة الحكومة المصرية بمحشد العمال لما طبقاً للاتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦ حتى يتلعم مركز الشركة بعد الأزمات السياسية التى أثارها انجلترا حين دخل المشروع في مرحلة التنفيذ في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ .

كان استخدام الكراكات وما إليها من الآت الحفر يكبد الشركة نفقات باهظة . فقضلا عن ثمنها الأساسى ، كانت هناك مصاريف لا يستهان بها تنفق في شحنها إلى بورسعيد ، ثم في نقلها إلى ساحات الحفر في صحراء البرزخ ، وإعادة تركيب أجزائها ونفقات تشغيلها وصيانتها وما إلى ذلك . وواضح أن اعتماد الشركة على نظام السخرة في حفر القناة كان يغنيها عن تلك النفقات .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents tc. ouvr. cit., t. III pp. 185-188.

(2) Sammarco : Histoire de l'Egypte etc., ouvr. cit., t. III, p. 53.

(٣) L'Isthme de Suez المصد ٨٧ الصادر في أول فبراير ١٨٦٠ = ٣٠١

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن من المتوقع أن تكون لدى الشركة وثيقة هامة استصدرتها من سعيد، وهي لائحة العمال، ثم تركها جبرا على ورق. كان هذان السببان في مقدمة البواعث التي جعلت الشركة تنصرف عن استخدام الوسائل الآلية في حفر القناة . والدليل على ذلك أنها لم تبتدئ أى اهتمام جدي باستخدام الآت حفر على الجفاف إلا في مستهل عام ١٨٦٤ حين أيقنت أنه لا مناص من إلغاء السخرة في حفر القناة نتيجة لقيام النزاع السافر العنيف بين الحكومة المصرية وبينها حول مشكلتي السخرة واسترداد الأراضي الممنوحة لها . فعمدت في ٢٦ مارس ١٨٦٤ اتفاقا مع شركة بوريل ولافاللي Borel et Lavalley لحفر قناة السويس في النصف الجنوبي من البرزخ ابتداء من الحافة الجنوبية لمرتفعات عتبة الجسر إلى البحر الأحمر (١) . واستخدمت تلك الشركة الآت ضخمة كانت تسمى الواحدة منها «الحفار على الجفاف excavateur à sec» فاستخدام السخرة في حفر القناة عاد على الشركة بأجل القوائد المادية ، ولكنه من ناحية أخرى أصاب الاقتصاد القومي بأضرار بالغة . فإن حشد عشرين ألف عامل كل شهر طوال السنة ، بدون أدنى مراعاة للمواسم الزراعية ، كان يتطلب غياب ستين ألف فلاح في وقت واحد عن أعمالهم الزراعية، أى بمعدل ٧٢٠ ألف رجل في السنة . وتبلو فداحة العبء الذي وقع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب ذلك النظام الجائر إذا وضعنا أمام أعيننا الحقائق الآتية :

ص ص ٤٦ - ٤٨ مجموعة البتة الماسة تجد مقالا غامضا يتناول مزاعم جريئة المورننج بوست
 Les variantes du Morning Post
 (١) كانت الشركة قد عقدت في أكتوبر ١٨٦٣ عدة اتفاقات مع بعض الشركات والمقاولين لإنشاء حاجزى أمواج في بورسعيد وتعميق وتوسيع القناة البحرية الصغيرة التي حفرها عمال السخرة من بورسعيد إلى بحيرة التماح . وهذه الأعمال تختلف عن عمليات الحفر على الجفاف وكان لابد من استخدام الآلات في إنجازها .

(٢) Lavalley A. : Extrait de compte rendu des travaux de la société des ingénieurs civils. Travaux d'exécution du canal maritime de l'Isthme de Suez. Imprimerie Bourdier. Paris. 1866, pp. 11-26 et 27-48.

أولا : إن عدد سكان مصر في سنة ١٨٦٢ بلغ ٤,٨٣٣,٠٠٠ (١).

ثانياً : إن عمال السخرة كانوا يؤخذون من المزارعين وهم عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تتمثل في ذلك الوقت في الزراعة .

ثالثاً : إن عدة طوائف من السكان كانت تتمتع بالإعفاء من السخرة مثل الشيوخ والنساء والأطفال وسكان المدن وأصحاب الحرف والتجار وقبائل البلو ورجال الدين . وقد أمر سعيد أن يمتد الإعفاء إلى « الأشخاص المنقطعين لخدمة المساجد والزوايا والأضرحة والمقامات والتكايا ونحو ذلك من الأماكن المحترمة رحمة من لدنا واحتراما للشعائر الإسلامية » . (٢) كما رأي أن يشمل الإعفاء أهالي بلاد الأرز - أي التي تزرع أرزا - « نظراً لانشغالهم الكلي في خدمة زراعة الأرز » . (٣)

فلذا قلرنا أن تعداد هذه الطوائف يبلغ ثلاثة أخماس عدد السكان - وهو تقدير معتدل لأن النساء وحدهن يؤلفن نصف الأمة على الأقل - كان معنى ذلك أن الجيوش الحوارة من الفلاحين المسخرة في حفر القناة كانت تؤخذ من الخمسين الباقيين أي من ١,٩٣٣,٢٠٠ وهذه نسبة عالية رهيبة .

وبصور جانباً من هذه الحقيقة ريت Ritt أحد مستخلمي شركة القناة فيقول « نحن نعرف أن الزراعة تعرضت لضرر يبلغ من استمرار حاجة الشركة إلى العمال . حقيقة إنه كانت تحشد غالباً في مصر أفواج من العمال يفوق عددها ما تأخذه الشركة ، وكانت تحشد في بعض الأماكن جموع يصل عددها إلى مائة ألف رجل . إلا أن هذا الحشد كان يتم لفترة قصيرة نسبياً وفي مواسم خاصة في السنة لا تكون الحاجة فيها ماسة إلى سواجد الفلاحين .

(١) De Malortie, our. cit., p. 144.

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر مجموع نظام زراعة . أمر رقم ٣٠ صادر إل مدير الشرقية في ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٢ (٣ ديسمبر ١٨٥٥) مقيده بوجه ١٠٠ من ٢٠٢ .

(٣) محفوظات قصر عابدين : دفتر مجموع نظام زراعة . أمر رقم ١٢ من ٣٢ صادر إل مدير القهيلية في ٢٣ جمادى الأول ١٢٧١ (١١ فبراير ١٨٥٥) .

بينما - منذ سنتين خلطنا ولفترة أخرى في المستقبل - تحتاج الشركة إلى خمسة وعشرين ألف عامل . فهذا موقف شاذ غير عادي . (١)

وقد ضرب هذا المؤلف مثلا رائعا ليرز أهمية المساعدة التي تقدمها الحكومة المصرية إلى شركة القناة . فقال إن عدد سكان مصر يبلغ خمسة ملايين نسمة تقريبا ، أى ثمن $\frac{1}{8}$ عدد سكان فرنسا ، فالخمسـة وعشرون ألف فلاح الذين يعملون في حفر القناة يقابلون ٢٠٠ ألف عامل في فرنسا ، وقال إن تغيير هذا العدد الهائل من العمال كل شهر نحو عبء آخر يزيد من أعباء حكومة مصر . (٢)

رابعا : لم يكن الفلاحون مطالبين بأن يقضى كل منهم شهرا أو أكثر في خدمة شركة القناة فحسب ، بل كانت عليهم أعباء نحو الحكومة أدوها وفق نظام السخرة ، وهى ما تسميها الضرائب التي تؤدى عملا . وتمثلت تلك الأعمال في تقوية جدران النيل وتطهير الترع مثل ترعة المحمودية ، وقد سخر سعيد في تطهيرها ١١٥ ألف رجل لمدة شهر . (٣) وكان تطهيرها بمثابة إعادة حضرها من جديد : وترعة الخطاطبة وقد أعيد تطهيرها عدة مرات على عهد سعيد . (٤) تضاف إلى ذلك كله المشروعات العامة والأعمال الخاصة التي نفذها سعيد مستعينا بنظام السخرة . وكان في مقدمة هذه وتلك استكمال الخط الحديدي الذي يربط العاصمتين ، فاستكمله من كفر الزيات إلى القاهرة . ومله عبر الصحراء إلى السويس ، وذلك عدا الخطوط الفرعية . كما استلخدم سعيد السخرة في إنشاء القلعة السعيدية بالقناطر

(1) Ritt, ouvr. cit., pp. 286-287.

(2) ibid.

(3) Merruau : L'Egypte contemporaine etc., ouvr. cit., pp. 121-122.

(٤) عفوطلات قصر عابدين : دفتر ٤٩٣ وثيقة رقم ٧٦٧ ودفتر ٥١١ وثيقة رقم ١٧٤ ودفتر ٥١٤ وثائق رقم ٢٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٥٤ ودفتر ٥١٩ وثائق رقم

الخيرية (١) وفي بناء قصره في مريوط (٢) .

ولم يقف الأمر بسعيد باشا عند هذا الحد ، وهو الذي نعت البعض حكمه خطأ أو بهتاناً بأنه العصر الذهبي للفلاح ، فقد سخر الفلاحين في خدمة شركة فرنسية أخرى ، هي إخوان ديسو Dussaud ، فأبرم معها اتفاقاً في ١١ أبريل ١٨٦٢ لإنشاء حوض لإصلاح السفن في ميناء السويس . ونصت المادة ١٨ من ذلك الاتفاق على أن يقدم سعيد « عدداً كافياً من عمال السخرة » (٣)

خامساً : كانت مصر تعاني نقصاً في الأيدي العاملة الزراعية على الرغم من الزيادة التي طرأت على عدد السكان فيها منذ أوائل القرن التاسع عشر (٤) . وكان هذا النقص يعوق التقدم المنشود في حياة البلاد الاقتصادية . وكانت قلة الأيدي العاملة الزراعية ترجع إلى عدة أسباب منها : الزراعات الصيفية واتساع مساحتها نتيجة لإدخال نظام الري الدائم في الوجه البحري . كما أن عمليات تطهير الترع كانت تتطلب بدورها استخدام أعداد هائلة من الفلاحين قلدّهم سعيد باشا بثلاثمائة ألف فلاح كل سنة (٥) . ثم الأوبئة التي اجتاحت مصر ، وكان أهمها الطاعون في سنوات ١٨١٣ ، ١٨١٩ ، ١٨٣٥ والكوليرا في سنوات ١٨٣١ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٥ . تضاف إلى ذلك

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤٩٣ مئة ستية تركي صادر . وثيقتان رقم ٧٥٨١٥١٧ .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤٩٨ مئة ستية تركي صادر . وثيقة رقم ١٥٩٩ .

(3) Stoeckhlin A. : Notice sur la construction du bassin de Radoub de Suez. Bordeaux. 1867. pp. 12-13.

(4) Crouchley A. E. : The Economic Development of Modern Egypt. London 1938. p. 125. Voir aussi : Edmond About : Le Fellah. Souvenirs d'Egypte. Paris 1869. pp. 208-209.

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ صادر عابدين وثيقة رقم ٢١٢ خطاب من النائب العالي إلى الباب العالي بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١) .

الحروب التي خاضها أو اشتركت فيها القوات المسلحة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في آسيا وأوروبا وإفريقيا . وجاء تسخير الفلاحين في حفر قناة السويس على نطاق واسع منذ منتصف عام ١٨٦١ وموت الكثيرين منهم في ساحات الحفر فزاد الموقف ثقافاً . ويؤكد ديسي أنه لو استمر نظام السخرة في حفر القناة قائماً على الأسلوب الذي سار عليه سعيد باشا لنقص عدد السكان في مصر نقصاً خطيراً (١) .

وقد ظلت مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية قائمة متفاقمة طوال حكم سعيد وفي أوائل حكم اسماعيل . وقد بلغ من حدة تلك الأزمة أن اتجهت النية إلى استقدام عمال أجانب من الصينيين والهنود والإيطاليين والألمان يقيمون في الأراضي القابلة للزراعة ويتولون استغلالها (٢) . ولكن رفض اسماعيل الأخذ بهذه الفكرة ورأى أنه يمكن الاكتفاء بالأيدي العاملة المصرية إذا أحسن استغلالها . فعالج المشكلة بوسيلتين هما إلغاء السخرة في حفر القناة ، واستيراد الآت رافعة وغيرها من الآلات الزراعية (٣) .

(1) Dacey, ouvr. cit., p. 36.

(2) Crouchley A. E. : ouvr. cit., pp. 125-126.

وكذلك

Mc Conn : Egypt as it is. London 1877. pp. 182-183.

وفي التقرير الذي رفعه كيف Stephen Cave في مارس ١٨٧٦ إلى الحكومة الإنجليزية عن الحالة في مصر تعرض للذكر المشروعات التي كانت قد عرضت على اسماعيل لإيجاد مديون عنه إلى الصين يتولون تنظيم هجرة أفواج من العمال الصينيين إلى مصر لاستخدامهم في الأعمال الزراعية . انظر

Parliamentary Papers, Egypt (1876) No. 7. Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt. pp. 1-18.

(٣) تدفقت على مصر خلال العامين الأولين من حكم اسماعيل الآت زراعية من كل نوع وخاصة المضخات البخارية . ولم يسبق أن شاهدت مصر مثل هذه الكيات من الآلات . وقد استوردتها شركات اغوان سكاكيني ، وابنها .

Oppenheim neveu et Cie: ودفنو Dervieu et Cie: وغيرها . وكانت الحكومة تبيع الآلات الزراعية للفلاحين في كل مكان ، وأغل مديرو المديرية يدعون إلى عقد اجتماعات يحضرها مشايخ القرى والفلاحون لمشاهدة الآلات الزراعية وطريقة استخدامها . انظر ٣٠٦

سادماً : وقد ترتبت على الحقيقة السابقة - وهي قلة عدد العمال الزراعيين في مصر - حقيقة أخرى هي وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بدون استغلال . ونستقي هذه الحقيقة من مصدرين : أولهما سعيد باشا نفسه ، فقد أرسل مذكرة رسمية إلى الباب العالي بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٧٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٦١) وصف فيها الداء والتمس الدواء . وقد جاء فيها « في أكثر جهات الأقاليم القبلية والبحرية يوجد بحوار الأراضي المزروعة كثير من الأراضي التي تصلح للزراعة ولكنها بقيت غير ذات زرع بسبب قلة عدد الأهالي ، ويرغب بعض الأوروبيين من رعابا دول أجنبية أخرى خارجة عن شركة قناة السويس في شراء تلك الأراضي بالمال على وجه التملك . ولذلك بادرت إلى تقديم هذه العريضة إلى سامي مقامكم الأصلي الأفخمى ملتصقا التفضل ببحث هذا الموضوع » (١)

ولو كان سعيد باشا على حظ موفور من الدكاء والعلم وسعة الأفق العقلي كما يصوره المؤرخون الفرنسيون لما سطر هذه المذكرة التي تكشف عقليته على حقيقتها . لقد كان مدركا تمام الإدراك حاجة البلاد الملحة إلى استبقاء عمالها الزراعيين في استغلال تلك الأراضي وزراعتها قطنا بعد أن ارتفعت أسعارها ، واشتد الإقبال عليه بسبب المجاعة القطنية التي اجتاحت إنجلترا وفرنسا وغيرها ، وقد قلبرت مساحة هذه الأرض الطيبة التي لا تزرع بسبب قلة عدد العمال الزراعيين بملبوني فدان (٢) : - ويزيد في مسئوليته أنه أرسل هذه المذكرة بعد أن أوفدت إليه الحكومة الإنجليزية في يوليو ١٨٦١ بعثة اقتصادية تقدم له عروضاً مغرية لتوسع في زراعة القطن ، وتبدي استعدادها لشراء جميع الأقطان التي تزرعها مصر بأسعار مجزية للغاية .

Lucovich Antoine : La Société Agricole et Industrielle. Paris. 1865 pp. 31-32.

(١) محظوظات قصر عابدين : سجل رقم ١٩ صادر عابدين كتاب رقم ٢٢١ .

(2) Note consultative pour S.A. Ismaïl Pacha. Vice-Roi d'Égypte délibérée par Mires. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre en date du 30 novembre 1863.

كانت جمعية استيراد القطن في مانشستر Manchester
Cotton Supply Association قد قررت في عام ١٨٦١ - لإزاء النقص
المطرّد في كميات القطن الوارد إلى إنجلترا - إيفاد G. R. Haywood
سكرتير الجمعية إلى الهند للدراسة وسائل الإكثار من زراعة القطن في تلك
البلاد . ورأت الحكومة الإنجليزية الاشتراك في هذه البعثة ، فأوفدت مندوبا
من قبلها هو Dr. Forbes انضم إلى مندوب جمعية مانشستر .

وقد عهدت الحكومة الإنجليزية إلى عضوى البعثة بمفاوضة سعيد باشا ،
أثناء مرورهما بمصر وهما في طريقهما إلى الهند ، في شأن زيادة المساحات التي
تزرع قطنًا في مصر . ومن أجل ذلك زود اللورد John Russel
وزير خارجية بريطانيا عضوى البعثة بخطاب توصية إلى Colquhoun
قنصل إنجلترا العام في مصر ، أبان فيه الغرض من زيارة البعثة لمصر والأهمية
التي تعلقها الحكومة الإنجليزية على نجاح مهمتها (١) .

وقد وصل عضوا البعثة إلى الإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٨٦١ وقابلا
سعيدا في قصره بمربوط ، وشهد المقابلة قنصل إنجلترا العام الذي تولى تقديمهما إلى
الوالى . وقدم سكرتير جمعية مانشستر التماسا إلى « حضرة صاحب السمو
محمد سعيد باشا والى مصر وملحقائهما » جاء فيه أن مقدمى هذا الالتماس من
كبار غزالى القطن في بريطانيا العظمى وإيرلندا ، واعترف الالتماس بأن
صناعة القطن في بريطانيا وتجارة البلاد على وشك التعرض لحسائر جسيمة
بسبب نقص لإنتاج القطن كنتيجة للحرب الأهلية الأمريكية . ثم انتقل
الالتماس إلى الجهود التي بذلتها مصر الحديثة لتشجيع إنتاج القطن فيها ، وما كان
لتلك الجهود من نتائج باهرة . وأبان الالتماس أن الفرصة أصبحت مواتية
لمصر لتتوسع في زراعته .

(١) انظر مقالا بحرية المانستر جارديان Manchester Guardian أعادت
نشره مترجما للغة الفرنسية جريدة الشركة في العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس
١٨٦١ من ص ٢٦٤ - ٢٦٥ . وانظر أيضا العدد ١٢٥ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦١
من ص ٢٧٩ - ٢٨٠ مجموعة الست السادسة .

وكان من أهم ما انطوى عليه هذا الالتباس مسألتان هما: عرض مغر لشراء القطن المصري، وبذل معونة فنية للإكثار من زراعته. أما المسألة الأولى فقد أوضح الالتباس أنه في الاستطاعة أن تجود زراعة القطن في الدلتا في مساحة لا تقل عن ثلاثة مليون فدان إذا كفل لها رى منتظم وطرق استغلال حديثة، وفي تلك الحالة يكون إنتاج الفدان أربعة قناطير، تشتريها إنجلترا بسعر يراوح بين ثلاثين جنيهًا وخمسة وثلاثين جنيهًا استرلينيًا على أقل تقدير. وأكد الالتباس أن إنجلترا مستعدة لأن تشتري بأسعار مجزية للغاية جميع كميات القطن التي تزرعها مصر، وهو أمر يؤدي إلى نشر الرخاء بين المصريين.

أما المسألة الثانية فقد أبدت جمعية مانشر استعدادها التام لبذل كل معاونة فنية تحقق الغاية المرجوة. فهي تقدم إلى الوالي أو إلى أية هيئة منتظمة في مصر مكونة من تجار أو زراع كافة المعلومات الخاصة بطرق زراعة القطن ووسائل الإكثار منه والحصول على أحسن الآلات الزراعية. وعرضت الجمعية أن تقدم بدون مقابل بعضًا من تلك الآلات المصنوعة في إنجلترا باعتبار أنها نماذج، وأن تقوم فيما بعد بإرسال مقادير كبيرة من تلك الآلات بالسعر الجارى (١).

هذا هو موجز الالتباس، وقد يعتقد البعض أن الغرض الخفي منه كان إغراء الوالي على الاحتفاظ بالفلاحين في الحقول بدلًا من إرسالهم إلى ساحات حصر القناة. ولكن الأزمة القطنية في إنجلترا كانت حقيقة ماثلة لا سبيل إلى تجاهلها. وكان هذا الغرض يتمشى مع مصلحة مصر الاقتصادية. وفي الحديث الذي دار بين الوالي وعضوى البعثة لاحظ سكرتير جمعية مانشر أن سعيد باشا تجنب أن يتعرض لشكاية العمال في زراعة

(١) نشرت الترجمة الفرنسية لهذا الالتباس في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ من ص ٢٦٤ - ٢٦٥ مجموعة السنة السادسة.

وقد أذن سعيد باشا لعضوى البعثة في الطواف ببعض المناطق الزراعية في الوجه البحرى . ورفع سكرتير الجمعية في ٩ أغسطس ١٨٦١ تقريرا ضافيا إلى الوالى ضمته ملاحظاته ومشاهداته أثناء رحلته . وقد جاء فيه أنه لاحظ في كل جهة من الجهات التي زارها وجود مساحات كبيرة من الأراضي دون أى استغلال (٢) . وقد أبدى سكرتير الجمعية تخوفه من أن عمليات الحفر في قناة السويس قد استغلت نشاط الفلاحين . وذكر أنه طبقا للمعلومات التي استقاها من مصادر موثوق بها كان يوجد في ذلك الوقت عدد يراوح بين خمسة وستة آلاف فلاح يشتغلون في عمليات حفر قناة السويس ، وهي أعمال وصفها بأنها لا تزال في مراحلها الأولى (٣) . كما ذكر أن الوالى قد سرح عددا كبيرا من جنود الجيش المصرى من أجل السخرة في حفر القناة .

ولم يستجب سعيد باشا لعرض الحكومة الإنجليزية ، ولم يستغل الفرصة الذهبية التي أتتحت للاقتصاد المصرى كما ينبغي ، بل عالج الموقف على وجه معكوس . فكان المقروض أن يمسك يده ، ولو قليلا ، عن الشراكة ويستبقى جانبا من عمال السخرة في الحقول ، ولكن التدفق الأدمى على ساحات الحفر بدأ بعد وصول البعثة البريطانية في يوليو ١٨٦١ ، ثم استمر هذا التدفق

(١) وصف سكرتير جمعية مانشستر الحديث الذي دار مع الوالى في خطاب نشرته جريدة Times التاييز وأعادته نشره مترجما إلى اللغة الفرنسية جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٨ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٢٨ مجموعة السنة السادسة . انظر أيضا العدد ١٢٥ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٨٠ .

(2) Il a été parfaitement évident pour moi que dans chacun de ces districts, d'immenses étendues de terrain restent entièrement improductifs.

انظر الترجمة الفرنسية للتقرير منشورة في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٨ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٢٩ - ٢٢٧ مجموعة السنة السادسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٢٥ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٨٠ والعدد ١٢٨ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٢٨ مجموعة السنة السادسة .

يشتد في الشهور الأخيرة من عام ١٨٦١ حتى بلغ الذروة في ديسمبر . أما في العام التالي - ١٨٦٢ - فيمكن أن نذكر أنه شاهد أكبر حشد آدمي في تاريخ الشركة على الإطلاق ، إذ كان عدد عمال السخرة يتراوح كل شهر بين ٢٠ ألفا و ٢٢ ألفا .

وقد يعترض البعض بأن سعيدا استجاب لعرض الحكومة الإنجليزية ، لأن إنتاج القطن قد زاد في عام ١٨٦٢ عن العام السابق . ولكن تلك الزيادة كانت طفيفة جدا بالنسبة للفقرات العالية التي وثبها زراعة القطن في مصر في سنوات ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ منذ أن توارث شخصية محمد سعيد عن حكم مصر . وتوضح تلك الزيادات من الجدول الآتي (١) :-

السنة	١ كميات القطن التي أصدرتها مصر إلى الخارج مقدرة بالطناطير
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠
١٨٦٢	٨٢٠,٠٠٠
١٨٦٣	١,٢٨٧,٠٠٠
١٨٦٤	١,٧٤٠,٠٠٠
١٨٦٥	٢,٥٠٧,٠٠٠

كما أن الزيادة التي حدثت عام ١٨٦٢ لم تكن نتيجة تدخل أو توجيه حكومي كما حدث في حكم اسماعيل ، بل كانت الزيادة طبيعية وتلقائية من ناحية المزارعين الذين لمسوا ارتفاع أسعاره والإقبال الشديد على شرائه ، فاستبدلوا زراعة القطن بزراعة القمح والذرة وغيرها من المحاصيل الزراعية ، وتنافسوا في إنتاجه حتى طغت زراعته على سائر المزروعات الأخرى في مصر ، وأصبحت كميات القمح التي تنتجها البلاد لا تفي بحاجات سكانها ، واضطرت حكومة سعيد خلال بضعة شهور أن تعمل على استيراد القمح من إيطاليا وأدسا في روسيا لسد حاجات التوطين ، وأصدر سعيد في أواخر حكمه أمرا يلزم المزارعين بزراعة القمح وسائر الحبوب في أراضيهم بنسبة

ممينة (١) . ومن المؤكد أنه كان في استطاعة محمد سعيد أن يزيد من إنتاج القطن أضعافا مضاعفة وأن ينشر الرخاء في مصر لوجه جيوش العمال الذين سخرهم في حفر القناة إلى استغلال الأراضي القابلة للزراعة . وقد مر بنا أن عدد عمال السخرة الذين حضروا القناة البحرية الصغيرة في منطقة واحدة هي عتبة الجسر قد بلغ ١٧٦٧٨٠ عاملا في غضون تسعة أشهر ونصف شهر (فبراير - منتصف نوفمبر ١٨٦٢) .

وتعتقد أن التبعة لا تقع على شركة القناة بقدر ما تقع على سعيد باشا ، لأنها شركة تنشأ للربح ، وتلتزم تخفيض نفقات الإنشاء قدر المستطاع ، سواء تم ذلك التخفيض بطرق مشروعة أو غير مشروعة ، ونظام السخرة يكفل ما تحقيق الغرض الأخير . ولذلك لم يكن عجيبا أن تتعلق الشركة بهذا النظام الذي يتيح لها الحصول على آلاف العمال بناء على أمر بسيط يبعثه المقاتل العام للشركة أو مدير أشغال الحفر بها إلى مديري المديرية . وكان في مقدور سعيد أن يتمسك بما نصت عليه لأئحة العمال من وجوب رعاية مصالح المزارعين والملاك من ناحية، وضرورة مراعاة المواسم الزراعية من ناحية ثانية . ولكن سعيدا لم يتناس هذين النصين فحسب بل فرض نظاما تمسكيا باغيا لمصلحة الشركة بقضى بتغيير ٢٠ ألف عامل أو أكثر كل شهر .

وقد كتب بادجر السائح الإنجليزي الذي زار ساحات الحفر في ديسمبر ١٨٦١ يقول « وإنه لمن دواعي الألم المنص أن يسمح للسخرة التي تتطوى على العمل بالإكراه أن تسود هذه الولاية (مصر) ، وهو أمر يصيب رخاء البلاد ومساكنها قليل العدد بأكبر الأضرار . إن هذا الأسلوب يمكن أن يطلق عليه بحق أنه صورة أخرى من رق الأرض » (٢) فأعباء السخرة في حفر القناة

(1) Sacré Amédée et Louis Outrebon : L'Egypte et Ismail Pacha. Paris. 1865, pp. 146-147.

(2) Percy Badger : ouvr. cit. p. 68.

This much is certain; that the fellahs now being despatched in large number to the works are placed under the control of

قد أعاققت إلى حد كبير إنتاج القطن أثناء حكم سعيد ، كما أنها حجبت وقتل عن البلاد نعمة ارتفاع أسعار القطن . وقد قدر نوبار ماخسرته مصر سنويا بسبب عدم التوسع في زراعة القطن نتيجة الافتقار إلى الأيدي العاملة التي تذهب إلى حفر القناة بأربعين مليون فرنك (١) ، أى مايقرب من مليون وخمسمائة وخمسين ألف جنيه . وقالت جريدة التايمز Times في هذا الصدد إن رخاء مصر قد أفسده نزع الفلاحين قهرا من حقولهم ونقلهم إلى البرزخ بطريقة ظالمة غير قانونية (٢) .

.....

نبرز هذه الصورة القائمة على حقيقتها وتبين إذا فورتت بالصورة الوضعية التي صار إليها المجتمع المصرى والاقتصاد المصرى في سنة ١٨٦٣ وما تلاها حتى انتهت الحرب الأهلية الأمريكية في أبريل ١٨٦٥ . ولما سمع حكم مصر كما ذكرنا في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وأبدى اهتماما عميقا بالتوسع في زراعة القطن (٣) ، ومن ثم أنقص تباعا طوال عام ١٨٦٣ عدد عمال

government agents; and that the scheme is assuming more and more the character of a public measure sanctioned by the Vice-Roy and promoted by his direct influence and authority.

It is deeply to be regretted that this system of forced labour so pernicious to the general welfare of the country and its scanty population; a system which may fairly be styled "a modification of agrarian slavery" should be allowed to prevail, under any circumstances, in this Vice Royalty.

Douin : Histoire du Règne etc., ouvr. cit., t. I, pp. 74-75.

وقد كتب هذا الإنجليزي كتابه في فندق شبرد بالقاهرة في يناير ١٨٦٢ عقب موافقة من ساحات الحفر بمنطقة القناة .

(١) مذكرة قدمها نوبار في نوفمبر ١٨٦٣ إلى داريو دي لويس وزير خارجية فرنسا . انظر

Douin : Histoire du Règne etc. ouvr. cit., t. I, pp. 74-75

(٢) نشرت L'Isthme de Suez مقالا لجريدة التيمز ثم تولت الرد عليه انظر المجلد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٢ مجموعة السنة السادسة .

(٣) أصدر اسماعيل أوامر بمنع مئتي الرعاضة ونظارهما في تغاتيش المية =

السخرة الذين يرسلون لحفر القناة ، وجأرت الشركة بالشكوى ولكنه لم يلق
بالا ، وأسفر النزاع عن إيقاف إرسال عمال السخرة إلى ساحات حفر القناة
اعتباراً من أول يونيو ١٨٦٤ (١) . فأتاحت الفرصة لاستبقاء الفلاحين في
الحقول يعملون في زراعة القطن من ناحية ، ولتوجيه بعضهم إلى الأراضي
القابلة للزراعة والتي ظلت إلى ذلك الوقت دون استغلال بسبب نقص الأيدي
العاملة الزراعية من ناحية أخرى . وانصرف هؤلاء وأولئك بحماس ونشاط
إلى زراعة القطن ، وشجعهم على ذلك ارتفاع أسعار القطن ارتفاعاً جنونياً
جعل كل مالك أرض في مصر تزرع قطناً يصيب كسباً لم يحلم به من قبل .
فبعد أن كان سعر القطن في سنة ١٨٦٢ قد بلغ ١٣ ريالاً إذا به يرتفع إلى
٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣ ثم يقفز إلى $\frac{1}{3}$ ٣٦ في السنة التالية ثم إلى ٤٥ ريالاً
في سنة ١٨٦٥ (٢) . وانهالت الطلبات على مصر من الخارج لشراء القطن ،
وكانت المصلحة العامة تقضى بتلبية معظم هذه الطلبات إن لم يكن جميعها .
وساد الاعتقاد في ذلك الوقت أن الحرب الأهلية في أمريكا سيطول أمدها
إلى فترة غير محدودة (٣) ، وأنها ستنتهي بالقضاء على زراعة القطن في أمريكا (٤) ،
وأخذت اللوائح الاقتصادية تردّد أن وادي النيل هو الذي كتب له أن
يزود مغازل لانكشير في إنجلترا بالمادة الأولية لصناعتها (٥) .

والجفالك وغيرهما مكافآت مالية سخية » إذا خدموا زراعة القطن وكان المحصول جيداً
إن شاء الله » وكانت المكافأة مائة جنيه لثاقل الزراعة و ٢٠٠ جنيه لما مور الزراعة
وألف جنيه لمفتش الزراعة ، الثاقل محفوظات قصر عابدين دفتر ٥٣٧ مئة سنة
أوامر تركية من ص ٥٦ - ٥٧ تسعة أوامر صادرة إلى مفتش الزراعة في الوجه
البحري وفي القيسوم وفي مزار ومولى بتاويخ ١١ ربيع الأول ١٢٨١ (١٤ أغسطس
١٨٦٤) .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢٩ صادر عابدين وثيقة رقم ١٧٣
برقية من اساميل إلى نظارة الخارجية التركية في ٣ محرم ١٢٨١ (٨ يونيو ١٨٦٤)

(2) Crouchley : *ouvr. cit.*, p. 135.

(3) Farman : *ouvr. cit.*, p. 286.

(4) Dicey : *ouvr. cit.*, pp. 53-54.

(5) *ibid.*

لقد أصبحت زراعة القطن في مصر في ذلك الوقت أشبه شيء « بالمودة »
 الشائعة . وأصيب المجتمع المصري بما يمكن أن يسمى حمى قطنية (١) .
 ففي كل مكان لا يرى غير القطن : ولا يتكلم أحد عن شيء سوى
 القطن (٢) . ونجبت عن التوسع العظيم في زراعته ظاهرة كانت تسترعى
 انتباه المسافرين . وهي وجود كميات هائلة من القطن تردحم بها محطات
 السكك الحديدية في طنطا وبها والزقازيق وغيرها . وكانت في انتظار
 شحنها إلى الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج . وقد شبه أحد الأجانب بالاث
 القطن وهي مكسمة متراصة في محطات السكك الحديدية بالأهرامات (٣) .

وكان من نتائج إيقاف إرسال عمال السخرة لحفر القنساء والتوسع
 الكبير في زراعة القطن والارتفاع الهائل في أسعاره أن زادت الثروة في
 مصر (٤) . وبلغ المصريون خلال تلك السنوات (١٨٦٣ - ١٨٦٥) حالة
 مدهشة من الرخاء (٥) ، إذ أخذ الذهب يتدفق على البلاد من لانكشير
 وأوروبا الصناعية (٦) ، وجرى الرزق غزيرا وفيرا في أيدي الفلاحين ،
 وغدوا ينفقون الأموال بدون اكتراث : وكثر ترددهم على الأسواق ،
 واندفعوا يبتاعون الجوارى والفضيات والمجوهرات والأثاث الحديث (٧) .
 وأخذ المصريون عامة بمظاهر الحضارة الأوربية إلى حد بعيد . وطرأت
 تغييرات على المجتمع المصري وصلت إلى أعماق الريف في ذلك الوقت (٨) .

(1) Casimir le conte : ouvr. cit., p. 32.

(2) Guillemin : ouvr. cit., p. 113.

(3) Casimir le conte : ouvr. cit., p. 32.

(4) Sabry M.: La Genèse de l'Esprit National Egyptien. 1863-1882.
 1924, p. 104.

(5) Van Bem Valen: L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte.
 t. I., p. 99.

(6) Rifaat M. : The Awakening of Modern Egypt.

First edition. Bristol. 1947. pp. 100-102.

(7) Charles Roux F. : Le coton en Egypte, 1908. p. 89.

(٨) وصف الأستاذ محمد رمت تلك التغيرات وصفا شائقا طريفاً في كتابه السابق

الإشارة إليه . ص ١٠٠ - ١٠٢ .

ولا يخفى أنه كان لتلك الوثبة التي قفزها المجتمع في مصر جانبها السيئ ، فلما أفاء الله الرزق على المصريين رغدا ازداد إقبال الكثيرين منهم على تعدد الزوجات ، وزاد الطين بلة أن معظمهم كانوا يفضلون التركيات على أترابهن المصريات .

ويقول أحد المؤرخين إنه سرعان ما ظهرت نتائج إلقاء السخرة في حفر القناة . فقد اتسع نطاق الزراعة في جميع المناطق التي كانت تخرج منها جيوش عمال السخرة ، ودرّ هذا الاتساع في الزراعة أرباحا وفيرة (١) . وهناك أجنبي عاصر تلك الفترة وقال في إحدى رسائله عن مصر « لقد تجاوزت حالة الرخاء في مصر كل حد . » (٢)

تلك هي الصورة الوضيئة بعد أن انحابت عن الشعب المصري تلك الغمة . ونعني بها مشكلة السخرة في حفر القناة .

(1) Mc Coan : ouvr. cit., pp. 89-90.

(2) Danglar Eugène : Lettres sur l'Égypte Contemporaine Paris. 1876. p. 215.

الفصل الخامس عشر

الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

دى لبس يطالب بأربعين ألف عامل - تصريح سعيد للخبير الإنجليزي
هو كشو - زيارة السفير البريطاني في القسطنطينية لساحات الحفر - رأيه
في السخرة في حفر القناة - أحاديثه مع سعيد - سعيد يعده بالكف عن إرسال
العمال - وفاة سعيد كارثة على الشركة - أفضال مصر على الشركة في عهد
سعيد - للشركة تناضل للإبقاء على السخرة - اعتراضها بأهمية السخرة في تنفيذ
المشروع - تمسكها بحجج واهية - أسانيد مصر لإلغاء السخرة في حفر
القناة - الحكومة المصرية تنقص عدد العمال تباعا وتنظم حملة صحفية ضد
السخرة - بعض المسهين يرفعون قضايا على الشركة - الشركة تقبل لإلغاء
السخرة وتطالب بتعويض جسيم - الأمير نابليون يتوعد - ويقحم مسائل
دبئية في السخرة - لجنة التحكيم تأخذ بدفاع الشركة - وتقدر ٤٢,٥ مليون
فرنك تعويضا عن إلغاء السخرة - اللجنة تبرر ضخامة التعويضات تبريرا
غريبا - وقع الحكم - أفضال السخرة على الشركة - الشركة تطالب بالعودة
إلى السخرة بعد إلغائها وتحرض الحكومة المصرية على تفضيل الرأي العام -
- تأميم شركة القناة تعويض جزئي عن تضحيات الشعب المصري في حفر القناة

لم تكمل تفرغ الشركة من حفر ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ ، الذي أقامته إبتهاجا
بإنجاز حفر القناة البحرية الصغيرة من البحر المتوسط إلى بحيرة التماسح ،
حتى وجهت عمال السخرة لد ترعة الماء العذب من نيشة إلى السويس -
وكان دى لبس شديد الرغبة في أن تظفر ساحات الحفر بزيارة سعيد لها مرة
أخرى حتى يكون من نتائج هذه الزيارة زيادة جديدة في عدد العمال على

غرار ما حدث في أعقاب زيارته لساحات عتبة الحمر في ديسمبر ١٨٦١. فكتب دى لسبس في ٥ ديسمبر ١٨٦٢ إلى اللوق البوقرا في باريس خطابا جاء فيه « إني أنتظر حضور الوالى إلى البرزخ للاتفاق معه على زيادة عدد العمال ، وهو موضوع لم يغيب عن ذهني لحظة واحدة . وهذه الزيارة المرتقبة إلى التماسح - والتي سبقها إرسال الوالى لأثاث فاخر من قصره ليوضع في « استراحتة » (١) - أخرها بعض الوقت لإجراء جراحة له . وقد نجحت تلك الجراحة وهو في طريقه إلى الشفاء . وقد أخبرني أنه سيحضر إلى التماسح في خلال الإثني عشر يوما القادمة بعد الاحتفال بعيد ميلاده في ١٦ ديسمبر والذي سيقام في القناطر . وهو احتفال يجب على أن أشهده » (٢) .

غير أن المرض كان قد اشتدت وطأته على سعيد فقمع به عن تلك الزيارة المرتقبة . ولم يكف دى لسبس عن «طالبة الوالى وهو يصارع الموت بزيادة عدد عمال السخرة، فكان آخر خطاب يرسله إلى صديقه سعيد باشا قبل وفاته بيوم واحد خاصا بذلك المشكلة . وقد أدرسته الوفاة قبل أن يدركه الخطاب .

طلب دى لسبس في هذا الخطاب أن يرسل إليه الوالى أربعين ألف عامل كل شهر . واستند في طلبه إلى النشاط الذى لا تغتأ الشركة تبذله لتنفيذ المشروع وإلى النتائج الاقتصادية البعيدة الأثر التى تترتب على إنجاز المشروع ، كما عاود استخدام أسلوبه الأول ، فصور لسعيد تلك الفكرة البراقة بأن

(١) كانت الشركة - تنفيذاً لرغبة سعيد أثناء زيارته لساحات الحمر في ديسمبر ١٨٦١ - قد شيدت له استراحة فاخرة عيَّاره من كتك خشى (شاليه) (chalet) على ربوة عالية تشرف على بحيرة التماسح . وقالت بتجهيز الاستراحة بمجهز تلغرافى حتى يستطيع الوالى تصريف شئون ولايته أثناء إقامته في البرزخ . وكانت الشركة قد أنشأت خطاً تلغرافياً بين التماسح والرقازيق على طول امتداد قنطرة الماء العذب . ومن الرقازيق كان الخط يتصل بالمشبكة الطغرافية . انظر جريدة الشركة العدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٨ مجموعة الب السابعة .

(2) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 248-253.

عظمته واسمه مرتبطان بإنجاز المشروع ، وقال « إن الماء العذب ينتظره الناس في السويس بتاريخ الصبر ، وهم يتأفنون على ماء الشرب الذي يجلب إلى المدينة في عربات السكك الحديدية ، ولكن بمقادير غير كافية . ويصادف ربانة السفن الإنجليزية والفرنسية كثيرا من العناء في تزويد منتهم بما يحتاج اليه من الماء العذب . ولا يكف السكان الذين يتزايد عددهم عن الشكوى من ارتفاع ثمن الماء ومن الصعاب التي يلاقونها في سبيل حصولهم على حاجتهم منه . وباستخدام عشرين ألف رجل في حفر ترعة الماء العذب أستطيع - وقد استشرت الفنين - أن أصل بهذه التربة إلى السويس في أواخر أبريل ١٨٦٣ . وإذا استمر العشرون ألف رجل الذين يرسلون إلينا يقومون في نفس الوقت بحفر القناة البحرية الصغيرة فإن نصر سموكم سيكون قريبا وكاملا . وأية عظمة أسمى وأجل من هذه . » (١)

ولكن الموت كان قد طواه في ١٨ يناير ١٨٦٣ وأراحه من الضغط المتصل الذي تعرض له سنوات طويلا من إنجلترا وتركيا وفرنسا بسبب مشروع القناة حتى أرقق صحته وأسرع به إلى القبر . والأرجح أن طلب دى لسبس كان سببى نفس المصير الذي لقيته طلباته السابقة برفع عدد العمال إلى أربعين ألفا . ونستند في هذا الترجيح إلى حادث وقع قبيل وفاة سعيد بأيام قلائل ، إذ صرح فوازان مدير عام الأشغال في الشركة للخير الإنجليزي هوكشو Hawksshaw (٢) بأن في استطاعة الشركة أن تفرغ

(١) المصدر السابق ، الجزء الرابع ص ٢٧٤ - ٢٧٥ . خطاب دى لسبس من حجة البحر بتاريخ ١٧ يناير ١٨٦٣ .

(٢) التزم سعيد فرصة زيارته لإنجلترا في يوليو ١٨٦٢ فدعا هوكشورئيس جمعية المهنيين المقيمين في إنجلترا للحضور إلى مصر ودراة مشروع القناة على الطبيعة ، ثم إبداء رأيه في تقرير مسبب عن إمكان حفر القناة أو استحالة شقها . وبعد سعيد بأن يزوده بكافة المعلومات التي يرى الوقوف عليها . وكان سعيد يدين بالرأي الأول ، ولكنه أراد تبديد الشكوك التي كانت تهاور بعض الميتمعات في إنجلترا اعتقادا منها أن المشروع يصعب تنفيذه نظرا لصعاب طبيعة وفتية لا يمكن التغلب عليها . وقدم الخير إلى مصر في نوفمبر ١٨٦٢ ، وأمر سعيد بأن يصحبه في جولاته

من حفر قناة السويس في غضون ثلاث سنوات باستخدام ثلاثين ألف عامل .

في منطقة القناة أربعة من المهندسين المصريين من موظفي الحكومة وهم منظمون بك وسلامة أفندي وإسحاق أفندي وأبو الخدي أفندي . وكان كونيغ بك سكرتير الرأى قد أعطى دي ليس بضموم الخبير وطلب إليه تسهيل مهمته . وقد سافر الخبير ورفاقه من القاهرة إلى السويس حيث بدأوا ملوافتهم تجهيز شالاً عمل مرسوم الخط المقترح للقناة حتى بورسعيد . وزار الخبير ساحات الحفر وأطلع على الوثائق التي طلبها من مستندى الشركة . كما استفسر من دي ليس وغيره عن بعض الملاحظات التي كانت تمن له إنشاء طوله . وقد استغرقت رحلته في منطقة القناة شهرين نه فيبر وديسمبر ١٨٦٢ ، ثم عاد إلى إنجلترا حيث عكف على وضع تقرير ضاف ولم يفرغ منه إلا في ٣ فبراير ١٨٦٣ بعد وفاة سعيد بحوال أسبوعين . وفي هذا التقرير أهدى هوكتشو اعتقاده في نجاح المشروع . ولم تكن تطلع الشركة عليه حتى سارعت إلى ترجمته إلى اللغة الفرنسية وطبعه في كتاب على نفقتها باسم :

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Rapport de M. John Hawkshaw, Président de la Société des Ingénieurs Civils de Londres, adressé au Gouvernement Egyptien sur les Travaux du Canal de Suez, Paris. 1863.

وأرسلت الشركة بتقرير الخبير الإنجليزي رداً لقوازن Voisin على بعض النقط التي وردت في تقرير هوكتشو واختلف معه بشأنها . ويوجد هذا التقرير أيضاً في أول مجلد السنة الثامنة من جريدة L'Isthme de Suez من المجلدات المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم Tr. Publ. 225 . والتقرير ورد قوازن عليه يقمان في إحدى وعشرين صفحة من حجم ورق الجريدة .

وما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة المصرية هي التي دفعت أنصاب الخبير

وتكلفت جميع نفقاته .

وقد وقع في خطأ ولين Wilson حين تعرض لهذا الموضوع في كتابه (ص ٢٢) إذ قال : إنه بينما كان إسحاق باشا (ويذكر مجمل تاريخ حياته) يزور إنجلترا في يوليو ١٨٦٢ دعاه هوكتشو لزيارة مصر لدراسة مشروع القناة وإيداء رأيه فيه . وظاهر من هذه العبارة الخطأ الذي وقع فيه . فإسحاق لم ينسول الحكم إلا في ١٨ يناير ١٨٦٣ . وكان في القسرة من أبريل ١٨٦٢ إلى أكتوبر ١٨٦٢ نائباً عن عمه سعيد باشا في حكم مصر إذ كان سيد غائباً عن مصر في رحلة التي قام بها لأوروبا . وبخصوص استخدام هذا الخبير والمهمة التي نيطت به ، انظر كلامي : محفوظات

فلما نقل هوكتشو هذا الرأي إلى سعيد باشا ذكر الأخير أنه لا يستطيع أن يترك الشركة بأكثر من عشرين ألف عامل سواء أكانوا من الفلاحين أم من سواهم (١) . ولهذا الإجابة دلالتها وهي أن سعيداً كان يرى الوقوف عند الرقم الذي وعد به من قبل وهو عشرون ألفاً . وكانت هذه سياسته التي لم يحد عنها طوال سنة ١٨٦٢ حتى نهاية حكمه .

• • •

ويجدر بنا أن نشير إلى حادث آخر يتصل بموضوع السخرة في حفر القناة ، وقد وقع قبيل وفاة سعيد باشا . ففي شهر نوفمبر ١٨٦٢ زار مصر السير هنري بلور Sir Henry Bulwer سفير إنجلترا في القسطنطينية (٢) ، وزعم أنه قدم إليها تبديلاً للهواء وانتجاعاً للصحة (٣) ، ولكنه جاء بإعازم من وزارة الخارجية البريطانية ليوقف السفير بنفسه على سير الأعمال في حفر القناة ، وليتحقق من الشائعات التي كانت تلوّكها الألسنة وتقتل من أن تحصينات

قصر عابدين : دفتر رقم ٥٣٠ مئة تركي . وثيقة رقم ٢ من ٣٥ وهي إنسادة إلى عمر أفندي محافظ السويس بتاريخ ٢١ جادى الأول ١٢٧٩ (١٤ نوفمبر ١٨٦٢) تقول : إنه مناسبة أن جناب الموسير هوكتشو الذي صار جليبه من إنجلترا لأجل إجراء بعض استكشافات بخصوص أشغال قنال السويس يحضر للسويس للتوجه إلى بركة القسح بأنه يتنفس المبادرة بتدارك الجمال التي تلزم أنقل أمثلهم مع الخيام التي سترد من ديوان الجهادية بعنوانهم ، وأيضاً تدارك الماكولات والأدوات وعملاته التي تلزمهم حسب تعريف مظهر بك وتسوية أمثاتها وعصمها على جانب الميرى .

وانظر أيضاً خطاب دي ليس في اجتماع الجمعية العمومية لمسى الشركة الذي عقد في ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٠ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ من ٢٧٥ مجموعة السنة الثامنة . وانظر أيضاً : أعداد تلك الجريدة رقم ١٦٣ من ٩٩ والعدد ١٦٩ من ٢٤٧ - ٢٥١ والعدد ١٧٠ والعدد ١٧٢ من ٣٤٤ .

(1) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez. Rapport de M. John Hawksshaw sur les Travaux du Canal de Suez. Paris 1863.p. 86.

(2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I. p. 332.

(3) Lesseps, F. (de): Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t.

عسكرية تشيد في منطقة القناة ، كما جاء السفير ليتصل بالوالي شخصيا ويستشف ميوله نحو الاستقلال بولابته (١).

وعلى الرغم من أن بلور قدم مصر في ٥ نوفمبر ١٨٦٢ ، وكان في مقدوره أن يحضر حفل ١٨ نوفمبر الذي أقيم بمناسبة لإيصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح ، فقد تفادى السفير حضوره ، وقام برحلة في ذلك الوقت إلى الوجه القبلي . فلما عاد إلى القاهرة أبدى رغبته في زيارة ساحات الحفر (٢) ، وأعد سعيد باشا قطارا خاصا له (٣) ، أقله في ١٧ ديسمبر ١٨٦٢ من القاهرة إلى الزقازيق (٤) ، ومنها تابع سفره إلى بحيرة التمساح على طول ترعة الماء العذب ، ثم من التمساح إلى بورسعيد على طول القناة البحرية الصغيرة ، وأخيرا اتجه إلى دمياط فالإسكندرية ، واستغرقت تلك الرحلة خمسة أيام (٥) .

وقد أرسل السفير تقريراً من الإسكندرية إلى اللورد جون رسل John Russel وزير الخارجية البريطانية ، عقب عودته من البرزخ ، أبدى فيه رأيه

(1) Hallberg : ouvr. cit., p. 189.

Hussein Husni : ouvr. cit., p. 299.

(2) Lesseps, F. : Lettres, Journal et Documents. ouvr. cit., t IV. pp. 257-258.

(٣) كان موعد تحرك القطار الخاص من محطة القاهرة الساعة الثامنة صباحا . وتبكم جريدة الشركة فنقول إن الحاشطة على المواعيد من آداب الملوك ، ولكن السير هنري بلور لم يتأخر كثيرا ، فقام القطار في الساعة الثامنة صباحا . انظر العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ ص ٢٠ مجموعة السنة الثامنة .

(٤) سافر مع السفير البريطاني كل من دى ليس وميرو Merruan السكرتير العام لشركة القناة ولاتج Lange مندوبا في إنجلترا وبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك Saunders القائم بأعمال القنصلية البريطانية في مصر و West قنصل إنجلترا في البوس و Schriener قنصل النمسا العام وعيد أعضاء الملك القنصل في مصر ، وقائد السفينة الحربية البريطانية Trident التي أقلت السفير إلى مصر ، كما رافق سكرتيران خاصان له .

(٥) انظر تعليقات الرحلة في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٥٨ الصادر في

في المشروع من الناحيتين السياسية والتجارية وموقف الشركة المالي ، كما ضمته كثيرا من الملاحظات التي عنت له أثناء زيارته ساحات الحفر بخصوص تسخير المصريين في حفر القناة . ورأى أن الكتاب الذين تناولوا موضوع القناة من وجهة النظر الإنجليزية « قد قللوا من شأن الأعمال التي تمت ، وغالوا في الصعاب التي لا تزال أمام الشركة . » (١) كما ذكر أن بورسعيد والقناطر والسويس ستغدو سريعا ملئا فرنسية ، وأن الغممال المصريين سيصبحون تحت السيطرة الفرنسية ، وأن الأراضي الممنوحة للشركة ستصبح أرضا فرنسية ، ومن ثم يسيطر النفوذ الفرنسي على مصر بأسرها ، وتكون الحكومتان التركية والمصرية سرايا . ثم انتقل السفير إلى موضوع السخرة في حفر القناة ، فقال « إن الخطة التي تنطوي على انتزاع عشرين ألف رجل كل شهر من السكان المصريين لن يكون من نتائجها بسط النفوذ الفرنسي واسم فرنسا في الجهات الواقعة على ضفاف قناة السويس وترع الماء العذب فحسب ، بل سيعتاد المصريون على بكرة أبيهم العمل تدريجيا تحت إدارة الفرنسيين ، وستؤدي هذه الحال إلى موقف خطير كل الخطورة ، وخاصة إذا أدخلنا في حسابنا القوة البحرية التي تنظمها فرنسا في الآونة الحاضرة في البحر الأحمر . » ثم صرح على عدد العمال الذين يسخرون في حفر القناة ، فقال إن عدد الفلاحين الذين يتغيبون عن حقولهم في وقت واحد لا يقف عند عشرين ألف عامل ، بل يصل إلى ستين ألفا (٢) . وأشار إلى ضمالة الأجور التي تدفعها الشركة إلى العمال ، وأوضح أنها تقل عن الأجور التي يتقاضاها العمال المصريون في مناطق أخرى ، وخاصة أن عمال الشركة يعودون إلى قراهم على نفقتهم الخاصة ، فضلا عن الأضرار التي تقيم بهم بسبب تركهم لأعمالهم (٣) .

(١) Hallberg, *ouvr. cit.*, p. 190.

(٢) بينا يكون عثرون ألفا قائمين بالعمل في ساحات الحفر يكون مثل هذا العدد من العمال في طريقهم من بلادهم إلى أراضي البرزخ وعثرون ألفا آخرون في طريق عودهم إلى قراهم من ساحات حفر القناة .

(٣) Douin : *ouvr. cit.*, t. I, pp. 28-30.

وفي أثناء إقامته في مصر اتصل السفير البريطاني بسعيد باشا الوالى ، كما اتصل بإسماعيل باشا ولى العهد . وفي حديثه مع الأول نجد أن سعيدا يتقلب على الفرنسيين والسياسة الفرنسية رأسا على عقب . وكان تردده وعدم ثباته على رأى مدى طويلة من إحدى سمات ذلك الوالى . فذكر سعيد أن الفرنسيين لم يعملوا له شيئا ، وأنه قد أخطأ في تعضيد مشروع القناة ، وأنه يسره جدا أن يتخلص من هذا المشروع ، ولكنه لا يعرف مخرجا . فأشار عليه السفير البريطاني بأن يترك له الموضوع يتولاه بنفسه على شرط ألا يقدم سعيد عمالا إلى الشركة وألا يرتبط معها باتفاقات مالية أخرى بخصوص الأسهم التى ابتاعها . فإذا وافق الوالى على العمل بهذين الشرطين فالسفير يخرجها من تلك الارتباكات دون أية مسئولية أو مساس بالشرف . وقد أعطى سعيد الوعد بشقيه : الكف عن تقديم عمال سخرة للشركة وعدم عقد اتفاقات مالية معها (١) .

وقد مات سعيد بعد تلك المحادثات بأسبوعين ، فلم يعيش ليرى هل كان إخلاصه لمشروع القناة ولصديقه دى لسبس سيدفعه إلى نقض الوعد الذى قطعه للسفير البريطانى ، أو أنه كان سيبير بوعدده فيعمل على تعطيل لأتمة الأعمال وإراحة الشعب المصرى من هذه الجزية التى فرضها عليه ونعنى بها السخرة فى حفر القناة ؟ الثابت أن السيل المتدفق من عمال السخرة لم ينقطع عن مساحات الحفر طوال الأسبوعين اللذين عاشهما بعد الموعدة التى وعدها إياه .

ولا شك أن موت سعيد كان كارثة كبرى حلت بشركة القناة ، إذ فقدت فيه نصيرا مخلصا بذل لها ألوانا شتى من المساعدات : فى تمويل

(1) Hallberg, ouvr. cit., pp. 192-193.

نقلا عن وزارة الخارجية البريطانية .

F.O. 78/1795 No. 3 Bulwer to Russel, Alex. Jan. 4, 1863 confidential.

ولما اتصل السفير البريطانى بإسماعيل ولى العهد دارت بينهما أحداث طويلة تطرق أثناءها السفير إلى تبيان الأضرار التى تلحق بالزراعة المصرية بسبب تسخير المصريين فى حفر القناة . وقد وجد السفير فى إسماعيل أذنا صاغية لمطمح وجهات نظر الممارسة الإنجليزية لنظام السخرة فى حفر القناة حتى اغتبط السفير وأدرك أنه نجح فى ضم ولى العهد إلى جانبِهِ .

الدوايات الخاصة بتنفيذ المشروع ، ووضع ترسانات الحكومة في القاهرة والإسكندرية تحت تصرف الشركة، وشراء الأدوات والمهمات لها (١) . والإنفاق على الدعاية للمشروع في أوروبا ، والاكتتاب الضخم في أسهم الشركة، وتقديم العدد الهائل من الجبال لنقل ماء الشرب إلى ساحات الحفر (٢)، وتنفيذ مشروع ترعة الماء العذب إلى نفيشة ، وإعارة بعض موظفي الحكومة القنئين للشركة (٣) إلى غير ذلك ، ولكن لم تكن هناك وقتئذ مساعدة أعظم وأجل من تلك المساعدة الآدمية التي قدمها سعيد للشركة ونعنى بها السخرة . فقد كانت بحق تجنيدا إجباريا يتم في جميع فصول السنة واستغلالا للشعب المصري من أجل شركة القناة . ولم تكن السخرة نظاما طارئا على المجتمع المصري في عهد الوالي سعيد ، فهي نظام قديم يرجع إلى عهود سحيقة في التاريخ ، وكانت الحكومات تعتمد عليه في تنفيذ المشروعات العامة بل والخاصة في بعض الأحيان . ولكن لم يحدث أن توسعت الحكومة في فرض السخرة على الشعب بمثل هذا الشمول والعنف والقسوة وعدم الاكتراث بمصالح البلاد الاقتصادية والاجتماعية كما حدث بالنسبة لشركة القناة . وقد ربط سعيد موضوع عظمته الشخصية وتخليد ذكره في التاريخ بإنجاز المشروع .

(1) Voisin Bey : ouvr., cit., t. VII, p. 162.

انظر أيضا

مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩٠١ وثيقة رقم ١٣ ص ٤٩ ودفتر رقم ١٩٠٤ وثيقة رقم ٣ ص ١٣ ودفتر ١٨٩٩ وثيقة رقم ١٧٨ ص ٨٠ ودفتر رقم ١٩٤٧ وثيقة رقم ٤٧ ص ٨٩ ووثيقة رقم ٢٦ ص ٥٠ في نفس دفتر . ودفتر رقم ١٨٩٨ وثيقة رقم ٨ ص ٣٥ ووثيقة رقم ٢٤ ص ١٧٨ ودفتر رقم ١٨٩٣ وثيقة رقم ١٩ ص ١١٧ . وهذه الوثائق على سبيل المثال لا الحصر .

(٢) مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٣٢ ص ١٥ ووثيقة رقم ٨٨ ص ٢٩ وانظر أيضا .

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 169-171.

وهو بخصوص تقديم ٨٠٠ جمل من مديريين الدقهلية والتلخيصية بأمر سعيد باشا

(٣) مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٨٩٤ ص ١٩٠ ودفتر رقم ١٩٠١ وثيقة رقم ١٠ ص ٢٢ ووثيقة رقم ١٣ ص ٢٥ ووثيقة رقم ٥٩ .

فكان اندفاعه في خطته التعسفية انسياقا لهذه الرغبة الدفينة في نفسه . وحق لدى لميس أن يقول وهو يؤمن سعيد باشا في اجتئاع الجمعية العمومية لمسمى الشركة في ١٥ يوليو ١٨٦٣ « إذا لم يخرج محمد سعيد إلى الحياة ، وإذا لم يفتكزله حكم مصر ، لما نفذ مشروع قناة السويس على الإطلاق . » (١)

ولكن كان هذا الإسراف في تسخير الشعب المصري في حفر القناة مثار تلمز عميق من طبقات المجتمع المصري . ولما توفي سعيد كان السخط في أكبر صورته قد امتد في طول البلاد وعرضها (٢) ، ومرعان ما واجه خلفه اسماعيل هذا التلمز في مستهل حكمه . وكان سعيد قد أرسل قبل وفاته بأيام قلائل فرقة من القوات المسلحة المصرية للاشتراك مع الجيش الفرنسي في حرب المكسيك بأمريكا . وكان إرسال هذه الفرقة إلى بلاد نائية واشتراكها في حرب ليست لمصر مصلحة فيها دليلا على تغفل النفوذ الفرنسي في مصر في عهد سعيد ، واعتقد المصريون وقتئذ أن إرسال تلك الحملة كان نتيجة لتدخل دي لميس . ولذلك كان المصريون يشعرون بكرهية لفرنسا ولشركة القناة ، واعتقدوا أن وفاة سعيد باشا ستضع حدا للامتيازات التي كان ذلك الوالي يقدحها على الأجانب عامة والفرنسيين خاصة . ومن ثم ظهر في الأيام الأولى من حكم اسماعيل عداء سافر من الجاهل للأجانب ، ووقعت حوادث اعتلاء من الأهليين عليهم (٣) ، وقد صرح اسماعيل بخطورة الموقف لكرستيان شيفر Christian Scheffer السكرتير الشرقي للإمبراطور نابليون الثالث ، وكان قد قدم مصر في مايو ١٨٦٣ - بعد أن ولي اسماعيل حكم مصر

(١) جريدة I'Isthme de Suez العدد ١٧٠ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٧١ مجموعة السنة الثامنة .

(2) De Malortie : ouvr. cit., p. 71.

(٣) استمرغت طرغا من هذه الحوادث كما شرحنا كيف استنلها فنصل فرنسا لاحتفظ على اسماعيل كى يواصل سياسة عمه في إرسال عمال الحرة لحفر القناة وقد آمن التوصل في سياسة الضبط على اسماعيل إل حد إذلاله . انظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشاوي : الحرة في حفر قناة السويس - عصر اسماعيل

بأربعة أشهر تقريباً - في حاشية الأمير جيروم نابليون. Jérôme Napoléon. ابن عم امبراطور فرنسا ، وكان مما قاله اسماعيل « إن أعمال القناة وحدها تقتضى تجريد ٦٠,٠٠٠ رجل شهرياً - والاستيلاء اليوم جدى ، وقد يثير القلق غداً . فإن جميع الأسلحة التى كانت مودعة فى ترسانات الحكومة ومخازنها وباعها سعيد باشا قد ظلت فى البلاد . وإنى أعلم أن عدداً كبيراً من الفلاحين قد شروا بثمن نجس عدداً يصل إلى ثلاث بندقيات لكل فرد ، كى يستطيع أن يحتفظ بواحدة منها يوم يجرد من السلاح (١) » .

• • •

ولذلك لم يكن أمراً عجباً أن ناضلت الشركة نضالاً عنيفاً فى سبيل الإبقاء على نظام السخرة فى حفر القناة ، وذلك عندما احتدم النزاع بينها وبين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل الذى طلب أول الأمر فى ١٨ أغسطس ١٨٦٣ (٢) ، ١٢ أكتوبر ١٨٦٣ (٣) تخفيض عدد العمال إلى ستة آلاف . وكانت الحكومة التركية قد أرسلت إليه مذكرة بتاريخ ١٣ شوال ١٢٧٩ (٣ أبريل ١٨٦٣) طلبت فيها إلغاء نظام السخرة كلية فى حفر القناة ، وقالت فى مذكرتها « لا يستطيع الباب العالى ولا الدول التى تهتم اهتماماً جدياً

(1) Donin : Histoire du... etc., ouvr. cit., t. I. p. 58.

(2) De Testa : ouvr. cit., t. II, p. 109, No. XXVI : Lettre du Pacha d'Egypte (Ismail) à M. de Lesseps, en daté du Caire, le 18 août 1863. (3 rabi-el-awal 1280).

كما نشر هذا المطلب فى المذكرة الاستشارية التى قدمت لإسماعيل بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٦٣ .

Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre : Note Consultative etc., op. cit.

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 350-351.

وانظر أيضاً

بتقدم الحضارة في الشرق أن تسمح بأن ينفذ هذا المشروع الكبير بالأسلوب القاسي الذي لفظته كافة الدول المتحضرة ، وهو أسلوب من إحدى نتائجه المجلبة للكوارث انزعاج ستين ألف فلاح من الزراعة والصناعة والتجارة (١)».

وقد وصف دى لسبس مطالبة الحكومة التركية بإلغاء السخرة في حفر القناة بأنها إجراء يؤدي إلى انزعاج الوسيلة الرئيسية في تنفيذ المشروع من يد الشركة (٢) . وذهب إلى أن إلغاء السخرة هو سلب لحقوق اكتسبتها الشركة «وهي حقوق تدافع عنها علنا حكومات قوية .» (٣)

واستندت الشركة في تمسكها بنظام السخرة إلى حجج واهية ، فقالت إنها بنت تقديراتها لنفقات حفر القناة على أساس ما جاء في لائحة استخدام العمال المصريين في حفر القناة ، والتي صدرت في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ ، ولأنه طبقاً لتلك التقديرات تكونت الشركة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك ، وإن إلغاء اللائحة يرفع من نفقات تنفيذ المشروع ، وهو أمر يصيب الشركة بأضرار بليغة (٤) . كما قررت أن اللائحة كانت أحد المستندات التي دعت

(١) محفوظات قصر عابدين : التقدم الفرنسي : سؤالات القرنية .

Aff. Etr. Corr. Polit. Turquie 358f. 68-70. Lettre vizirienne adressée à Son Altesse Ismail Pacha en date du 13 chawal 1279.

وقد أرسل عالي باشا وزير خارجية تركيا مذكرة بتاريخ ٦ أبريل ١٨٦٣ إلى كل من إنجلترا وفرنسا على غرار مذكرة ٣ أبريل ١٨٦٣ . انظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس - عصر إسماعيل من ص ١٣١ - ١٥٥ .

(٢) انظر الخطاب الذي ألقاه دى لسبس في اجتماع الجمعية العمومية لمهمل الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ . وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ من ص ٤٥٨ - ٢٩٣ مجموعة العدد الثامنة .

(٣) انظر مذكرة وضعها دى لسبس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٣ وقدمها إلى إسماعيل :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 319-336.

(٤) انظر مذكرة وضعها مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٥ مارس ١٨٦١ بنسوان :

Note à consulter, délibérée et votée par le Conseil d'Administration=

على أساسها الجماهير إلى الاكتتاب في أسهم الشركة . وأدعت أن لائحة العمل ليست لائحة وإنما هي عقد يحوى التزامات متبادلة بين الحكومة المصرية والشركة . وكان لاتجاه الشركة في إضفاء صفة العقد على اللائحة أهمية بالغة ، وأثار جدلا قانونيا عنيفا خاضت فيه الحكومة المصرية والشركة ، لأن إلغاء اللائحة لا يترتب عليه دفع تعويض للشركة ، بعكس العقد فإن فسخه يوجب دفع تعويض لها . ولهذا أصرت الشركة على أن تصف اللائحة بأنها عقد واجب التنفيذ *un contrat exécutoire* وأنها عقد منفذ *un contrat exécuté* (١) ، بينما رأت الحكومة المصرية ، ومن ورائها ثلاثة من أشهر مشرعي فرنسا في ذلك الوقت (٢) أنها لائحة حكومية *règlement gouvernemental* مستندة في ذلك إلى أن لفظ اللائحة تشمله من العنوان الذي اتخذ لها والذي سطر في أعلامها . وأن الوالى الذى أصدرها كان يستطيع أن يلغيا وفق رغبته ، وأن خلفه - اسماعيل - يستطيع ولسبب أقوى تعديلها وفق ما يشئ مع حسن سير العمل في اللوائح الحكومية . كما أكدت الحكومة أنها لا تجد في تلك اللائحة الخصائص التى يتميز بها العقد . وفي مقدمة هذه الخصائص تبادل الالتزامات بين طرفين متعاقدين ، فإذا

≡ de la Compagnie Universelle du Canal de Suez dans sa séance du 15 mars 1864, pour Messieurs les Membres de la Commission nommée par l'Empereur, à l'effet de donner un avis à Sa Majesté sur les questions pendantes entre le Gouvernement Egyptien et la Compagnie du Canal de Suez. Voir De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 447-471.

(١) مذكرة دى لابس إلى اسماعيل بتاريخ أول مجبر ١٨٦٣ سابقه الذكر

Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre.

(٢) مم

وتد وصقهم أوردى ، وهو من أشد الكتاب الفرنسيين متأسرة لدى لابس ، بأنهم أعلم القانون في فرنسا ومن أشهر مشرعيها . أما المستشار كراييتس فيقول عنهم إنه لم يكن في فرنسا في ذلك الوقت أحد يدان أولئك المشرعين علوا في كتابتهم . أنظر

Allouy : ouvr. cit., p. 71.

Crabites : Spoliation etc., ouvr. cit., p. 76.

كانت الشركة قد ارتبطت ببعض الالتزامات كدفع الأجور أو التغذية أو النقل أو العناية الطبية ، فإن هذه الالتزامات هي نتيجة ولبست سببا للقرار الذي اتخذته الوالى بتقديم عمال للشركة .

وقد ضغطت الحكومة المصرية على الشركة فأقصت ، منذ النصف الثانى من عام ١٨٦٣ ، عدد عمال السخرة الذين كانوا يرسلون إلى ساحات الحفر . وجأرت الشركة بالشكوى من هذا الإنقاص . وأرسل دى لىسبس إلى اسماعيل بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٣ صورة من تقرير تلقاه من فوزان مدير عام الأشغال فى الشركة يشكو فيه من نقص عدد العمال . وقدر هذا النقص بثلاثة آلاف عامل كل شهر (١) . وطلب دى لىسبس إلى اسماعيل تدارك

(١) كان ما جاء فى تقرير مدير عام أشغال الحفر ما يلى :

Depuis l'avènement de S.A. Le Prince Ismail, les moudirs ont successivement diminué les chiffres de leurs envois. On peut évaluer cette diminution à 3000 hommes par mois au moins. Les deux derniers mois, les contingents ont à peine atteint le chiffre de 15.000 hommes. Il est vrai que des causes particulières ont fait suspendre l'envoi des contingents de la province de Kenh Esneh, mais ce contingent n'était que de 1.500 hommes.

Pour réparer les mécomptes que nous a occasionnés cette réduction, tout à fait inattendue, dans le nombre de nos ouvriers indigènes, nombre qui ne peut descendre au dessous de 20.000 hommes sans causer le plus grand préjudice à la bonne marche de travaux et aux plus sérieux intérêts de la Compagnie, il serait vivement à désirer que M. le Président pût obtenir qu'on restituât, pendant les trois mois qui vont suivre, les manquants des derniers mois, autrement notre campagne serait loin d'être aussi fructueuse que nous avons été en droit de l'annoncer, comptant sur la promesse formelle de la permanence du contingent mensuel de 20.000 hommes.

والإشارة التى وردت فى التقرير خاصة بنقص عدد عمال قنا وإسنا ، ودعا إلى انتشار التيفوس وقتئذ ، هاتين المهنيتين ، ويلاحظ أن التقرير بلون تساريخ ولكن أرفقه دى لىسبس بطلب تاريخه أول سبتمبر ١٨٦٣ إلى اسماعيل انظر

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. IV,

هذا التفص في عدد العمال ، ولكن الحكومة لم تلق بالاً وواصلت سياسة الضغط حتى هبط عديدهم في ديسمبر ١٨٦٣ إلى ١٣,٠٠٠ رجل (١) .

وقد نظمت الحكومة المصرية حملة صحفية واسعة عنيفة على الشركة في صحافة باريس ، نعت عليها التجاها إلى نظام السخرة ووصفت بأنه وسيلة متبريرة ، وقالت إن شركة تزعم أنها تحمل الحضارة الفرنسية إلى ربوع الشرق يجب عليها أن تتخلى سريعاً عن إجراء مترع بالردائل . وقررت تلك الحملة الصحفية أن شركة القناة قد أصبحت موضع فزع المصريين وكرهيتهم ، وإذا كانت الشركة تلتزم رعاية الحكومة الفرنسية أفلا يجدر بها أن تفكر قليلاً في ألا تخاطر بتعريض سمعة هذه الحكومة للخطر إذا قاسمتها هذه المسؤولية ؟ (٢) .

واستمرت الحملة الصحفية حفية طويلة أوقعت الارتباك في دوائر الشركة ، وانخفضت أثمان الأسهم في بورصة باريس ، ونشرت الاضطراب بين المسهين . وكان من مظاهر الاضطراب قضيتان أقامهما فريق من المسهين على دى لسبس . وقد طلبوا في القضية الأولى الحكم عليه بالزامه بدعوة الجمعية العمومية لمسهى الشركة بصفة مستعجلة لاجتماع غير عادى لبحث الموقف الناشئ عن حالة النزاع بين الحكومة المصرية والشركة (٣) .

(1) Douin : Histoire du... etc. ouvr. cit., t. I p. 128.

(٢) استعرضنا مقالات الصحف الفرنسية التي انتقدت منها للحكومة المصرية قيام حملة على نظام السخرة في حفر القناة ، كما استعرضنا أقوال الصحف الموالية للشركة . أنظر الفصل الثامن بعنوان : حملة نوبار الصحفية . دكتور عبد العزيز محمد الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس - عصر اسمايل ص ص ٢٣٢ - ٢٦٦ .

(٣) رفضت هذه الدعوى أمام محكمة البين التجارية Tribunal de Commerce de la Seine ضد دى لسبس بصفته رئيساً لمجلس إدارة الشركة . وقد قالت جريدة L'Isthme de Suez (العدد ١٨١ الصادر في أول يناير ١٨٦٤ ص ٩ مجموعة الختم التاسعة) إن مجلس إدارة الشركة قد قرر من تلقاء نفسه وقبل أن يعلن دى لسبس بمرافعة الدعوى عقد الجمعية العمومية للمسهين في اجتماع غير عادى في أول مارس ١٨٦٤ . ولكن هذا الدفاع الذي تبرعت به الجريدة من تلقاء نفسها والتفية لاتزال تدل على جملتها أمام القضاء دفاع مقيم بنهار

أما القضية الثانية فكانت لعزل أعضاء مجلس إدارة الشركة وتعيين غيرهم ، لأنه تربطهم بالرئيس دى لسبس صلة صداقة وثيقة ، وهم يحكم هذه الصداقة لا يعارضون دى لسبس ، وهو أمر شاذ يتطوى على أخطار جسيمة تحيق بمصالح المسهمين (١).

وكانت تلك الحملة الصحفية شديدة الوطأة على الشركة حتى أن دى لسبس وصفها بأنها حرب صليبية باسم الإنسانية (٢) . ورأت الشركة أنه لا مناص

أمام الأرقام التي تكشف عن حقائق ثابتة . فقد قدمت القضية إلى المحكمة التجارية في ٢٢ ديسمبر ١٨٦٣ ثم أجلت إلى ٢٨ ديسمبر ثم أجلت مرة أخرى بخمسة ١٣ يناير ١٨٦٤ . فإذا رجعنا إلى الإعلان الذي أذاعته الشركة عن عقد الجمعية العامة للمساهمين نجد أنه قد صدر موقفا عليه من بول مورر Paul Merrouau سكرتير عام الشركة وقتئذ ويجعل تاريخ ٢٤ ديسمبر ١٨٦٣ أي بعد أن اتخذت القضية طريقها إلى المحكمة . وفي هذا الإعلان يقول السكرتير العام إن مجلس إدارة الشركة قد اتخذ هذا القرار في ٢٢ ديسمبر ١٨٦٣ .

وقد دفع عنى الشركة أمام المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى استناداً إلى المادة ٧٥ من قانون الشركة الأساسي ، والتي تمنح مسمى الشركة من مقاضاتها قبل أن يرضوا أولاً وقبل الإلجاء إلى القضاء - موضوع الخلاف على مجلس إدارة الشركة ، وهذا ما لم يتم به الخصوم . ولكن المحكمة برئاسة دينير Denière رفضت هذا الدفع وقتت - بموافقة طرق الخصومة - بشطب الدعوى .

انظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٢ الصادر في ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ص ٤٠ مجموعة السنة الثامنة .

(١) نظرت هذه القضية أمام محكمة السين التجارية وبعد سماع مرافعة طرق الخصومة قنت مجلة ١٠ فبراير ١٨٦٤ برفض الدعوى وإلزام رافعيها بالصايف . انظر الملحق الذي ظهر في ٢٦ فبراير ١٨٦٤ العدد ١٨٤ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٤ من جريدة L'Isthme de Suez ص ١٢٣ - ١٢٤ بمجموعة السنة الثامنة .

(٢) محاضرة عامة ألقاها دى لسبس في ٢١ مارس ١٨٦٤ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٧ الصادر في أول إبريل ١٨٦٤ ص ١٩١ - ١٩٨ مجموعة السنة الثامنة . وما هو جدير بالذكر أن اسم الحرب الصليبية أطلقته قبل دى لسبس جريدة فرنسية هي Mémorial de la Loire في مقال ظهر في عددها الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٦٣ جاء فيه « تقوم الآن حرب صليبية منظمة ضد مشروع قناة السويس » . وقد أعادت جريدة L'Isthme de Suez نشر هذا المقال في العدد ١٨٠ الصادر في ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٨٦٣ مجموعة السنة الثامنة .

من التخلي عن السخرة ، فقبلت مبدأ الإلغاء ، ولكنها طالبت بتعويض
جسيم للغاية بلغ ٥٧ مليون فرنك ، أى أكثر من ربع رأس مال الشركة .
ووضعت مذكرة ضافية حاولت أن تثبت فيها عدالة مطلبها واعتدالها في
تقدير التعويض ، وأبرزت الخسائر الفادحة التي تنزل بها نتيجة لإلغاء السخرة
في حفر القناة (١) .

ولقد لقيت الشركة في موقفها تأييدا عاليا سافرا من بعض الشخصيات
في فرنسا ، وكان من بينها الأمير الخليج جيروم نابليون Jérôme Napoléon
راعي المشروع وابن عم الإمبراطور نابليون الثالث . وقد ألقى خطابا حماسيا
ضافيا في مأدبة أقامتها الشركة في ١١ فبراير ١٨٦٤ وحضرها قرابة ١٦٠٠
مدعو بمناسبة فراغ الشركة من إيصال ترعة الماء العذب إلى السويس . وكانت
تلك المأدبة أشبه بمظاهرة سياسية . وقد حرص الأمير جيروم نابليون الشركة
على التمسك برأيها القائل بضرورة تعويضها عن إلغاء السخرة في حفر القناة .
فقال إذا قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة إلغاء السخرة بدون تعويض مالى
تدفعه الحكومة المصرية لاستحقاق أن يرسلوا إلى مستشفى الأمراض العقلية أو
يحاكوا جنائيا . ثم اشتط في تعزيز موقف الشركة إلى حد أنه قال « إذا كانت
مصر تفسد تخفيف ويلات الإنسانية عن شعبها فيجب عليها ألا تضع عبء
هذا العمل على عاتق الشركة . فنحن المواطنون الفرنسيون ندفع ثمن عظمتنا ،
ولكن إذا دفعنا نحن ثمن عظمة المسلمين والتخفيف عنهم وتقديم الخير لهم
فلن يكون ذلك إلا حماقة وجنونا . » (٢)

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. IV, pp. 447-471.

(٢) طبعت شركة القناة هذه الخطبة في كتاب باسم :

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Banquet du Canal de Suez — 11 février 1864. Discours de S.A. le Prince Napoléon, de M. Dupin et M. de Lesseps, Paris, 1864.

وكان المفروض أن تلغى الحكومة المصرية السخرة في حفر القناة اعتباراً من أول فبراير ١٨٦٤ ، وهو نهاية مهلة الستة أشهر التي حددتها الباب العالي في مذكرته لإسماعيل بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٣ لتسوية النزاع بين مصر والشركة ، وقرر فيها أنه إذا انتهت تلك المهلة دون الوصول إلى تسوية الخلاف فإن إسماعيل يوقف لإرسال عمال السخرة (١) . ولكن حدث أن أبرق دريوس دي لويس Drouyon de Lhuys وزير خارجية فرنسا في ١٦ يناير ١٨٦٤ ، بناء على أمر الإمبراطور ، إلى تاستي Tastu قنصل فرنسا في مصر كي يطلب إلى إسماعيل مد المهلة شهرين يتيان في ٣١ مارس ١٨٦٤ (٢) . فوافق إسماعيل (٣) . ثم حدث أن اتصلت وزارة الخارجية الفرنسية ، بناء على التماس شركة القناة (٤) ، بالحكومة التركية وإسماعيل لإطالة المهلة شهرين آخرين يتيان في ٣١ مايو ١٨٦٤ ، فوافقت الحكومة التركية أولاً ثم تبعها الحكومة المصرية (٥) .

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 387-411.

وجريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٤ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٤ ص ١٠٠-١٠٨ مجموعة السنة التاسعة .

(١) Copie d'une lettre vizirienne, communiquée à l'Ambassade de France à Constantinople, et qui devait être envoyée au Vice-Roi d'Egypte par Fouad Pacha, à la date du 1er août 1863. dans :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 316-318.

(٢) Douin : Histoire du... etc., ouvr., t. I. p. 68.

(٣) ibid.

(٤) انظر خطاباً أرسله دي لويس بتاريخ ١٦ مارس ١٨٦٤ إلى وزير خارجية فرنسا في

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 445-446.

(٥) محفولات قصر عابدين : دفتر ٢١ صادر عابدين ص ١١٠ في ١٤ شوال ١٢٨٠ (٢٣ مارس ١٨٦٤) وثيقة رقم ٣٦١ نفس التاريخ . وانظر أيضاً وثيقة رقم ٣٦٠ في نفس دفتر وهي أمر سري صدر من الجانب البالي إلى

ولكن الحكومة المصرية هيبتت بعدد عمال السخرة هبوطا ملموسا في خلال تلك المدة . فبعد أن كان عددهم في شهر ديسمبر ١٨٦٣ قد وصل إلى ١٣ ٠٠٠ . نجد أنه انخفض في مارس ١٨٦٤ إلى عشرة آلاف ، وفي أبريل إلى ثمانية آلاف ، وفي مايو إلى ستة آلاف (١) .

وكانت الحوادث قد تطورت تطورا أدى إلى أن طلب اسماعيل ، بكل سذاجة (٢) ، تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث في النزاع القائم بين مصر وشركة القناة . وتكوئت لجنة تحكيم كى تلوس المسائل المتنازع عليها ثم تقدم بعد ذلك تقريراً إلى الإمبراطور مشفوعاً برأيها . وكانت هذه اللجنة فرنسية لحماً ودماً (٣) ، وقد أخذت بنظرية الشركة بأن لأئحة العمال هى عقد ، وأن فسحه وفق رغبة الحكومة المصرية ، وهى أحد الطرفين المتعاقدين ، يستوجب دفع تعويض للطرف الآخر وهو شركة القناة . وقدرت هذا التعويض بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك . وخصصت من هذا التعويض مبلغ ٤,٥ مليون فرنك قيمة أجور متأخرة على الشركة للعمال (٤) .

ولم تستطع اللجنة في تقريرها تجاهل مساوئ نظام السخرة في حفر القناة ، ولكنها ألقت التبعة على سعيد باشا ، وهو الوالى التعس الذى ألقى

الفوكسندا في نفس الصاريخ ، ووثيقة رقم ٣٦٢ وهى أمر سرى صدر من الخنايب المال إلى نوبار في باريس في ١٤ شوال ١٢٨٠ ، ووثيقة رقم ٣٦٤ وهى أمر سرى صدر من الخنايب المال إلى نوبار باشا في باريس في ١٨ شوال ١٢٨٠ .

وانظر أيضا للمحققين رقم ٤ ورقم ٥ في هذا الكتاب

(1) Douin : Histoire du... etc., ouvr. cit., t. I. p. 129.

(٢) نرحنا كيف أن اسماعيل قد جابه التوفيق باتخاذ الإمبراطور حكماً . انظر : دكتور عبد العزيز محمد الشاوى : السخرة في حق قناة السويس - مصر اسماعيل من ص ٢٧٠ - ٢٧٧ .

(٣) أوضحنا التجهات إلى أحاطت بتكوين اللجنة والمآخذ على أفعالها وسجلنا تصرفات لريتها كانت تمنه بسم الصلاحية . انظر المصدر السابق من ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٤) سجد أن تعرضنا لهذه المسألة في الفصل الثالث عشر .

بنفسه في أحضان الفرنسيين ليكتسب عظمة خيالية فدمغوه - بعد وفاته - بقسوته على الشعب المصري . فقالت اللجنة إنه إذا كان هناك لوم يوجه إلى نظام السخرة ، فإن اللوم ينصب على الأسلوب الذي يتبع في جمع العمال ، وهو الأسلوب الذي سار عليه محمد سعيد إزاء الشركة في تنفيذ لأشعة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ فهذا عمل يتناقض مع طبائعنا ويثير استياء الرأي العام في الشعوب المتحضرة » وقالت اللجنة إن للباب العالي الحق ، بل إن هذا واجبه ، في أن يضع حدا لهذا النظام .

وقد بلغ مجموع مبالغ التعويضات التي اقترحت اللجنة فرضها على مصر في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة واسترداد جزء من الأراضي الممنوحة للشركة وإلغاء بعض امتيازاتها أربعة وعشرين مليون فرنك ، أي ما يوازي ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه (١) .

وأرفق رئيس لجنة التحكيم بقريره مذكرة صغيرة طواها على تعليقات شخصية له تبريرا لضخامة التعويضات التي اقترحتها اللجنة ، وطلب إلى وزير خارجية فرنسا أن يرفعها إلى الإمبراطور . وكان مما جاء في هذه المذكرة « إن المعلومات التي أتاحها لي إقامة خمس سنوات في القسطنطينية تسمح لي بأن أظن أنه مادامت المسائل التي تخص الباب العالي شخصيا قد أبعدت عن نطاق المناقشة ، فإنه لن يعترض اعتراضا قويا على التعويضات التي لا يلتزم بدفعها . وإني أميل إلى الاعتقاد بأن الباب العالي وهو يتظاهر بأن يرى الأعباء الملقاة على عاتق والى مصر باهظة جدا ، فإنه لن يكون في قرارة نفسه متأسفا حين يرى تابعه (اسماعيل) يعاقب بطريقة ما على الثقة التي وضعها الوالي في شركة أجنبية ، على الرغم من الأوامر التي كان الباب العالي يصدرها تباعا . وإني أخشى إلى ذلك أن باشوات مصر يتفقون في كل عام على مسراتهم وعلى أمور غير مجدية أموالا أكثر من المبالغ التي يتعين

(١) النص الكامل لتقرير لجنة التحكيم في

على اسماعيل دفعها في خزانة شركة يمتلك ١٧٧٦٤٢ سهما من أسهمها البالغ عددها أربعمائة ألف ، (١)

وقد أخذ الإمبراطور بتقرير اللجنة جملة وتفصيلا وعهد إلى رئيسها بوضع صيغة الحكم ، ووقعه الإمبراطور في ٦ يوليو ١٨٦٤ ، وقد بنى الحكم على أساس ما جاء في تقرير اللجنة ، فهما لا يختلفان إلا في الناحية الشكلية ، فالحكم يغلب عليه الإيجاز بالنسبة لتقرير اللجنة من ناحية والطابع القانوني من ناحية أخرى (٢) .

وكان لهذا الحكم وقع سيء للغاية في الشعب المصري والأوساط المصرية الرسمية ، ورأت الجماهير أنه لإضرار بمصر من أجل رعاية المصالح الفرنسية في الشرق (٣) . وذكر Rothstein أن هذا الحكم لم يكن غير سرقه من سرفات عدة أذعن في مصر لأوروبا المستنيرة الفاضلة (٤) . وقرر لينان بك أن دوائر باريس كانت تعتقد في ذلك الوقت أنه في الاستطاعة تسوية كافة المشكلات بين مصر وشركة القناة لقاء ثلاثين مليون فرنك ، وتكون الشركة في تلك الحال سعيدة جدا بحصولها على هذا المبلغ . ولكن الحكم حابي قدر الإمكان شركة القناة على حساب الحكومة المصرية التي اعتبرها منجما لا ينضبط بمعينه (٥) . ولا ريب أن لجنة التحكيم قد وضعت

(١) دكتور عبد العزيز عبد الفتاح : السيرة في عصر ثناء السويس - عصر اسماعيل . ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) النص الرسمي للحكم الإمبراطوري محفوظ في قصر عابدين : مقتطف رقم ٣٢ ميسة تركي وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ - غزة صفر ١٢٨١ هـ . وهذه الوثيقة باللغة الفرنسية مطبوعة في باريس .

(3) Sammarco : Histoire etc., ouvr. cit., t. III, p. 78.
نقلا عن المخطوطات النسخية في فيينا : خطاب مرسى من الإسكندرية بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٤ إل وزارة الخارجية النمساوية .

(4) Rothstein : Egypt's Ruin.
وترجمة الأستاذين عبد الحميد العبادي ومحمد بدوان . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٣٦ . ص ٤٤ .

(5) Linant de Bellefonds : ouvr. cit., pp. 275-276.

نصب عليها الروة الغزيرة التي كانت تتدفق على مصر في تلك الآونة بسبب
 المجاعة القطنية ، فاشتطت اللجنة في تقديراتها وسأيرها الإمبراطور في هذا
 الإنجاز. وقد صرح نوبار لممثل النمسا السياسي في القسطنطينية أنه من بين الأربعة
 والعشرين مليون فرنك التي حكم بها الإمبراطور يوجد ستون مليون فرنك
 على الأقل تقبل المراجعة والمناقشة فيها (١). أما فارمان قنصل الولايات المتحدة
 الأمريكية في مصر على عهد اسماعيل والذي عين قاضيا في المحاكم المختلطة
 في مصر بعد ذلك ، فيقول إن هذا الحكم قد أدهش جميع رجال القانون في
 أوروبا ، ولولا سمة الجدل التي اتسم بها لعدده الناس تحفة من تحف القضاء (٢) .

بيد أن الحكم قد سجل على الشركة أنها كانت أول الطرفين المتعاقدين
 لإخلال بالتزاماتها ، فأثبت أن الشركة لم تكن تلغع الطريق كبير من العمال
 أجورهم المحددة في لائحة العمال . ومن المناقضات في موقف الشركة أنها
 تطالب بتعويض في مقابل إلغاء اللائحة ، أي في مقابل تحلل الحكومة المصرية
 من الالتزامات التي فرضتها عليها اللائحة ، فهي تطالب بتعويض عن إخلال
 من جانب الحكومة المصرية في تنفيذ اللائحة يحدث بعد وقوع إخلال من
 جانب الشركة بزم طويل . ومن أولى المبادئ المقررة في القانون أنه في حالة
 قيام التزامات متبادلة بين طرفين متعاقدين يلتزم كل طرف بالتزاماته . فإذا
 أحل أحد الطرفين بالالتزامات المفروضة عليه كان للطرف الآخر أن يتحلل
 كذلك من التزاماته .

وما يذكر أن الحكومة المصرية لم تنتظر صدور حكم الإمبراطور بإلغاء
 السخرة في حفر القناة ، فأوقفت لإرسال عمال السخرة إلى ساحات الحفر
 اعتبارا من أول يونيو ١٨٦٤ (٣) . وكانت الشركة قد أخطرت وزير
 خارجية فرنسا في ١٦ مارس ١٨٦٤ بموافقتها على مبدأ الإلغاء في مقابل

(1) Sammarco : Précis etc., ouvr. cit., t. IV, p. 167.

فلا عن الوثائق المتساوية في فينا .

(2) Farman : ouvr. cit., pp. 205-206.

(٣) انظر الملحق رقم ٥

تعويض قدرته بمبلغ ٥٧ مليون فرنك . وطلبت إلى وزير الخارجية إخطار لجنة التحكيم بذلك التحول في موقفها (١) .

...

نستخلص من القصول التي مرت بنا في هذا البحث حقيقة لأمراء فيها ، هي أن الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة . فقد تعرضت عمليات الحفر أول الأمر للتعطيل طوال المدة التي أوقف فيها سعيد باشا تنفيذ لائحة العمال نتيجة المعارضة الإنجليزية . وطالت تلك الفترة إلى سنتين (من ٢٥ أبريل ١٨٥٩ إلى ١٨ أبريل ١٨٦١) ، وغدا مركز الشركة خلالها حرجا ودقيقا للغاية ، وتعرضت لتغد شديد من أنصارها وتجريح عنيف من خصومها .

فلما شرع سعيد في تنفيذ لائحة العمال في ١٩ أبريل ١٨٦١ في نطاق ضيق أول الأمر ، وسبق عماله السخرة إلى ساحات الحفر زمرا بدأت الحياة تدب في أوصال منطقة القناة ، إذ استطاعت الشركة بفضلهم أن تحفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيسة على مقربة من بحيرة التماسح . وفرغت من حفرها في ٢٣ يناير ١٨٦٢ . وجلبت تلك التربة الحياة والحركة إلى منطقة صحراوية جرداء ، وانفجرت إلى حد ما مشكلة ماء الشرب في ساحات الحفر ، كما اختفت رويدا رويدا المشكلات المستعصية الأخرى كالنقل والتموين . وقد بلغ عدد العمال الذين سحروا في حفر تلك التربة ٥٥٨٩٣ رجلا .

ولما توسع سعيد في تنفيذ لائحة العمال ، وطبق نظام السخرة تطبيقا صارما عنيفا ، وشملت عمليات جمع العمال لحفر القناة مديريات مصر بأسرها حتى امتدت إلى الشلال الأول ، استطاعت الشركة بفضل عمال السخرة أن تحفر القناة البحرية من بورسعيد إلى بحيرة التماسح .

واستغلت الشركة عمال السخرة استغلالا شائنا بعيدا عن الرحمة والشفقة في مرتفعات عتبة الجسر ، ففرضت عليهم أقصى عبء يمكن أن يفكر فيه

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. IV.

إنسان متحضر هو نقل جبل يرتفع ١٩ متراً عن سطح البحر ويمتد مسافة ١٤ كيلومتراً ثم شق مجرى للقناة البحرية مكائنه ١١ ولم تفكر الشركة في استخدام الآت ميكانيكية تكون عوناً لأولئك العمال التاعسين ، ولكنها اعتمدت على كثرتهم العددية الهائلة ، والقنوس ، وهي وسيلة بدائية هزيلة ، ثم القفف يضعون فيها الأنقاض ، ثم السياط تهوى على ظهورهم ، ولقائهم في سجن عتبة الجسر إلى غير ذلك من ضروب العسف والجور . وقد امتغرق العمل في مرتفعات عتبة الجسر وحدها قرابة عشرة أشهر سخر فيه ١٧٦٧٨ عاملاً . هذا عدا الآف العمال الذين سخرُوا في شقها من بورسعيد إلى فردان حيث تبدأ مرتفعات عتبة الجسر من ناحية الشمال .

ولما بلغت للشركة هذا الحد في حفر القناة البحرية بإبصارها إلى بحيرة التماسح ، وجهت عمال السخرة لحفر ترعة الماء العذب من نقيشة إلى السويس ، فشقوقها في أقل من عام ، وفرغوا منها في النصف الثاني من ديسمبر ١٨٦٣ ، وبلغ عدد العمال الذين سخرُوا في حفرها مائة ألف عامل . ثم شرعوا يشقون مجرى للقناة البحرية في النصف الجنوبي من البرزخ من بحيرة التماسح إلى السويس ، وكان ذلك خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٨٦٤ حتى ٣١ مايو ١٨٦٤ ، حين أوقفت الحكومة إرسال عمال السخرة إلى ساحات الحفر . وقد بلغ عددهم خلال تلك المدة خمسين ألفاً ، وبذلوا جهوداً مضنية في مرتفعات سرايوم .

تضاف إلى تلك العمليات المتعددة أعمال أخرى لها أهميتها القصوى ، فقد وجهت الشركة الآفا أخرى من عمال السخرة لتعمير منطقة القناة : من بناء المدن الجديدة وتوسيع رقعتها كبورسعيد والتماسح (الإسماعيلية فيما بعد) ، ومن إنشاء مراكز هامة للعمل تدار منها عمليات الحفر ، مثل الفردان والجسر وطوسن وسرايوم وغيرها ، ومن إقامة المنشآت والمباني المختلفة لأجهزة الشركة الإدارية والهندسية والصحية وغيرها . ويعطى الجندول الآتي فكرة عن تقدم حركة التعمير التي كانت قد شملت جهات منطقة القناة في نهاية ٣٤٠

عام ١٨٦٣ وقبل إلغاء السخرة في حفر القناة (١) .

اسم الجهة	منازل للسكنى بالمتر المربع	أكواخ واعتابر العمال	ورش ومستودعات	مجموع المساحة	الحى العربى
بور سعيد	١٥٩٦٢	٧٣٢٦	١٣٢٣٨	٣٦٥٢٦	٤٧١٥
رأس العش	١٤١٩	٩٦٠	٤٨٠	٢٨٥٩	—
القنطرة	١٤٦٩	٧١٤١	٧٧٣	٩٣٨٣	٣٨٠٠
القردان	٥٧٢	٩١	—	٦٦٣	—
البحر	٧٩٦٧	٧٠٣	٢٨١٥	١١٤٨٥	٥٣٧
الإسماعيلية	١٩٧١٢	٦٧٧٢	٢٧١٣	٢٩١٩٧	—
طوسن	٢٥٩٦	١٢١	١٤٠	٢٨٥٧	—
جنتقه	٦٩٠	—	—	٦٩٠	—
شلوف الطرابنة	١١٦٩	—	٧٤٤	١٩١٣	—
السويس	١٣٧	٣٦	—	١٧٣	—
المخسة	٦٥٤	٧٢	—	٧٢٦	—
معسكرات إضافية	٦٧٨	٢٢٣	—	٩٠١	—
المجموع بالمتر المربع	٥٣٦٩٤	٢٣٥٧٢	٢١٢١٣	٩٨٤٧٩	٩٠٥٢

فعمال السخرة كانوا هم الرواد الذين جعلوا من منطقة القناة الصحراوية جهات عامرة آمنة ظلها وارف تهوى إليها أفئدة الناس . وهكذا كان فضل عمال السخرة على الشركة عظيماً .

واستمر هذا الفضل قائماً حتى بعد إلغاء السخرة في حفر القناة في سنة ١٨٦٤ ، لأن الشركة وقتئذ وجهت نداء إلى كبار المقاولين وكبريات

(١) Voisin Bey : ouvr., cit., t. VI. p. 305.

وانظر أيضاً إحصائيتين أخريين عن حالة السران في مارس ١٨٦٢ وأبريل ١٨٦٢ على ندى هذه الإحصائية . وقد وردت في تقرير ندى لسيس الذى ألقاه في اجتماع الجمعية السورية لسنى الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشرته جريدة L'Isthme de Suez في العدد ١٧٠ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٥٨ - ٢٩٢ مجموعة السنة الثامنة .

الشركات الهندسية في أوروبا تطلب إليهم التقدم بعطاءاتهم لتعمين أو توسيع أو حفر الأجزاء المتبقية من القناة البحرية . ووضعت كتابا صغيرا تضمن الأعمال المطلوبة والشروط التي تراها ، وأودعت نسخا من هذا الكتاب مكاتب الشركة في باريس وسائر المدن الأوروبية ومصر (١) . واستجاب عدد من كبار المقاولين لنداء الشركة ، وحضروا إلى مصر لمعاينة منطقة القناة وتقدموا بعطاءاتهم إلى الشركة فقبلت ما راقها منها (٢) . وكان من حسن حظ الشركة أنها وقفت إلى عقد اتفاقات معهم في ذلك الوقت ، وأن أولئك المقاولين استطاعوا لإرسال الكراكات وغيرها من الآت الحفر الضخمة القوية إلى منطقة القناة في فترة وجيزة . إذ كان لذين العاملين مجتمعين أكبر الأثر في التخفيف من الأثر السيئ الذي ساد دوائر باريس عقب إلغاء السخرة في حفر القناة (٣) .

وهنا يبرز فضل آخر لعمل السخرة على الشركة . فلو لا العمل الجبار الذي سبق أن أكرهوا على القيام به لما وصلت الشركة إلى تلك النتيجة من قبول كبار المقاولين والشركات التعاقد معها لإنجاز الأجزاء الباقية من القناة بالأسعار التي حددت ، لأن المقاولين أدخلوا في حسابهم التطور العمراني الذي طرأ على منطقة القناة في خلال السنوات الخمس منذ أن شرعت الشركة في تنفيذ المشروع في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ ، فلابسات العمل في منطقة القناة في سنة ١٨٦٤ كانت تختلف اختلافا بينا عما كانت عليه في سنة ١٨٥٩ ، حين كان البرزخ منطقة صحراوية خالية من مقومات الحياة ، ولم تكن الشركة قد أقامت بعد مساكن يأوي إليها العمال وغيرهم ، ولم تكن وسائل المواصلات بين البرزخ وبين الدلتا الغنية ببحيراتها قد أنشئت ، ولم يكن في البرزخ مورد مائي ثابت يطمئن إليه العمال والمهندسون ومن إليهم وهم في

(١) جريدة الشركة العدد ١٧٨ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٣ من ص ٤٥٥ - ٤٥٦

مجوعة السنة الثامنة .

(2) Voisin Bey : ouvr. cit., t. VII. pp. 58-60.

(3) Ritt. : ouvr. cit., p. 292.

الصحراء يؤمدون أعمالهم المضنية ، فكان شيخ الموت عطشا يلوح لهم بين كل حين وأن . أما في عام ١٨٦٤ فقد غدا البرزخ منطقة منظمة إلى حد بعيد امتدت إليه يد العمران . ولما غادر عمال السخرة ساحات الحفر في ٣١ مايو ١٨٦٤ تركوا وراءهم شبكة مواصلات مائية على درجة كبيرة من الأهمية ، وبفضل هذه الشبكة المائية أصبح التزوين المائي والغدائي والآلي هينا ميسورا . فلما قدم المقاولون ومديرو الشركات الهندسية الأوربية إلى منطقة القناة سنة ١٨٦٤ وجنوا المنشآت والمواصلات واطمأنوا إلى حياة مستقرة آمنة يحياها رجالهم الفتيون وعمالهم .

ومن أفضال نظام السخرة على الشركة أيضا أن إلغائه اقترن بدفع تعويض مالى لجسم لها كفل لها موردا ضخما بالإضافة إلى مبالغ التعويضات الأخرى التى قررها لها نفس الحكم الإمبراطورى . وكانت هذه المبالغ مجتمعة تقرب من نصف رأس مال الشركة ، فاستطاعت أن تمضى قلما في إكمال المشروع بالوسائل الميكانيكية .

• • •

غير أن الشركة لم تقنع بالمرابا التى أتاحها لها نظام السخرة سواء وقت قيام هذا النظام أو عقب إلغائه ، فلم بمصر عام ونصف عام على صدور حكم الإمبراطور بإلغاء السخرة حتى عاودها الطمع في تسخير الشعب المصرى وتطلعت إلى هذا النظام الويل . وقد لمس نوبار باشا هذه الرغبة أثناء وجوده في باريس في يناير ١٨٦٦ ، وعلم أنه مما يلقى الشركة في تلك الآونة هو صعوبة حفر القناة في بعض الجهات الجنوبية من منطقة القناة ، وأن منشأ الصعوبة هو الحاجة الماسة إلى عمال حفر بكثرة عديدة كبيرة . واعتقدت الشركة أن مصر ستعجز عن أن تدفع في المواعيد المحددة أقساط التعويضات التى فرضها عليها الحكم الإمبراطورى ، فافترحت أن تعدها مصر بعمال سخرة في مقابل ٤٠٠ ألف فرنك تدفعها الشركة أو تخفيض الأقساط ومد آجالها بحيث تدفع التعويضات كاملة في فترة أطول من الفترة المقررة

في الحكم الإمبراطوري (١).

وابتدعت صفافة الشركة حيلة للحكومة المصرية لتقديم عمسال
السخرة ، وهي حيلة تنطوي على خبث أصيل وعلى تحريض الحكومة على
تضليل الرأي العام الأجنبي خاصة .. كان هناك عشرون ألف عامل يعملون
وقتش في مد الخط الحديدي من منطقة الإسماعيلية إلى السويس . وهذا الخط
يسير موازيا للقناة البحرية وعلى مسافة قريبة منها . فعرضت الشركة على
الحكومة أن تكتفي باستخدام عشرة آلاف عامل في مد الخط الحديدي ، وأن
توجه العشرة الآف عامل الآخرين لحفر القناة البحرية . وقالت الشركة إنه
لن ينجم أحد إلى تسخير الفلاحين في قناة السويس لقرب المسافة بينها
وبين الخط الحديدي . وقد رفضت مصر هذا الطلب على أساس أن السخرة
قد تقرر إلغاؤها في حفر القناة في مقابل تعويض ضخم دفعت الحكومة
الأقساط المستحقة منه (٢). وهكذا كانت مطامع الشركة لا تقف عند حد :
فهي تقبل إلغاء السخرة ويتقرر لها تعويض يبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك ، ثم تحاول
أن تعيد نظام السخرة تلمريحا لقاء ٤٠٠ ألف فرنك ، ثم تعتبر ذلك سابقة
تتشيء عليها حقوقا جديدة لنفسها .

فلما رفضت الحكومة هذا الطلب طالبتها الشركة بتطهير ترعة الماء العذب
من الإسماعيلية إلى مدينة السويس ، وعلمت أهمية كبيرة على هذا العمل ، لأنها
رغبت في استخدامهما طريقا مائيا للمواصلات تنقل فيه الكراكات وسائر
أدوات الحفر الضخمة اللازمة لإنشاء القناة البحرية في الجزء الجنوبي من

(١) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية عتبة رقم ١٩ (٢) خطاب
أرسله نوبار من باريس في ١٠ يونيو ١٨٦٦ إلى إرام بك لرفعه إلى إسماعيل .

(٢) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية . عتبة رقم ١٩ (٢) خطاب
أرسله نوبار من باريس في ٨ يونيو ١٨٦٦ إلى إرام بك لرفعه إلى إسماعيل . انظر
المعلق رقم ٧ .

(٣) انظر بخصوص موضوع ترعة الماء العذب من الإسماعيلية إلى السويس .

البرزخ . وقد وافقت الحكومة على هذا الطلب وعهدت إلى على مبارك (بك) بالإشراف على هذه العملية ، وكان يطلب مزيدا من العمال لإنجاز تطهيرها (١) . وأسدت الحكومة بذلك خدمة جليلة للشركة إذ استطاعت أن تركز جهودها في حفر قناة السويس .

. . .

إن السخرة في حفر قناة السويس كانت تعبئة مدنية فرضت على الشعب المصرى لخدمة الشركة . وسيظل الأسلوب الذى اتبع في حفر القناة وصمة في تاريخ الشركة ، ومثلا صارخا لظلم حكام مصر من أسرة محمد على ، ورمزا يشير إلى استغلال أوروبا المشين للشعوب الشرقية . وإن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة القناة لمو تعويض جزئى عن العرق والدعوى والدعاء التى بذلها الشعب المصرى في حفر القناة .

(١) انظر بخصوص تطهير ترعة المراء العليم من الإيباحيلية إلى السويس محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤ البرقيات الواردة إلى القصر برقية رقم ٥٦ في ٥ جمادى الأولى ١٢٨٣ (١٥ سبتمبر ١٨٦٦) من على مبارك بالتعويض إلى رياض باشا .

وبرقية رقم ٦١ في ٥ جمادى الأولى ١٢٨٣ (١٥ سبتمبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى رياض باشا .

وبرقية رقم ١٨١ في ١٤ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٣٤ سبتمبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى المية السنية .

وبرقية رقم ٢١٥ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٢٦ سبتمبر ١٨٦٦) من على مبارك إلى رياض باشا .

وبرقية رقم ٣١٠ في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٣ أكتوبر ١٨٦٦) من على مبارك إلى رياض باشا .

وبرقية رقم ٥٢٣ في ١٦ جمادى الآخرة ١٢٨٣ (٢٦ أكتوبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى رياض باشا .

ملاحق البحث

ملحق رقم ١

لائحة

استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس (١)

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية .

ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك .

وفي نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين .

نقرر . بموافقة السيوفرديناند دى لسنيس بصفته رئيسا مؤمسا للشركة العالمية لتلك القناة . ما يأتى : -

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعا لطلبات كبير مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع في أعمال الغير ، أى بمبلغ يراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش

(1) Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal de Suez; Paris. Imprimerie de l'Empereur 1866, -pp. 59-62. Voir aussi :

Charles Roux J. : ouvr. cit., t. I, p. 469 et suiv.

De Testa : ouvr. cit., t. II, p. 104 et suiv.

Philippe Gélât Bey : ouvr. cit., t. I, p. 459 et suiv.

Voisin Bey : ouvr. cit., t. I, p. 100 et suiv.

Parliamentary Papers, Egypt. No. 6 (1876). Concessions, Conventions, Statutes and Resolutions of the Suez Canal Company with the Sultan's Firman, Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London 1876. No. 5, pp. 16-17.

والمصدر الأخير محفوظ في مكتبة بلدية الإسكندرية في القسم الأوروري تحت رقم . 194 B.

اليوم ، بخلاف الجراية التي تصرف له من قبل الشركة. ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثني عشر عاما تكون أجورهم قرشا صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما ؛ وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه في استطاعتهم تدبير غلاتهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقداً في نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطي قدره أجر خمسة عشر يوما .

ويبقى هذا الاحتياطي بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل . وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .

وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكيات وافرة وكفاية استعمالهم .

المادة الثالثة : لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والتي سبق تطبيقها في تنفيذ مشروعات الري الكبرى في السنوات الأخيرة .

المادة الرابعة : أعمال البوليس في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقاً لتعليمات رؤساء المهندسين بالشرطة وطبقاً للأنظمة خاصة تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة : كل عامل لا يقوم بإعجاز نصيبه يخصم جزء من أجره ، على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومي . ويكون الخصم مناسباً للجزء الناقص من عمله .

كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظ له لدى الشركة ، وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة لهذا السبب

لحساب المستشفى الذي سنتكلم عنه في المادة التالية . كل عامل يحل بالنظام في ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما . كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .

المادة السادسة : تلزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو في عتابر أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .

ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

المادة الثامنة : الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحّائي الأحجار والحدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلافاً للجرية أو ثمنها .

المادة التاسعة : إذا استخدم العسكريون الدين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة : مرتباً عادياً مضافاً إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة : على الحكومة أن تقسم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطع اللازمة لنقل الأتربة والأدوات . وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال الحاجر . ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة : يقوم مهندسانا لبنان بك وموجل بك اللذان تضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال ،

ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتدليل الصحوبات التي قد تظهر أثناء
تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر بالإسكندرية بتاريخ } ١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢
٢٠ من يوليو ١٨٥٦

ختم الوالى

محمد سعيد

السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من

سمو الوالى

: كونيغ

Koenig :

إمضاء

إعلان وزعته الشركة على المصريين للعمل في حفر القناة (١)

شركة قناة السويس

مقاولة الأشغال العامة

المادة الأولى : شيدت قرى خصيصا للمصريين على طول ساحات الحفر

المادة الثانية : أعدت هذه القرى بحيث يستطيع العمال المصريون اصطحاب عائلاتهم معهم .

المادة الثالثة : شيدت في كل قرية مسجد .

المادة الرابعة : حُفرت قناة تجلب ماء النيل إلى جربع القرى طوال مدة الحفر .

المادة الخامسة : يشتغل العمال المصريون على أساس المقطوعية . وبهذه الطريقة يستطيع العامل العادي أن يكتسب في اليوم الواحد أجرا يراوح بين ستة قروش وعثمانية قروش ، ويستطيع أن يكتسب أكثر من هذا إذا كان مجلدا وذكيا .

المادة السادسة : تدفع الأجور نقداً طالما تلتهى المقطوعية وعندها تكون للعمال الحرية في أن يترك العمل أو يأخذ مقطوعية أخرى جديدة .

المادة السابعة : تترك الحرية التامة للعمال المصريين في شئون الطعام ، فيستطيعون دائما شراء المأكولات إما من محلات المقاول بالائتمان المقررة في التسعيرة . وإما من الباعة الذين يلدون إلى ساحات الحفر . وبالاختصار فإن لهم مطلق الحرية في تدبير طعامهم بالطريقة التي تروقهم .

إن أقرب المدن إلى ساحات الحفر هي بلبس والزقازيق والمنصورة ودمياط .
المادة الثامنة : ممنوع منعاً باتاً على أى أوربى أيا كان منصبه أو درجته أن يسمى « معاملة العمال المصريين » .

القاهرة في فبراير ١٨٦١

إحدى عرائض عمال السخرة يثنون فيها على شركة القناة (١)

نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يعملون في
الأشغال القائمة في برزخ السويس نقر ونشهد على هذه العريضة التي ذبلناها
بأختامنا أن :

أولاً : نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل في أماكن حفر قناة السويس
برغبتنا التامة ولكي نكسب مايقم أودنا .

ثانياً : يجب إلينا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة .

ثالثاً : توزع الأغذية في الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمن
هذه المأكولات من قيمة الأجور التي سبق تحديدها في الاتفاق .

رابعاً : يقوم العمل على أساس المقطوعية ووافق على ذلك العمال وتدفع
لهم الأجور بانتظام .

خامساً : يؤدي العمل بالاختيار ويوزع على العمال بحضورنا . ولم نثر
مطلقاً مناقشات ولم تحدث مشاكل من جانب موظفي الشركة أو من جانب
العمال .

سادساً : لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوف أحد منهم
ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثني على هذا المراكز الذي وضعنا فيه .
ونحن لهذا قد ختمنا على هذه الشهادة .

أول نوفمبر ١٨٦١ .

بلى ذلك أسماء ٣٥ شيخاً من رؤساء العمال من مديريات الدقهلية والقليوبية
وروضة البحرين (الغربية والمنوفية وكفر الشيخ حالياً) .

(١) جزيرة L' Isthme de Suez العدد ١٢٩ الصادر في ١٠ نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٣٩

مد موعدا إلغاء السخرة فى حفر القناة شهرين للمرة الثانية

أمر سرى من اسماعيل إلى القيوكتخدا (أرسل بطريق البرق) . (١)

جاءنى جناب قنصل فرنسا كما انبأت عطوفتكم برقيا وبالشفرة فأبلغنى أنه مأمور بأمر خاص صادر إليه من لدن حضرة الإمبراطور بأن يبلغنى رغبة جلالته فى مد أجل العمال العاملين فى القنال شهرين آخرين . فقلت له لى مضطر إلى رفع ذلك إلى الباب العالى ، فأنبأتى أن حضرة الإمبراطور المشار إليه قد أبلغ الآستانة هذا الشأن ، وأن تقادهم بلاغا إلينا مباشرة إنما كان أدبا وظرفا فوعده بالترخيص فى مد ميعاد العمال المطلوبة مدة شهرين آخرين إذا رأيت أن الأمر الصادر بهذا المعنى كان أمر حضرة الإمبراطور نفسه وأنه تمفضل بتحرير مثله إلى الباب العالى . وقد سبق أن مدت المدة التى التمس مدحا من الآستانة ، ففعل الباب العالى بوافق على طلبه هذا أيضا إلا أنه قد سبق ذلك أن مد أجل الأعمال شهرين ، ومد هذه المرة أيضا شهرين أى مد أربعة أشهر من حيث المجموع ، فقد كتبنا إلى نوبار باشا كتابا خاصا مؤكدا أن اعلم وفهم الجهة المختصة أنهم إذا التمسوا مد الأجل مرة أخرى بعد هذه المرة فلن يجد التماسهم موافقة من هنا ، بل إنه يسرح العمال عند انقضاء الميعاد الأخير ويعادون إلى بلادهم .

(١) محفوظات قصر عابدين - دفتر ٢١ صادر عابدين ص ١١٠ أسر كريم

إلى القيوكتخدا (وكيل الوالى فى القسطنطينية) صدر فى ١٤ شوال ١٢٨٠ (٢٣)

مارس ١٨٦٤ .

الحكومة المصرية تكف عن تقديم ممال السخرة لحفر القناة (١)

من اسماعيل والى مصر الى نقلاة الخارجية الجليلة بالقسطنطينية

سبق أن أخبرنا السيّد لى لى بوقيا أن الشركة وافقت على عدم توزيع أعمال قناة السويس وعلى عدم تكليفها الناس بالعمل طبق قواعد السخرة كما أبلغناكم ذلك بوقيا لإجابة على برقية سعادتكم التى ذكرتم فيها أن مهلة الشهرين الأخيرة التى حددت من أجل قناة السويس مستنفضى فى أول شهر يونيو الأفرنجى وأنكم مرتقبون رأى مخلصكم فى هذا الشأن . إلا أن هذه المسألة لا كانت مسألة عظيمة اكتسبت صبغة رسمية لدى الدولة لم نثق بمجرد بلاغ المارشال إليه، فأبرقنا إلى نوبار باشا نستوضحه حقيقة الأمر، كما قامت مأمورية خارجية مصر بتحقيق رسمى لدى قنصل فرنسا العام فى مصر، فبتين لنا من إفادة القنصل الموماً إليه وبلاغ الباشا أن لجنة التحكيم وافقت على إلغاء السخرة، وأن حضرة امبراطور فرنسا يوافق على هذا الرأى، فرحنا العمال فى ذلك الحين وأعدناهم إلى بلادهم، ولم نعد نعد بذلك نعطى الشركة عمالا .

(١) محفوظات قصر عابدين - دفتر رقم ٢١ صادر عابدين - من ١١٥ مذكورة من

صورة من المحضر الرسمي للجلسة لمجلس العموم البريطاني

بتاريخ ١٦ مايو ١٨٦٢ (١)

بيان الوزارة الإنجليزية عن البؤس الذى فشا بين
المصريين بسبب تخبرهم فى حفر قناة السويس

Mr. Layard : With reference to the way in which the persons to whom the questions referred were employed, the matter stood thus : By the concession granted by the Vice-Roy of Egypt, he spoke of the original agreement of January 1856, with the Company at the head of which was M. Lesseps — it was stipulated that, in order to prevent the great influx of foreigners into Egypt, the persons employed to labour on the canal should never consist of more than one fifth of Europeans, the other four fifths being natives. The Company considered that in consequence of this stipulation they had a right to call on the Vice-Roy to furnish them with labour, if they themselves were unable to procure it in Europe. Accordingly, in July, 1856, the Vice-Roy issued a decree by which he agreed to furnish labourers to the Company. In that decree it was stipulated that the labourers so furnished should be duly cared for by those who employed them; that they should be housed, provisioned, and their welfare properly attended to. For some time these labourers were regularly paid by the Company. It appeared, indeed, from what he had heard, that the payments were even made in advance; still, those who were set to work worked very unwillingly, and large numbers, having got their money, ran away. To avoid such a state of things, the Company came to a resolution not to pay the labourers in advance, but at the end of their labour. That went on for some time, when it was asserted that payment on the part of the contractors had ceased altogether. That he must say in justice to M. Lesseps, was denied by him; however, the Government had received reports that last year the contractors no longer paid the men themselves, that the payments which ought to have been made directly to them were partly made to the sheikhs of the villages, and that a large amount

(1) Hansard's Parliamentary Debates : Third Series. Vol. CLXVI.
Second volume of the Session, London 1862. pp. 1827-1829.

of that labour being furnished by the Vice-Roy himself, assisted by the noble Lord who had given them so much information in so modest a manner, it was passed to the account of the Pasha, who, as they knew, was very largely interested in the works as a shareholder. That statement was confidently made on the one hand, and as confidently denied on the other. But it was admitted, that the contractors had entered into agreements with Greek firms at Cairo and other places, who contracted to furnish labourers, receiving a certain allowance per head. This was a matter of things which led to great misery. There was no doubt that the labourers worked against their will, that they were torn away from their villages and families, and underwent great hardships and suffering.

The noble Lord had stated that many of those men had to walk 100 miles to receive their miserable pay. Now, when it was considered that they did not work more than a month or twenty eight days; that when discharged they received no more than 6 d. a day, if they were received that small sum, and that they had to walk 100 miles to get 14 s. for their month's work, it might easily be conceived that that state of things produced great misery and discontent.

But he regretted to say that many of those men came from even a greater distance than 100 miles. So high up as the First Cataract they were found by Mr. Colquhoun in boat-loads on their passage down to the Suez Canal.

As those forced levies were made at all times of the year, in seed time and in the harvest time, great hardship and suffering were inflicted, not only on the men themselves, but on their wives and children.

It was stated by the noble Lord that the Company admitted they were employing 26,000 of those labourers; they denied they were employing 40,000, but, in fact, if they were employing 26,000, 52,000 peasants would be constantly abstracted from the population, because the men were replaced monthly, and time must be allowed for the change of gangs. All he could say was, that such a state of things must bring about very great suffering and misery in the country.

الشركة تتطلع إلى نظام السخرة بعد إلغائه
وتحرض الحكومة المصرية على تضليل الرأي العام

Paris, le 8 Juin 1866.

Monsieur le Bey,

Je vous avais écrit par le dernier courrier au sujet de la Compagnie du Canal. Je vous avais expliqué leur plan. Maintenant j'ai appris que M. de Sala avait été envoyé à Constantinople par M. de Lesseps pour complimenter Son Altesse, mais le but vrai est d'obtenir de Son Altesse du recevoir le Canal d'eau douce tel qu'il est et de le faire nettoyer et mettre en état lui-même. Mettre en état le Canal d'eau douce est une question d'hommes plutôt que d'argent. Ils consentiraient à défalquer 400 à 500 mille francs pourvu que nous fassions ce travail. Cela aurait pour eux l'avantage d'avoir leurs communications bien ouvertes entre Port-Saïd et Suez, faire du Flan flan en Europe, et faire travailler tous les ouvriers dont ils peuvent disposer au Canal Maritime. "Ce n'est rien pour Son Altesse, me disait un des Administrateurs, personne n'en saura rien; pendant que les fellahs font le chemin de fer et sous prétexte du chemin de fer, ils curent le canal, le mettent en état et puis qui jamais s'apercevra qu'ils travaillent au canal maritime; sous prétexte du chemin de fer, on rassemble 20 milles hommes, 10 mille font la chaussée, 10 mille creusent le canal maritime; c'est si près l'un de l'autre, que personne ne s'en apercevra. Pour moi je lui ai exprimé mon opinion, qu'après avoir racheté la corvée, nous ne pouvions pas la rétablir pour épargner 4 ou 5 millions de francs tout au plus, nous ne pouvions pas pour cette somme perdre tout notre prestige."

Maintenant que Son Altesse sache que tout leur plan tendra à avoir des hommes; Borel et Lavalley qui ont déjà fait une bonne fortune, car ils avaient 10% sur les prix du matériel, cherchent quelqu'un pour se décharger du poids de faire travailler les machines. C'est la personne même à laquelle ils ont fait des propositions qui me l'a dit.

Nubar.

نفس موضوع الوثيقة السابقة^١

Paris, le 10 Juin 1886

Monsieur le Bey,

Je vous avais écrit au sujet de la Compagnie de Suez. Je vous avais dit son plan, c'est des hommes dont elle a besoin et c'est des hommes qu'elle veut nous accrocher. Comme ils croient que nous ne serons pas en mesure de leur payer nos échéances, ils veulent non pas proposer directement, mais faire comme si la chose venait d'elle même et tout naturellement que nous soyons amenés à leur offrir des ouvriers moyennant une réduction dans nos annuités. Ce qui les embrasse le plus, c'est une certaine partie entre Timsah et Suez, c'est 5 ou 6 millions de mètres cubes à enlever, personne n'en saura rien, me disait un des administrateurs, vous aurez par exemple une vingtaine de mille hommes pour faire la digue du chemin de fer, cette digue est tout près du canal maritime, qui s'apercevra de quelque chose si la moitié travaillent au canal maritime. S'ils n'obtiennent pas cela, leur but actuel est le carage par nous, ainsi que la mise en bon état du canal d'eau douce.

Nubar.

(١) مخطوطات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية . علة رقم ١٩ ملف رقم ٤ - خطاب

بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٦٦ من توبار باشا إلى أرام بك لرفضه إلى إسحاق

المصادر

أولا : وثائق قصر عابدين

١ - دفاتر صادر المية

الـ اربع		رقم الدفتر
من	إل	
١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٤٩٢
١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٤٩٣
١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٤٩٤
٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٦ محرم سنة ١٢٧٣	٤٩٨
٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٢٠ محرم سنة ١٢٧٤	٥٠٤
٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٧ محرم سنة ١٢٧٤	٥٠٥
١١ محرم سنة ١٢٧٣	٢٠ محرم سنة ١٢٧٤	٥٠٨
٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	١١ صفر سنة ١٢٧٦	٥٠٩
٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	١١ صفر سنة ١٢٧٦	٥١٠
٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	٧ صفر سنة ١٢٧٦	٥١٢
١٥ صفر سنة ١٢٧٦	١٣ صفر سنة ١٢٧٨	٥١٨
١٥ صفر سنة ١٢٧٦	١٣ صفر سنة ١٢٧٨	٥١٩
١٣ صفر سنة ١٢٧٦	٢ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٥٢٠
٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٧	٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨	٥٢٢
٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٢ جمادى الأول سنة ١٢٨٠	٥٢٥
٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٢٦ جمادى الأول سنة ١٢٨٠	٥٢٦
٧ شعبان سنة ١٢٧٩	٢٦ جمادى الأول سنة ١٢٨٠	٥٢٩
١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩	٣ ذى الحجة سنة ١٢٧٩	٥٣٠
٢١ محرم سنة ١٢٨٠	٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٣٦
٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٥٣٧
١٧ صفر سنة ١٢٨٠	١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٣٨
٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٥٣٩
٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٦ ربيع الآخر سنة ١٢٨١	٥٤٠
١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٤	٥٥٧
٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	١١ جمادى الأول سنة ١٢٨٤	٥٥٨
١٧ جمادى الأول سنة ١٢٨٤	١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦	٥٧٣
٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٦	٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦	٥٨٢
٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦	٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨	٥٨٣

تابع ا: دفاتر صادر المعية

ملاحظات	التاريخ		رقم الدفتر
	إلى	من	
صادر دواوين واقالم ومجالس	١٦ شعبان ١٢٧٤	٢٩ جمادى الآخرة ١٢٧٤	١٦٣٧
صادر دواوين واقالم و مجالس	٢٩ محرم ١٢٧٥	١٥ شعبان ١٢٧٤	١٦٣٨
و مديريات	غرة صفر ١٢٧٥	١٢ ذى القعدة ١٢٧٤	١٦٣٩
صادر دواوين ومجالس ومحافظات	١٢ صفر ١٢٧٦	١٢ صفر ١٢٧٥	١٦٤٣
صادر دواوين واقالم و و و	١٣ ذى القعدة ١٢٧٦	١٣ صفر ١٢٧٦	١٦٤٥
و و و	٢١ صفر ١٢٧٧	١٤ ذى القعدة ١٢٧٦	١٦٤٦
و و و	٢٣ صفر ١٢٧٧	١٦ محرم ١٢٧٧	١٦٤٧
و و و	١١ صفر ١٢٧٧	١٣ محرم ١٢٧٧	١٦٥٢
قلم غرضحالات	١١ رجب ١٢٧٧	آخر صفر ١٢٧٧	١٦٥٤
صادر دواوين ومحافظات			
صادر دواوين	٢ محرم ١٢٧٨	١١ رجب ١٢٧٧	١٦٥٥
و و	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	٢٨ ذى الحجة ١٢٧٧	١٦٥٦
واقالم	غرة رجب ١٢٧٧	آخر صفر ١٢٧٧	١٦٥٧ ج
و و	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	غرة رجب ١٢٧٧	١٦٥٨ ج
و و	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	٢٥ صفر ١٢٧٨	١٦٥٩ ج
و و دواوين	٢٢ ربيع الآخر ١٢٧٧	٤ ربيع الأول ١٢٧٧	١٦٦٦
صادر الدواوين	١٧ شوال ١٢٧٨	و ربيع الأول ١٢٧٨	١٦٧٢
و و	٨ صفر ١٢٧٩	٢ شوال ١٢٧٨	١٦٧٣
والمجالس والمحافظات	١٦ صفر ١٢٧٩	١٥ محرم ١٢٧٩	١٦٧٤
صادر الدواوين	١٣ ربيع الأول ١٢٧٩	٧ صفر ١٢٧٩	١٦٧٥
و الاقاليم	٢٦ ذى القعدة ١٢٧٨	و ربيع الأول ١٢٧٨	١٦٧٦
و و	١٢ ربيع الأول ١٢٧٩	١٢ ذى القعدة ١٢٧٨	١٦٧٧

تابع ا : دفاتر مصادر المعية

التاريخ		رقم الدفتر
إل	من	
٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٣ رمضان سنة ١٢٧١	١٨٨٢
١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢	٣ محرم سنة ١٢٧٢	١٨٨٣
١٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٢	١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢	١٨٨٤
١٦ محرم سنة ١٢٧٤	٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٣	١٨٨٦
٢٢ محرم سنة ١٢٧٥	٢١ محرم سنة ١٢٧٤	١٨٨٩
١٤ محرم سنة ١٢٧٥	٦ ذى القعدة سنة ١٢٧٤	١٨٩٠
٧ صفر سنة ١٢٧٦	٤ صفر سنة ١٢٧٥	١٨٩١
١٤ صفر سنة ١٢٧٦	١٣ صفر سنة ١٢٧٦	١٨٩٣
٢٧ محرم سنة ١٢٧٨	٢٤ صفر سنة ١٢٧٧	١٨٩٤
١٥ صفر سنة ١٢٧٨	١٢ محرم سنة ١٢٧٨	١٨٩٥
٢ شعبان سنة ١٢٧٨	١٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	١٨٩٨
٢٩ صفر سنة ١٢٧٩	٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨	١٨٩٩
٩ رجب سنة ١٢٧٩	غاية ربيع الأول سنة ١٢٧٩	١٩٠١
٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٢ شعبان سنة ١٢٧٩	١٩٠٤
٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢	١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	١٩١٥
٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢	١٩١٦
٢٨ محرم سنة ١٢٨٣	٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢	١٩١٧
٤ صفر سنة ١٢٨٤	٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣	١٩١٩
١٦ صفر سنة ١٢٨٤	٢ صفر سنة ١٢٨٤	١٩٢٠
٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	١٩٢١
٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	١٩٢٢
٢٦ صفر سنة ١٢٨٤	٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣	١٩٢٣
٩ صفر سنة ١٢٨٥	٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	١٩٢٤
٤ صفر سنة ١٢٨٥	٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	١٩٢٥
١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧	١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦	١٩٣٠

ب : - دفاتر وارد المعينة

التاريخ		رقم الدفتر
من	إلى	
٥ شعبان سنة ١٢٧١	٢٦ قى الحجة سنة ١٢٧١	٥٠١
٢٩ قى الحجة سنة ١٢٧١	١٤ قى الحجة سنة ١٢٧٢	٥٠٢
٢٢ رجب سنة ١٢٧٢	٧ محرم سنة ١٢٧٤	٥٠٧
٢١ محرم سنة ١٢٧٤	٢٥ محرم سنة ١٢٧٥	٥١٤
٣ صفر سنة ١٢٧٥	٢٣ محرم سنة ١٢٧٧	٥١٦
غاية صفر سنة ١٢٧٧	٨ صفر سنة ١٢٧٨	٥٢٣
١٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٩	٢٥ محرم سنة ١٢٨٠	٥٢٤
٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٢١ صفر سنة ١٢٨١	٥٤٣

ج - دفتر صادر عابدين

رقم الدفتر	من	إلى
١٩	من محرم سنة ١٢٧٣	ذى الحجة سنة ١٢٧٩
٢٠		
٢١	من محرم سنة ١٢٨٠	ذى الحجة سنة ١٢٨١
٢٥	من محرم سنة ١٢٨٨	ذى الحجة سنة ١٢٩٣
٢١		

د - دفتر وارد محافظة دمياط

رقم الدفتر	من	إلى
سنة ١٢٧٥ هـ (سنة ١٨٥٩ م)	٥ صفر سنة ١٢٧٥	٢٩ محرم سنة ١٢٧٦

هـ - دفتر صادر محافظة السويس

رقم الدفتر	من	إلى
سنة ١٢٧٥ هـ (سنة ١٨٥٩ م)	٨ محرم سنة ١٢٨٠	١٥ محرم سنة ١٢٨١

و - محافظ المكية

التواريخ		رقم الحفظة
إلى	من	
١٦ ربيع الأول ١٢٧١	غرة ربيع الأول ١٢٧١	٥
٤ صفر ١٢٧٢	غرة محرم ١٢٧٢	٨
آخر ذي القعدة ١٢٧٢	٩ صفر ١٢٧١	١٢
٣١ رجب ١٢٧٣	٢٥ محرم ١٢٧٢	١٣
٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٦	غرة محرم ١٢٧٦	٢٤
غاية رجب ١٢٧٧	٢ محرم ١٢٧٧	٢٦
٤ ذي الحجة ١٢٧٩	غرة محرم ١٢٧٨	٢٨
٣ ذي الحجة ١٢٨١	٦ محرم ١٢٨١	٣٢
٢٦ صفر ١٢٨٢	غرة محرم ١٢٨٢	٣٣
غرة جمادى الأولى ١٢٨٢	غرة ربيع الأول ١٢٨٢	٣٤
١١ جمادى الآخرة ١٢٨٢	غرة جمادى الأولى ١٢٨٢	٣٥
٢٠ رمضان ١٢٨٢	غرة رجب ١٢٨٢	٣٦
٣ جمادى الآخرة ١٢٨٣	غرة ربيع الآخر ١٢٨٣	٣٩
غاية ذي الحجة ١٢٨٣	غرة رجب ١٢٨٣	٤٠
٢٩ رمضان ١٢٨٤	غرة جمادى الآخرة ١٢٨٤	٤٢
غاية ربيع الآخر ١٢٨٥	٢ شوال ١٢٨٤	٤٣
غاية ذي الحجة ١٢٨٥	٥ جمادى الأولى ١٢٨٥	٤٤
غاية ربيع الآخر ١٢٨٦	٣ محرم ١٢٨٦	٤٥
غاية ذي الحجة ١٢٨٦	غرة جمادى الأولى ١٢٨٦	٤٦
غاية ذي الحجة ١٢٨٧	غرة محرم ١٢٨٧	٤٧
غاية ذي الحجة ١٢٨٩	غرة محرم ١٢٨٩	٤٩

ز - برقيات الواردة لقصر عابدين

رقم الدفتر	مجموع برقيات	من	إلى
١	٢٦٣٥	١٩ ربيع آخر ١٢٨٢	١١ رمضان ١٢٨٢
٢	١٢٩٥	١١ رمضان ١٢٨٢	٩ ربيع آخر ١٢٨٣
٣	١٥٤	٩ ربيع آخر ١٢٨٣	٢٨ ربيع آخر ١٢٨٣
٤	١٣٩١	٢٩ ربيع آخر ١٢٨٣	١٥ شوال ١٢٨٣
٥	١٢٤٤	١٥ شوال ١٢٨٣	٢٩ ربيع آخر ١٢٨٤
٦	١٧١٦	١٦ جماد أول ١٢٨٤	غرة ذي الحجة ١٢٨٤
٧	٦٠٩	٢ ذي الحجة ١٢٨٤	٢٢ جماد الأول ١٢٨٥
٨	١٥٤٢	٢٨ جماد أول ١٢٨٥	٢٠ ذي القعدة ١٢٨٥
٩	١٨١١	٢٠ ذي القعدة ١٢٨٥	٤ جماد آخر ١٢٨٦
١٠	١٨٠١	٤ جماد آخر ١٢٨٦	٢٨ شوال ١٢٨٦

ح - برقيات صادرة من قصر عابدين

رقم الدفتر	مجموع برقيات	من	إلى
١	٩١٩	١٩ ربيع آخر ١٢٨٢	٣٥ شعبان ١٢٨٢
٢	١٣٠١	٣٥ شعبان ١٢٨٢	٢٨ ربيع آخر ١٢٨٣
٣	١٤٤٤	غرة جماد أول ١٢٨٣	٨ ذي القعدة ١٢٨٣
٤	٥٠٥	٨ ذي القعدة ١٢٨٣	١١ جماد أول ١٢٨٤
٥	١٢٥٢	١٢ جماد أول ١٢٨٤	١٢ ربيع آخر ١٢٨٥
٦	٣٢	٢٩ جماد أول ١٢٨٥	١٥ محرم ١٢٨٦
٧	٣٦٤	١٥ محرم ١٢٨٦	٣ جماد آخر ١٢٨٦
٨	١٥٨٦	٤ جماد آخر ١٢٨٦	٢٧ محرم ١٢٨٧

ط

صور مكاتبات القنصلية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في مصر إلى
وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن باللغة الإنجليزية من سنة ١٨٥٤ إلى
سنة ١٨٧٩ .

ي

صور مكاتبات القنصلية العامة لفرنسا في مصر ومن السفير الفرنسي في
القسطنطينية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ .

ز

تقارير فرنسية أرسلها نوبار باشا من باريس في سنوات ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ،
١٨٦٦ إلى لرام بك لرفعها إلى اسماعيل .

ثانيا . كتب المراجع

1. — Bibliothèque Nationale du Caire, Catalogue de la Section Européenne.
L'Egypte Moderne.
2. — Dony J. : Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire 1930.
3. — Maunier: Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte
moderne 1798 - 1916.

ثالثا : المراجع غير العربية مرتبة أبجديا

- (1) About Edmond : Le Fellah, Souvenirs d'Egypte. Paris 1869.
- (2) Alloury L. Comment s'est fait le Canal de Suez. Pages d'histoire contemporaine recueillies sur les documents de M. de Lesseps. Paris 1882.
- (3) André Kostolany : Suez, Le Roman d'une entreprise. Paris. 1939.
- (4) Berclière N. : Le Désert de Suez, Cinq mois dans l'Isthme. Paris. 1863.
- (5) Bernald H. et Tissot E. : Itinéraire pour l'Isthme de Suez. Paris 1869.
- (6) Bertrand Alphonse et Ferrier Emile : Ferdinand de Lesseps. Sa vie. Son oeuvre. Paris 1887.
- (7) Bertrand Emile : Nubar Pacha. 1825-1899. Notes et Impressions. Nancy 1904.
- (8) Blanchard Jerrold : Egypt under Ismail Pasha, being some chapters of contemporary History. London. 1879.
- (9) Borde Paul : L'Isthme de Suez. Paris. 1870.
- (10) Bourdon : Le Miracle de l'eau. Histoire de l'eau douce dans l'Isthme de Suez.
- (11) Bréhier Louis : L'Egypte de 1798 à 1900. Paris. 1901.
- (12) Casimir Le Comte : Promenade dans l'Isthme de Suez. Paris. 1864
- (13) Charles Lamb Kenney : The Gates of the East. Ten Chapters on the Isthmus of Suez Canal, London 1857.
- (14) Charles-Roux F. : Le coton en Egypte. Le Caire. 1908.
- (15) Charles-Roux F. : Histoire de la Nation Egyptienne. 6 vols. Paris. 1936, publié par Hanotaux Gabriel L. VI. L'Egypte de 1801 à 1882, Mohamed Aly et sa Dynastie jusqu'à l'occupation anglaise.
- (16) Charles-Roux J. : L'Isthme et le Canal de Suez. Historique. Etat actuel 2 vols. Paris 1901.
- (17) Colvin Auckland Sir : The Making of Modern Egypt, London. 1906.
- (18) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal de Suez. Paris. Imprimerie de l'Empereur 1866.
- (19) ———— : Banquet du Canal de Suez, 11 février 1864. Discours de S.A. le Prince Napoléon, de M. Dupin et M. de Lesseps. Paris. 1864.
- (20) ———— : Notice et Renseignements Généraux, Paris. 1926.
- (21) ———— : Rapport de la Commission Scientifique Internationale. Paris. 1856.

- (22) ————— : Recueil chronologique et annoté des Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez et des conventions conclues avec le Gouvernement Egyptien. Le Caire. Imprimerie Nationale : 1930.
- (23) Courbon Alfred : Observations Topographiques et Médicales recueillies dans un voyage à l'Isthme de Suez, sur le littoral de la Mer Rouge et en Abyssinie. Paris 1861.
- (24) Crabites Pierre : Ismail. The Maligned Kherive. London. 1933.
- (25) ————— : The Spoliation of Suez. Plymouth. 1940.
- (26) Crouchley A. E. : The Economic Development of Modern Egypt. London. 1938.
- (27) David C. E. : Souvenirs d'un voyage dans l'Isthme de Suez et au Caire. Paris. 1865.
- (28) De Lesseps F. : Association Polytechnique. Séance du 1er juin 1862, Conférence sur les Travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte, Paris. 1862.
- (29) ————— : Conférence à Nantes sur le Canal Maritime de Suez (Cercle des Beaux Arts, le 8 décembre 1866) Paris 1867.
- (30) ————— : Inquiry into the Opinions of the Commercial Classes of Great Britain on the Suez Canal. 1857.
- (31) ————— : Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez. 5 vols. Paris. (1875-1881).
- t. I (1854-1855-1856), Paris. 1875.
- t. II (1857-1858). Paris 1875.
- t. III (1859-1860). Paris 1877.
- t. IV (1861-1862-1863), Paris. 1879.
- t. V (1864-1865-1866-1867-1868-1869). Paris 1881.
- (32) ————— : Origines du Canal de Suez. Paris. 1890.
- (33) ————— : Percement de l'Isthme de Suez. Exposé et Documents Officiels. Paris 1855.
- (34) ————— : Question sur le Canal de Suez. Paris. 1860.
- (35) ————— : Souvenirs de 40 ans dédiés à mes enfants, 2 vols. Paris. 1887.
- (36) De Malortie Baron : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference. 1882.
- (37) Dervieu Edouard : Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez. Alexandrie. 1871.
- (38) Desplaces Ernest : Le Canal de Suez. Episode de l'histoire du 19ème siècle. Deuxième édition. Paris. 1859.
- (39) De Testa : Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères. 10 vols. Paris. 1901.

- (40) Dicey Edward : The Story of the Khedivate. London. 1902.
- (41) Douin George : Histoire du Règne du Khédivé Ismail. 5 vols. t. I Les Premières Années du Règne. 1863-1867. Rome. 1933.
- (42) Edwin de Léon : The Khédive's Egypt. London. 1877.
- (43) Elgood : Egypt. London.
- (44) Erckmann Chatrian : Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez. 5ème édition. Paris.
- (45) Eugene Gellion Dauglar : Lettres sur l'Egypte Contemporaine. Paris. 1876.
- (46) Farman E. Elbert : Egypt and its Betrayal. An account of the country during the periods of Ismail and Tewfick Pashas and how England acquired a new empire. New York. 1908.
- (47) Fitzgerald Percy : The Great Canal at Suez. Its Political, Engineering and Financial History, 2 vols. London. 1876.
- (48) Flachbat : Société des Ingénieurs Civils, Procès-verbal de la séance du 7 octobre 1864. Présidence de M. Petiet. Communication faite par M. Flachbat. Paris. 1864.
- (49) Fol M. W. : Notice sur l'état actuel des travaux de l'Isthme de Suez, lue à la classe dans la séance du 1er decembre 1862. Bulletin No. 79 de la classe d'industrie et de commerce de la Société des Arts de Genève; avril 1863.
- (50) Fontane Marius : Le Canal Maritime de Suez. Illustré. Paris. 1869. Première Partie : Histoire du Canal et des Travaux. Deuxième Partie : Itinéraire Pittoresque. Texte et dessins par Riou.
- (51) Gélal Philippe Bey : Répertoire Général de la Législation et de l'Administration Egyptiennes (1840-1910) Alexandrie 1908-1911. 6 vols avec une table alphabétique analytique.
- (52) Guillemain A. : L'Egypte Actuelle. Son Agriculture et le percement de l'Isthme de Suez. Paris. 1867.
- (53) Hallberg Charles : The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New-York. 1931.
- (54) Hamnerton Harmsworth : Universal History of the World. 10 vols., t. VII.
- (55) Hanotaux Gabriel : Histoire de la Nation Française. t. VIII. Histoire militaire et navale. 2ème volume. Du Directoire à la Guerre de 1914. par le Maréchal Franchet d'Esperey. Paris. 1937.

- (56) Herman Legrand Dr. : Contribution à l'étude du problème de la défense de l'Egypte contre le Choléra. Alexandrie. 1903.
- (57) Hoskins Halford Lancaster : British Routes to India. New York, 1928
- (58) Hussein Husni : Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne. Montpellier. 1923.
- (59) Ibrahim Nomeir Seif-el-Dean : England's Opposition to the Suez Canal Project. Liverpool. 1934.
- (60) Jean d'Elbée : Un Conquistador de Génie, Ferdinand de Lesseps. Paris. 1938.
- (61) Lavalley Alexandre : Extrait du compte rendu des Travaux de la Société des Ingénieurs Civils. Séances des 7 et 21 septembre 1866. Communication faite par M. Alexandre Lavalley (Entreprise Borel-Lavalley et Cie.) sur les travaux d'exécution du Canal Maritime de l'Isthme de Suez Paris, 1866.
- (62) Lebon Gustave : La Civilisation des Arabes. Paris. 1882.
- (63) Linant de Bellefonds Bey : Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris. 1872-1873.
- (64) Lucovich Antoine : La Société Agricole et Industrielle. Paris 1885.
- (65) Marteau Amedée : Le Canal de Suez, Sa Construction. Son Exploitation. Paris. 1868.
- (66) Masuel Jean : L'œuvre géographique de Linant de Bellefonds, Le Caire. 1937.
- (67) Mc Coan : Egypt as it is, London 1877.
- (68) Mengin Felix : Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly ou Récit des Evénements Politiques et Militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823. 2 vols. Paris, 1823.
- (69) Merruau Paul : L'Egypte Contemporaine de Méhémet-Ali à Saïd Pacha. Nouvelle édition augmentée d'une étude sur l'Isthme de Suez par Ferdinand de Lesseps. Paris. Librairie Académique. 1864.
- (70) Micard Etienne : Le Canal de Suez et le Génie Français. Paris. Editions Pierre Roger.
- (71) Miller William : The Ottoman Empire and its Successors (1801-1927) . Cambridge. 1927.
- (72) Morellet, Bretton et Cattin : La vérité Actuelle sur le Canal de Suez. Excursion dans l'Isthme. L'Etat des Travaux. Leur Achèvement. Paris. 1868.
- (73) Percy Badger : A Visit to the Isthmus of Suez Canal Works. London 1862,

- (74) Poujoulat Baptistin : La Vérité sur la Syrie et l'Expédition Française. Paris 1861.
- (75) Rassignal L. M. : Le Canal de Suez. Etude Historique, Juridique et Politique. Paris. 1898.
- (76) Rifaat M. : The Awakening of Modern Egypt. First Edition. Bristol. 1947.
- (77) Ritt Olivier : Histoire de l'Isthme de Suez. Paris. 1869.
- (78) Roger - Widal - Teisseir Drs. : Nouveau Traité de Médecine. Paris. 1927. t. III. Maladies Infectieuses.
- (79) Sabry M. : La Genèse de l'Esprit National Egyptien. 1863-1882.
- (80) ————— : L'Empire Egyptien sous Ismail et L'Ingérence Anglo-Française. (1863-1879) Paris. 1933.
- (81) Sacré Amédée et Louis Outrébon : L'Egypte et Ismail Pacha. Paris. 1865.
- (82) Sammarco Angelo : Histoire de l'Egypte Moderne depuis Mohamed Ali jusqu'à l'Occupation Britannique (1801-1882). Le Caire 1897. t. III. Le Règne du Khédive Ismail de 1863 à 1875.
- (83) ————— : La Verità sulla Questione del Canale di Suez. Roma. 1939.
- (84) ————— : Précis de l'histoire d'Egypte par divers historiens et archéologues. t. IV Les Règnes de Abbas, de Saïd et d'Ismail. (1848. 1879) avec un aperçu de l'histoire du Canal de Suez. Rome. 1935.
- (85) Siegfried André : Suez and Panama. Translated from the French by H. H. Hemming and Doris Hemming. Oxford. 1940.
- (86) Silvestre Henri : L'Isthme de Suez. (1854-1869) avec une carte et pièces justificatives. Paris. 1869.
- (87) Stoecklin A. : Notice sur la construction du Bassin de Radoub de Suez. Bordeaux. 1867.
- (88) Van Bem Vulen : L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte. Juge Hollandais aux Tribunaux Mixtes de 1875 - 1880. 2 vols. Leiden. 1884.
- (89) Voisin Bey : Le Canal de Suez.
t. I Paris. 1902. Historique, Administratif et Actes Constitutifs de la Compagnie. —
Période des Etudes et de la Construction 1854-1869.
t. II Paris. 1902. Période de l'Exploitation de 1870 à 1882.
t. III Paris. 1902. Période de l'Exploitation de 1883 à 1902.
t. IV. Paris. 1904. Projets, Dispositions adoptées en exécution,
t. V. Paris. 1904. Exécution des Travaux.
t. VI. Paris. 1906. Description des Travaux de Premier Etablissement.
t. VII. Paris. 1906. Exécution des Travaux.
- (90) Wiener L. : L'Egypte et ses chemins de fer, Bruxelles. 1932.
- (91) Wilson Arnold : The Suez Canal. Its Past, Present and Future. First Edition. London 1933.

رابعاً : تقارير

- (1) Rapports aux Assemblées Générales de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez.

وهي التقارير التي ألفها دى لسييس باسم مجلس إدارة شركة القناة في اجتماعات الجمعية العمومية لحملة الأسهم بتاريخ ١٥ مايو ١٨٦٠ و ١٥ مايو ١٨٦١ وأول مايو ١٨٦٢ و ١٥ يوليو ١٨٦٣ وأول مارس ١٨٦٤ و ٦ أغسطس ١٨٦٤ و ١٥ أكتوبر ١٨٦٥ وأول أغسطس ١٨٦٦ .

- (2) Roche Aubert Dr.: Rapports sur l'Etat Sanitaire et Médical des Travaillleurs et des Etablissements du Canal Maritime de l'Isthme de Suez.

وهي التقارير التي كان يضعها روش كبير أطباء شركة القناة عن الحالة الصحية بين العمال في ساحات الحفر طوال سني شق قناة السويس. وأول تقرير وضعه كان بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٠ ثم وضع تقريراً ثانياً في ١٠ نوفمبر ١٨٦٠ وتقريراً ثالثاً في ١٨ أبريل ١٨٦١ . ثم استنت الشركة تقليداً جديداً هو وضع تقرير سنوي واحد .

ولكن كبير أطباء الشركة كان يضع تقريراً خاصاً أو تقريرين خاصين أو أكثر في الحالات التي انتشرت فيها الأوبئة بين العمال في ساحات الحفر ، وذلك بالإضافة إلى التقارير السنوية العادية . وقد صدرت تلك التقارير الخاصة في حالات التيفود والتيفوس والكوليرا وغيرها .

(٣) تقرير الطبيب بوجوا Bougonin بتاريخ ١٥ مارس ١٨٦٢ موجه إلى كبير أطباء شركة القناة . ويقع هذا التقرير في أربعة فصول ضافية . وقد أشرف هذا الطبيب على الحالة الصحية بين ٥٥,٠٤٣ رجلاً من عمال السخرة حفرُوا ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيسة على مقربة من بحيرة التمساح . وذلك في المدة من ١٩ أبريل ١٨٦١ إلى ٢٣ يناير ١٨٦٢ .

- (4) Rapport adressé, le 3 février 1863, au Gouvernement Egyptien sur les Travaux du Canal de Suez par John Hawkshaw, Président de la Société des Ingénieurs Civils de Londres.

وقد تعرض واضح التقرير لحياة عمال السخرة في ساحات الحفر والوسائل البدائية في ترويضهم بماء الشرب إلى غير ذلك من المشكلات .

- (5) Report on the Financial Condition of Egypt. 23 March, 1876, by Cave.

وقد تناول هذا التقرير مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية في مصر في مستهل حكم اسماعيل وكيف اتجهت التية وقتد إلى إيفاد مندوبين عن مصر إلى الصين يقولون بتنظيم هجرة أفواج من العمال الصينيين إلى مصر لاستخدامهم في الأغراض الزراعية .

خامسا : مذكرات

- (1) Note Explicative sur le travail et le salaire des ouvriers égyptiens requis pour la Compagnie du Canal de Suez.

Renseignement transmis par Ismail Hamdi Bey, préposé par le Gouvernement Egyptien à la direction des ouvriers indigènes dans l'Istanc, Septembre 1863.

- (2) Note Consultative pour Son Altesse Ismail Pacha Vice-Roi d'Egypte, délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dulaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

- (3) Note à consulter, délibérée et votée par le Conseil d'Administration de la Compagnie Universelle du Canal de Suez, dans sa séance du 14 mars 1864 pour Messieurs les Membres de la Commission nommée par l'Empereur à l'effet de donner un avis à Sa Majesté sur les Questions Pendantes entre le Gouvernement Egyptien et la Compagnie du Canal de Suez.

- (4) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Mémoire à consulter sur la Consultation de Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

سادسا : وثائق رسمية مطبوعة

1. Affaires Etrangères, Documents Diplomatiques, 1864, Imprimerie Nationale. Paris 1865.

وقد نشر في هذا المجلد حكم الإمبراطور نابليون الثالث الصادر بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ بإلغاء السخرة في حفر القناة . ص ص ١٢١ - ١٣٨ .

2. Affaires Etrangères. Documents Diplomatiques. 1867. Imprimerie Nationale, Paris. 1867.

وقد نشر في هذا المجلد اتفاق ٢٢ فبراير ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وشركة القناة بشأن إلغاء السخرة في حفر القناة ومسائل أخرى ص ص ٢٣٦ - ٢٤٥

3. Affaires Etrangères. Documents Diplomatiques. 1860. Imprimerie Nationale. Paris. 1861.

وقد نشرت في هذا المجلد خطابات تبدأ بتاريخ ٥ يوليو ١٨٦٠ إلى ١٨ يناير ١٨٦١ خاصة بالمدايح الدينية بين الدروز والموارنة في لبنان ص ص ١٩٣ - ٢١٩ (انظر مقلعة الفصل الخامس في هذا البحث) .

والمراجع الثلاثة السابقة محفوظة في مكتبة وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة

4. Parliamentary Papers Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London 1876.
Egypt No. 6 (1876) pp. 1-47.

وفي هذا الجزء صورة رسمية لعقدي الامتياز الأول والثاني وقانون الشركة الأساسي ولائحة العمال والاتفاق المالي الأول بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠ والاتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية وشركة القناة في ١٨ و ٢٠ مارس ١٨٦٣ و ٣٠ يناير ١٨٦٦ و ٢٢ فبراير ١٨٦٦ واتفاق ٢٣ ابريل ١٨٦٩ .

وتوجد المجموعة الكاملة لهذه الأوراق الرسمية في مكتبة بلدية الاسكندرية

تحت رقم B. 194

5. State Papers vol. 55, pp. 970-1004.
vol. 56, pp. 274-293.

وهي محفوظة في القسم الأوربي بمكتبة بلدية الاسكندرية .

سأبما : ملف عن قناة السويس

يوجد ملف خاص بقناة السويس ومحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة

Dossier contenant une collection de brochures, d'articles, de revues et journaux sur l'Isthme et le Canal de Suez.

وهذا الملف يحوى الآتى :

- (١) مقالين فى عدددين من جريدة Le Siècle عن تاريخ القناة
- (2) Histoire du Canal de Suez par Ferdinand de Lesseps.
- (3) Extrait de l'Écho des lectures et conférences, Paris, 1870.
- (4) Histoire de l'Isthme de Suez par Félix Deriège.
- (5) Histoire de l'Isthme de Suez (suite) par Félix Deriège.
- (6) L'Isthme de Suez par Noïrot.
- (٧) كتابالج عن معروضات الشركة فى معرض باريس العالمى سنة ١٨٦٧.
- (8) Le Percement de l'Isthme de Suez. Enfatim. — M. de Lesseps. Résumé Historique. Paris, 1869.
- (9) Lectures et Conférences de la Société des Gens de Lettres. (Séance du 10 avril 1870).

ثامنا : المحاضر الرسمية

جلسات مجلس العموم البريطانى
والى أثر فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة

Hansard's Parliamentary Debates :

- (١) جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ الجزء ١٦٣ ص ١٤٥٨ - ١٤٥٩
- (٢) جلسة ٢٥ يونيو ١٨٦١ الجزء ١٦٣ ص ١٥٦٢
- (٣) جلسة ٢٣ يوليو ١٨٦١ الجزء ١٦٤ ص ١٣٧٨
- (٤) جلسة أول أغسطس ١٨٦١ الجزء ١٦٤ ص ١٨٢٢ - ١٨٢٣
- (٥) جلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ الجزء ١٦٦ ص ١٨٢١ - ١٨٢٥
- ١٨٢٧ - ١٨٣٢ ،
- (٦) جلسة ٢٢ مايو ١٨٦٢ الجزء ١٦٦ ص ٢٠٢٢
- (٧) جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ الجزء ١٦٨ ص ١١٤٧ - ١١٤٩
- (٨) جلسة ١٥ مايو ١٨٦٣ الجزء ١٧٠ ص ١٧٧٠

- (٩) جلسة ١٢ يونيو ١٨٦٣ الجزء ١٧١ ص ٨٠٤
 (١٠) جلسة ٢٨ يوليو ١٨٦٣ الجزء ١٧٢ ص ١٤٩٨
 (١١) جلسة ١٨ مارس ١٨٦٤ الجزء ١٧٤ ص ٣٠٢
 (١٢) جلسة ١٢ أبريل ١٨٦٤ الجزء ١٧٤ ص ٨٧٠
 (١٣) جلسة ٣ مارس ١٨٦٥ الجزء ١٧٧ ص ١٠٤٤
 (١٤) جلسة ١٦ مارس ١٨٦٥ الجزء ١٧٧ ص ١٧٥٩ - ١٧٦٠
 (١٥) جلسة ١٣ مارس ١٨٦٦ الجزء ١٨٢ ص ١٣٥

تاسعا : دوريات

أولا : جريدة شركة القناة

صدر العدد الأول منها في يوم الأربعاء ٢٥ يونيو ١٨٥٦ وكانت أول الأمر نصف، ثم أصبحت تصدر ثلاث مرات في الشهر وقد ظهرت تحت أسماء مختلفة .

- (١) من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٩ كان اسمها
 L'Isthme de Suez. Journal de l'Union des Deux Mers.
 (٢) من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧١ كان اسمها
 Le Canal de Suez. Journal Maritime et Commercial.
 (٣) من سنة ١٨٧٢ إلى سنة ١٨٩٣ كان اسمها

Le Canal de Suez. Bulletin de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez.

La Revue des Deux Mondes.

ثانياً :

Tome XVI. Paris. 1876.

ثالثاً : مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية . (باللغة الفرنسية) .

العدد رقم ٧ شهر فبراير ١٨٨٠

العدد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠

العدد رقم ٩ شهر أغسطس ١٨٨٠

العدد رقم ١٠ شهر نوفمبر ١٨٨٠

رابعاً : مجلة سكك الحديد الحكومة المصرية (باللغة الإنجليزية) .

عاشرا : المصادر العربية

- ١ - المسألة المصرية : وضع هذا الكتاب باللغة الإنجليزية تيودور روثستين Rothstein تحت اسم Egypt's Ruin «خراب مصر» وترجمة الأستاذان عبد الحميد العبادى ومحمد بدران . وقد آثرا أن يستبدلا بهذا العنوان عنوانا آخر أخف على السمع وأقرب للمعنى فاختارا : المسألة المصرية .
الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٣٦
- ٢ - اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . جزءان . المطبعة الأميرية بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣١٤ هـ
- ٣ - أمين سائى : تفويم النيل . الجزء الثالث . المجلد الأول .
- ٤ - دكتور عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس عصر اسماعيل . ١٩٥٢ .
- ٥ - على مبارك : الخطط التوفيقية . الجزء الثامن عشر .
- ٦ - منسى القمص الشماس : تاريخ الكنيسة القبطية . القاهرة . ١٩٢٤

حادى عشر : تفويم

لواء محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الإفرنجية والقبطية . المطبعة الأميرية . بالقاهرة ١٣١١ هـ .

صدر في هذه السلسلة

- ١- مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢،
١٩٩٤.
- ٢- علي ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣- ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤- التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥- شعارات أوروبا على الشواطئ المصرية
في العصور الوسطى،
د. علي عبد السميع الجوزي، ١٩٨٧.
- ٦- هؤلاء الرجال من مصر جا،
لمنى السليمي، ١٩٨٧.
- ٧- صلاح الدين الأيوبي،
د. عبد المنعم ملجود، ١٩٨٧.
- ٨- رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د. علي بركات، ١٩٨٧.
- ٩- ملفات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠- توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
حمود فوزي، ١٩٨٧.
- ١١- مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاسبي، ١٩٨٧.
- ١٢- هدى شعراوي وعصر التنوير،
د. نبيل راض، ١٩٨٨.
- ١٣- أكنوزية الاستعمار المصري للسودان: رؤية
تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢،
١٩٩٤.
- ١٤- مصر في عصر الولاة، من الفتح العربي
إلى قيام الدولة الطولونية،
د. ميدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥- المستشرقون والتاريخ الإسلامي،
د. علي حسني الخريوطي، ١٩٨٨.
- ١٦- فصول من تاريخ حركة الإصلاح
الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د. حلمي أحمد ثلبي، ١٩٨٨.
- ١٧- القضاء اشرعي في مصر في العصر
العثماني،
د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨- الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية،
د. علي السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩- مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د. أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.
- ٢٠- دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩:
المراسلات السرية بين سعد زغلول
وعبد الرحمن فهمي،
د. محمد أنيس، ط ١، ١٩٨٨.
- ٢١- التصوف في مصر إبان العصر العثماني،
ج ١،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

- ٢٧ - نظرات في تاريخ مصر، جمال بدوي، ١٩٨٨.
- ٢٨ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ج٢، إمام التصوف في مصر: الشحراني، د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.
- ٢٩ - الصحافة الولدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦)، د. نجوى كامل، ١٩٨٩.
- ٣٥ - المجتمع الإسلامي والغرب، تأليف: هاميلتون جيب وهارولد برون، ترجمة: د. أحمد عبد الوحيم مصطفى، ١٩٨١.
- ٣٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩.
- ٣٧ - فتح العرب لمصر ج١، تأليف: ألفريد ج. بلتر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٣٨ - فتح العرب لمصر ج٢، تأليف: ألفريد ج. بلتر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٣٩ - مصر في عهد الإخشيديين، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.
- ٣٠ - الموفلون في مصر في عهد محمد علي، د. حلي أحمد شلبي، ١٩٨٠.
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية، شكوى القاضي، ١٩٨٩.
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢، لمى الشليمي، ١٩٨٩.
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهلة ورؤية مستقبلية، د. خالد محمود الكوسى، ١٩٨٩.
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، د. يونان ليب زرق، محمد مزين، ١٩٩٠.
- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، عبدالمعبد توفيق زكي، ١٩٩٠.
- ٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب ج٢، تأليف: هاميلتون برون، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.
- ٣٨ - قصص من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعي في العصر العثماني، د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٧-١٨٢٤)، د. جميل عبيد، ١٩٩٠.
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، د. صدامع الدسوقي الجميني، ١٩٩٠.
- ٤١ - محمد فريد: الموقف والساسة، رؤية عصرية، د. رفعت السيد، ١٩٩١.
- ٤٢ - لكوين مصر عبر العصور، محمد شفيق غريال، ٢٠٠٢، ١٩٩٠.
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية، إبراهيم عبد الحزيز، ١٩٩٠.
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في العصر العثماني، د. محمد عفيفي، ١٩٩١.
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج١، تأليف: وليم السوربي، ترجمة وتقديم: د. حسي، ١٩٩١.
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧)، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد صبور، ١٩٩١.

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث،
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د. عبد المطلب رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩١٦-١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(البحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدّها لل نشر: د. عبد المطلب رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢ - مصر في مكتابات الرحالة والقصائد
للقرنيسين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد علي نغني، ١٩٩٢.
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤ - الأكباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢،
تأليف: وليام المورري ترجمة وتعليق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إقليم العلوية،
د. حلي أحمد شلي، ١٩٩٢.
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبدالله المنصلي، ١٩٩٣.
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر: من
التصنيع إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،
د. عبد السلام عبدالحليم جابر، ١٩٩٣.
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد السيد توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،
د. عبد المطلب رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢،
لمنى السليبي، ١٩٩٣.
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ
مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدّها للنشر:
د. عبد المطلب رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة
والافتراء: دراسة وثائقية،
د. محمد نسيان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
(١٨٩٧-١٩١٧)،
د. سهام نصار، ١٩٩٣.
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية:
الأصول التاريخية،
(البحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشراف مع قسم
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في
إبريل ١٩٩٣)، أعدّها للنشر: د. عبد المطلب
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،
تأليف: وليام المورري
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
(١٨٨٩-١٩٥١)،
د. محمد أبو الإصعاد، ١٩٩٤.

- ٧٠- أهل الذمة في الإسلام،
تأليف: أ. س. توفيق
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريغور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية
في العصر الفاطمي (٣٥٨-٦٧٠ هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، في
العصر الفرعوني،
د. سمير يحيى الجبال، ١٩٩٤.
- ٧٥- أهل الذمة في مصر، في العصر الفاطمي
الأول،
د. سلام شافعي محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦- دور التعليم المصري في النضال الوطني
(زمن الاحتلال البريطاني)،
د. سعيد إسحاق علي، ١٩٩٥.
- ٧٧- الحروب الصليبية ج ١،
تأليف: وإليم المسوري، ترجمة وتطبيق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- تاريخ الصحافة السنكرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نصائح أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩- تاريخ الطرق الصوفية في مصر، في
القرن التاسع عشر
تأليف: فريد دي يوتج، ترجمة: عبد الحميد
فهمي الجبال، ١٩٩٥.
- ٨٠- قتلة السويس والقناصل الاستعماري
الأوروبي (١٨٨٢-١٩٠٤)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.
- ٨١- تاريخ الميمنية والصحافة المصرية من
هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.
- ٨٢- مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي
إلى قيام الدولة الطولونية،
د. ميدة إسحاق كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣- مذكراتي في نصف قرن ج ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤- مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم
الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥- تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية
(١٩٣٤-١٩٥٢)،
د. حلي أحمد شلبي، ١٩٩٥.
- ٨٦- تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية
الاقتصادية (١٨٤١-١٩١٤)،
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.
- ٨٧- مذكرات اللورد كليرن، ج ٢ (١٩٣٤-
١٩٤٦)،
إعداد: تريغور إيفانز، ترجمة وتطبيق: د.
عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٥.
- ٨٨- التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى في
العصرية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٥.
- ٨٩- تاريخ الموائمة المصرية في العصر
العثماني،
د. عبد الحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.
- ٩٠- معاملة غير المسلمين في الدولة
الإسلامية،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١- تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبد الحميد فهمي
الجبال، ١٩٩٦.
- ٩٢- الصحافة الولدية والقضايا الوطنية
(١٩١٩-١٩٣٦)،
ج ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.

- ٩٢ - قضايا عربية في البرلمان المصري
(١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٦٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير إسكندر، ١٩٦٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات
الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ
والآثار بالجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع
معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،
إعداد: د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبيد الناصر والحرب العربية الباردة
(١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف: : الدكتور كبير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد
عمر.
- ٩٧ - العريان وبورهم في المجتمع المصري
في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد السلام عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د. محمد سيد محمد.
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
(العصر اليوناني - الروماني) ج ٢ ،
د. سمير يحيى الجبال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر غير المعصور:
تاريخ مصر القديمة ،
أ.د. عبد الميزن صالح، أ.د. جمال مختار،
أ.د. مسد إبراهيم بك، أ.د. إبراهيم نسحي،
أ.د. فاروق القاسمي، أصدها للنشر: أ.د.
عبد العظيم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحفلة الغاتبة،
الرواء/ مصطفى عبدالمجيد لصبير، الرواء/
عبدالمجيد كفاقي،
الرواء/ سعد عبدالمعطي، السيفر/ جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في
مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - المظلة العمالية في مصر وقضية
الديمقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ ،
د. أحمد فارس عبدالمصم
- ١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد
(تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن) ،
د. مايمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية ،
تأليف: تاييب هيزو: ترجمة: عبدالمعطي فهمي
الجمال.
- ١٠٨ - مصر للمصريين ج ١ ،
سليم للنقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ ،
سليم للنقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ١ ،
د. البيرمى إسماعيل الشربيني.
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ٢ ،
د. البيرمى إسماعيل الشربيني.
- ١١٢ - إسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجوالدي.
- ١١٣ - الزبير باشا ونوره في السودان (في
عصر الحكم المصري)
د. عز الدين إسماعيل.
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي
تأليف أحمد رشدي صالح

١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢ .

أحمد شفيق باشا .

١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية)

علاء الدين وحيد

١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم عيسى

١١٨ - النظم المالية في مصر والشام

د. البيومي اسماعيل الشربيلي

١١٩ - القبايات في مصر الرومانية

حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث

لويس جرجس

١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٢٥ - ١٩٥٤)

د. محمد عبد الحميد الحناري

١٢٢ - مصر للمصريين ج١

سليم خليل اللقائش

١٢٣ - المبدأ أحمد البدوي

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في

نصف قرن

د. محمد نعمان جلال

١٢٥ - مصر للمصريين ج٧

سليم خليل اللقائش

١٢٦ - مصر للمصريين ج٨

سليم خليل اللقائش

١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ -

١٩٥٨).

إبراهيم محمد محمد إبراهيم .

١٢٨ - معارك صحفية،

بقلم/ جمال بدوي .

١٢٩ - الدين العام (دوره في تطور الدين المصري)

(١٨٧٩-١٩٤٣).

د. يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ القبايات العثمانية في مصر

(١٩٨٧-١٩٩٧).

سمير فريد .

١٣١ - الولايات المتحدة والوثة بوليه ١٩٥٢ م .

ترجمة/ د. عبد الرؤوف أحمد عمر .

١٣٢ - دار الخدوب السامي في مصر ج١

د. ماجدة محمد محمود .

١٣٣ - دار المدوب السامي في مصر ج٢ .

د. ماجدة محمد محمود .

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط

عثماني للدارتالي .

يقلم/ عزت حسن أفندي الدارندلي

ترجمة/ جمال سعيد عبد الغني .

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية

إلى ضوء وثائق الجيزة

(٦٤٨ - ١٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) د. محاسن

محمد البرقادي

١٣٦ - أوراق يوسف صديق

تقديم/ أ. د. عبد الصليم رمضان

١٣٧ - نجار التوابل في مصر في العصر المملوكي

د. محمد عبد الغني الأشقر

١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني

والإرهاب في مصر

السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين

بقلم محمد قابيل

١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول

من القرن السابع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ

١٨١١ - ١٨٤٨ م .

طارق عبد العاطي شفيق بيومي

١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك

لطفي أحمد نصار

١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج٣

أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩ .

- ١٤٣ - ديبلوماسيّة الطائفة في القرنين الثاني والأول في م
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشوف مصر الإغريقية في عهد أغنبوي
اسماعيل
د. عبدالعليم خلافا
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد
دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م)
- د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د. أحمد عبدالرازق
- ١٤٧ - حسن البنا متى... كيف.. ولماذا؟
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس ماركس وتأسيس كنيسة
الإسكندرية
تأليف / د. سمير فوزي
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية
في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد السملى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الخفية في القاهرة المملوكية
(١٢٨٠ - ١٢٥٠ هـ / ١٩٢٣ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب العلية (المقدمات السياسية)
د. عليّة عبد السميع الجيزوري
- ١٥٤ - هجمات الزعم البحرية على شواطئ مصر
الإسلامية في العصر الوسطى
د. عليّة عبد السميع الجيزوري
- ١٥٥ - عصر محمد علي ولهجة مصر في القرن التاسع
عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)
د. عبد الحميد البيريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الثالث
في العصر الإسلامي
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الرابع
في العصر الإسلامي وللتحديث
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - تائب السلطنة المملوكية في مصر
(١٦٤٨ - ١٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محمد عبد التلى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الثاني
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيف والنار في السودان
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -
١٩٥٣ م)
د. تمام همام تمام
- ١٦٣ - مصر والحملة القرنية
المستشار / محمد سعيد الضماوى
- ١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى
للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠٠ - ٢١ ديسمبر
١٩٩٧.
- إعداد / د. عبدالنظيم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والضمير الاجتماعي في مصر
(في القرن التاسع عشر)
سامي سليمان محمد السهم
- ١٦٦ - مذكرات معتقل سياسي (مصلحة من تاريخ

مصر

السيد يوسف

١٦٧٧ - الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح
العربي إلى نهاية الدولة الأيوبية

د. صفى على محمد عبدالله

١٦٨٠ - ملوك مصر من عصر المماليك

بشرى عبد الغنى

١٦٩٠ - مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى

نهاية عصر الفاطميين ٢١١ - ٥٩٧ هـ / ٦٤٢ -

١١٧١ م

د. صفى على محمد عبد الله

١٧٠ - القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥١ - ١٥١٧ م)

مجدى عبد الرشيد بحر

١٧١ - تاريخ الجالية الأرمنية في مصر

القرن التاسع عشر

تأليف / محمد رفعت

١٧٢ - تاريخ أهل الدمة في مصر الإسلامية

(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)

الجزء الأول

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ - تاريخ أهل الدمة في مصر الإسلامية

(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)

الجزء الثاني

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ - مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع

ق. ٢

د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ - محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة

السياسية

عادل إبراهيم الطويل

١٧٦ - الملاحاة البلية في مصر العثمانية

١٥١٧ - ١٧٩٨ م

د. عبد الحميد حامد سليمان

١٧٧ - سياسة مصر العسكرية

أراء حروب الشرق الأوسط

لواء الدكتور / صلاح سالم

١٧٨ - العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام العثماني

في القرن الثامن عشر

د. ممر على حلفي

١٧٩ - دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر

(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)

د. عفاف محمد السيد العبد

١٨٠ - الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة

السويس

بقلم / د. عبدالعظيم رمضان

١٨١ - الحرب العالمية الثالثة (صلاح الدين ورشادة

ج. ٢)

ترجمة وتحقيق ونظير / أ. د. حسن حشيش

١٨٢ - الحرب العالمية الثالثة (صلاح الدين ورشادة

ج. ٢)

ترجمة وتحقيق ونظير / أ. د. حسن حشيش

١٨٣ - شاهد على العصر

مذكرات محمد خلفي جمعة

١٨٤ - النوفى في القرن الثامن عشر

ياسر عبد النعم مزارق

١٨٥ - تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري

١٨٢٠ - ١٨٨٥ م

د. أحمد أحمد سيد أحمد

١٨٦ - العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإيلاء

والانصراف

د. أحمد صبحي منصور

١٨٧ - توبة حلب فى عصر

سلاطين المماليك (١٢٥٠

- ١٥١٧م/ ٦١٨ - ٩٢٣

ج١

د. عادل عبد العاطف حمزة

١٨٨ - توبة حلب فى عصر سلاطين

العماليك (١٢٥٠ -

١٥١٧م/ ٦١٨ - ٩٢٣هـ)

ج٢

د. عادل عبدالمعاطف حمزة.

١٨٩ - يهود مصر منذ عصر

الفراتنة حتى عام ٢٠٠٠م

عرفة عبده على

١٩٠ - العلاقات السياسية بين

مصر والعراق (١٩٥١ -

١٩٩٣م)

د. عبدالمعبد عبدالجليل أحمد

شلى

١٩١ - اليهود فى مصر العثمانية

حتى أوائل القرن التاسع

عشر ج١

د. محسن على ثومان

١٩٢ - اليهود فى مصر العثمانية

حتى أوائل القرن التاسع

عشر ج٢

د. محسن على ثومان.

١٩٣ - الامام محمد عبده بين

المنهج الدينى الاجتماعى

د. عبدالله شحاته

١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

الشعبية المصرية

د. فتحى الصنفارى

١٩٥ - مجتمع أفريقيا فى عصر

الولاة

د. نريمان عبدالكريم أحمد

١٩٦ - تاريخ تطور الرى فى

مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤م)

عبدالمعظم محمد سعودى

١٩٧ - القدس الخالدة

د. عبدالمعبد زايد

١٩٨ - العلاقات السياسية بين

الدولة الأيوبية

والامبراطورية الرومانية

المقدسة زمن الحروب

الصليبية

د. عادل عبدالمعاطف حمزة

١٩٩ - المعبد فى الدولة الحديثة

فى مصر الفرعونية

(تنظيمه الإدارى ودوره

السياسى)

د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ - تاريخ مداخل مصر الشمالية عبر

المصر (أعمال الندوة التى

أقامتها لجنة التاريخ

والآثار بالمجلس الأعلى

للثقافة بالاشتراك مع كلية

الآداب جامعة الإسكندرية

فى يومى ٢٢، ٢٣ أبريل

١٩٩٨م).

اعداد/ د. عبدالمعظم رمضان

- ٢١٠ - قبرس والحروب الصليبية
د. سعيد عبدالفتاح عاشور
- ٢١١ - إمارة الرها الصليبية
د. عليّة عبدالسميع الجنزوري
- ٢١٢ - العامة في مصر في
العصر الأيوبي ٥٦٧ -
٦٤٨هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠م
شليبي إبراهيم الجعدي
- ٢١٣ - الأزمات الاقتصادية في
مصر في العصر المملوكي
وأثرها السياسي
والاقتصادي والاجتماعي
٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ -
١٥١٧م
عثمان علي محمد عطا
- ٢١٤ - الثغور البرية الإسلامية على
حدود الدولة البيزنطية في
العصور الوسطى
د. عليّة عبدالسميع الجنزوري
- ٢١٥ - المفتح الإسلامي لمدينة كابول
(٦٣١هـ / ٦٥١م)
د. إصلاخ عبدالعزيز ربحان
- ٢١٦ - الرأسمالية الأجنبية في مصر
الجزء الأول
(١٩٣٧ - ١٩٥٧)
د. فرغلي حسن هريدي
- ٢١٧ - العرب في الذات الملكية
(١٨٨٢ - ١٩٥٢)
د. سيد عثماني
- ٢٠١ - إمارة الحج في مصر
العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ
/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)
سميرة فهمي على عمر
- ٢٠٢ - المندوبيون الساميون في
مصر
د. ماجدة محمد حمود
- ٢٠٣ - الصراع الدولي على عدن
والدور المصري
فتحى أبو طالب
- ٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين
مصر وبريطانيا (١٩٣٥ -
١٩٤٥م)
مرفت موحى غالى
- ٢٠٥ - تاريخ القرية وأعمالها
في العصر الإسلامي (٢١ -
٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م)
السيد محمد أحمد عطا
- ٢٠٦ - مصر للمصريين ج١
سليم خليل النفاش
- ٢٠٧ - الظاهر بيبرس
د. سعيد عبدالفتاح عاشور
- ٢٠٨ - الدور المصري والعربي
في حرب تحرير الكويت
ج١
لواء/ د. كمال أحمد عامر
- ٢٠٩ - الدور المصري والعربي
في حرب تحرير الكويت
ج٢
لواء/ د. كمال أحمد عامر

- ٢١٨ - إقليم الفريزية من عصر
الأيوبيه والمماليك
د. السيد محمد أحمد عطا
- ٢١٩ - ثورة ١٩١٩ قسى ضوء
مذكرات سعد زغلول
د. عبدالعظيم رمضان
- ٢٢٠ - التنظيمات السياسية لثورة
يوليو
(١٩٥٣ - ١٩٦١)
حماده حسنى أحمد محمد
- ٢٢١ - حزب النهر
تأليف: ونستون تشرشل
ترجمة: عز الدين محمود
- ٢٢٢ - مصر الخالدة ج١
مقدمة فى تاريخ مصر الفرعونية
مؤذ أقدم المعصور من عام ٣٣٢
ق م
د. عبدالحميد زايد
- ٢٢٣ - مصر الخالدة ج٢
مقدمة فى تاريخ مصر الفرعونية
مؤذ أقدم المعصور فى عام ٣٣٢
ق م.
د. عبدالحميد زايد
- ٢٢٤ - الدور الوطنى المكتسبة
المصرية عبر العصور
أعمال الدعوة التى أقامتها لجنة
التاريخ والأثار بالمجلس الأعلى
للثقافة .
إعداد وتقديم: د. عبدالعظيم رمضان
- ٢٢٥ - مصر ودول حوض النيل
د. سيد محمد موسى محمد
- ٢٢٦ - السخرة فى حفر قناة السويس
د. عبدالعزيز محمد الشناوى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٢٩١ / ٢٠٠٢

I.S.B.N . 977 - 01 - 8181 - 1

هذا الكتاب المهم عن «السخرة في حفرة قناة
السويس» الذي كتبه مؤرخ كبير هو المرحوم
الدكتور «عبد العزيز الشناوى». وكان الدكتور
الشناوى قد كتب هذا الكتاب كرسالة أعدها
للحصول على الماجستير من كلية الآداب جامعة
فؤاد الأول عام ١٩٤٨ تحت إشراف أستاذ قدير
هو المرحوم الأستاذ شفيق غريال. وقد أصبحت
منذ ذلك الحين أشهر عمل علمى أعد عن
السخرة في حفرة قناة السويس.

